جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

بعنوان:

نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر على ضوء التجارب الدولية

ـ دراسة تقييمية لتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL بغرف الصناعة التقليدية بالجزائر ـ

من إعداد الطالبة: بن العمودي جليلة

اللجنة المقترحة مكونة من السادة:

أ. د/ لعمى أحمد	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
د/ دبون عبد القادر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ عرابة الحاج	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ زوزي محمد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا
د/ أولاد حيمودة عبد اللطيف	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا
أ. د/ حميداتو محمد الناصر	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

بعنوان:

نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر على ضوء التجارب الدولية

ـ دراسة تقييمية لتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL بغرف الصناعة التقليدية بالجزائر ـ

من إعداد الطالبة: بن العمودي جليلة

اللجنة المقترحة مكونة من السادة:

أ. د/ لعمى أحمد	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
د/ دبون عبد القادر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ عرابة الحاج	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ زوزي محمد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا
د/ أولاد حيمودة عبد اللطيف	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا
أ. د/ حميداتو محمد الناصر	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

إهـداء

إلى سندي ومصدر قوتي، العزيز على قلبي الذي بذل الغالي والنفيس، لأجل أن أتم مشواري التعليمي، وإنتظر بشوق ولهفة كبيرين حتى يرى هذا العمل يشرف على نهايته وشاركني فرحة إخراجي له في شكله النهائي خطوة خطوة **-أبي الغالي حفظه الله-**؛

حصن طاقتي التي سطّرت لي دعواتها طريق النجاح، ولم تدّخر جهدا لكي توفّر لي أحسن الظروف لإتمامي هذا العمل – **أمي الغالية حفظها الله-**؛

الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة **-إخوتي وأخواتي-**، راجية من المولى أن يحفظهم جميعا؛

قطعة من قلبي وسّر سعادتي، التي تعلم كل العلم بأنّه إن مسّها ضّر يمسّني ضعفه، الصغيرة **نجود**؛

إلى أزواج أخواتي وزوجة أخي وأولادهم؛

إلى كل من يحمل لقب **بن العمودي** و **غيلاني**؛

رفيقات دربي، القريبات من قلبي اللواتي أشهد لهن بصدق أخوتهم، **كنزة، خولة، سمية**

إلى زملائي في الرقابات المالية بالمقاطعة الإدارية تقرت، وخاصة **زملائي بالرقابة المالية لدى بلدية المقارين**، الذّين تكلّفوا مرارا مسؤولية أداء المهام المُوكلة إلي، لتحفيزي على إنهاء ومناقشة الأطروحة، فلهم مني كل حب وتقدير؛

إلى معلمي وأساتذتي الذين كان لهم فضل في تدريسي وتعليمي؛

إلى كل أصدقائي ومعارفي الذين إنشغلوا بإنشغالي بهذا البحث؛

إلى محبي الصناعات التقليدية، الباحثين عن كل ما هو أصيل ومميّز للشخصية الوطنية؛

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

جليـلة

شكـــــــر

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين؛

من باب العرفان بالفضل، أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور **عبد القادر دبون** لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، ولما بذله معي من جهد وإرشاد؛

كما أتقدم بالشكر والإحترام لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وجهدهم في قرائتها؛

ومن باب رد الفضل لأهل الفضل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أوجه جزيل شكري وعرفاني إلى كل من:

- الأستاذ **شكري بن زعرور**، المدير العام لتطوير الصناعة التقليدية بوزارة السياحة على الدعم والتوجيه طوال مشوار الدراسة، والذي أعتبر هذا العمل عمله، إذ لم يدخر جهدا لأجل أن يتم في أحسن الظروف والأحوال؛
- رفيقتاي **خولة** و **كنزة**، اللتان أبتا إلا أن تساهما في وضع بصماتهما المميزة لإثراء موضوع الأطروحة؛
- كل من السيد **لمقدم سعد** و **غطاس محمد الصادق** اللذان تحملا عني مشقة وعناء إعادة قراءة هذا العمل؛
- عمال غرف الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الوطني الذين تجاوبوا مع هذا العمل؛
- كما أتقدّم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والإمتنان إلى السيد **نوح بابا عربي** الذي منحني من وقته الثمين لإخراج هذه الأطروحة حتى بدت كما هي عليه؛

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من أمد لي يد العون وساهم في تذليل ما واجهني من صعاب لإنجاز وإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذة حليمة السعدية قريشي و **الأستاذ بن قانة إسماعيل**

ملخّص :

تهدف هذه الأطروحة نحو دراسة ثاني إستراتيجية موضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، بما يسمح بإثراء الحوار العلمي وتشخيص أهم نقاط القوة والضعف فيما هو منجز في إطار المخطط التنموي السابق آفاق 2010، فضلا عن العمل على بيان مستوى مساهمة التنفيذ الناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي SPL في إرساء إستراتيجية متكاملة تمكّن من بناء محيط عام ملائم لتطوير مستدام للقطاع المدروس، ولاسيما ونحن على مشارف الإنتهاء من تنفيذ إستراتيجية التنمية الجديدة آفاق 2020.

ورغبة في بلوغ تطلّعات الدراسة تمّت الإستعانة بمناهج مختلفة حسب الحاجة، والتّي تنوّعت بين المنهج الوصفي، المنهج التاريخي والمنهج التحليلي وذلك حسب طبيعة الموضوع وأجزائه، في حين إعتمدنا في الجانب التطبيقي على المسح الميداني بإستخدام قائمة إستبيان، كما قمنا بإستخدام منهج الإستنتاج والإستقراء في الشق المتعلّق بإستخراج النتائج وتحليلها، إذ حاولنا من خلال قاعدة الإستبيان المشكّلة والمكوّنة من 115 سؤال، إستقصاء آراء غرف الصناعة التقليدية والحرف حول مجموعة من القضايا المتعلّقة بتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي في الجزائر والمستخدم كآلية لتنفيذ إستراتيجية القطاع الحالية، إضافة إلى الوقوف على رأيها فيما يتعلق بتقييم فعالية تطبيق البرنامج على المستوى الوطني، بما يمكّننا من قياس مستوى نجاح الإستراتيجية ككل.

تضمّنت عينة الدراسة غرف الصناعة التقليدية والحرف بـ 48 ولاية وقد شملت وحدة المعاينة مدراء الغرف أو نوابهم أو الموظفون المسؤولون عن الترقية والتطوير بالغرف ؛ ولتحليل الإستبيان إستعنا ببعض أدوات التحليل الإحصائي وكذا بعض البرامج مثل EXCEL 2010 وSPSS V22، التي توصّلنا من خلالها إلى أنّ تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية قد مكّن من تحقيق حصيلة إيجابية، والذي يُبرز بدوره أنّ تعميم تطوير المزيد من أنظمة الإنتاج المحلية على مختلف النشاطات الحرفية بكامل التراب الوطني كيف سيؤدّي إلى تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، كما أكّدت النتائج أيضا إلى أنّ فعالية البرنامج المدروس تعتمد على توافر جملة من المحدّدات تمّ معالجتها، والتّي أظهر إختبار الإنحدار المتعدّد وجود تأثير قوي فيما بينها مجتمعة على التنفيذ الفعّال لبرنامج SPL على المستوى الوطني، لنصل في الأخير إلى وضع نموذج مقترح يصلح للتطبيق لتنفيذ ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي من قبل كافة فاعلي القطاع على المستوى المحلي والمركزي بوجه عام، وغرف الصناعة التقليدية والحرف بوجه خاص التي ترغب في تبني هذا النظام بين حرفييها.

الكلمات المفتاحية: صناعة تقليدية وحرف، إستراتيجية، نظام إنتاج محلي، غرف صناعة تقليدية، هيئات دعم محلية، مقدمو خدمات، هيئات دعم مركزية، نظام معلوماتي.

Abstract:

This thesis aims at study the second strategy of the development of the handicraft sector in Algeria, in order to enrich the scientific discourse and identify the main important strengths and weaknesses in the framework of the previous development plan for Outlook 2010.Moreover, highlighting the level of successful implementation contribution of the local production system LPS in establishing an integrated strategy enables the construction of a suitable overall environment for sustainable development of the studied sector, particularly as we are on the verge of completing the implementation of the new development strategy Outlook 2020.

In order to achieve the aspirations of the study, we have used different approaches as needed, which varied between the descriptive, the historical and the analytical approaches, depending on the nature of the subject and its parts, while we relied on the application on the field survey using a questionnaire list, as we used the deduction and the induction methods extrapolation in the analysis of the results, as we tried through the base of the questionnaire problem, consisting of 115 questions, investigating the views of the Chambers of Handicraft and Crafts on a range of issues related to the implementation of the Algerian local production system program, which is used to implement the current sector strategy, and to assess its effectiveness in implementing the program at the national level that permit us to measure the level the success of the strategy as all.

The study sample included chambers of handicraft industry and crafts in 48 states. The sampling unit included the directors of the Rooms or their deputies or the officials responsible for the promotion and development of the Rooms. To analyze the questionnaire, we used some statistical analysis tools and some programs such as EXCEL 2010 and SPSS V22 that appears that the local production systems have enabled the achievement of a positive outcome, which in turn highlights that the further development of local production systems on various craft activities in the entire national territory will lead to the sustainable development of the industry of traditional crafts and crafts. The results also confirmed that the effectiveness of the studied program is based on the availability of a set of parameters that have been addressed. The multiple regression test showed a strong effect among them on the effective implementation of the SPL program at the national level. Finally, we develop a proposed model for the successful implementation of the local production system program by all actors of the sector at the local and central levels in general, and the chambers of handicraft industry in particular, which wish to adopt this system among its craftsmen.

Keywords: handicrafts and crafts industry , strategy, local production system, handicrafts chambers ,local support organisms, services offers, central support organisms, information system

المحتويـــــــــات

المقدمة العامة أ

الفصل الأول: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية 1

المبحث الأول: سياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر..... 3

المبحث الثاني : الصناعة التقليدية و الحرف _مفاهيم أساسية..... 15

الفصل الثاني: إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 33

المبحث الأول: إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول إفريقيا..... 35

المبحث الثاني: إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول آسيا..... 43

الفصل الثالث: دراسة الإستراتيجية الجزائرية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 54

المبحث الأول: تقييم إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010..... 56

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020..... 70

الفصل الرابع: نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر 89

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الإنتاج المحلي SPL..... 91

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 104

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية..... 115

الخلاصة العامة 137

المراجـــع..... 152

الملاحـــق..... 165

الفهـــرس..... 176

قائمة الجداول

جدول رقم (I. 01)	– السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي.....	37
جدول رقم (II.01)	– قيمة وعدد المشاريع المستثمرة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بتونس لسنة 2012.	50
جدول رقم (II.02)	– تطور عدد العمال بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالمغرب خلال الفترة (2007-2014).....	59
جدول رقم (II.03)	– تقديرات الإحتياجات المالية لأهداف مخططات تنمية قطاع النسيج اليدوي بالهند في إطار الخطة الحادية عشر.....	66
جدول رقم (II.04)	– تقديرات الإحتياجات المالية لأهداف مخططات تنمية قطاع الصناعة التقليدية بالهند في إطار الخطة الحادية عشر.....	69
جدول رقم (II.05)	– حصيلة برنامج تنمية قطاع النسيج اليدوي بالهند في إطار الخطة الحادية عشر.....	69
جدول رقم (II.06)	– حصيلة برنامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية بالهند في إطار الخطة الحادية عشر.....	70
جدول رقم (II.07)	– تطوّر عدد العمال بقطاع النسيج الهندي خلال الفترة (2007-2014).....	71
جدول رقم (II. 08)	– تصنيف المشاريع المصغّرة والصغيرة والمتوسّطة بماليزيا.....	75
جدول رقم (II. 09)	– تطور مبيعات قطاع الصناعة التقليدية بماليزيا في الفترة (2011-2015).....	79
جدول رقم (II. 10)	– توزيع المقاولين الحرفيين حسب مجال النشاط.....	79
جدول رقم (II. 11)	– توزيع مبيعات قطاع الصناعة التقليدية بماليزيا حسب مجال النشاط سنة 2015.....	79
جدول رقم (II. 12)	– تطوّر عدد العمال في المؤسسات الحرفية الفرنسية خلال الفترة (2010-2013).....	89
جدول رقم (II. 13)	– عدد المؤسسات الحرفية الفرنسية المرتبطة بعمليات مناولة في الفترة (2009-2013)...	90
جدول رقم (II. 14)	– توزيع عدد العمال والمؤسسات الحرفية المشكّلة لأقطاب الإبداع الفرنسية.....	91
جدول رقم (1.III)	– تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010).....	112
جدول رقم (2.III)	– تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي خلال الفترة (2003_2010).....	114
جدول رقم (3.III)	– قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2010)..	115
جدول رقم (4.III)	– قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2010)....	116
جدول رقم (5.III)	– الإنتشار الجغرافي للنشاطات الحرفية حسب المناطق.....	120
جدول رقم (6.III)	– تطوّر النسيج المؤسساتي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب ميدان النشاط في الفترة (2011-2017).....	138
جدول رقم (07.III)	– التطوّر السنوي لتعداد المشاريع الجديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2011-2017).....	139
جدول رقم (8.III)	– تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي في الفترة (2011-2017).....	139

جدول رقم (09.III)	– مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2011–2017)	140
جدول رقم (10.III)	– تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2011-2015).....	142
جدول رقم (11.III)	التطوّر السنوي للمشاريع الحرفية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتكاليف الإستثمار الخاصة بها خلال الفترة (2011-2016).....	143
جدول رقم (12.III)	تطوّر القروض الممنوحة للمقاولين الحرفيين من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في الفترة بين (2011-2014).....	144
جدول رقم (13.III)	مشاريع الصناعة التقليدية والحرف المموّلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC خلال الفترة (2012-2016).....	145
جدول رقم (14.III)	تطوّر الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ونسبتها من الصادرات الإجمالي في الفترة (2010-2016).....	147
جدول رقم (15.III)	قيمة وكمية صادرات منتجات قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015.....	147
جدول رقم (16.III)	تطوّر الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015).....	150
جدول رقم (17.III)	كثافة المشاريع الحرفية حسب الولايات وعدد سكان كل ولاية.....	152
جدول رقم (01 .IV)	تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين (2008-2011).....	176
جدول رقم (02.IV)	وضعية أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015.....	178
جدول رقم (03 .IV)	قيم معامل الصدق والثبات لفقرات الإستبيان.....	186
جدول رقم (04 .IV)	الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان.....	189
جدول رقم (05 .IV)	التقسيم الجغرافي لعينة الدراسة.....	189
جدول رقم (16 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط بين الإتجاه نحو تنفيذ النظام وفعاليته.....	208
جدول رقم (17 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة الحرفيين بفعالية برنامج النّظام الإنتاج المحلي.....	208
جدول رقم (18 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة غرف الصناعة التقليدية والحرف بفعالية برنامج النّظام الإنتاج المحلي.....	209
جدول رقم (19 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة هيئات الدعم على المستوى المركزي بفعالية برنامج النّظام الإنتاج المحلي.....	209
جدول رقم (20 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة هيئات ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي بفعالية برنامج النّظام الإنتاج المحلي.....	210
جدول رقم (21 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة النّظام المعلوماتي بفعالية برنامج النّظام الإنتاج المحلي.....	210
جدول رقم (22 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي بفعاليته.....	211
جدول رقم (23 .IV)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة صعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي بفعالية البرنامج ككل.....	211

جدول رقم (IV. 24)	نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي بفعالية البرنامج ككل..	212
جدول رقم (IV. 25)	تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا للموقع الجغرافي لغرف الصناعة التقليدية والحرف.....	212
جدول رقم (IV. 26)	تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا لتواريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف.....	213
جدول رقم (IV. 27)	تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا لعدد العمال بغرف الصناعة التقليدية والحرف.....	213
جدول رقم (IV. 28)	تحليل التباين الثنائي لأثر خصائص المجتمع الحرفي على برنامج نظام الإنتاج المحلي.....	214
جدول رقم (IV. 29)	نتائج تحليل الإنحدار المتعدّد للمتغيّر التابع فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي.....	217
جدول رقم (IV. 30)	معاملات الإنحدار للمتغيّرات المستقلة المقبولة في النموذج النّهائي.....	218
جدول رقم (IV. 31)	المتغيّرات المستبعدة من الدّخول في النموذج النّهائي.....	219
جدول رقم (IV. 32)	الفاعلون المحتملون لتنفيذ ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني.....	230

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم (01.II)	– تطور عائدات قطاع الصناعة التقليدية والحرف في المغرب في الفترة (2007-2014)...	59
الشكل رقم (02.II)	– تطوّر صادرات الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية الثقيلة في الفترة (2007-2014).....	60
الشكل رقم (03.II)	– تطوّر كمية الإنتاج في قطاع الملابس الجاهزة بالهند في الفترة (2007-2012).....	72
الشكل رقم (04.II)	_ تطوّر صادرات قطاع الصناعة التقليدية الهندية في الفترة (2008-2012).....	72
الشكل رقم (05.II)	– تطور عدد المقاولين الحرفيين المشاركين في اليوم الوطني للحرف ومبيعاتهم في الفترة (2011-2015).....	80
الشكل رقم (06.II)	– تطور عدد المؤسسات الحرفية بفرنسا في الفترة (2010-2015).....	88
الشكل رقم (07.II)	_ تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل المحققة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بلوكسمبورغ في الفترة (1970-2016).....	99
الشكل رقم (1.III)	– نسبة التطوّر في تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2003-2010)...	113
الشكل رقم (2.III)	– توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس في الفترة (2003-2010).....	121
الشكل رقم (3.III)	– مقارنة بين الزيادة في التشغيل وعدد المشاريع الحرفية في الفترة (2011-2017).....	141
الشكل رقم (4.III)	– تطوّر عدد السيّاح الوافدين من الخارج خلال الفترة (2010-2014).....	149
الشكل رقم (5.III)	– توزيع المشاريع الحرفية حسب الوسط [ريفي– حضري] في الفترة (2010-2013)...	151
الشكل رقم (6.III)	– توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس في الفترة (2011-2013).....	155
الشكل رقم (IV. 01)	– مخطط بياني لفاعلي الSPL	168
الشكل رقم (02.IV)	– العلاقات بين الفاعلين داخل الـ SPL.....	169
الشكل رقم (03.IV)	– تنفيذ برامج إنتاجية محلية في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.....	175
الشكل رقم (04.IV)	– التقسيم الجغرافي لعيّنة الدّراسة.....	189
الشكل رقم (05.IV)	– توزيع المستجوبين حسب تاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف.....	190
الشكل رقم (06.IV)	– توزيع المستجوبين حسب عدد العمال.....	190
الشكل رقم (07.IV)	– توزيع أفراد العينة حسب كثافة النّسيج الحرفي.....	191
الشكل رقم (08.IV)	– مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد المحلي لغرف الصناعة التقليدية والحرف...	191
الشكل رقم (09.IV)	– فعالية نظام الإنتاج المحلي.....	207
الشكل رقم (10.IV)	– النموذج المقترح لمحدّدات تنفيذ فعّال لبرنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) على المستوى الوطني.....	231

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01- أسماء الأساتذة المحكّمين لأداة الإستبيان..... 166
الملحق رقم 03- التقسيم الجغرافي لولايات الجزائر حسب المناطق (شرق، غرب، وسط، جنوب)..... 167
الملحق رقم 04- مخرجات التحليل الإحصائي..... 168

قائمة بمواقع الانترنيت

العنوان الإلكتروني	الموضوع
http://www.unesco.org	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
http://www.ilo.org	Organisation Internationale du Travail
http://www.artisanat.fr/	Chambres de Metiers et de l'Artisanat en France
http://www.zdh.de/	Association Centrale d'Artisanat Allemande
http://www.onat.nat.tn/site/fr/	Portail Nationale de l'Artisanat Tunisien
http://wwwfr.artisanat.gov.ma/	Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
www.kraftangan.gov.my	Corporation de développement d'artisanat malaisien
www.motac.gov.my	Ministère du tourisme et de la culture Malaisie
www.data.gov.my	Office National des statistique Malaisie
www.cdm.lu	Chambre des métiers Luxembourg
dictionary.cambridge.org	Cambridge Dictionary

قائمة الإختصارات

ANART	Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
ANDPME	Agence Nationale de Développement de la Petite et Moyenne Entreprise	Algérie
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	Algérie
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	Algérie
APCM	Assemblée Permanente des Chambres de Métiers	France
API	Agence de Promotion des Investissements	Tunisie
BIC	Bénéfices Industriels et Commerciaux	Général
BMN	Bureau de Mise à Niveau	Tunisie
BNOA	Bourse Nationale d'Opportunités Artisanales	France
BPI	Banque Publique d'Investissement	France
BVR	Bundesverband der Deutsch Volksbanken und Raiffeisenbanken	Allemagne
CAPEB	Confédération de l'Artisanat et des Petites Entreprises du Bâtiment	France
CASNOS	La Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés	Algerie
CATA	Centre d'Aide Technique pour l'Artisanat	Algérie
CCI	Centre du Commerce International	International
CDP	programme de développement des Clusters	l'Inde
CEPEX	Centre de Promotion des Exportations	Tunisie
CFA	Centre de Formation d'Apprentis	France
CFE	Centre de Formalités des Entreprises	France
CGAD	Confédération Générale de l'Alimentation en Détail	France
CHCDS	A Comprehensive Handloom Cluster Development Scheme	l'Inde
CITP-88	Classification Internationale Type des Professions d'année 1988	International
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chomage	Algérie
CNAM	Chambre Nationale de l'Artisanat et des Métiers	Algérie
CNAMS	Confédération Nationale de l'Artisanat des Métiers et des Services	France
CNUCED	Conférence des Nations Unis pour le Commerce et le Développement	Nations unies
CTS	Centres Techniques Sectoriels	Tunisie
DATAR	Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale	France
DHDS	Diversified Handloom Development Scheme	l'Inde
DHI	Deutsch Handwerksinstitut	Allemagne
DHKT	Deutscher Handwerkskammertag	Allemagne
DIACT	Délégation interministérielle à l'aménagement et à la Compétitivité des Territoires	France
DTUS	Design and Technology Upgradation Scheme	l'Inde
ED/PME	Euro Développement/ Petites et Moyennes Entreprises	Européenne
EIRL	Entrepreneur Individuel à Responsabilité Limité	France
EPARICA	Établissement public national d'aménagement et de restructuration des espaces commerciaux et artisanaux	France

EUAPME	Union Européenne de l'Artisanat et des Petites et Moyennes Entreprises	Union européenne
FAMEX	Fonds d'Accès aux Marchés Extérieurs	Tunisie
FEDIC	Fédération des Industries du Cuir	Maroc
FGAR	Fonds de Garantie des crédits aux PME	Algérie
FNPAAT	Fonds National de Promotion de l'Activité de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
FNPCA	Fonds national de promotion et de communication de l'artisanat	France
FNR	Fonds national de la recherche	Luxembourg
FNSEJ	Fond National de Soutien à l'Emploi des Jeunes	Algérie
FODEC	Fonds de Développement de la Compétitivité Industrielle	Tunisie
FOPRODEX	Fonds de Promotion des Exportations	Tunisie
FSPE	Fonds Spécial Pour la Promotion des Exportations	Algérie
GHM	Gesellschaft für Handwerksmessen	Allemagne
GIE	Groupe d'Intérêt Economique	Général
GTZ	Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit	Allemagne
Gtz-Deved	Programme de Développement Economique Durable_ GTZ	Allemagne
HIS	Health Insurance Scheme	l'Inde
HPI	Heinz-Piest-Institut	Allemagne
HRD	Human Resources Development Scheme	India
IBS	Impôt sur le Bénéfice des Sociétés	Général
IFU	Imprime Fiscal Unique	Général
IHCDS	Integrated Handloom Cluster Development Scheme	l'Inde
INAO	Institut national de l'origine et de la qualité	France
IRG	Impôt sur le Revenu Global	Général
ISM	Institut Supérieur des Métiers	France
KMO	Kaiser-Meyer-Olkin	International
MEDA	Pays Méditerranées Partenaires de L'UE	Européenne
MGBBY	Mahatma Gandhi Bunkar Bima Yojana	l'Inde
MGPS	Mill Gate Price Scheme	l'Inde
MOTAC	Ministry of Tourism and Culture Malaysia	Malaysia
MPMEA	Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat	Algérie
MSS	Marketing Support and Services Scheme	l'Inde
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	Européenne
ODOI	One-District-One-Industry programme	Malaysia
OIT	Organisation Internationale du Travail	International
ONATA	Office National de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
ONPI	National de la Propriété Industrielle	Algérie
ONPI	Institut National de la Propriété Industrielle	Algérie
OTOP	One-Tambon-One-Product programme	Thailand.
OVOP	One-Village-One-Product	Japanese
PAP	plan d'aménagement particulier	Luxembourg
PIB	Produit Intérieur Brut	Général
PME	Petites et Moyennes Entreprises	Général
PMI	Programme de Modernisation Industrielle	Européenne
PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement	Nations unis

SECA	Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat	Maroc
SNAT	Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
SNAT	Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
SNCI	Société Nationale de Crédit et d'Investissement	Luxembourg
SPL	Système de Production Local.	France
SPL	Système de Production Local.	France
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	Général
TFPB	Taxe foncière sur les propriétés bâties	Général
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	Général
UDH	Unternehmerverband Deutsches Handwerk	Allemagne
UE	Union Européenne	Européenne
UGP	Unité de Gestion du Projet	Européenne
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	U.S.A
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	Nations unies
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	Nations unies
UPA	Union Professionnelle Artisanale	France
VIE	Volontariat International en Entreprises	International
ZDH	Zentrelverband des Deutschen Handwerks	Allemagne

المقدمة العامة

في سياق تبنّي الجزائر لإقتصاد السّوق وسعيها نحو الرّفع من القدرات الإنتاجية والتشغيلية للإقتصاد الوطني، وتنويع مخرجاته والتقليص من تبعيته لصادرات قطاع المحروقات ومن ثمّ وضع حدّ للعجز في الميزان التّجاري، برز قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة، بعد تأكّد دوره الفاعل في المسيرة التنموية من خلال مساهمته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثّقافية على حدّ سواء ؛ وبدورها وبالنظر لواقع الحرف والصناعات التقليدية في الدول المتقدّمة والنّامية، سنجد أنّ القاسم المشترك الذي يميّزها هو إعتراف جميع الأطراف بأهميّة القطاع في هذا المسار التنموي.

أمام هذه الأهمية التي إكتسبها هذا الأخير إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة ببلادنا، إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغّرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع ؛ حيث عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر خلال المرحلة السابقة مراحل عديدة تركت آثارها على سياق نموّه وتطوّره، كانت بدايتها إعتماد تعريف قانوني للصناعة التقليدية والحرف بموجب الأمر 96-01 المؤرّخ في 10 جانفي 1996، من خلال تحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكذا الكيفيات وميادين الأنشطة، فضلا عن تكريسه لإمتيازات عديدة، كما إستفاد القطاع بهدف تجسيد الأمر الرئاسي السابق على أرض الواقع من 13 مرسوم، وهو ما أعطاه قاعدة تشريعية كانت مفقودة إضافة إلى تزويده بهيئات تأطير جوارية.
المرحلة الثانية شملت تحويل القطاع إلى الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، تلا ذلك إعتماد الجزائر على غرار بلدان عديدة إستراتيجية لدعم وتطوير قطاعها من الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، تم صياغتها بمجرد إلحاق القطاع بالقطاع الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك إعترافا بدوره الإقتصادي.

مكّن تجسيد المخطط التنموي آفاق 2010 قطاع الصناعة التقليدية والحرف من تحقيق خطوات جد مهمة وعوائد عديدة، نتيجة إجراءات الدعم المتّخذة والتّي تمت في أقل من عشرية، حيث سجّلت تطوّرا في الذهنيات كما في الميدان، والأهم من ذلك أنّ قطاع الصناعة التقليدية لم يعد يُنظر إليه كنشاط ثانوي أو من زاوية فلكلورية وإنّما كمحرّك مهم للمؤسسات ص وم* المحدثة لمناصب الشّغل والثروات، غير أنّ كل الأهداف المسطّرة في إطار هذا المخطط لم تشهد تجسيدا كليا لها، كما لم يتم تحقيق الإصلاحات والتحوّلات التّي بادرت بها وزارة القطاع السابقة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة والصناعة التقليدية بشكل تام، والذّي على أساسه قرّرت وزارته الجديدة وزارة السياحة والصناعة التقليدية تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 2009، تمخّض عنها إعداد خارطة طريق جديدة وإستراتيجية عمل للسنوات العشر الموالية، ويتعلّق الأمر بثاني إستراتيجية تقدّم رؤية مستقبلية للقطاع وهي **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**.

وفي إطار التحوّلات التي عرفها السياق العام للإقتصاد الوطني والدولي، عرفت الجهود الرامية إلى تطوير النشاطات الحرفية إنتهاج أساليب جديدة ومستحدثة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية، ميّزها خصوصا إعتماد مسعى تطوير **أنظمة إنتاجية محلية "SPL"**، هذا المسعى الذي طبقته دول عديدة في سياق مختلف يُعدّ طريقة للتنشيط التشاركي للتنمية المحلية ؛ وبالإرتكاز في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، يتمثّل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية (متعاملين خواص، متعاملين عموميين، سلطات محلية....الخ)،

*- نعني بالرمز (ص وم) إختصارا للدّلالة على عبارة (صغيرة ومتوسّطة) المستخدمة في تسمية وزارة القطاع السابقة [وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة] وكذا [المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة]، وقد قمنا بإستخدامه كإختصار لهاتين التسميتين في مواقع كثيرة من البحث.

ويعتمد تطبيقه على توفّر مهارات خاصة في التنشيط الإقتصادي، حيث يقوم بتنشيط كل نظام محلي مُنشئ مُنسّق أو هيكل تنسيق يُسهِّل التبادل بين أعضاءه.

قرار وزارة القطاع إعتماد برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) سنة 2007 كآلية دُعّمت بها إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية السابقة وتكييفها مع التحوّلات الإقتصادية وإنفتاح إقتصاد البلاد نحو الإقتصاد العالمي، كان بهدف تعزيز إستراتيجية تدخّلها في إطار محكم تسمح تدريجيا بالتقليص قدر الإمكان من روح الإتكّال التي يتميّز بها الحرفي وفق مسعى يكرسّ المشاركة الجماعية ويحقّق تنمية محلية، والذي إستفادت على إثره غرف الصناعة التقليدية والحرف من دعم تطوير سبع أنظمة إنتاجية محلية بنشاطات مختلفة، أُختيرت بناءا على درجة نضجها وهذا في مرحلة تجريبية لمدّة سنتين إبتداءا من نهاية سنة 2008 ؛ وبالرّغم من حداثة التّجربة إلّا أنّ القطاع إستطاع أن يُنظّم في ظرف قصير مجموعة من التجمّعات الحرفية لعدد من فروع النّشاط الحرفي.

وفي سياق مواصلة المشاريع والبرامج قيد الإنجاز وإستكمال التطبيق الكلي للحلول الموصوفة في إستراتيجية التنمية آفاق 2010 التّي أثبتت نجاعتها، عمدت وزارة السياحة والصناعة والتقليدية بدورها على إستخدام مقاربة أنظمة الإنتاج المحلية، كمحور لإرساء المخطّط التنموي الحالي للقطاع آفاق 2020، وصل من خلالها عدد الأنظمة الإنتاجية المشكّلة إلى عشرين نظام إنتاج محلي في حرف مختلفة، تحمّلت غرف الصناعة التقليدية والحرف أعباء مرافقتها ومتابعتها حتى تستقر في ضمير الحرفي ويتجذّر العمل الجمعوي في سلوكياتهم ويزداد إعتمادهم على أنفسهم ؛ فعالية هذا الإجراء تبرز إذا علمنا أنّ نظام الإنتاج المحلي ما هو إلا مفهوم يودّ إقرار دور الجوار في تنظيم العلاقات بين الفاعلين، فهو وحدة تحليل كالمؤسسة تتنوّع أسسه النظرية حسب المقاربات.

1. إشكالية البحث :

سنحاول في بحثنا هذا دراسة الإستراتيجيات التنموية الموضوعة لترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مع التركيز على المخطط التنموي الحالي إستراتيجية التنمية آفاق 2020، وسندعم بحثنا في ضوء ذلك ببعض الإستراتيجيات الناجحة في تطوير هذا القطاع بدول إفريقية وآسياوية وأوروبية ؛ الدروس المستفادة منها يمكن إستعمالها في توليد خارطة طريق لتحقيق تقدّم مستدام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ولاسيما ونحن على مشارف نهاية تطبيق ثاني إستراتيجية موضوعة وبداية التفكير في الإصلاحات الواجب إطلاقها بنهاية مخطط العمل الحالي، كما سنواصل البحث في نفس الإطار في موضوع نظام الإنتاج المحلي، محاولين في هذه المرة عرض تطوّرات التجربة الجزائرية في مجال تطبيق البرنامج على المستوى الوطني.

وعليه كان السؤال الجوهري لهذه الأطروحة يتجلّى في:

هل إرساء إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 كفيل بتجاوز نقاط ضعف إستراتيجية القطاع السابقة آفاق 2010 ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يساهم التنفيذ الناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي SPL في إرساء إستراتيجية متكاملة وتحقيق التنمية المنشودة ؟

سعيا للتحكّم في الإشكالية، تمّ تفكيك السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التّالي:

- إلى ماذا يمكن إرجاع النّقائص والسلبيات المسجّلة على إستراتيجية تنمية قطاع الصناع التقليدية والحرف آفاق 2010 ؟

- فيما تتجلى معالم الإصلاحات والتدابير المنتهجة من طرف الدولة والتي تضمنتها إستراتيجية القطاع الحالية لتجاوز نقائص الإستراتيجية السابقة ؟
- هل العمل العمومي لصالح توسيع تطبيق برنامج نظام الإنتاج المحلي سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ؟
- ما طبيعة العوامل التي تساعد غرف الصناعة التقليدية على تجميع حرفييها وفق أنظمة للإنتاج المحلية SPL ؟
- بم يُفسّر الإختلاف في إستجابة غرف الصناعة التقليدية والحرف لأصحاب المصلحة المؤثّرين على تشكيلها لتجمّعات حرفية، في تطويرها لأنظمة إنتاجية محلية بين حرفييها ؟
- هل يمكن إعتبار النظام المعلوماتي الموضوع محدّدا لنجاح تنفيذ أنظمة إنتاجيه محلية بين الحرفيين ؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم نجاح الأنظمة الإنتاجية المشكّلة والآثار الإقتصادية الناتجة عنها في تحفيز باقي الغرف على تطوير تجمّعاتها الحرفية إلى أنظمة إنتاج محلية ؟
- هل يمكن أن تحدّ الصعوبات التي تواجهها الغرف في تنفيذها للأنظمة الإنتاجية المحلية من توجّهها نحو تطوير تجمعّات حرفية وفقها ؟
- وهل يمكن أن يشكّل كل ما سبق محدّدا للحكم على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي ومنه على نجاح إستراتيجية القطاع الحالية ؟

2. فرضيات البحث :

تبعا للإشكالية المطروحة، ونتيجة الإطلاع على بعض الدّراسات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية التي نحاول فيما بعد إختبارها :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتّجاهات نحو المساعي المحفّزة لتطبيق نظام الإنتاج المحلي بالغرف وفعالية البرنامج ككل الذي تمّ وضعه كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرفيين وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غرف الصناعة التقليدية والحرف وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم على المستوى المركزي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين النظام المعلوماتي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في الغرف وفعالية البرنامج ككل، الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات وعوائق تنفيذ أنظمة إنتاج محلية بالغرف وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثر الإقتصادي لأنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى للموقع الجغرافي للغرف؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع تعزى لتاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية (أقدمية الغرفة)؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى لعدد العاملين بالغرف؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى لخصائص المجتمع الحرفي المكوّن للغرف.

3. أهمية الدّراسة :

تكمن أهمية الدّراسة فيما يلي :

- تتمثّل أهمية الموضوع في تزامن معالجته مع مشارف نهاية تنفيذ ثاني إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وبداية التفكير في رسم معالم إستراتيجية جديدة تغطّي المراحل القادمة؛
- يقدّم الموضوع في جزء من جانبه النظري إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية بدول إفريقية وآسياوية وأوروبية يكتسي فيها القطاع مكانة هامة، وهو ما يعتبر إسهاما نظريا يسمح بإستخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية لوضع إستراتيجية متكاملة تسمح للقطاع بتحقيق التنمية المستدامة؛
- يعتبر هذا البحث من أوائل بحوث برنامج نظام الإنتاج المحلي _في حدود علمنا على الأقل_ التي توجّه لهيئات دعم ومرافقة قطاع الصناعة التقليدية على المستوى المحلي والوطني، بدءا من الوزارة الوصية للقطاع إلى غاية غرف الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة على المستوى الوطني، كما يساهم في إثراء البحث العلمي في مجال من المجالات التي غالبا ما ينفر الباحثون من إجراء مزيد من البحوث العلمية عليها، خاصة في ظل النسبة القليلة جدا من الدراسات السابقة التي تربط بين قطاع الصناعة التقليدية ونظام الإنتاج المحلي، والتي تكاد تنعدم في الدراسات المتعلقة بتطبيق المفهوم على الحرفيين والمؤسسات الحرفية العربية.

4. أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى إدراك مجموعة من الأهداف، من بينها :

- إبراز فصول التطوّر التاريخي الذي عرفته الصناعات التقليدية في الجزائر منذ القدم، والوقوف على أهم المحطات التي مرّت بها وكذا الإنجازات التي حققها القطاع، مما يسمح لنا بتقييم شامل لوضعية القطاع وكذا قياس مستوى تطوّر النتائج المحققة حاليا؛

- استعراض بعض نماذج إستراتيجيات تنمية قطاع الصناعة التقليدية بدول إفريقية وأوروبية وأسياوية، ومحاولة إستنتاج أهم الدروس التي يمكن إستعمالها في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا ورسم خارطة طريق؛
- تسليط الضوء على نتائج إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 ورصد أهم نقائصها، فضلا عن تقديم الإستراتيجية الجديدة آفاق 2020 ومحاولة معرفة أهم نتائجها بما يسمح لنا بتقييمها تقييما موضوعيا؛
- تحديد التحدّيات والمعوّقات الأساسية التي لا تزال تواجه قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالبلاد والممارسين للأنشطة الحرفية؛
- التذكير بالملامح العامة لنظام الإنتاج المحلي بتتبّع الجذور التاريخية لهذا التصوّر، مفهومه، خصائصه وأهميته، وكنتيجة لما سبق، إبراز واقع التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاجية بهذا القطاع وتطوّرها في إطار الإستراتيجية الحالية؛
- إستقصاء آراء غرف الصناعة التقليدية والحرف حول مجموعة من القضايا المتعلقة بتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي في الجزائر والمستخدم كآلية لتنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع الحالية، وخاصة حول المحدّدات الواجب توافرها لتنفيذ ناجح لتجمّعات حرفية وفق هذا البرنامج، إضافة إلى الوقوف على رأيهم فيما يتعلّق بتقييم فعالية تطبيق البرنامج على المستوى الوطني، بما يمكّننا من قياس مستوى نجاح الإستراتيجية ككل؛
- إقتراح نموذج يسمح بتنفيذ فعّال لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الوطني، يمكّن الغرف وهيئات دعم القطاع المركزية من إستيفاء متطلّبات تنفيذ ناجح له بمشاركة كافة الفاعلين.

5. مبررات إختيار الموضوع :

تتجلّى مبرّرات إختيارنا لهذا الموضوع في :

- رغبتنا في إستكمال دراسة سابقة خصَت أول إستراتيجية موضوعة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010، وبالتالي مواصلة هذه الدراسة بتقديم إستراتيجية القطاع الجديدة آفاق 2020؛
- محاولة المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بمرجع متخصّص في مقاربة التجمّعات وأنظمة الإنتاج المحلية؛
- وبصفة خاصة ينبع السبّب الأساسي نحو مواصلتنا للبحث في هذا الموضوع من ميلنا الخاص نحو كل ما هو تقليدي وأصيل ومميّز لشخصيتنا الوطنية؛
- محاولة إبراز السمات الأساسية التي تميّز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، وبالتالي وضع حد للخلط بين مميزات هذا الأخير ونظيره قطاع المؤسسات ص وم اللذان غالبا ما يتم تناولهما على أنهما قطاع واحد، بالإضافة إلى إظهار الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق تنمية مستدامة والتي كثيرا ما يسند الفضل في تحقيقها إلى قطاع المؤسسات ص وم من دون إحتساب مكانة ودور القطاع الأول.

6. حدود الدراسة

قمنا بإنجاز بحثنا ضمن الأبعاد والحدود الموالية :

أ. البعد النظري : لقد تناولنا بالتحليل والدراسة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بصفة عامة وركّزنا في هذا الإطار على دراسة أول إستراتيجية متبناة ومحدِّدة لأهم الإجراءات الداعمة لنمو القطاع، وما سُخّر له من إمكانيات لتطويره في إطار هذه الإستراتيجية، بالإضافة إلى إستراتيجيات دول أخرى ناجحة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ؛ كما ترافقت عملية دراستنا لهذا الموضوع، الإنتهاء من تجسيد ثاني إستراتيجية ممتدة إلى غاية 2020، وعليه نودّ الإشارة لكون كل من الدراسة والتحليل والتقييم المتناول ضمن البحث يخص الإستراتيجية الثانية.

خصّصنا دراستنا أيضا لأحد الآليات المراهن عليها ضمن هذه الإستراتيجية، ألا وهو مسعى نظام الإنتاج المحلي مع عرض لخصائصه وأهميته، كما قمنا بتوجيه هذه الدراسة على النحو الذي يمكن من خلاله قياس درجة فعالية برنامج الـSPL في دعم وتطوير قطاعنا المدروس وتكييفه مع المستجدات، فضلا عن محاولة خوض تجربة ضبط المتطلّبات الأساسية لتجسيد ناجح له وتقييم دوره في إطار الإستراتيجية الجديدة آفاق 2020، بناءا على وجهات نظر وتوجّهات مسؤولي غرف الصناعة التقليدية والحرف بولايات الوطن.

ب. أبعاد الدّراسة الميدانية : تتمثّل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية:** تهتم هذه الدراسة بقياس فعالية تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بكامل ولايات الوطن، وهذا إستنادا للإحتياجات والمرتكزات الفعلية لعملية تنمية القطاع في إطار إستراتيجيته الحالية آفاق 2020؛
- **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، وهذا من أفريل 2017 إلى غاية جانفي 2018؛
- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات مسؤولي غرف الصناعة التقليدية والحرف أو نوابهم أو الموظفين المسؤولين عن الترقية والتطوير (منشّطو الـSPL) أو أي موظف آخر ذو خبرة ملم بأمور الغرفة؛
- **الحدود الموضوعية:** إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا ببرنامج نظام الإنتاج المحلي دون سواه من البرامج الأخرى التي تضمّنتها إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، وتتوقف جودتها على نوعية الإجابات المحصّل عليها.

7. منهجية الدّراسة وأدواتها :

لمعالجة إشكالية الدراسة إستخدمنا مناهج مختلفة حسب طبيعة الموضوع وأجزائه، لهذا كان المنهج وصفيا ومسحيا في الأجزاء المرتبطة بتقديم المفاهيم، الخصائص والأهمية أو عند إستعراض الإستراتيجيات الدولية، وذلك خلال دراستنا لكل من قطاع الصناعة التقليدية ونظام الإنتاج المحلي، كما كان تاريخيا في الأجزاء التي نتناول فيها تطوّرا تاريخيا، وتحليليا في الجوانب المتعلّقة بتقييم كُلاً من إستراتيجتي تنمية القطاع؛ في حين إعتمدنا في الجانب التطبيقي على المسح الميداني بإستخدام قائمة إستبيان مكوّنة من 115 سؤال من خلالها تتم معالجة متغيّرات الدّراسة، وإستعنّا عند التّحليل ببعض أدوات التحليل الإحصائي وبعض البرامج مثل Excel 2010 و SPSS v22، وتمّ الإعتماد في دراسة العلاقة الموجودة بين المتغيّرات على ما يلي :

- إختبار ألفا كرومباخ للتأكّد من صدق وثبات فقرات الإستبيان ومدى موافقتها للدراسة، وللتحقّق من درجة الإعتمادية Reliability للمقاييس المتعلّقة بالمتغيّرات؛
- أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis، للتحقق من صلاحية مكونات كل مقياس من الناحية الإحصائية، وتكوين مقاييس مجمّعة للمتغيّرات ذات الأبعاد الكثيرة والتحقّق من الثّبات الدّاخلي لها؛
- أسلوب معامل الإرتباط Pearson، لقياس قوة وإتّجاه العلاقة بين المتغيّرات المستقّلة للدراسة والمتغيّر التّابع وإختبار الفرضيات الفردية، إلى جانب التحقّق من صلاحية النتائج وتحديد المتغيّرات الصّالحة للدّخول في النّموذج النّهائي للدراسة؛

- أسلوب تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA والثّنائي Two-way ANOVA لمعرفة الفروق المعنوية بين خصائص الغرف ومجتمعها الحرفي وبين فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي؛
- أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدّد Multiple Linear Regression، بإستخدام طريقة (Stepwise_ التدرّج)، لمعرفة معنوية العلاقة بين المتغيّرات المستقّلة والمتغيّر التّابع للدّراسة، والتوصّل إلى أفضل نموذج لتحقيق فعالية في تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي على ضوء المتغيّرات المستقلة المقبولة في الدّراسة.

كما قمنا بإستخدام منهج الإستنتاج والإستقراء في الشق المتعلّق بإستخراج النتائج وتحليلها.

8. هيكل وتقسيمات البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدّمة وتعقبهم خاتمة تضمّنت تلخيصا عاما وإختبارا للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ثم عرض النّتائج التّي توصّلنا إليها، وفي الأخير قدّمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنّها ضرورية بناءا على النتائج المتوصّل إليها. فصول البحث عالجنا فيها الإشكالية المطروحة كالآتي :

- الفصل الأول: " **الصناعة التقليدية في الجزائر _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية_**"، حاولنا في هذا الفصل أن نقدّم فصول التطوّر التاريخي للصناعات التقليدية ببلادنا في عصور مختلفة، بتتبّع مراحل تطوّرها من العصر القديم ومرورا بالحكم العثماني، ومن ثم الفترة الإستعمارية إلى غاية الإستقلال، كما قمنا بالتطرّق إلى مسار الجهود التي بذلها المسؤولون في تلك الفترة لإحياء وإعادة تنظيم النشاط الحرفي بالجزائر، وتناولنا أيضا من خلال هذا الفصل عرضا لماهية الصناعة التقليدية والحرف عرّجنا فيه مفاهيم هاته الأخيرة على المستوى الدولي، عبر تقديم مفاهيم القطاع بدول إفريقية وأوروبية وآسياوية وأمريكية، وذلك موازاة مع تعاريفها المقدّمة من طرف منظمات دولية عالمية وكذا تعريفها المعتمد في الجزائر إلى جانب خصائصها.
- الفصل الثاني: " **إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**"، خصّصنا هذا الفصل أساسا لدراسة إستراتيجيات دول إفريقية وآسيوية وأوروبية نجحت في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف لديها، مبرزين أهداف كل إستراتيجية ومن ثم للإجراءات والآليات أو البرامج الموصوفة للوصول للأهداف، لنقوم في الأخير بتقديم نتائج هذه الإستراتيجيات، وتطرّقنا في ذلك لإستراتيجيات كل من المغرب، تونس، الهند، ماليزيا، فرنسا ولوكسمبورغ.
- الفصل الثالث: "**دراسة الإستراتيجية الجزائرية في ميدان تنمية قطاع الصناعة التقليدية ولحرف**"، تناولنا في هذا الفصل تذكيرا بالنتائج المتوقّعة من تنفيذ الإستراتيجية التي وضعتها الدولة لتنمية القطاع بعد وعيها بدوره الفعّال سنة 2010، لنتمكن من مقارنتها مع النتائج التي وصل إليها فاعلو القطاع بعد الإنتهاء من تنفيذ هذه الإستراتيجية، ومن ثم قدّمنا حصيلة برامج الإصلاح المنجزة في إطار هذه الاخيرة، لنقوم فيما بعد بتقييم نتائجها بالوقوف على أهم النقائص التي تمّ تسجيلها بإنتهائها. وعن القسم الثاني من الفصل فقد تضمّن دراسة لإستراتيجية تنمية القطاع الجديدة آفاق 2020، مستفتحين ذلك بعرض مفصّل لمحتويات هذه الإستراتيجية، ألقينا فيه الضوء على أهدافها وتدابيرها المتخذة لتنفيذ ما هو مسطّر، وإستمرارا لمسار تحليلنا، حاولنا إجراء تقييم أولي للإستراتيجية الموضوعة بالوقوف على أهم الإنجازات الحالية للقطاع، لنعرض في نهاية الفصل أهم الإنتقادات الموجّهة لها.
- الفصل الرابع: "**نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر**"، قمنا ضمن هذا الفصل بتقديم عام لنظام الإنتاج المحلي، حيث عملنا ضمن ذلك على تحليل أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير هذا النوع من التنظيم، بالتطرّق لأصوله النظرية وإطاره المفاهيمي، وعرضنا لغرض ذلك مختلف التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، بالإضافة إلى

مميزات هذا النظام وأهميته، كما عرّجنا على برنامج الدولة الموضوع لتنفيذ هذا النظام مع الإشارة لواقع تنفيذ البرنامج في الجزائر، لنتناول بعد هذا الطرح دراسة إحصائية نحاول من خلالها تقييم خصوصيات الواقع الجزائري من زاوية نجاح تنفيذ هذا البرنامج كسياسة كلية ضمن الإستراتيجية، وهذا من خلال إستبيان قمنا بتوزيعه على غرف الصناعة التقليدية والحرف بكامل ولايات الوطن لإستطلاع الآراء حول الموضوع، والتّي تمّ تقديمها في مبحثين، خصّصنا أحدهما لعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بينما قمنا في الآخر بإختبار مدى صحّة الفرضيات، ومن ثمّ إبراز حوصلة للنتائج بواسطة معادلة تقديرية تشمل المتغيّرات الأساسية الداخلة في التحليل يتم على إثرها تفسير ما توصّلنا إليه، لنصل في الأخير لإقتراح نموذج الدراسة، الذي حاولنا من خلاله المساهمة في وضع تنظيم يسمح لغرف الصناعة التقليدية والحرف بالتنفيذ الناجح لبرنامج أنظمة الإنتاج المحلية "SPL"، يشمل مختلف الفاعلين ذوي الصلة بالقطاع إلى جانب التجّمعات الحرفية المختارة من طرف هذه الغرف.

9. الدراسات السابقة في الموضوع :

أ. الدراسات السابقة لموضوع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر :

مما لاشكّ فيه أن الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر لم تحض بإهتمام بالغ في مختلف الأبحاث الأكاديمية التي تدرسها بشكل منفصل وكقطاع كامل ومتكامل، فبعد أن كانت تدمج مع الدّراسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة عندما كان القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أصبحت الآن جزءا من الدراسات المتعلّقة بالسياحة، مع التركيز على الملف السياحي دون إيلاء إهتمام كبير بقطاع الصناعة التقليدية والحرف على الرغم مما لها من نصيب وأهمية.

عموما وحسب علمنا تم تناول هذا الموضوع ضمن ما يلي:

- **عبد الكريم وهراني**: [الصناعات التقليدية والحرفية بين الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي _دراسة حالة مدينة تلمسان_]، رسالة ماجستير مقدّمة خلال الموسم 2008/2007 بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، عالج الموضوع بالتحليل والمناقشة إشكالية مكانة قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد غير الرسمي الجزائري، من منطلق أن هذا الإقتصاد هيمن عليها ببلادنا، وبغرض دراسة هذه الإشكالية تطرّق الباحث إلى الإقتصاد غير الرسمي من الناحية النظرية، لإعطاء فكرة عن طبيعة هذا الإقتصاد وخصائصه العامة، وكذا مداخيل تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى تناول النماذج والنظريات التي حاولت تفسير هذا الإقتصاد وآثاره المختلفة على الإقتصاد الرسمي. وتعرّض في الفصل الثاني لمختلف الأدبيات الإقتصادية التي إهتمت بتعريف ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، فضلا عن عرض أهم المراحل التي مرّ بها هذا الإقتصاد في الجزائر، في حين عرّج في الفصل الثالث على مختلف التعاريف التي تناولت الصناعات التقليدية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، علاوة على خصائصها وأهميتها وكذا معوّقاتها، ليختم هذا الفصل بموجز لواقع الصناعات التقليدية في الجزائر.

الفصل الأخير خصّصه الباحث لدراسة ميدانية تناولت تشخيصا عاما لواقع الصناعات التقليدية بمدينة تلمسان، تضمنت دراسة إستقصائية للممارسين للأنشطة الحرفية بالمنطقة، سعى من خلالها الباحث معرفة طبيعة سوق العمل الذي ينشط فيه الحرفيون.

- **عبد الرحيم شنيني**: [دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية _ دراسة ميدانية: مدينة غرداية_]، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدّمة بكليّة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التّجارية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، خلال

الموسم 2010/2009، عالج الموضوع إشكالية مدى مساهمة السياحة في إنعاش الصناعة التقليدية وكذا أهمية التسويق السياحي في دفع هذه الصناعة، وقد تناول الباحث الموضوع في أربعة فصول، تضمّن الفصل الأول تقديما عاما لموضوعي السياحة والصناعة التقليدية وإبرازا لأهميتهما، وتناول الفصل الثاني عرضا لتسويق الخدمات والتسويق السياحي إلى جانب تناول العناصر الإضافية لمزيج التسويق السياحي، أمّا الفصل الثالث فقد حاول من خلاله الباحث تحديد واقع السياسة السياحية في الجزائر، وعلاقة السياحة بقطاع الصناعة التقليدية، كما تضمّن الفصل تقديما لمشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، متطرّقا في ذلك لأهم التعديلات التي تضمنتها هذه الأخيرة؛ في حين خُصّص الفصل الأخير لعرض الإمكانيات والمقاصد السياحية بولاية غرداية، إضافة إلى تطوّر الطّلب السياحي وتعداد الأنشطة الحرفية بالولاية، مع الإشارة ضمن ذلك لواقع التسويق السياحي بها، وتناول الفصل أيضا دراسة ميدانية حاول من خلالها الباحث إستطلاع آراء مجموعة من السياح الجزائريين والأجانب القادمين لولاية غرداية بغرض السياحة حول الأدوات التسويقية المؤثّرة بصفة مباشرة والمساعدة على الإقبال على السياحة والصناعة التقليدية من خلال إستبيان تم إعداده لهذا الغرض.

- **إبراهيم بوناب محمد الأمين:** [أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي _دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2003-2013)_]، رسالة ماجستير قُدّمت سنة 2015 بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، تدور إشكاليتها حول كيفية تفعيل دور الصناعات التقليدية من أجل ترقية وإنعاش السّياحة في الجزائر، عالج من خلالها الباحث الموضوع ضمن ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول تشخيصا عاما للقطاع السياحي وأهمّيته وأهم الأساليب المنتهجة في دول العالم لصناعة السياحة، أما الفصل الثاني فتطرّق فيه إلى مكانة الصناعة التقليدية في التنمية الإقتصادية، بتقديم أهم مفاهيمها وأدورها التنموية، ومن ثمّ قام بعرض بعض التجارب الناجحة في تطوير الصناعات التقليدية وترقيتها، بينما خُصّص الفصل الثالث لدراسة مساهمة الصناعات التقليدية في ترقية القطاع السياحي بالجزائر، حاول فيه الباحث إستعراض لواقع السياحة والصناعة التقليدية، والعلاقة المتبادلة بينهما، ووصولا إلى صعوبات وآفاق تطوير كلا القطاعين في الجزائر.

ب. الدراسات السابقة لموضوع نظام الإنتاج المحلي "SPL" :

من بين الدراسات التي تناولت موضوع نظام الإنتاج المحلي نذكر :

- Nathalie MUDARD-FRASSEN: [La question « des systèmes de production localisés » Local is beautiful]، دراسة مقدّمة في فيفري 2001 صادرة عن مخبر (Redéploiement Industriel et Innovation) بجامعة Littoral-cote d'Opale بالدانمارك، تعرّضت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الأدبيات النظرية لأنظمة الإنتاج المحلية عبر نقطتين، أولاهما، الأشكال الجديدة للتنظيم الإنتاجي المتجذّرة في الإقليم، والتي دفعت نحو الاهتمام بنظام الإنتاج المحلي SPL، ألقت فيها الضوء على خصوصيات هذا النظام وأهميته، لتتناول في القسم الثاني مسألة دور السلطات العمومية والمؤسسات المحلية في ديناميكية بناء وتنمية نظم إنتاج محلية.

- Jean-Marc ZULIANI, Michel GROSSETTI, Guy JALABERT: [L'agglomération Toulousaine : un système locale de compétences ?]، الدراسة هي في الأصل مقال مقدّم في مؤلف يحمل عنوان (Globalisation, systèmes productifs et dynamiques territoriales) صادر عن دار L'Harmattan بباريس سنة 2005، وتهدف الدّراسة نحو البحث في مدى إعتبار التجمّعات الحضرية المتخصصة في أنشطة البحث والتطوير كأنظمة

إنتاجية ومحلية، وفيما إذا كان من الممكن التحدّث عن التّخصص في أنشطة من هذا النوع، من منطلق أنّ أنظمة الإنتاج المحلية تتخصّص عادة في منتج تقليدي خاص بالمنطقة، وفي حالة إعتبار هذه التجمّعات كذلك، فإلى أي مدى ستشكّل نظاما إنتاجيا محليا؟

وبغرض الإجابة على هذه التّساؤلات، تناول الباحثون تجمّعات مدينة تولوز الفرنسية، وتوصّلوا إلى أنّ مثل هذه التجمّعات ليست جزءا من منطق نظام إنتاج مهيكل حول منتج معيّن، وفي نفس الوقت لا يمكن تمييزها عنها، ذلك أنّ الأنشطة المرتبطة بالمعرفة تظهر متخصّصة، ليس وفقا للمنتج، ولكن وفقا لنوع الكفاءة، وحاول الباحثون ضمن ذلك تقديم بعض البيانات الأساسية عن منطقة تولوز ومؤشّراتها الإقتصادية، ليعملوا فيما بعد على تحليل العلاقات بين المؤسسات المشكّلة للتجمّعات وغيرها من الهيئات المحلية والمركزية التي تدعمها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– جليلة بن العمودي : [إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 2003-2010_ دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت_]، رسالة ماجستير مقدمة في جوان 2012 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ناقش البحث موضوع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والإستراتيجية الموضوعة لتنميته آفاق 2010، مع التركيز على إحدى الآليات المحدّدة لتنفيذ هذه الإستراتيجية وهي آلية نظام الإنتاج المحلي "SPL"، وتم العمل من خلال ذلك على إبراز أهمية هذا القطاع ودوره الفاعل في عملية التنمية بمختلف أطوارها، إلى جانب التطرّق إلى تجارب ناجحة في تطوير القطاع على المستوى الدولي، وكذا سياسة الدولة المبذولة لتعزيز قدرة القطاع، بالإضافة إلى التعرّض لأهم مراحل تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، والقيام ضمن ذلك بتحليل الإستراتيجية الجزائرية لتنمية القطاع آفاق 2010.

تضمّن البحث أيضا دراسة ميدانية تمّ فيها عرض الصعوبات الأساسية التي لا تزال تواجه حرفيي القطاع، وكذا تقديم برنامج البلاد لتطوير أنظمة إنتاج محلية، وحاولت الباحثة أيضا بحث إمكانية الربط والتنسيق بين الحرفيين المتجمّعين بنفس الإقليم، مطبّقة ذلك على حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، من خلال توزيع إستبيان شمل حرفيي المنطقة الممارسين لهذه الحرفة، أظهرت نتائجه وجود إجماع وتأييد كبيرين على تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة؛ كما حاولت أيضا المساهمة في بناء نسق تنظيمي لحرفيي المنطقة يسمح لهم بالعمل وفق هذا النظام، وعليه أوصت الباحثة بضرورة تعميم تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي بكامل ولايات الوطن. وهي التوصية التّي أوحت لها بفكرة هذا البحث.

10. صعوبات البحث :

صادفتنا صعوبات عديدة أثناء إنجازنا لهذا البحث مسّت خاصة الجانب الميداني للدراسة، إذ وبالرغم من أهمية الإستبيان كأداة إستقصائية وجمع الآراء، حول مواضيع ذات أهمية للباحثة حتى يتسنّى لها إبراز وجهات نظرها حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا والمواضيع المحدّدة لنظام الإنتاج المحلي، وبالرغم من النّجاح الذّي تحقّق وبلوغ حجم المرتجعات مستوى يسمح باعتمادها في الدّراسة، إلّا أنّ توزيع الإستبيان لم يخل من جملة من القيود والمشاكل، نعدّدها في الآتي :

- التجاوب السّلبي لغالبية أفراد العيّنة المستهدفين في البداية، والتكتّم والسرية الذي طبع سلوك معظم مسؤولي غرف الصناعة التقليدية والحرف ورفضهم الإدلاء بأي معلومة دون أسباب واضحة رغم الإلحاح والتّساؤل المستمر عن مصير الإستمارة الموجّهة لهم؛

- التباعد الجغرافي بين مناطق الوطن الذي عثّر من إمكانية قيامنا بتقديم التّوضيحات اللازمة في حالة اللبس أو الغموض؛
- الإنشغال المفرط والغياب المستمر والدائم لبعض المسؤولين بالغرف بإعتبارهم المؤهّلين للإجابة على الأسئلة المحورية والمخوّلين بذلك؛
- تعثّر الدراسة الميدانية بحجة الأشغال التي شهدتها غرف الصناعة التقليدية نتيجة تزامنها مع فترات المعارض والإحتفالات وكذا نهاية السّنة وإعداد الوضعيات الإحصائية؛
- عدم تلقّي إجابات واضحة ومحدّدة من قبل بعض موظفي الإستقبال بغرف الصناعة التقليدية التي لم نتمكّن من الوصول إليها شخصيا عند إتّصالاتنا المتكرّرة لتذكيرهم بالإجابة على الإستبيان، والسلوك العدواني الذي لمسناه من طرفهم بإلحاحنا المستمر؛
- تناولنا في هذا الإستبيان سؤالين متعلّقين بتحديد نسبة الحرفيين ونسبة مساهمة القطاع في إقتصاد المنطقة في السؤالين 4 و5، وما لمسناه في هذا الإطار هو مبدأ الحيطة والحذر والسّرية التّي ميّزت سلوك المستجوبين وإعراض عدد كبير منهم عن الإجابة عن هذين السؤالين، وتحجّج بعض المستجوبين على كون هذه الأخيرة هي إحصائيات حسّاسة يتطّلب تقديمها رسالة رسمية من الوزارة الوصية على الرغم من إستصدارنا لوثيقة بحث من الجامعة، بينما برّر البعض الآخر بصعوبة الأمر لإنعدام الإحصائيات المحلية التّي تسمح بالمقارنة. والأجدر أنّ مثل هذه الإحصائيات كان من المفروض أن تنشر بشكل منتظم في المواقع الإلكترونية للغرف؛
- الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإجابة على الإستبيان بحكم كثرة أسئلته وطوله، والذي إعتبره العديد حجة لعدم الإجابة بشكل صريح عليه، ولو أنّ هذا الطّول مردّه سعينا نحو الوقوف على الإدراك والفهم الحقيقيين للموضوع المدروس من مختلف جوانبه؛
- التوزيع الإلكتروني للإستبيان شابه العديد من العراقيل من بينها إفتقار بعض الغرف للأنترنت، ما صعّب من عملية تواصلنا معهم؛
- شبه إنعدام وخلو الساحة العلمية من مشاريع بحث أو مخابر علمية أو مراكز بحث مهتمة بموضوع الصناعة التقليدية.

الفصل الأول

الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

- لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية -

تمهيـد:

إستُعملت في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التّجمعات الحرفية عبر فترات زمنية مختلفة، كمصطلح "طريق" أو مصطلح "سيّج" وهما مصطلحان باتا غير مستعملين إبتداءاً من القرن الثامن عشر، ليُستعمل بعد ذلك مصطلح "حرفة" عام 1708م، كما تمَّ تداول مصطلح "الصنعة" أيضا في القاهرة، إلّا أنّ المصطلح الغالب كان "الحرفة" ؛ هذان المصطلحان أُستخدما تباعا فيها إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، في حين شاع في الجزائر مصطلح "الجماعة" ويكاد يكون الإستعمال الوحيد للدلالة على التنظيمات الحرفية، هذا الأخير أضحى غير مستعمل في العهد العثماني لأسباب مجهولة وغير واضحة.[1] وعن مصطلح "الصناعة التقليدية"، فهو يعدّ تسمية جديدة لم تظهر للوجود إلا مع تلك الدراسات الأنتروبولوجية الحديثة.[2]

واليوم أصبحت الصناعة التقليدية والحرف تشكّل عنصرا هاما من العناصر المعبّرة عن هوية الشعب وثقافة أمة جذورها غائرة في التاريخ بدول عديدة، من بينها الجزائر، إذ تعتبر نشاطا إقتصاديا أساسيا يساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطوّر. من هنا أجمع العديد من الباحثين المهتمّين بموضوع الصناعات التقليدية على أهمية الإيضاح التاريخي والبحث في تاريخ القطاع، رغبة منهم في ضمان تواصل البحث في حقل الصناعات التقليدية الجزائرية، من منطلق أنّ الباحث في القطاع المدروس عليه الإهتمام بتاريخ الصناعة التقليدية، ليس فقط بهدف إكتشاف الماضي والوقوف على حقائقه، ولكن أيضا لإدراك وفهم الحاضر، ومنه القدرة على إستشراف المستقبل.

وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل لتناول التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وأهم مفاهيمها، من خلال مبحثين أساسيين، خُصّص المبحث الأول لتقديم المسار التاريخي للقطاع المدروس من العصور القديمة إلى غاية الإستقلال، لنتحدّث بعد هذا الطرح عن مفهوم القطاع، وهو ما كان في القسم الثاني من الفصل، بتطرّقنا إلى أهم المفاهيم المستخدمة لوصف الصناعة التقليدية على المستوى الدولي وكذا تعريفها المعتمد في الجزائر إلى جانب خصائصها، وهذا بغية توضيح معالمها وتحديد مجالات تدخّلها، ليسهل على الجهات المسؤولة معرفة نموذج التنمية الذي ستعتمده لترقية القطاع ككل.

---

[1]- عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 _مقاربة اجتماعية واقتصادية_**، منشورات ANEP، الجزائر،2007، ص.105

[2]- آيت محند نورية ،**صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.7

المبحث الأول: سياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

يرتبط تاريخ الصناعة التقليدية بشكل كلي بالعصور الأولى من تاريخ الإنسانية، بل هي من طبيعة هذا الإنسان الذي حينما كان بحاجة إلى الدفاع عن نفسه أو عندما كان يحاول البحث عما يسدّ رمقه، تمكّن من إكتشاف عظمة نعمة يديه اللتين وُهب بهما و تمكّن بفضلهما أن يخلق الوسائل الكفيلة بإشباع رغباته ؛ ما يجعلنا نؤمن بحتمية أن الإنسان الأول ما هو إلا حرفي إستطاع المزج بين ذكاءه و نعمة يديه في توفير الشروط الضرورية لحياته. و لهذا يمكن أن لا نكون مخطئين إذا إعتبرنا أنّ مهنة الحرفي هي المهنة الأعرق و الأقدم تاريخيا عكس كل المهن الأخرى والتي إستطاعت ترك بصماتها عبر كل الأماكن والأوطان والحضارات والعصور.

المطلب الأول: الصناعة التقليدية في الجزائر –لمحة تاريخية–

سنعمل في هذا المطلب على تقديم التطوّر التاريخي لقطاع الصناعة التقليدية بالجزائر من العصور القديمة إلى ما قبل الإستقلال وفق الترتيب الموالي.

1. الصناعة التقليدية والحرف في العصور القديمة :

كان التطوّر الذي عرفته الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إستجابة لذلك التطوّر في الظروف الإقتصادية والإجتماعية في العصور المختلفة وما أملته التغيّرات في بيئة الممارسين لأنشطتها، ذلك أن الحضارات العديدة التي شهدتها دول شمال إفريقيا من الفينيقيين إلى الرومان ثم البربر فالشرقيين الهلاليين فالشرقيين الإسلاميين وأخيرا سلسلة الغزوات التي تعاقبت على هذه المنطقة، جعلتها تزخر بثقافات متنوعة ومحطّة لسلالات مختلفة، وهو ما أثّر بدوره على الحرف التي كان يمارسها السّكان بالمنطقة ككل.[1]

بإحتكاك المغاربة بالفينيقيين واستقرارهم في أماكن قارة، بدأ التفكير في إستغلال المناطق الصالحة للزّراعة والقريبة من أماكن الإستقرار، نتج بفضلها معرفة أهالي المنطقة نظاما للإستقرار، أقام الفينيقيون العديد من الموانئ التجارية بعنابة وسكيكدة والقل وجيجل وبجاية ودلّس والجزائر وتيبازة وشرشال وتنس والغزوات،[2] والتي لعبت دورا جوهريا في إزدهار التّجارة في منطقة البحر المتوسّط وفي تطوّر الثّقافات المحلية.

باختصار، سمح إحتكاك السكّان المحليون بالفينيقيين في خروج الأهالي من عزلتهم التي كانوا يعانونها منذ فترة ما قبل التّاريخ، كما تأثّروا بهم في حرفة العمارة والبناء، إذ تحدّث التاريخ كثيرا عن المدن التي أسّستها السّلالات البربرية ؛ هذه الإبداعات تحمل لمسات شرقية خصوصا ويقطنها أغلبية من المهاجرين، وقد شكّلت هذه المدن مراكز إستراتيجية للأسواق والتّجارة، كما هو الحال بكل من : الأوراس، بني ميزاب، منطقة القبائل، القصبة... ؛ والتي شكّلت مناطق حرفية تضم حرف متنوعة أبرزها الخزف.[3]

---

[1]- Lucien Golvin, **L'aspects de l'Artisanat en Afrique du nord**, données non publiées, presses universitaire de France, volume II, Paris, 1957, p.p 8-11

[2]- قدور فريدة، **مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص.27

[3]- Lucien Golvin. op.cit. p.p 12-13

مع ذلك، ورد في كتابات أخرى بأنّه لا يمكن التّأكيد على تجمّع هذه الأنشطة الحرفية في أحياء أو مدن أو أسواق بالشّكل الكلي للكلمة كما هي في المدن الأوروبية، بل بالعكس، من مصدر المياه وتموقعها خارج المدن بسبب الأبخرة والروائح النابّة عنها ؛ وهذا بالرغم من أنّ التشريعات الرومانية في تلك الفترة كانت تسمح للتجمّعات الحرفية المتخصصّة بوضع قوانين سارية على جميع الممارسين للحرفة.[1]

2. الصناعة التقليدية والحرف في عهد الفتوحات الإسلامية :

بدأت الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا في عهد عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) في منتصف القرن السابع الميلادي (670م)، حيث قاوم البربر الفاتحين العرب بشدة لأكثر من نصف قرن من الزمن، كما قام العرب بإضفاء لمسات شرقية على العمران بالمنطقة، ويظهر ذلك جليا في كل من : القيروان، فاس، مكناس، مرّاكش ، قلعة بني حماد وبجاية، والتي تعتبر مدنا بناها شرقيون بالأساس في تلك الفترة، وأدخلوا فنّ صناعة المراكب البحرية والآلات الحربية، كما أضافوا للمنتجات الحرفية التي يتميّزون بها طابعا إسلاميا شرقيا.[2]

اليهود المطرودين من الأندلس في تلك الفترة أيضا كان لهم دور لا يستهان به في خروج المنطقة من العزلة بإندماجهم مع الأهالي، إذ ساهموا في إدخال جودة النّظام على الأنشطة الممارسة وقاموا بإضفاء روح المبادرة والتطبيق، كما ساهموا أيضا في إنتشار أنواع معينة من الأدوات المستخدمة في الأنشطة الحرفية و وفّروا حركة صناعية كبيرة بالمدن.[3]

وفي الوسط، شكّلت الجزائر في تلك الحقبة من الزمن منطقة عبور هامة وساحة للمعارك مقسّمة بين الشّرق والغرب، سكّانها المحليون يتمركزون بالجبال أو الصحراء، من : رستميين، إدريسيين، أغالبة، فاطميين، زيريين، حمّاديين، موحّدين وزيانيين)، ناجحة للغاية عندما تم تجميعها وتنظيمها كما هي الأنشطة الحرفية في المدن التونسية والمغربية في تلك الفترة.[4] و بإنتقال العاصمة إلى بجاية سنة 1090م، أُضيفت للسلسلة السابقة من الحرف، حرفة بناء السفن إضافة إلى الحدادة في الجهات المحيطة بالمنطقة، إذ أظهرت الإكتشافات الأثرية بأنّه بنقل العاصمة إلى بجاية، تم نقل الحرف التي كانت مُمارسة في القلعة إلى هذه الأخيرة بتقنياتها وخاصة الفخار. هذه الحرفة التي بقيت تشتهر بها المنطقة إلى يومنا هذا.[5]

علاوة على ما عُرض، بيّنت الدراسات عن تلك الفترة وجود أسواق متخصّصة في بيع المنتجات الحرفية كسوق قسنطينة، بونة، وتلمسان.[6]

3. الصناعة التقليدية والحرف في العهد العثماني :

إلتحقت الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1504، إذ عرفت عهدها الذهبي أثناء حكم هذه الأخيرة طوال الفترة الممتدّة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر،[7] وعرفت الجزائر إبان، من حياكة الزرابي والبرانس والألبسة التي طوّرها الأندلوسيون، صناعة الأدوات النّحاسية والشّمع والصّباغة والدّباغة وكذا الصناعة الإستخراجية (الملح والحديد)، إلى جانب بناء السّفن في بجاية، شرشال، العاصمة، باب الوادي وباب عزون فضلا عن صناعة الأسلحة بالعاصمة ؛ والتّي تخصّص فيها الأجانب والأسرى

[1] _ محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، بدون سنة نشر، ص.260

[2] - محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، بدون سنة نشر، ص.76

[3] - lucien Golvin. op.cit. p.p 16- 17

[4] - De Beylié, **La Kalaa des Beni-Hammad, une capitale Berbère au XI^e siècle**, Leroux, Paris, 1909, P.22

[5] - Ibid, p. 25

[6] - Ibid, p. 27

[7] - El-Bekri, **description de l'Afrique septentrionale**, Aubrier, Paris, 1913, P.78

الأوروبيون، في حين إمتهن سكان المدن الكبرى (قسنطينة، تلمسان، بجاية، الجزائر) الصناعات التقليدية الأخرى خاصة العناصر الأندلسية المهاجرة، وقد برع الأهالي أيضا إلى جانب هذه الأنشطة في تذويب المعادن وكذا في صناعة النقود، وهذا بالعاصمة ومنطقة القبائل أين كانت تمارس صناعة الحلّي والبنادق بالإضافة إلى صناعة زيت الزيتون والصابون.[1]

تأكيدا لما سبق، دراسات عديدة أجريت حول الأنشطة الحرفية في مدينة الجزائر، أظهرت بأنّه بعد عودة المغاربة المطرودين من طرف الإسبان ضمّت المدينة عددا كبيرا من الحرفيين، كما كان لها أسواق شهيرة في أواخر القرن 15، في حين تطوّرت أحيائها الحرفية في القرن 17، الفترة، تحدّدت في الآتي : صناعة البنادق، صناعة الأقفال، النّجارة، الخياطة، السّكافة وصناعة الخزف ؛[2] بيد أن غراماي (GRAMAY، 1623) كان أكثر تدقيقا في تحديده للأنشطة الممارسة، إذ وفقا لأبحاثه شملت المدينة 80 معلم لحرفة الحدادة، 180 حرفي في صناعة السكاكين، أكثر من 1200 خيّاط، 3000 حرفي نسّاج و200 حرفي نسّاج حرير.[3] هذا التّعداد أكدته دراسات (Dr. Show) التي أجريت في القرن 18 وتمّ فيها مدح النسيج الحريري بأنواعه الخاصة بالمنطقة، بالإضافة إلى الأشرطة الحريرية وأحزمة الذهب والفضة بجانب الأقمشة الخشنة المصنوعة من صوف البلاد ؛[4] أهّم ما ميّز المنتجات الحرفية في هذه الفترة هو مزاوجتها بين الطابع المحلي والشرقي والأندلسي والأوروبي.

4. الصناعة التقليدية والحرف قبيل الحرب العالمية الأولى

لم يكن لظهور وتطوّر الصناعة الأوروبية في القرن 19 نتائج فورية على دول شمال إفريقيا، هاته الأخيرة مسّها التطوّر متؤّخرا، من منطلق أنّ الصّناعة كانت لفترة طويلة حكرا على دول أوروبا القديمة، ومحدودا للغاية، حيث لم تعرف هذه الدول إلّا تجمّعات حرفية قديمة حاولت الصّمود أمام التغيّرات السّريعة التي شهدتها تلك الفترة.

أهم ما ميّز التنظيم الحرفي في الجزائر قبيل الإحتلال الفرنسي، هو تمركز الجزء الأكبر من الحرف الحضرية في أيدي المهاجرين آنذاك، وبقسنطينة وتلمسان على وجه إستثنائي، وإتّصفت المؤسسات الحرفية المتخصّصة في نفس النشاط الحرفي في هذه الفترة بإحتفاظها بروح تعاون كثيفة فيما بينها وبعلاقات قائمة عن وجود أنشطة حرفية متمركزة في أحياء متخصّصة بالمدينة حسب الحرفة الممارسة، ويتعلق الأمر بكل من حرفة صناعة السّروج، الصّباغة، السّكافة، الحدادة، صناعة الغرابيل، النّجارة، الصّياغة، صناعة برادع الأحصنة وأخيرا حرفة النّسيج ؛ وقد بيّنت الأبحاث فيما يتعلق بالحرفة الأخيرة بأنّها الحرفة الوحيدة التي كانت منتشرة في مختلف أطراف المدينة عكس الحرف الأخرى.[5]

إمتداد آخر للتّحليل مُستوحى من كتابات أخرى، ذُكر فيها بأنّ التجمُّعات الحرفية بدول المغرب في أوائل القرن 19 قد كانت تخضع لسلطة مباشرة من طرف الأمين ولقوانين صارمة موضوعة من طرف الدّاي، ما نقابات تعارض سلطة الأمين على التجمّعات وتطالب بالإستقلالية، وهو ماكان بالفعل بإنهيار الهيمنة التركية على المنطقة، إذ ساهمت الفوضى العارمة إلى حد بعيد في التقليص من سلطة الأمين التي لم تحظى بتعزيز واضح من قبل حكام مهزومين.

[1]- Laoudj Ouardia, **Stratégie Marketing de promotion des produits de l'Artisanat Traditionnel** , mémoire de magistère en science commerciale, institut Nationale de commerce, Algérie, juin 2005, p. 173
[2]- Monnereau et Berbruger, **Topographie et Histoire d'Alger**, Haedo , Revue africaine, 1870-1871, p. 35
[3] - Mac-Karthy, **Voyage dans la Régence d'Alger**, Dr. Shaw, Paris, 1830, p. 11
[4] -Fagnan, **Alger au XVIIIe**, Venture de Paradis, Alger, 1890, p. 19
[5]- Gsell Stéphane, **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, Hachette, Paris, 1913, p.p 54-55

واصلت هذه النقابات دورها في الدّفاع عن حقوق التجمّعات، إلا أنّها لم تتمكّن من الصُّمود وفقدت تدريجيا سبب وجودها بسبب تحرّكها غير المنظور فيه، خاصة أمام بيئة سريعة التغيّر زادتها قوانين جامدة وأكثر صرامة مفروضة من طرف الإحتلال الفرنسي آنذاك.[1] 1838، هذا الأخير بدوره مكلّف تحت سلطة كل من الأمير وأمين ، بمهمة المراقبة والأمن على أعضاء التجمّع الذي يُشرف عليه، ويتولّى حل النّزاعات فيما بينهم ثلاث وسائل ردعية وهي: الغرامة المالية، السجن، العقوبات الجسدية.

تخصّصت التجّمُعات المذكورة في مهن متنّوعة، حيث نجد ي تجارة البقوليات، في حين أنّ التجمّعات العرقية الأخرى لم تظهر فيها تجمُّعات واضحة متخصصّة في حرف معينة، وهذا على الرغم من مجموعات حرفية صغيرة، كما هو الحال بالنسبة لليهود المعروفين في صناعة وبيع الذهب أو سكان العاصمة لبعض المهن، والتي لم يتم إعتبارها في عداد التجمّعات الحرفية لما هو محدّد في القرار السّابق الذكر.

مرسوم آخر مؤرخ في 3 سبتمبر 1850 عدّل نوعا ما أحكام القرار المؤرخ في 31 جانفي 1838 وتمّ نشره في كل ربوع الجزائر، والذي تضمّن سلسلة من المواد حول كفاءة محكمة الأمين، كما تمّ إصدار قوانين صارمة تحدّد واجبات المعلّم والمتمهَّن وكذا مختلف القوانين المتعلقة بالتمهين، أنّها نظّمت التجمّعات الحرفية القديمة وزادت من قوّتها من خلال تقنين المنافسة، خاصة أمام الأفكار الليبرالية التي بدأت تنتشر في تلك الفترة ؛ الأمر الذي مكّن الحرفيين من التكيّف مع الأوضاع لفترة وتحفيز روح الإبداع لديهم.[2]

إنسجام واستمرارية التجمّعات الحرفية لم يدُم لفترة طويلة، ففي سنة 1868 تم إلغاء كل النصوص التّي تحكم الصناعات التقليدية، الأمر الذي فتح الباب أمام المنافسين وأدخل الحرفيين في صعوبات طويلا فإنهيارهم أفضى أيضا إلى إضعاف قوة الحرفيين وأفقدهم قدراتهم على الصّمود أمام منافسة السلع الجديدة المستوردة، إلى جانب طغيان حالة من الفوضى وعدم ، وهو ما يعدّ إنعكاس حتمي الظروف الإقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد.[3]

إلى جانب ما سبق، الباحثون المهتمون بتطوّرات من ذلك برزت بعض الأقلّيات وأنشأت تنظيمات ذاتية خاصة بها، فالإسرائيليون من جهة أصبحوا مواطنين فرنسيين سنة 1871، ومن جهة أخرى شكّل بنو ميزاب تجمّعا منسجما بشدة ومؤسّس بأسس عُرفية صارمة معزّزة بروح التّضامن التّجاري موجودة إلى يومنا هذا، كما شكّل القبائل بدورهم بعض التجمّعات المنسجمة نوعا ما بالعاصمة ؛ هذه التجمّعات الثلاث الكبرى تحكمها قواعد عرقية ودينية والأخرى بباقي التجمّعات تراجعا ملحوظا هدّد بقائها واستمراريتها.[4]

5. الصناعة التقليدية والحرف بين الحربين الأولى والثانية:

أثّرَت الحربين الأولى والثانية تأثيرا كبيرا على الأنشطة الحرفية بمنطقة شمال إفريقيا، حيث عرف القطاع أزمة خطيرة أدّت إلى تدمير حرف عدد كبير من الأفراد الذّين مشاكل عويصة من جراء التغّيرات التي شهدها العصر آنذاك، فضلا عن تطوّر إحتياجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، إضافة إلى النّقص الكبير في المواد الخام.

[1]- Bernard Augustin, **Afrique septentrionale et Occidentale**, la Direction de Vidal de la Blanche, Paris, 1937, p. 20
[2]- Lucien Golvin. op.cit. p.p 85-86
[3]- Ricard. P, **l'artisanat indigène en Afrique du Nord**, Rabat, école de livre, 1935, p. 32
[4]- Ibid, p.35

توالت الأزمات التي مرّت بها الصّناعات التقليدية بالجزائر، إذ بيّن الباحثون أنّه بحلول عام 1914، كان لا يمكن بالكاد ملاحظة مراكز أو تجمُّعات حرفية على قيد الحياة، ما عدا بتلمسان، قسنطينة وبالجزائر، أدّى إلى تبخُّر أمل الصّناعة التقليدية في دول شمال إفريقيا والتّضييع التدريجي لفن شعبي مستقطب للسُيّاح والأجانب، وهو ما كان عليه الحال في الفترة 1919 و1935 بتونس، وقبل ذلك في الجزائر، التّي عرف القطاع فيها تراجعا بشكل على نفسه لفترة طويلة بعيدا عن التطّور الإقتصادي لتلك الفترة، علاوة على تنبُّؤه بأزمة لا فرار منها منذ عام 1917، والتي قام بالإستعداد لها من خلال قيامه بإرساء قواعد وأنظمة فعّالة تخصّ القطاع.[1]

6. الفترة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية :

يرى الكثير من للقطاع في تلك الفترة، أنّ الحرب العالمية الثانية سنة 1939 شكّلت نقطة في تاريخ الصناعات التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا ككل، بإعتبارها الحرب الأطول هذا من جهة، ومن جهة أخرى حملت في طيّاتها إنعاشا وتجديدا للأنشطة الحرفية لم يستطع الحرفيون مواكبتها بين الحربين وإستغلالها في المنافسة عالميا، من التكيّف مع التغيّرات والظروف التي فرضتها الفترة، ما أدى إلى إرتفاع مستوى الإنتاجية لديهم.[2]

بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة المنتجات المصنّعة آليا، والتي أدّت إلى توقّف شبه كلي لعديد من الأنشطة الحرفية، وأثّرت بوضوح على حرفة النسيج، فإستخدام الأقمشة الصناعية مقابل تلك المصنوعة يدويا قلّل من حظوظ الأخيرة في المنافسة ووضعت النسّاجين أمام حقائق قاسية، وهو ما كان له أثر في عمالتها الحرفية ودخلت في أزمة حقيقية، باستثناء صناعة الحلي وبعض الأنشطة والحرف ذات الطابع الأصلي والفني، كصناعة الخزف، النّحاس، الحدادة والتي تأثّرت بشكل أقّل رواجا نسبيا.

نفس الإنتعاش الذي عرفته حرفة النسيج بتلمسان إبان الحرب عرفته أيضا مختلف الحرف بمعظم التجمّعات بباقي الوطن، كما أنّ الأزمة التي الأولى لم تسلم منها كذلك هذه الأخيرة، ما كانت نتيجته توقُّف عدد كبير من الحرفيين عن ممارسة أنشطتهم وبالتالي تقلّص حجم التجمّعات الحرفية، إذ الأمر فقط على معلّمي الحرف وبعض غير القادرين على التكيُّف مع الظروف والباحثين عن عمل جديد في محاولة لإستعادة عملائهم القدامى، وهو ما أوقعهم في حالة من الركود.[3]

بإختصار، أدّت التي عرفتها الصناعة التقليدية بعد الأخيرة إلى إنهيار حرف عديدة، لاسيما الأنشطة من الحرف التي منتجاتها طابع بحث، حيث لم تسلم منها إلاّ ذات الطّابع الفريد وتلك التي منتجاتها ذات قيمة فنية بالإضافة إلى نظيرتها المنزلية التي بقيت محافظة على زبائنها التقليديين ؛ غير ذلك، فقد خلّفت الأزمة الحرفية بطالة عالية الحرف النفعية في مشاكل صعبة تأثيراتها كانت فورية على الحرفيين، الذين ظنوا أنّهم وبتحرّرهم من الحرفية القديمة والإنتاج بسرعة وبأقل قد يقدرون على المنافسة. إذ، عرفت هاته الأنشطة ركودا في بسبب ابتعاد زبائنها التقليديين، من جهة، ومن جهة أخرى أصبح هو صاحب الأجر الأدنى.

[1] -ibid, p. 65
[2]- P. Ricard, **Nattes Berbères de l'Afrique du Nord**, Hespéris, 1956, I[er] tri, p.105
[3]- Ibid, p.84

خلاصة ما ذُكر ونتيجة لهذه الظّروف، تخلّى الحرفيين عن الحرفية وقاموا عن وسائل أخرى للعيش، إلى جانب عزوف عن حرفهم العائلية ؛ هاته الأخيرة لم تبقى إلا بجهود الأكبر سنا وبعض رفقائهم. حيث كشفت دراسات *Lucien Golvin* أنّه في الجزائر وبعد العالمية الثانية لم يتم ملاحظة أي تجمّع حرفي في الأنشطة الحرفية.[1]

المطلب الثاني: المساعي المبذولة لإحياء وإعادة تنظيم النشاط الحرفي بالجزائر

بسبب الوضعية المزرية التي عاشها النشّاط الحرفي بشمال إفريقيا عموما وبالجزائر خصوصا خلال الفترة المدروسة، من جراء الظّروف الإقتصادية والسّياسية التي عاشتها المنطقة في ذلك الوقت، إتّجه العديد من الباحثين والدّارسين المهتمين بموضوع الصّناعات التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا نحو السّعي إلى إتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتّدابير الهادفة نحو تحفيز هذه الصّناعات وبعثها من جديد.

1. الأبحاث الأولية

محاولات عديدة سعت للنّهوض بالصناعات التقليدية بشمال إفريقيا إبّان الإحتلال الفرنسي للمنطقة، أوّلها أعمال ***خير الدين*** بتونس. ذلك أنّه منذ منتصف نقصا واضحا في تعدادها، فضلا عن عدم قدرتها على الذي كان وزيرا آنذاك، فكرة ضرورة تقنين الحرف والأعراف القديمة بغرض حمايتها من الزوال، إلى جانب دعم الحرفية وتعزيزها وكذا إستعادة سلطة المهمّشة من طرف السّلطة المستبّدة، وهو ما كان بالفعل بإصدار مرسوم الثانية سنة 1875 والذي تم بناءا على طلب حرفة النسيج.[2]

استمرت الأبحاث حول الصّناعات التقليدية والحرف والتقارير والمؤتمرات كشفت للعالم الحرف التي تزخر بها المنطقة،[3] كما تمّ وضع دليل وصفي يضم أهم دراسات الذهب والفضة بالجزائر، والذي يعتبر أول دليل للحلي الجزائري آنذاك ؛[4] ترافقت هذه الحركية أيضا مع دراسات كثيرة أُجريت من طرف اعتبرها حلولا للمشاكل التي كانت تواجهها الحرف بالبلاد تحت عنوان « ***les industries d'art indigènes*** »، هذا وبالرغم من أنّه لم يخرج عن العموميات، حيث أنّه لم بالدّراسة لأي مشكلة. بالتوازي مع ما سبق قام ***Eudel. P***، **1902)** بإصدار علمية محكمة حول صياغة في الجزائر وتونس « ***L'Orfèvrerie Algérienne et Tunisienne*** »، تناولت موضوع الحرفية، ويعّد هذه البحث _ حسب *Lucien Golvin* _ مرجعا في مجال التقليدية إلى يومنا هذا.

2. النصوص التنظيمية والإجراءات التشجيعية :

تعّد دراسة ***Proster Ricard*** لموضوع بمنطقة الشّمالية، وعلى وجه خاص التمهين المحلي بتلمسان ثم بوهران على إجراء أبحاث معمّقة في أوساط الحرفيين، سنة 1908 وتونس سنة 1909 بإكتساب معارف عميقة بخصوص فنون إسلامية وتقنيات متنوّعة، كما عُيَّن مفتشا للتعليم الفنّي والصّناعي في المدارس المحلية في الجزائر سنة 1910، وأنشأ قاعة للرسم بالجزائر سنة

[1] - Riche. R, **l'Artisanat dans la département de Constantine**, documents algériens, 1953, p. 81
[2]- Atger. A, **les corporations tunisiennes**, Paris, Rousseau, 1999, P.52
[3]- Bovet (Marie-Anne De), **Notice sur le tapis algérienne et autres industries indigènes**, Alger, Heintz, 1909, P.89
[4]- Buthaud (E), Le gardiennage des Souks, I. B. L. A, n° 19, **Catalogue descriptif et illustré des principaux ouvrages d'Or et d'argent,** Publication du Gouvernement Général, 1900, p. 15

1911 تضم أنواع هذا الفن الموجودة في العاصمة، ما أتاح له طرح قواعد التّجديد للصّناعة التّقليدية الجزائرية ضمن تقرير موجّه إلى الحكومة العامة سنة 1913.[1]

في المقابل، إستفاد المغرب من دراسات ريكارد وبدأت الصناعات التقليدية فيها تشهد تطوّرا ملموسا في وقت قصير، بالرغم من الظروف الصّعبة التي كانت تعيشها من ملاحظات هذا القديمة المستعملة وتدريبهم على إستخدامها وكذا تحفيزهم على إحترام القوانين بغرض مواكبة العصرنة من دون إخراج الحرفة عن طابعها الأصلي، كما يرجع له الفضل في تقنين إجراءات عدّة متعلقة بالأنشطة الحرفية، كالشروط اللازمة لمنح علامة الدّمغة للزرابي المغربية المنتجات لضمان الجودة والنوعية سنة 1921، فضلا عن إستفادة هذه المنتجات من الإعفاء من ال الجمركية ومدّد هذا الإمتياز حتى على الزرابي التونسية.[2]

أعمال ريكارد لم تتوقف عند هذا الحد، إذ قام أيضا بإنتهاج سياسة ترويجية جادة لصالح الحرف المغربية، إعتمدت على مشاركة الحرفيين في على مجموعة من الإصدارات تعتبر كدليل حول الصناعات **المحلية**، مهمّته تتمثّل في التّركيز على المشاكل المتعلّقة بالإنتاج الحرفي المحلي ومراقبة عملية التّصنيع وكذا ضمان تدفّق المنتجات.[3]

ومع حلول سنة 1899 وإدراكا من المجلس الأعلى بالجزائر للمشاكل المطروحة من طرف الحرفيين، تمّ تقديم جملة من الوعود تمثّلت في :

1. دراسة المنتجات المحلية ذات الطابع الفنّي الفريد، والتّي تضمن لأصحابها تلبية إحتياجات أسرهم اليومية؛
2. ضمان تكوين عمالة فنّية كفأة؛
3. تقدير النّفقات المالية اللاّزمة والكيفية المثلى لإستغلالها.

مساعي أخرى لا يمكن تجاهلها بوقتهم وجهودهم لمواجهة المخاطر الحرجة الذي قام بتنظيم معرض للفنون الإسلامية القديمة أُقيم بالجزائر سنة 1905، كانت نتيجته تجسيدا للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم المؤرخ في 18 أكتوبر 1892، والذي نصّ على إمكانية إلحاق دروس التمهين بالمدارس متحف للفنون الإسلامية بمصطفى باشا، وتوجيه ورشات التّمهين نحو الفنون الإسلامية المحلية، من دون إغلاق الأبواب أمام الراغبين في مواصلة دروس التّعليم المهني بالبرامج الأوروبية.[4]

لم تتوقف جهود *Jonnard* على ذلك فقط، للصّياغة، ثم مفتشية التعليم مختلف أنواع الديكورات الإسلامية، والحصول على نماذج وإعداد وثائق متوافقة مع المجموعات المعروضة في المتحف، والتي يتم تلقينها في المدارس ؛ في حين يتلقّى المعلّمون المسؤولون عن عمليات التمهين تدريبا خاصة بالعاصمة.[5]

وبالموازاة مع هذه الحركة التعليمية الرسمية، تمّ فتح ورشات خياطة خاصة ترأّستها أخوات قائمات على حملات التبشير بكنيسة السيدة الإفريقية (*des sœurs missionnaires de Notre dame d'Afrique*)، اللاّتي حرصن على الحفاظ على

[1]- CF, **cahier des Arts et techniques d'Afrique du Nord**, N°3, 1954, P.125
[2]- **les Arts Marocains et leur rénovation**, Revue africaine, N° 6 et 7, 1930, p.30
[3]- Ibid, p.35
[4]- Gsell Stéphane, op.cit, p.p 98-99
[5]- Ibid, p. 101

فن المنطقة من خلال ضمان مهن لطالباتهن، جهودهن برزت بشكل واضح في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا منطقة القبائل؛ غير أنّ كل ما سبق لم يكن جزءا من سياسة عامة واضحة وهو ما حال دون الوصول إلى نتائج مرضية.

3. هيئات الدعم وتدابير التأطير:

فشل الإجراءات المتّخدة للنهوض بالأنشطة الحرفية عبّر عنه مفتش التعليم الزراعي *M. Rolland* في تلك الفترة، حيث لاحظ هذا الأخير تجاهل المنتجات الفنية والصناعية المحلية التي يمكن المتاجرة بها، من ثمّ فتح معرض دائم يتم فيه عرض المنتجات ذات الطابع الفني الأصيل المعبّرة عن تقاليد المنطقة، دعّمه بفهرس مفصّل لتسهيل عملية التسويق.[1]

أهم هياكل الدعم والتأطير الرامية إلى النهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف يمكن أن نجمعها فيما يلي:

أ. إنشاء دار الحرف :

تمّ إنشاء دار الحرف بموجب أمر مؤرخ في 27 نوفمبر 1925 بالعاصمة، حيث إحتوت رواقا خاصا للعرض إضافة إلى مخازن وورشات، وقد عملت منذ تأسيسها تمّ تنفيذهما بموجب أمر مؤرخ في 25 أفريل 1929، مسيّران من طرف منشّطات مكلّفات بالتدريس في القرى النائية وفي المراكز تشجيع وتكثيف عمل المرأة اليدوي، ويتعلّق الأمر ب:

1. فرع صناعة أقمشة الصوف والأقمشة التقليدية والحديثة؛
2. فرع صناعة الزرابي، الطرز التقليدي، الحياكة الآلية وألبسة نسائية أخرى.

فيما يخص برامج التعليم المهني المحلي المدعومة من طرف المستعمر، فإنّ هذه الأخيرة تخضع لعملية رقابة خاصة حدّدها أمر مؤرّخ في 18 نوفمبر 1929، أمّا بها المفتش *Rolland* المنتدب لدى الحكومة العامة، خلفه السيد *L. Bonnell* سنة 1928 التابع لمديرية الشؤون المحلية والذي عُيّن بأداء كل مهامه المتعلقة بالتفتيش.[2]

وعن ذلك أعرب lucien Golvin ، أنّه على الرغم من إحصاء 11 مركز تكوين بحلول سنة 1930، بما في ذلك مراكز التعليم المهنية التي أُنشئت منذ إلا أنّ دار الحرف تعتبر من أكثر المراكز أهمية ومساهمة في تحفيز الأنشطة الحرفية آنذاك.[3]

ب.المراكز المهنية الريفية :

ما يخّص مصلحة الصناعات التقليدية والحرف المشار إليها أعلاه، فقد ذُكر بأنّها كانت تعمل بطريقة شبه مستقلة تحت إشراف رئيس المصلحة الموجود بدار الحرف، ثمّ أصبحت 1931 لمديرية الشؤون المحلية أين بقيت تحت سلطة هذه الأخيرة إلى غاية 10 أكتوبر 1933، تاريخ إعلان تحويل المهنية الريفية بالمديرية العامة للشؤون المحلية بأمر مؤرخ في 13 ديسمبر 1937، على أن يتولى مسؤولية متابعتها رئيس المصلحة.

لم يتوقف الأمر على ما ذُكر، إذ بموجب أمر ثاني في نفس التاريخ تمّ إنشاء **لجنة تنظيمية للصناعة التقليدية الجزائرية** وُضعت تحت سلطة السيد عميد الأكاديمية بالعاصمة، تتكوّن من ستة أعضاء يعيّنهم الحاكم.[4]

---

[1]- Cf, **pour le paysan et l'artisan indigènes**, Alger, Minerva, 1939, p.p 144-145
[2]- Ibid, p.147
[3]- Lucien Golvin. op.cit. p.p 130- 131
[4]- Cf, **pour le paysan et l'artisan indigènes**, Op.cit, p. 150

ما سبق دفع عدة باحثين إلى القول بأنّ الجزائر في تلك الفترة تظهر متّجهة في المسار الصحيح، وهو ما أكّده كل من Georges Marçais عن تقارير مختلفة ومفصّلة للغاية وكذا مشروع أولي حول نسيج الزرابي.[1]

ج. المؤسسة المحلية للإدخار _ القسم الحرفي (S.I.P.A) :

في المجال الإقتصادي، مبدأ إنشاء مؤسسة محلية للإدخار خاصة بالحرفيين هي فكرة مستوحاة من المؤسسات المحلية للإدخار المتعلّقة بالممارسين المؤسسات ومن خلال الأمر المؤرخ في 15 نوفمبر 1938 الصناعات التقليدية والحرف المحلية عبر القيام بما يلي :

1. تقديم تسبيقات مادية أو نقدية للحرفيين المحليين الممارسين لأنشطتهم الخاصة والمسجّلين في سجل الحرفيين، ويتعلّق الأمر بمنح قروض لمدة 5 سنوات على الأكثر، فوائد تلك القروض لا تتجاوز 6٪ كحد أقصى؛
2. تنظيم عمليات شراء المواد الأولية الضرورية وكذا عمليات البيع.

أمر إنطلاق ثم 3 مؤسسات أخرى بكل من قسنطينة، الجزائر وبني يني، ركّزت بصفة أساسية على تحسين تقنيات الإنتاج وجودة المنتوج الحرفي، وكذا على التنظيم العقلاني خلال لجنة مراقبة إنتاج وبيع المنتجات الحرفية النفعية تشكّلت بالأمر المؤرخ في 11 جويلية 1941.

د. عمل المدارس الأكاديمية :

عملت المدارس الأكاديمية منذ إنشائها سنة 1939 على تقديم دروس تكوين في حرفة النسيج ولاسيما نسيج الزرابي، وذلك حسب برنامج محدّد غرضه الحفاظ على الفنون الشعبية المحلية ؛ تمركزت هذه المدارس بمناطق الشمال والهضاب (العاصمة، الجلفة، مليانة، الشلف، آيت هشام (زرابي فارسية وقبطية، نسيج آسيا الوسطى، نسيج مكة...)، على أن يحظى المتمدرس بالمتابعة بعد التخرّج ويُضمن له عمل صغير وراتب للإعانة.[2]

هـ. ورشات الأخوات البيض:

بالتوازي مع عمل المدارس الأكاديمية، ساهمت ورشات الأخوات البيض سنة 1939 بدورها في الحفاظ على الفنون المحلية وإنقاذ الأنشطة التي كانت بعض الموارد للعائلات الممارسة لأنشطة متوارثة عن الأجداد، وهذا بالعمل على مساعدتهم على تطوير منتجاتهم وتسويقها عبر معارض يتم إقامتها بالبلاد أو بفرنسا.

و. المصالح الولائية للصناعة التقليدية والتعليم المهني والمصلحة المركزية للصناعة التقليدية (*le Service de l'artisanat*) :

تزامنا مع الأحداث أعلاه، فقدت مصلحة الصناعة التقليدية المحلية رئيسها ونائبها وبدأت في التّلاشي، فتأثّرت الأنشطة الحرفية بشكل ملحوظ ؛ هنا برزت توّجهات معدّات الضرورية وتكوين الممارسين للحرف وتقديم قروض وإعانات لهم، فضلا عن

[1]- VACHON (Marius), **Les industries d'art indigène**, publication du Gouvernement générale de l'Algérie, Algérie, Alger, 1940, p. 67
[2]- Emile VIOLARD, op.cit, p. 132

عرض وتسويق منتجاتهم ؛ ويترأّس المصلحة إداري من المصالح المدنية، الذي يُشرف أيضا على دار الصناعة التقليدية، هاته الأخيرة مهمتها هو إستقبال وتخزين وترويج وبيع المنتجات المصنّعة من طرف التّعاونيات الحرفية والحرفيين.[1]

- العمل على مركزية وتنسيق الجهود المبعثرة؛
- تحديث الفنون الجزائرية بإستبعاد كل تقليد أو نسخة لفن أجنبي؛
- الحفاظ على تقليد كل منطقة من خلال إعادة إحياء فنّها الخاص؛
- ترقية الجودة وحماية المنتج المحلي بحصوله على ختم حكومي؛
- الإشراف على كل المصالح والمنّظمات والورشات الواقعة في شمال الجزائر والمقاطعات الجنوبية، وتتولّى مهام قيادة وجمع وتنسيق الأنشطة الحرفية، ماعدا تلك التي تخضع للأكاديمية؛
- التكفّل بمهام المراقبة والتفتيش للمخطط التقني للأنشطة الحرفية، المسيّرة من طرف المؤسّسات المحلية للإدخار ومراكز التّمهين الريفية وكل تنظيم ينشأ في مجال الصناعة التقليدية والحرف، سواءا تعلّق ذلك بالورشات أو الأعمال المدعومة؛
- يتولّى رئيس المصلحة مهمة مراقبة وتفتيش مصالح الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة بالولايات أو بإقليم الجنوب.

بهذا النّظام أصبح من الممكن إكتشاف مختلف مناطق الجزائر، وتوثيق التّراث الفنّي للبلد، مع مركزية تلك الوثائق في العاصمة، والتي تتمثّل غالبا في القطع أيضا بالمصلحة وأستعملت كمعارض دائمة تحوي تشكيلات من الفن القديم وأخرى من الفن الحديث.[2]

أُتّبع برنامج المصلحة بدقة، وإنصبّ المجهود الأكبر على تحديث الألوان في النسيج ولعب رؤساء المراكز دورا أساسيا في ذلك، فقد كانوا على إتّصال دائم بالحرفيين وإستحوذوا على ثقتهم، وعاد بعضهم للعمل من جديد، كما سمحت المسابقات السنوية منذ 1947 بتشجيع روح المنافسة لديهم وكانت سببا للدّعاية الواسعة للمنتجات ؛ بالتوازي مع هذه الحملات، تم إصدار سلسلة من المنشورات تعُرّف الجمهور بالفنون الشعبية الجزائرية، مع تكوين فهرس كامل لفائدة رؤساء المراكز والمنظمات المكلّفة بالتكوين الحرفي، فضلا عن إنجاز العديد من الأفلام الملوّنة بمساعدة رؤساء المراكز ومفتّشون لهم الخبرة الكافية، على أن يتمّ عرضها في الأسابيع الثقافية.[3]

وفي مجال حماية الجودة، حددّ الأمر المؤرخ في 25 مارس 1947 مقاييس إنتاج الزرابي، يُمنح على إثرها للمنتج ختم يُوضع من طرف المصلحة المركزية للّصناعة التقليدية، فيما تم حماية باقي أنواع النسيج من خلال علامة نوعية تُوضع من طرف رؤساء مراكز التكوين.[4]

[1]- BUTHAUD (E), **Cahiers des arts et Techniques de l'Afrique du Nord**, 2éme édition, Horizons de France, Paris, 1953, p.p 54-55
[2]- Ibid, p. 137
[3]- Ibid, p. 138
[4]- Ibid, p. 139

المطلب الثالث : نتائج المساعي المبذولة لإعادة إحياء النّشاط الحرفي بالجزائر

تقييم أعمال الهيئات والتنظيمات المشار إليها أعلاه أظهر الآتي.

1. بالنسبة للمراكز المهنية الريفية

أظهرت برامج التكوين العامة أو الخاصة المقدّمة من طرف المراكز المهنية وبعض الورشات الموجودة في المدن كفاءتها وقدرتها على مواجهة ظروف الفترة وأنّها مرتكزة على قاعدة صعبة، في حين بيّنت باقي المساعي والإجراءات عجزها وتطلُّبها إصلاحات عميقة وتوجيه صارمة إسترجاع بعض البنايات الخاصة بالقطاع في وبمساعدة مالية من الإدارة المركزية، ببناء ورشات نموذجية في (تبسة، الأغواط وآفلو)، أمّا التجهيزات التقنية فإستُكملت بالوضع تحت تصرّف مكتب الرسم بالأكاديمية.[1]

2. ورشات الأخوات البيض

الورشات الدينية التي تُديرها الأخوات البيض لعبت دورها في مجال الجودة، وكانت تستفيد من الدور الذي وكّلته لها المصلحة المركزية للصناعة تستخدم جزءا كبيرا من أرباحها لتغطية مصاريف الورشات.[2]

أهّم ما يُعاب على تنظيمات تلك الأخوات هو إفتقارها للتنسيق فيما بينها، وجهودها كانت مبعثرة لغياب برنامج محدد، كما أنّ الدولة لم تستطع تبني سياسة رشيدة لتأطيرها التقليدية مجرد تسمية تترافق في الغالب مع إسم مديرة الورشة (كالسيدة Cuttoli، Carrière، Delfau وغيرهن).[3]

3. ما يتعلق بالمدارس الأكاديمية

حقّقت المدارس الأكاديمية نجاحا لا يمكن إهماله خصوصا بالعاصمة وعنابة ومنطقة القبائل، صنعته معلمات يرجع لهنّ الفضل في تحقيق ذلك، فضلا و ورشة للتلوين.[4]فجميع أعمالها المنفذة أثرت إيجابيا على النشاط الحرفي، رغم محدودية إمكانياتها.[5]

4. ما يخص المؤسسات المحلية للإدخار

في تلمسان التي تعتبر المنطقة الأكثر شُهرة في حرفة النسيج، عرفت المؤسسة المحلية للإدخار بها أزمة كبيرة لم تستطع الخروج منها، فعلى الرغم كفاءة القوى المسيّرة غير القادرة على إدارة ورشات التصنيع وكذا ضخامة مصاريفها، فضلا عن إتّساع مساحتها التي لم تكن تُستغل بطريقة صحيحة، يُضاف إليها قلة القوى العاملة المؤهلة ؛ شكّل المشكلة الكُبرى المؤدية لإتجاه الزبائن نحو المنتجات المصنّعة آليا.[6]

---

[1]- Lucien Golvin, **Les Arts populaires en Algérie**, op.cit, p. 136
[2]- Ibid, p. 75
[3]- VACHON (Marius), op.cit, p. 70
[4]- Ibid, p. 134
[5]- Ibid, p. 81
[6]- Golvin Lucien, **Les Arts populaires en Algérie**, op.cit, p. 132

نتيجة للظروف السّابقة، عرفت مختلف الأنشطة الحرفية بتلمسان مشاكل عديدة، بإستثناء نسيج الزرابي التي كانت في شدة نشاطها سنتي 1946 و 1947، ما جعل ممارسيها يطالبون السّلطات بحمايتهم من الوافدين الجدد الذين يمثّلون حرفيين تخلّوا عن أنشطتهم غير المربحة وتوجّهوا نحو هذه الحرفة.

S.I.P.A العاصمة بدورها عرفت صعوبات، حيث واجهت منتجات الأحذية والقمصان في الورشات والمنازل ركودا كبيرا وفقد الحرفيون جلّ زبائنهم، إنتخابية لمديرها عوض خدمة الحرفيين بالمنطقة.[1] هذه الوضعية العامة شوّهت من صورة مؤسسات الإدخار المحلية ذات الطّابع الحرفي، التّي لم تتخّذ أي إجراء لمحاولة النّهوض أو إيجاد حلول والتكيّف مع الوضع، بل إقتصر الوضع فقط على مناشدة السّلطات للقيام بحلها.

5. بالنسبة لدور الصناعة التقليدية بالمصالح الولائية والتعليم المهني:

في ظل هذه الفوضى، كانت دور الصناعة التقليدية والحرف بقسنطينة والعاصمة هي الهيئات الوحيدة التي بقيت تسعى للحفاظ على الفنون الشعبية، إذ علاوة على نقص إمكانياتها وكفاءاتها المسيرة وكذا غياب العمل البيداغوجي وعدم إرتكازها على قاعدة قانونية، إلا أنّها استمرّت لتجديد الفنون والتقنيات التقليدية على المستوى المركزي، لكن خضوعها مباشرة لسلطة الوالي صعّب من جهة عملية التعاون، ومن جهة أخرى ظروف الفترة جعلها غير مهيأة لإتباع أوامر جديدة، ما دفع السلطات آنذاك نحو التفكير في إيجاد تنظيم أكثر موضوعية.[2]

6. بالنسبة للمصلحة المركزية للصناعة التقليدية

النتائج المسجّلة حتى ذلك الوقت مشجّعة، فخضوع الهيئات والمنظمات الدّاعمة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف _سواءا المسؤولة عن الجانب التقني أو التجاري_ لسلطة واحدة، ما أنتج مردودية أكبر، لكن للأسف لم يكن الوضع نفسه في المجال الإقتصادي بسبب غياب تنظيم عقلاني.[3]

المؤسّسات المحلية للإدخار السّابقة تمركز نشاطها لدى S.I.P.A العاصمة التي سيطرت على كل الجزائر، هاته الأخيرة لم تكن تلعب دورها كما يجب خصوصا في مجال مراقبة جودة المنتجات، هاته الفئة الأخيرة تعامَل معها بعض الحرفيين لكن حجم التعامل يبقى محدودا، من هنا يظهر لنا جليا أنّ جهود المصالح التّقنية السّاعية نحو تحسين الجودة والنوعية لم تجد صدى من جهة المصالح التّجارية في المنظّمات شبه الرّسمية، ما أبقى من مشكل الأسواق مطروحا.[4]

عموما ومقارنة بتونس والمغرب، إعتبر الباحثون أنّ الجزائر تأخّرت كثيرا في مجال دعم الصّناعات التقليدية والحرف، وهذا بالرغم من أنّ كل من هذه الدول الوقت المناسب، وبتونس أيضا إستطاعت الحرف التّأقلم مع الوضع، ويعود السّبب لتوفّرها على خبراء وتقنيين في المجال، في حين واجهت الصّناعات التقليدية والحرف بالجزائر نقصا واضحا في الهياكل القاعدية الضرورية، وكذا أماكن ممارسة النّشاط المجهّزة بالمرافق الأساسية، من بناء أو هيكل مقدّم من قبل البلدية، تتقاسم هذه الأخيرة سلطة الإشراف مع

[1]- Ibid, p. 135
[2]- Lucien Golvin, **Les Arts populaires en Algérie**, op.cit, p. 135
[3]- BUTHAUD (E), op. cit, p. 60
[4]- VACHON (Marius), op.cit, p. 73

مسؤولي القطاع، وهذا عوض أن ينطلق العمل من المصلحة المركزية نحو المصالح الجهوية عبر المفتشيات، وهو ما أحدث نوعا من عدم التنظيم بين تنظيمات صغيرة وشبه مستقلّة تعتمد على الإقناع أكثر من إعتمادها على السلطة.[1]

من هذا المنظور، أثّرت الفجوة بين الجانب التّقني والتّجاري الجزائرية سنوات عدة وجعلها تسعى لتجاوز هذه الأزمة بسرعة والإستفادة من تجارب جارتيها.[2]

رُغم الإنتقادات الموجّهة لسياسة الجزائر في دعم الصناعات التقليدية، إلّا أنّ التعاون بين البلدان الثلاث بقي قائما، ويظهر ذلك من خلال لتبادل أفكار محددّة في مجال مختار،• وزيارات لمختلف الإنجازات الجهوية، وكذا معرض لأهم النّماذج الجديدة التي أُنجزت خلال السنة، فضلا عن إنجاز أفلام تقنية.

تُسجّل المناقشات في تقرير يُوزّع على نطاق واسع، يصدر في نشرية مشتركة تحمل عنوان : "**دفاتر الفنون والتقنيات الشمال إفريقية**"، والتّي سمحت في كل مرة بتعريف مجال خاص من الحرف.[3]

المبحث الثاني : الصناعة التقليدية و الحرف _مفاهيم أساسية

إن التطرّق إلى موضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلّب تحديد مفهومها وخصائصها، ذلك أنّ عملية التّعريف تفيد في حصر المستفيدين من هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدّعم لهؤلاء المستفيدين، ومنه السّماح بمعرفة أحد خطوط التنمية في البلدان، والتّي من خلالها تقوم الدول بتحديد نموذج أو شكل من أشكال التنمية الإقتصادية الذي ستعتمده.

المطلب الأول : المفهوم العالمي للصّناعة التّقليدية والحرف

الخطوة الأولى نحو تطوير مقاربة متكاملة للصّناعة التقليدية هي ضبط تعريف عالمي للقطاع وإعطائه قواعد جدّية، فإذا أخذنا معناها في القاموس البريطاني الإقتصادية ككّل، كما يعتبر هذا المسعى هدفا ذا أولوية لتمييز القطاع المدروس عن القطاعات الأخرى، من منطلق أنّ الصّناعة التّقليدية هي إلى حد كبير جزء لا يتجزّأ من المؤسسات الصغيرة، ما يعني أنّ الصّناعات التّقليدية والمؤسسات الصغيرة تمثّل حقا النموذج الذي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

في هذه الظروف من المهّم السّعي لأن يكون للصّناعة التّقليدية مفهوم عالمي محدّد ومميّز، ذلك أنّ هذا الإختلاف سيساعدها على تأكيد نفسها وجعلها موضوعا لسياسة حقيقية، تعطي للقطاع مكانته في ترسانة مختلف الآليات القانونية

[1]- BUTHAUD (E), op.cit, p. 92
[2]- Ibid, p. 95

• في سنة 1959، تم تنظيم سابع طبعة لأسبوع الفنون والتقنيات بالجزائر تحت عنوان "الصباغة وتطبيقاتها".

[3]- Ibid, p. 100

والإقتصادية والمالية، التّي تمكّنت دول كثيرة من إنشائها لصالح مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمّ تجنّب الخلط والحشو والتأكيد على التكامل.

وإستنادا للدراسات تبيّن أنه لا يوجد تعريف عالمي موحّد للصناعة التقليدية، ويظهر ذلك جليا عند إجراء تحليل مقارن يستند على أمثلة لتعاريف القطاع ببلدان عديدة ومنظمات مختلفة، تبرز من خلال الآتي :

1. تعريف الصناعة التقليدية لدى منظّمات دولية

أ. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)

قدّمت CNUCED سنة 1969 تعريفا ميّزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي : " يُطّبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدّات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أنّ منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي :

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛
- منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.[1]

ب.تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI)

عرّفت منظمة اليونيسكو و المركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة (**الحرف والسوق العالمي**) المنعقدة في 8 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفليبين الحرف التقليدية كالآتي :

"يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكّل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي ؛ هذه المنتجات تُنتج من دون تحديد الكمية و باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميّزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو إجتماعية وهذا مايجعلها تلعب دورا إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا."[2]

ج. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT)

حسب التصنيف الدولي للمهن (CITP_88) الصادر سنة 1988 والمنشور سنة 1991•، يُصنّف الحرفي في المجموعة السابعة من المهن ويُعرّف كالآتي : " تُطلق تسمية **الحرفي** وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، التّي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى منتجات ذات جودة ويُصنّفون إلى :

---

[1]- صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي** ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر، 2002، ص.75

[2]- Unesco, **culture :creativitè : artisanat et design**, 23/9/2009,
http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

• يمكن الإطلاع على القائمة الكلية لمحتويات المجموعة السابعة وفق التصنيف الدولي للمهن بالموقع الموالي:
http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm

- حرفيو وعمال مهن الإستخراج والبناء : ويتعلّق الأمر بأولئك الذين يقومون بإعداد وإستخراج المعادن الصلبة من المناجم، بناء وصيانة وإصلاح المباني.....؛
- حرفيو وعمال مهن التّعدين وآلات البناء : وتضم هذه المجموعة الأشخاص العاملين بتلحيم وإعادة تركيب المعادن، بناء وصيانة وإصلاح الهياكل الفولاذية الثّقيلة، تركيب وصيانة وإصلاح الآلات وغيرها؛
- حرفيو وعمال الهندسة الدّقيقة ومهن الفن والصّباغة وما شابهها : وتشمل مصلحي الأجهزة الدقيقة والآلات الموسيقية، المجوهرات والمعادن الثّمينة وغيرها؛
- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي : تحوي هذه المجموعة على مهن معالجة وتحضير المواد الخام للزّراعة والصّيد وتحويلها إلى أغذية ومنتجات أخرى، حرفة النجارة، المنسوجات، الفرو والجلود وغيرها من المواد."[1]

د. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

قسّمت منظمة الأمم المتّحدة للتّنمية الصّناعية الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسّوق المستهدف كمايلي:

- **الحرف التّقليدية الجميلة**: هي التي تعبّر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتّراث التّقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنّف ضمن الأعمال الفنية كما تُعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية ويتم شراؤها من قبل محبّي جمع الآثار.
- **الحرف التقليدية** : وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا بإستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجيا، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أنّ الحرفيين يلجأون إلى المساعدة من طرف مصمّمين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلّبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها ؛ يمكن أن تُنتج بكميات كبيرة.
- **الحرف التجارية** : تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومُكيّفة حسب إحتياجات وأذواق السوق وبدرجة عالية إتجاه الموضة وتخصّص للمشترين الأجانب، تنتج بكميات كبيرة وبإستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتُعرَض في المتاجر المتخصّصة والمحلات التجارية.
- **الحرف المصّنعة** : وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لايلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج.[2]

هـ. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE) :

قامت اللّجنة الأوروبية في نوفمبر 2001 بإقتراح منهجية إقتصادية وإحصائية مخصّصة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات ذات الطابع الحرفي في الإتحاد الأوروبي، جاءت هذه المنهجية بعد دراسة مسحية للعناصر المشتركة المستخدمة في تحديد تعريف كل بلد عضو لهذا النوع من المؤسسات،[3] وكانت النتيجة وجود 4 عوامل أساسية مشتركة أُعتمد عليها في صياغة تعريف إحصائي

[1]- Organisation International De Travail, **Classification International Type De Professions :** Grand Groupe 7: Artisans Et Ouvriers Des Metiers De Type Artisanal, 28/09/2009,
Http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7.Htm

[2]- Unido, **Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty** , Vienna Austria, 2005, p.p 29-30

[3]- Ibid, p.9

للمؤسسة الحرفية يسمح بتحديد وبشكل متجانس عددها وكذا جمع بيانات قابلة للمقارنة في كل الدول المعنية،[1] وتتمثل هاته العوامل في :

- الوضعية القانونية للمؤسسة: حسب هذا المعيار يتم تعريف المؤسسة الحرفية على أنّها مؤسسة فردية أو شركة أشخاص أوشركة تضامن، ووُجد من خلال هاته الدراسة أنّ 8 بلدان من بين 15 بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يعتمد على هذا المعيار في التعريف.
- المهنة الممارسة داخل المؤسسة : ويتم الرجوع إلى التصنيف الدولي للمهن (CITP-88) في تحديد المهن ذات الطابع الحرفي والمصنّفة في المجموعة السابعة منه، وقد استخدم هذا المعيار في تعريف 12 دولة من الدول المعنية.
- الأنشطة الإقتصادية للمؤسسات : تُعرّف حسبه المؤسسة الحرفية على أنّها المؤسسة التي يكون نشاطها الإقتصادي يندرج ضمن قطاع معيّن مُعرّف كحرفة، وقد أُخذ بهذا المعيار في 7 دول حيث حُدّدت فيها الأنشطة الحرفية على أنّها أنشطة الصناعة التحويلية، البناء، التصليح، النقل وخدمات أخرى، بينما في كل من إسبانيا و إنجلترا فتتمثّل الأنشطة الحرفية لديهم في النشاطات التي تتطلّب مهارات خاصة جدا لاسيما أنشطة الصناعة التحويلية كإنتاج المواد الغذائية، الأخشاب، المعادن، السيراميك وبعض الخدمات.
- عدد العاملين : طُبّق هذا المعيار في سبعة دول أعضاء، حيث أُعتبرت المؤسسة الحرفية بأنّها المؤسسة التي تشغّل أقل من 50 عامل.[2]

وتم في الأخير الإعتماد على التعريف الموالي : "المؤسسات الحرفية هي عبارة عن مؤسسات يديرها أشخاص لحسابهم الخاص أو عمال أحرار يمارسون نشاط مصنّف في المجموعة السابعة من التصنيف الدولي للمهن (CITP) أو نشاط إقتصادي مُعرّف كحرفة، وتُشغّل عدد عمال أقل من 50 عاملا".[3]

و. **تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية و الحرف** :

قسّم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1984 الصناعة التقليدية إلى 4 مجموعات وهي :

- **الإبداعات ذات الطابع الفني** : ويتعلّق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلّب إنتاجها مهارات و تقنيات مرتفعة.
- **الفنون الشعبية و الفلكلورية** : تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلّب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
- **الصناعات التقليدية** : وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة، وفي حالة توسّع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية، ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجّها إلى السوق الواسع؛
- **الإنتاج الصناعي**: وتخصّ كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.[4]

[1]- Proposition de methodologie pour la collecte et recueil de donnees statistiques sur les petites entreprise artisanales en europe, p.11
[2]- Ibid,p.p 11-12
[3]- Ibid, p.27
[4]- ANQUETIL Jacques,la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,**consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »**,rio de janeiro,27-31 aout 1984, p.p3-7

في نهاية هذه الرحلة الدولية الواسعة نجد أنّه على الرغم من كون مصطلح "صناعة تقليدية" موجود في جميع اللغات ولدى جميع البلدان، غير انّه لا يغطّي من بلد لآخر نفس الحقائق، فإستنادا لما سبق عرضه هناك أربع مقاربات أساسية تستخدمها الدول في تعريف صناعتها التقليدية، تتمثّل في :

- مقاربة مهنية (**approche professionnelle**): حسب النشاط الممارس دون تحديد حجم المؤسسة، كما هو الحال في لوكسمبورغ، ألمانيا، النمسا، كولومبيا، المكسيك والفيتنام؛
- مقاربة قطاعية/ بُعدية (**approche sectorielle / dimensionnelle**): حيث يستخدم في تعريف القطاع حجم المؤسسة إلى جانب طبيعة النشاط الممارس، كما في فرنسا، ايطاليا ، السنيغال، النيجر، غينيا، الجزائر، بولندا، المجر؛
- مقاربة فنية (**approche artistique**): تقتصر على الحرف الفنية في تعريفها للقطاع، كما في اسبانيا، المكسيك وكولومبيا؛
- مقاربات أخرى: وتخصّ الدول التي لا تمتلك تعريفا رسميا للقطاع وتكتفي بنسبه لقطاعها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

هذا الإختلاف التّي يظهر خلف تعريف مصطلح الصناعة التقليدية لم يسمح لحد الآن بالتلاقي على تعريف موحّد للقطاع، كما يعدّ عامل من عوامل إضعاف قطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الدولي. من هنا ولفائدة الاقتصاد العالمي يبدو أن وضع مفهوم عالمي للصناعة التقليدية هو عمل ضروري وأولوي من شأنه تحديد الرّهانات الحالية والتحدّيات المستقبلية، كما يشكّل فرصة فريدة لتعزيز النّفوذ الإقتصادي للصناعة التقليدية وجعل تأثيرها أكبر على بعض القرارات التي تؤثّر على مستقبلها.

من جهة أخرى، بتحليلها لنقاط التقارب بين المفاهيم سابقة الذكر، نجد أنّها تشترك في الصفات الموالية :

- ✓ إرتباطها بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية حتى ولو كانت هذه المهارة هي محصّلة مهارة ودقة ميكنة؛
- ✓ القيمة الجمالية و/أو النفعية لمنتجاتها والتي تعبّر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد.

وبالتالي يمكننا القول بأنّ الصناعة التقليدية و الحرف هي قطاع مُكوّن من هيئة كبيرة مركّبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية، فبالإضافة إلى كون منتجاتها تعبّر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، تعدّ أيضا قطاعاً مُشغّلاً لليد العاملة وملبّياً للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرًا لإنشاء الثروة.

[1]- Embarek KARI, Op.cit, p.p 21-22

المطلب الثاني: تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر

في الجزائر، تعتبر الصناعة التقليدية والحرف قطاعا تنمويا هاما، غير أنّ الإهتمام به بصفته قطاعا إقتصاديا واعدا تأخّر لسنوات عديدة، حيث ظهر دوره بشكل متنامي في منتصف التسعينيات بإصدار الأمر 01-96 المؤرخ في 1 جانفي 1996، الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد والمتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، كما قدّم لأول مرة مقاربة مفصّلة للنشاط الحرفي سنقوم بتقديمها فيما يأتي.

1. المقصود بالصناعة التقليدية و الحرف

قبل صدور الأمر رقم 96-01 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط ؛ وبصدوره نصت المادة 5 من هذا الأمر على أنّ : " الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[1]

2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن

تصنّف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى :

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

أ. **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية** : هي كل صُنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين :

- **صناعة تقليدية فنية (تزيينية)** : تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميّز بالأصالة والطابع الإنفرادي والإبداع،[2] إذ تتطلّب هذه الصناعة مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة وهو ما يفسّر إرتفاع أسعارها بينما لا تتطلّب تقسيما للعمل.[3] وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية في الوظيفة التزيينية أساسا فهي بذلك تعكس مجمل التعابير المتعلّقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.
- **الصناعة التقليدية الإستعمالية (الوظيفية)** : ما يميّزها عن سابقتها هو أنّ هذه الأخيرة لا تتطلّب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل

[1]- الأمانة العامة للحكومة،الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996،**الجريدة الرسمية**،رقم 3،الجزائر،الصادرة في 1996/01/14، ص.4.

[2]- نفس المرجع السابق

[3]- ANQUETIL Jacques, op.cit, p.5

الإنتاج، وهذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات إستعمالية والذين يعملون في منازلهم. وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الإستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية.[1]

ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد : وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النّفعية الحديثة وهي : "كل صنع لمواد إستهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتُوجّه للعائلات وللصناعة وللفلاحة"[2]، وتتميّز هذه الصناعة بإعتمادها على درجة أكبر من التخصّص وبأنّها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معيّن، إلى جانب أنّها منتشرة في كل دول العالم كما تُعرف عادة بإسم الصناعات الصغيرة.[3]

ج. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات : وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تُقدّم خدمة خاصة بالصيانة أوالتصليح أو الترميم الفني.[4]

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب الميادين الثلاث السابقة الذكر 24 قطاع نشاط،[5] مرتّبة ومرقّمة وموزّعة كما يلي :[6]

أ. الميدان الأول : 8 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 01-08 ومرتّبة حسب المادة الأولية المستعملة (طين، زجاج، حجارة، معادن، صوف..) وتضم 75 نشاطا؛

ب. الميدان الثاني : 9 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 09-17 ومرتّبة حسب مختلف نشاطات الإنتاج الموجودة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية والتي تضم 131 نشاط؛

ج. الميدان الثالث : 7 قطاعات نشاط مرقّمة من 18-24 ومرتّبة حسب طبيعة الأشغال المنجزة والتّقنيات المستعملة وميادين التدخّل وتضم 132 نشاط.

أي أنّ العدد الإجمالي للأنشطة هو 338 نشاط بعد أن كان 214 نشاط سنة 2007[7]حيث يُرقّم كل نشاط بسبعة أرقام، يمثّل الرقمين الأوليين مجال النشاط أما الرقمين المواليين قطاع النشاط في حين أنّ الأعداد الثلاثة المتبقية فتمثّل التسلسل الزمني للتسجيل في قطاع النشاط.[8]

3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الأتي :

---

[1]- Ibid,p.6

[2]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق ، ص.5

[3]- ANQUETIL jacques, loc.cit.

[4]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، نفس الصفحة سابقا

[5]- الأمانة العامة للحكومة،مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007،**الجريدة الرسمية**،العدد 70،الجزائر، 2007/11/5،ص18

[6]- المنشور رقم 98/86 المؤرخ في 1998/4/26

[7]- BENZAROUR Choukri, The Algeriene Experience in Developing Handicraft and Trades 1992-2009 , JEL Classifications J4, J44, 2009, p22

[8]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، مرجع سابق ،ص.18

1.3. الحرفي الفردي :

تم تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والمؤرّخ في 28 أوت 1982[1] وتم تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 السّابق الذكر، ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".

وفي هذا الصدد يُعرّف كل من :

- الحرفي المعلّم : كل حرفي مسجّل في سجل الصّناعة التّقليدية والحرف، يتمتّع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية؛
- الصانع : كل عامل أجير يمتلك تأهيل مهني مثبت.[2]

يمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمهّن واحد إلى ثلاثة متمهنين يربطهم عقد تمهين.[3]
إلى جانب هذا يعدّ الأشخاص الذين يمارسون في المنزل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.[4]

2.3. تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف :

عُرّفت أيضا لأول مرة في القانون 82-12 السابق[5] وقد تم ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف هي شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي ؛ وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النّشاطات التّقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم إعتبارا لتاريخ إنضمامهم إلى التعاونية.."[6]

3.3. مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف :

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه[7] ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين :

أ. **مقاولة الصناعة التقليدية** : هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية :
   - ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
   - تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛

[1]- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28،الجريدة الرسمية، العدد 35،الجزائر،1982/08/31، ص 1717
[2]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص. 5
[3]- نفس المرجع و الصفحة سابقا
[4]- نفس المرجع و الصفحة سابقا
[5]- الأمانة العامة للحكومة، القانون 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص. 1718
[6]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5
[7]- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718

- إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[1]

ب.المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات : كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية :

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمّال الأجراء الدّائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقاولة، الأشخاص الذّين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج ، أصول ، فروع)، متمهّنون لا يتعدّى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتّسيير التقني للمقاولة في حالة عدم إمتلاك رئيسها صفة الحرفي .[2]

4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف:

يجب على كل شخص يرغب في ممارسة نشاط حرفي بشكل فردي أو منظّم، إتباع الخطوات المحدّدة أدناه:

1.4. لشراء أو تأجير محل : تختلف إجراءات ملكية أو كراء المحل كما يلي :

أ. ملكية المحل : إنّ الحصول على محل للإستخدام في ممارسة نشاط حرفي يستوجب :

- حقوق تسجيل بنسبة 5% يتحمّل دفعه بصفة تضامنية كل أطراف العقد (البائع و المشتري)، اللذان يتوجّب عليهما إقتسام مبلغ الرسم بالتساوي ويدفعانه من مبلغ البيع المصرّح به؛
- رسم الإشهار العقاري نسبته 1% ويتم حسابه من الثمن المصرّح به من طرف المشتري(الحرفي).

ب. تأجير المحل : يتطلّب عقد كراء محل مهني الآتي :

- عند تأجير المحل لمدة محدودة فإن هذا يتطلّب دفع حقوق ملكية بنسبة 2%، والتي تُحسب من الثّمن الكلي للإيجار تضاف إليه الأعباء؛
- عند الكراء لمدّة غير محدودة يتم دفع حقوق التسجيل بنسبة 5%؛
- عقد الإيجار يخضع كذلك لرسم الإشهار العقاري نسبته 0,5 % من ثمن الإيجار.

ج. تأسيس مقاولة حرفية : يخضع العقد المتعلّق بإنشاء المقاولة لحقوق تسجيل بنسبة 0,5 % من مجموع رأس المال الإجتماعي ولحقوق الطابع من 20 إلى 60دج.

2.4. للحصول على بطاقة الحرفي : تُسلّم للحرفي المسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف بطاقة مهنية يُكتب عليها **حرفي** وهذا بعد:

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6

[2]- نفس المرجع السابق، ص.7

أ. إختيار الحرفة : تُمكّن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الأشخاص الراغبين من إختيار نشاطهم الحرفي الذي يرغبون في إنشاءه، ويمكن الإطلاع على هذه القائمة من خلال التقرّب من غرف الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة على المستوى الوطني.

ب. طلب التسجيل : إذ يجب على الشّخص الرّاغب في ممارسة النشاط الحرفي المختار إما فرديا أو منظّما أن يُودع ملفا للتسجيل على مستوى مصالح البلدية لمكان ممارسة النشاط، هذا الملف يجب أن يحتوي على طلب تسجيل الذي يكون وفق نموذج لإستمارة مقدّمة من طرف الغرف وموضوعة تحت تصرّف البلديات.[1]

يرسل ملف التّسجيل إلى غرف الصناعة التقليدية والحرف المختصّة إقليميا خلال 10 أيام من تاريخ الإيداع أين يتم قبوله أو رفضه،[2] ويترتّب عن إستلام الملف من هاته الأخيرة تقديم وصل للحرفي يسمح له بالممارسة لمدة لا تتجاوز 60 يوم.[3]

وفي حالة القبول ، فإنّ غرفة الصناعة التقليدية والحرف تُجبر الأشخاص المسجّلين على دفع رسم تسجيل محدّد كما يلي :

- الحرفي الفردي ← 1000دج؛
- التعاونية الحرفية ← 1500دج؛
- المقاولة الحرفية ← 2000دج.[4]

ويترتّب عن ذلك تسليم بطاقة الحرفي للحرفيين الفرديين ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف للتعاونية والمقاولة وكل هذا مرهون بإرجاع الوصل.

تسليم هاته الوثائق ينتج عنه تلقائيا:

- التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف؛
- القدرة الكاملة للقيام بصفة ثانوية بكل الأعمال التجارية المرتبطة بنشاطهم الرئيسي.

آخر إجراء يجب القيام به هو إيداع تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب المختصة إقليميا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ بدء النشاط.[5]

4. 3. الضرائب و الرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي : تُفرض على كل ممارس للأنشطة الحرفية الضرائب والرسوم الموالية :

أ. **الضريبة الجزافية الوحيدة** : تُطبق على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000دج وهم خاضعون لدفع على الأقل ضريبة تقدّر بـ 5000دج.

ب. **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)** : يندرج الدخل الناتج عن ممارسة النشاط الحرفي في فئة الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) ويخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، إذ يطبّق على المكلّف بالضريبة نوعين من الأنظمة:

- النظام المبسط : ويخضع له الحرفيون الذين يتراوح رقم أعمالهم بين 5.000.000 و 10.000.000دج وتُطبق ضريبة على الربح الصافي (الناتج . الأعباء) محدّدة بـ20% عن طريق مسك محاسبة مبسطة.

[1]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, la direction de l'artisanat, 1997, p.6

[2]- Ibid,p.7

[3]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.7

[4]- Direction General des Impots, **guide fiscale de l'artisan traditionnel** ,ministère de finances, alger, 2010, p.6

[5]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, op.cit, p.7

- النظام الحقيقي : للحرفيين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000دج، بحيث يخضع الرّبح الصافي إلى ضريبة تصاعدية وفق الجدول الموالي :

جدول رقم (I. 01)_ السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة(%)
لا يتجاوز 120.000دج	0
120.001←360.000دج	20
360.001 ← 1.440.000 دج	30
أكثر من 1.440.000 دج	35

Alger, Direction General des Impôts, **guide fiscale de l'artisan traditionnel** ,ministère de finances, 2010, p.10

وينتج الربح الصافي عن طريق مسك محاسبة منتظمة.[1]

ج. الضرائب والرسوم المهنية :

- الرّسم على النشاط المهني (TAP) : يُستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقّق، ويتعلق الأمر بمبلغ الإيرادات المتأتية من كل عملية بيع أو تقديم خدمات أو أي عملية تدخل ضمن النشاط الحرفي الممارس ؛ ويتشكّل الأساس الخاضع للرسم من المبلغ الكلي لرقم الأعمال قبل تطبيق TVA، وتُطبّق عليه نسبة 2%.
- الرسم العقاري للملكيات المبنية (TFPB) : تخضع المحلات المخصّصة لممارسة النشاط الحرفي للTFPB والذي تختلف نسبته بإختلاف مساحة المحل، إذ تتراوح نسبته بين 3% و10%.

د. الرسوم على رقم الأعمال : تخضع مبيعات منتجات الأنشطة الحرفية للرسم على القيمة المضافة بالمعدل المخفّض 7%.[2]

5. التحفيزات الجبائية :

يستفيد الحرفيون التقليديون وكذا الممارسون لنشاط حرفي فني من إعفاء كلي من الضريبة الوحيدة الجزافية (IFU)، وكذا من إعفاء كلي لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي.[3]

6. التغطية الإجتماعية :

بهدف تمكين الحرفيين من الإستفادة من الحق في التغطية من : المرض، الأمومة، العجز، التقاعد والوفاة، يجب على الحرفيين الإنخراط في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CASNOS) الذي يتكفّل بالتغطية الإجتماعية لفئات الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا حرا، ويلتزم الحرفيون في هذا الإطار بـ :

- إجبارية الإنخراط؛
- تسديد كل الإشتراكات والزيادات وعقوبات التأخّر؛
- يُودع ملف الإنخراط لدى وكالة الجمهورية أو الفرع الولائي CASNOS التابع لمكان النشاط.

[1] Direction General des Impots, op.cit , p.p9-10
[2]- Ibid, p.13
[3]- Ibid,p.15

تاريخ إستحقاق الإشتراك يكون إبتداءا من 1 مارس من السنة الجارية إلى غاية 30 أفريل من نفس السنة كحد أقصى لتسديد الإشتراك.[1]

المطلب الثالث :خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

إنّ تحديد خصائص الصناعة التقليدية والحرف يعدّ أمرا ضروريا لتحديد هذا القطاع وتمييزه عن غيره ؛ وقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر يتميّز ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياته وسلبياته، غير أنّ تركيزنا سوف يكون على تقديم هاته المميزات وليس على تفسير سبب تمثيلها جوانب قوة وضعف في آن واحد؛ وبإعتبار أنّ الصناعة التقليدية والحرف تندرج ضمن الصناعات الصغيرة[2] فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن مايلي.

1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي

خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميّز المشاريع الحرفية بإنخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة (Ecotechnics) أنّ 88,8 % من المشروعات الحرفية في الجزائر قام أصحابها بتمويل إستثماراتهم فيها بالإعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة 2008،[3] كما تتسّم هذه المشروعات بإستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛[4] فضلا عن إعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التّكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى.

ومن بين الخصائص التي تجعل البعض يفضّلون ممارسة أنشطة هذا القطاع، هي أنّ إجراءات تأسيس ومتطلّبات إقامة عمل حرفي بسيطة جدا إذا قورنت مع أعمال متوسطة وكبيرة الحجم ؛ هذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص مهما كانت إمكانياته محدودة قادرا على إنشاء عمل حرفي خاص به.[5]

2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع

تعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميّز بها الممارسون لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، حيث تشكّل إحدى المزايا التي تمثّل جانب إيجابي وسلبي في نفس الوقت ؛ فمن جهة يعطي الإنفراد للحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء، ويتم ذلك من خلال هيكل تنظيمي بسيط _نظرا لقلة عدد العاملين_ قراراته مركزية تتخذ بسرعة،[6] كما أنّ نجاح وبقاء المؤسسة ذات الطابع الحرفي مرتبط إرتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتم شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون صاحب المشروع الحرفي هو نفسه المسيّر والقائم بكل الوظائف الأساسية له، فهو المموّل والمنتج والبائع والمسوّق

---

[1]– وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **دليل الحرفي** ، التأمينات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء

[2]– هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص.142

[3]- Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.39

[4]- قويقح نادية، **إنشاء و تطويرم ص و م الخاصة في الدول النامية–حالة الجزائر**، مذكرة ماجستيرغيرمنشورة،جامعة الجزائر، 2001، ص.16

[5]– البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2005، ص.79

[6]– أحمد مروة و برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98

لمنتوجه؛[1] ومن جهة أخرى يشكّل عمل الحرفي بشكل فردي وخوفه من إطلاع نظرائه الحرفيين على كيفية عمله أوتصاميمه أو الأسواق التي يوجه إليها منتجاته، عقبة تحدّ من تطوّره وإنتهازه للفرص التي لا يستطيع تلبيتها بمفرده وبالتالي إستحالة الخروج من موقف التبعية إتجاه إعانة الدولة، فضلا عن أنّ نظامه الإنتاجي الذي لا يعتمد على تعيين المهام، أي على عدم تخصّص العاملين الذين يساهمون جميعا في النشاط شرط معرفتهم بمختلف مراحل عملية الإنتاج،[2] يمكن أن يؤدي إلى غياب نظرة إستراتيجية للمؤسسة، وإن وُجد ذلك يكون تخطيط على مستوى أيام أو بضعة أسابيع، فلا وجود لتعليمات أو أنظمة رسمية تتناول القضايا المهمة في علاقات العمل.[3]

3. إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة

أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية، وهكذا يمكن بأقل قدر من الإستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف محورا رئيسيا لأية إستراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل، إنطلاقا من كونه مكثّفا للعمالة وغير كثيف لرأس المال، وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[4] ففي الجزائر على سبيل المثال، يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقع القطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة.[5]

وتتسّم العمالة العاملة بالقطاع في الجزائر على وجه أخص بضعف مستوى تكوينها المهني، كما تربطها أيضا علاقات عائلية أو أسرية مع صاحب العمل، ففي أغلب الحالات يستوعب القطاع طالبي الشغل المنقطعين عن التعليم في وقت مبكر، إذ يتم التكوين المهني للعمال في عين المكان عن طريق الممارسة المباشرة والمستمرة. هذا التكوين الميداني الذي غالبا ما يقع تحت إشراف صاحب الورشة أو المؤسسة لا يستدعي تدريبا طويلا ومكلّفا، وفي حالة تطلُّب المهنة مهارات مميّزة فإنّ التكوين يتم في مؤسسات متخصّصة مجانا أو بأجور زهيدة ولأوقات محدودة، [6] وهو ما يُعدّ أيضا سببا في إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة للعمالة.

وكمثال حي على ما ورد، كشف تقرير Ecotechnics السابق أنّ 27,2 % فقط من أصحاب المشاريع الحرفية المسجّلين هم من تلقوا تكوينا مهنيا بمراكز تكوين متخصّصة، من بينهم 35% صرّحوا أنّهم يمتلكون شخص أو أكثر من محيطهم القريب يمارس نفس الحرفة، 63,5 % منهم هم أفراد من العائلة[7] ؛ كما وُجد أيضا أنّ 71,4 % من أرباب المشاريع هم ذوو مستوى تعليمي دون المتوسط،[8] وأنّ 28,9 % من الحرفيين تلقوا تدريبا حول الحرفة من طرف حرفيين معلمين دون أن يتلقوا تكوينا بالتوازي في مراكز للتكوين.[9]

---

[1]- Alain LABRUFFE, artisanat et développement des ressources humains , **6eme rencontres de l'artisanat** , 5 mars 2008, alger, 2008, p.1

[2]- أمقران محمد، **المؤسسات الصغيرة و مكانتها في الإقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، ص. 85

[3]- Alain LABRUFFE, op.cit, p.2

[4]- بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007

[5]- سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية و الحرف : قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003، ص.19

[6]- قويقح نادية، مرجع سابق، ص. 16

[7]- Ecotechnics, p.p 20-21

[8]- Ibid, p.19

[9]- Ibid, p.21

ويُرجّح أيضا إنخفاض تكاليف وسرعة إعداد وتدريب العمال إلى كون مجالات عمل قطاع الصناعة التقليدية والحرف متخصّصة جدا ما يؤدي أيضا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.[1]

4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي

فالكميات التي يتم إنتاجها لا تتعدى وحدات معدودة مقارنة بالطلب، ويرجع ذلك إلى صغر حجم الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدى أفراد العائلة وفي أحسن الأحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي،[2]وهو ما يجعل حجم مشاركة إنتاج القطاع في الأسواق محدودة.[3]

5. البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي

تعدّ هاته الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس فهو :

- ذو بعد ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد والذي يُعد وليد البيئة التي ينشأ فيها ويعتبر إنعكاسا للواقع، إذ يرتبط بالسّمات النوعية لحياة الشعوب ونظامها وتقاليدها وشخصيات أفرادها، ويُعبّر عن هويتها وبصماتها كما أنّه متوارث عبر الأجيال المتعاقبة.[4]
- وذو بعد حضاري لأن المنتج التقليدي يتضمّن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضّرة، فهو يشتمل على كل ما تم أو يتم إنجازه في الأوساط الإجتماعية بما تحويه من معتقدات وعادات وتقاليد التي تبرّر سلوكا إجتماعيا ما أو ممارسة جماعية معينة، وما يصحب ذلك من محسوسات معنوية أو ملموسات مادية تجمع بين البساطة والتلقائية اللتان تميّزان شعب معيّن، لذا نجد المنتج التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق سكانه الأوائل من رموز للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة فتُستعمل مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من المنتجات كالزرابي والصناعات الفخارية والنقش على الجبس وغيرها.[5]
- وإجتماعي لأنه يُعدّ مصدرا للإسترزاق والإستقرار الإجتماعي.[6]

6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية

نعني بمطابقة المنتوج الحرفي لمواصفات الجودة مدى إستيفاءه لمتطلّبات معينة متعلّقة بمختلف أبعاد المنتوج من شكل، مواد مستعملة، تعبئة وغيرها، تجعل من وحداته متجانسة ويحصل على إثرها المنتوج التقليدي على شهادة مطابقة تضمن جودته وتساعد الحرفي على الحفاظ على سمعة منتوجه وتحميه من التقليد والسرقة وتسهّل دخوله إلى الأسواق الدولية. هذا النوع من المصادقة معروف دوليا بسلسلة مقاييس ISO9000 التي إنتهجتها معظم الدول المتقدمة كوسيلة للدخول للأسواق الدولية.[7]

---

[1]- هيكل محمد، مرجع سابق، ص.21.

[2]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004، ص.10.

[3]- الأشوح صالح زينب، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول و حلول** ،دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000، ص.31.

[4]- بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001، ص.26.

[5]- آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية**،مذكرة ماجستيرغيرمنشورة،جامعة ابي بكربلقايد، تلمسان، 2003،ص1

[6]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي و الفاعلية الإقتصادية ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001، ص.12.

[7]- سلال مختار، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر ، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية** ، تيبازة ، 2003/07/19، ص.ص 47-48

وبما أنّ المنتوج التقليدي مركّب من ثلاثة مركّبات أساسية : مواد أولية، رموز وتقنية عمل ؛ فإنّ تفاعل هذه المركبات هو الذي يصنع المنتوج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث ؛ غير أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة و النوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين وبيئاتهم ومستوياتهم المعيشية وثقافاتهم، والتي تعدّ كلها عوامل غير مُتَحكّم فيها قد يُفقد المنتج أصالته، خاصة كلما زادت القيمة الفنية للمنتج الحرفي، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميّزة لهذا المنتج (خطوط، أشكال، ألوان، رموز فضلا عن أسلوب الصنع الدقيق) يصعب مطابقتها لإرتباطها بأحاسيس وأفكار الحرفي،[1] بينما المنتج التقليدي ذو الطابع الإستعمالي تمكُن مطابقته.

وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخواص التقنية للمنتج التقليدي فقط لا خصائصه الفنية التي تحفظ له أصالته وإرتباطه بالتاريخ.

7. إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى

واحدة من بين المزايا المهمّة وغير المنظورة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف هو أنّ العوائد من العملة الصعبة المحقّقة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الرئيسية في السياحة الثقافية من خلال كونه عنصرا جاذبا للسياحة المدّرة للعملة الأجنبية،[2] تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية أعلى مقارنة بمنتجات صناعات أخرى، وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدي إلى تكلفة إستهلاكات وسيطية منخفضة ؛ فإذا كان صافي الدخل من العملة الأجنبية هو الفرق بين صادرات وواردات القطاع وكانت واردات القطاع منعدمة تكون النتيجة مدخول من العملة الصعبة أكبر من قطاعات أخرى.[3]

8. إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية

غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، ويعود ذلك لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يُعبّر على قيم وإنشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة،[4] زيادة على ذلك تُعدّ الصناعة التقليدية وسيلة مهمة لتغطية الإحتياجات اليومية في هاته المناطق.

9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي

تعتبر هذه الصّفة ميزة غالبة على حرفيي هذا القطاع في معظم الدول النامية، لذلك نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجّلات القطاع، إذ يُقَدّر عدد الحرفيين غير الرسميين بالجزائر بحوالي

---

[1]- بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد و الحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003، ص.ص 23-24.

[2]- الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية و دور السياحة في تنميتها، **ندوة المشروعات الصغيرة فيي المملكة**، 28 و 29 ديسمبر 2002، الرياض، ص.12

[3] ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale, **les TPE artisanales en devenir** , Montpellier, 2005, p.12

[4]- AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural , une force entravée**, économie rural , vol.238, 1999, p.5

113.000 شخص،[1] ويرجع السبب في ذلك إلى الضغط الضريبي المرتفع وكذا إزدواجية التسجيل في السجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية بالنسبة المقاولات الحرفية، لهذا نجد أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يرتبط إرتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي، خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال ؛[2] وهو ما يمكن أن يُعدّ أيضا سببا في إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة ويصعّب على حرفيي هذا القطاع الحصول على القروض البنكية وكذا الإستفادة من حقوقهم الواضحة من براءة الإختراع أو علامة أو إسم تجاري أو أي إمتياز معيّن، فضلا عن العقوبات التي قد يتعرّضون لها في حال إنكشاف أمرهم.[3]

وبذلك وإنطلاقا مما سبق، فإنّ الإنتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدية نحو إستغلال نقاط القوة ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

[1]- عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر ، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.4

[2]- نفس المرجع السابق ، ص.6

[3]- أحمد يسري عبد الرحمان، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية، 1996، ص.ص32-33

خلاصة الفصل :

من خلال استعراض فصول التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والإطار المفاهيمي والنظري لها، تبيّن لنا أنّ :

- الصناعة التقليدية هي الوريث لتاريخ طويل في الجزائر والوصي على التّقاليد والثّقافة بالبلاد فضلا عن مكانتها في المنظومة الإقتصادية المضمونة بكونها مصدر رزق أساسي للسكّان منذ القدم ؛ وقد عرفت في الجزائر جملة من التطوّرات أملتها التغيّرات وتعاقب الحضارات علاوة على التحوّلات والظروف الذين شهدتهما السّاحتين الوطنية والدولية، سواءا من حيث التجمّعات البشرية التي شهدتها المنطقة قديما، أو أروقة الحكم في حقب تاريخية مختلفة، أو في ظل الواقع السّياسي والحروب داخل الوطن وخارجه التي أثّرت سلبا على الإقتصاد عموما والقطاع المدروس خصوصا؛
- عاشت الأنشطة الحرفية بالجزائر وضعية مزرية من جرّاء الظروف الإقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة خلال الإحتلال الفرنسي، حيث دخلت الصناعة التقليدية في أزمة مردّها السياسة الإستعمارية المجحفة من جهة، ومن جهة أخرى دخول المنتجات المصنّعة آليا، الأمر الذي أدّى إلى إنهيار حرف عديدة وإندثارها بالبلاد، ولاسيما تلك الأنشطة من الحرف التي منتجاتها ذات طابع نفعي؛
- محاولات عديدة قام بها باحثون ودارسون مهتمون بالصناعة التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا تضمّنت مجموعة إصلاحات هادفة نحو إعادة بعث القطاع، وذلك من خلال أبحاث تم إجراؤها بالمنطقة لحماية الصناعة التقليدية من الزوال أبرزها أبحاث ***Proster Ricard***، أو من خلال تنفيذ تدابير تشجيعية لفائدة القطاع التي إستفادت منها الجزائر متأخرة، إقتصر فيها الأمر على جهود ومبادرات فردية غير متناسقة والتي لم توصل لأي نتيجة مرضية؛
- وعن هيئات الدعم المساندة لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر وتدابير التأطير التي أفرزتها في تلك الحقبة، أظهرت الدراسة بأنّ الأعمال المنّفذة من طرف بعضها أثّرت إيجابيا على النشاط الحرفي رغم محدودية الإمكانيات وحقّقت نجاحا لا يمكن إنكاره، وأظهرت أنّ الصناعة التقليدية قطاع وُجب تشجيعه وإعادة تنظيمه، في حين فشلت هيئات أخرى في تحقيق مبتغاها وكان مصيرها الحل؛
- بصفة عامة، تأخّر الجزائر في مجال دعم الصناعة التقليدية خلال الفترة الاستعمارية مردّه عدم تمكّنها من العمل في الوقت المناسب عكس تونس والمغرب، وهذا على الرغم من تبنيها نفس المبادئ وإتّباعها لنفس السياسة، وهو ما شكّل عجزا واضحا بالنسبة للصناعات التقليدية الجزائرية سنوات عدة؛
- إتّخذت الصناعة التقليدية والحرف تدريجيا مكانا في المنظومة الإقتصادية العالمية، دفعت بالباحثين نحو محاولة تأسيس مفهوم عالمي لها ؛ ومن الواضح أنّ إنشاء مفهوم دولي للصناعة التقليدية ليس عملا سهلا لأنّه يبرز مشاكل كثيرة تتعلّق بتعريف الصناعة التقليدية في حدّ ذاتها لدى بلدان عديدة من جهة، ومن جهة أخرى تمييزها عن القطاعات الأخرى وتعزيز دورها كرهان إقتصادي وإجتماعي وثقافي ؛ مع ذلك ورغم تباين مفاهيم القطاع من جراء الإختلافات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلدان وأولوياتها في التنمية، إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود روابط وتوليفات تتجاوز هذه الإنقسامات الوطنية؛
- مفهوم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر تمّ تحديده من خلال المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، الذي بيّن أنّ الصناعة التقليدية والحرف تشكّل قطاعا مكوّنا من عائلة كبيرة من المهن ذات الطابع اليدوي، والتي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية، وهو ما يجعلها تتّسم بصفات متنوّعة تعدّ خصائص

إيجابية وسلبية في نفس الوقت، وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد.

الفصل الثاني

إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع

الصناعة التقليدية والحرف

تمهيـد :

وفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" حول الإقتصاد الإبداعي لسنة 2013، بلغ إجمالي التجارة العالمية من السلع الإبداعية 450 مليار دولار، سجّلت فيها الصناعة التقليدية 35 مليار دولار، ما يعادل 8٪ من التجارة العالمية للسّلع الإبداعية، كما أظهرت الإحصائيات الصّادرة حول سوق القطاع من طرف المركز العالمي للحرف لسنة 2015، أنّ صناعة الحرف اليدوية العالمية تستحوذ على حصة سوقية بقيمة 100 مليار دولار أمريكي، وهو ما يدلّ على أنّ قطاع الصناعة التقليدية له مكانة بارزة في التجارة العالمية.[1]

على الصعيد الدولي يشهد قطاع الصناعة التقليدية والحرف نمّوا وتطوّرا واسع النطّاق، فلم تعد مهمّشة كقطاع خاص، بل هي جزء جوهري من التّيار الإقتصادي الذي يسهم في التنمية الوطنية للبلدان بطريقة كبيرة ؛ ومن جهة أخرى، بعض النّماذج الدولية في تطوير القطاع يمكن أن نقتبس منها دروسا هامة وإستراتيجيات رئيسية يمكن تكييفها في السّياق الجزائري، وذلك بإستخدام قاعدة الأصول الغنية للمهارات الحرفية والموارد الموجودة لتعزيز الصناعة التقليدية بشكل أكبر، وجعلها مساهما رئيسيا في الإقتصاد الوطني.

وعليه سنقدّم في الأقسام التالية نظرة موجزة عن الإستراتيجيات الدولية الناجحة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلدان إفريقية وآسياوية وأخرى أوروبية، نقوم فيها بإبراز الأهداف المنتظرة من تطبيق كل إستراتيجية، إضافة إلى الوسائل والتّدابير الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطّرة، بما يسمح لنا أخيرا بتقييم شامل لوضعية القطاع بالدول المقدَّمة، ومن ثم قياس مستوى تطوّر النتائج المحقّقة.

[1]- Mohamed Nazri Bin Tan Sri Abdul Aziz**, Speech of The Minister of Tourism and Culture Malaysia at The Opening Ceremony of Kuala Lumpur International Craft Festival (KLICF)**, 23/07/2017, http://www.motac.gov.my/en/archives/2015/1018-speech-by-the-honourable-dato-seri-mohamed-nazri-bin-tan-sri-abdul-aziz,-the-minister-of-tourism-and-culture-malaysia-at-the-opening-ceremony-of-kuala-lumpur-international-craft-festival-klicf

المبحث الأول: إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول إفريقيا

تزايدت أهمية الصناعات التقليدية في الدول الإفريقية بشكل ملحوظ، خاصة بعد تنامي دورها في إقتصاديات أغلب الدول، فهي تمثّل تراثا غنيا له حضوره في مختلف نواحي الحياة بما تؤديه من وظائف متنوّعة، ولذلك أولتها دول عديدة أهمية بارزة جدا تظهر بوضوح من خلال إستراتيجيات التّنمية التّي صاغتها حكومات هذه البلدان وما تضمّنته من برامج للنّهوض بهذا القطاع وتعزيز أدواره الإقتصادية، إذ وإستنادا لتقرير مجموعة خبراء مختصّين جمعتهم منظّمة اليونيسكو لتحديد المعالم الإقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالدول الإفريقية، تمّ تسجيل أنّ 20٪ من النشّاط الريفي بهذه الدول يتم في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وأنّ هذا القطاع يساهم على الأقل بنسبة 3٪ في النّاتج الوطني الخام لها.[1]

وسنعمل من خلال هذا المبحث على تقديم الإستراتيجيات الموضوعة لتنمية الصناعات التقليدية والحرف لدى كل من تونس والمغرب.

المطلب الأول: الإستراتيجية التونسية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف

يندرج قطاع الصناعة التقليدية بتونس تحت وصاية وزارة التّجارة والصّناعات التقليدية، ويشمل هذا القطاع "النشّاطات الحرفية التي تقدّم منتوجا يتميّز بطابعه التراثي ويرتكز أساسا على المهارات اليدوية في كافة مراحل إنتاجه"، وتُضبط الحرف التقليدية بأمر يحدّد قائمة رسمية تعُّد حاليا حوالي 60 حرفة موزّعة على 10 مجموعات.[2] شُرع في تنفيذها منذ سنة 2002.[3]

تعتبر الإستراتيجية التونسية للنهوض بالصناعات التقليدية من أهم الإجراءات التي تمّ إقرارها لفائدة القطاع بتونس، إذ حوت الإستراتيجية خطة عمل تسعى نحو رفع القدرة التّنافسية للمنتج التقليدي والتأقلم مع التغيّرات سنعرضها فيما يلي.

1. أهداف الإستراتيجية التونسية لتطوير الصناعات التقليدية

تهدف الإستراتيجية التونسية إلى الإرتقاء بالقطاع والوصول إلى تحقيق صناعات تقليدية عصرية، تحمل هوية متجذّرة ومترسّخة في القيم والتقاليد وموجّهة نحو الجودة والإبتكار، وهذا بالعمل على تحسين أداء القطاع في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التالية :

- الرفع من مساهمة القطاع في النّاتج الدّاخلي الخام سنة 2000 سنة 2011 في أفق 2016؛
- تطوير القيمة المضافة لكل حرفي سنة 2000 إلى 7.26 2011، ثمّ نح أُفق 2016؛
- رفع معدّل دخل سنة 2000 إلى سنة 2011 د.ت في أفق 2016؛[4]
- رفع عدد الحرفيين سنة 2000 إلى حرفي سنة 2011 ثمّ إلى حرفي بنهاية الإستراتيجية؛

---

[1]- الهيئة السعودية للسياحة والآثار، مرجع سابق، ص. 10

[2]– بن يوسف عزيزة، **الصناعات التقليدية بتونس، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.ص2-3

[3]- Mallouli Samir, **Problématique de la suivie de l'entreprise artisanale : cas de la Tunisie**, thèse de doctorat d'Etat, université el- MANAR, Tunisie, 2007, p. 12

[4]- Ghaki Mansour, **Stratégie de Développement du secteur de l'Artisanat**, l'Office National de l'Artisanat Tunisien, Tunisie, 2012, p.5

- تطوير نسبة الصّادرات من سنة 2000 إلى سنة 2011 إلى سنة 2016؛
- رفع نسبة الصّادرات المباشرة من إلى سنة 2011؛
- الرفع من معدّل مصاريف السائح اليومية من إلى د.ت سنة 2011 ومنه إلى د.ت أفق 2016؛
- إرتفاع عدد مناصب الشغل الإضافية إلى.000 سنة 2011، ثمّ إلى.000 سنة 2016؛
- تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتج التقليدي.[1]

2. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة

لبلوغ الأهداف الموضوعة تقدمت الإستراتيجية بخطة عمل تضمّنت الآتي :

- تأهيل الديوان التونسي للصناعات التقليدية تعزيز دوره في تنفيذ سياسة الدولة للنهوض ومتابعة تطبيق المقترحة؛
- تطوير الجامعة للصناعة بعصرنة وتكوين ، فضلا عن دفع العمل والرفع من عدد الحرفيين المنخرطين؛
- تحديث الإطار والتنظيمي، عبر القيام بوضع قانوني الجودة، ومراجعة الجبائية، بالإضافة إلى مراجعة الإستثمار، إلى العمل على إيجاد الصّيغ لحماية حقوق الإبتكار؛
- إحداث منظومة معلوماتية خاصة بالقطاع، بالعمل على:
- المساهمة في تمويل الحرفيين والمؤسسات من خلال تقييم القطاع نحو ملائمة أجهزة لخصوصية الأخير؛
- تطوير جهاز التكوين وإرساء مخطّط توجيهي قطاعي؛
- تأهيل القرى الحرفية ومؤسسات الصّناعة التقليدية بكل جهة، والعمل على تقريب المنتج التقليدي من الزبون بعرضه في محطات ملائمة وجذابة؛
- الترويج للمنتج في السّوق بتنفيذ الإجراءات التالية .:
- الترويج للمنتج التقليدي في السّوق الداخلية والخارجية بـ:

-تطوير إستراتيجية ومخطط إتصال لإبراز خصوصيات القطاع وتطوير ثقافة الصّناعة التقليدية، بدعوة وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية للتّعريف بالمنتج التقليدي بالخارج؛

- دعم دور القطاع في التّنمية الجهوية عبر وضع برامج جهوية لتنمية الصناعات التقليدية والحرص على متابعتها.[2]

3. تقييم النتائج المبدئية لتطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية بتونس

تمكّنا من خلال الزيارة الميدانية لبعض هياكل تأطير قطاع الصناعة التقليدية بتونس من الحصول على بعض الإحصائيات الخاصة بالقطاع المدروس، غير أنّه واجهنا صعوبة في التّواصل مع مسؤولي بعض الهيئات الأخرى الوصية على القطاع على المستوى المركزي، وهو ما حدّ من قدرتنا في الوصول إلى إحصائيات جديدة بعد نهاية تنفيذ الإستراتيجية.

عموما، وبفضل الدّعم والمساندة الذي حظيت به مختلف أنشطة الصّناعة التقليدية بتونس في إطار الإستراتيجية الموضوعة، لعب القطاع دورا رائدا في الإقتصاد التونسي وتمكّنت الإستراتيجية الموضوعة من الوصول إلى مجموعة من النتائج تظهر فيما يلي

[1]- Ibid, p.6
[2]- Ibid, P.50

1.3. ما يخص الإطار التشريعي والمؤسساتي : نتائج إجراءات الإستراتيجية المتعلّقة بهذا المجال أسفرت عن :

- ضبط التقليدية بالأمر رقم 3078 المؤرخ في 29 نوفمبر2005،[1] بعد أن كانت تضم 60 حرفة سنة 2004؛[2]
- يتولى مهمة الأنشطة والحفاظ على المعماري للأسواق فضلا عن بالدراسات بالأنشطة ، 50 **مجلس حرفي** على المستوى الوطني، كما تمّ بإبداء الرأي والصّلح والقيام بكل دراسة قصد تقييم المنتجات الحرفية، إلى السهر على مراقبة المنتجات وتسليم شهادات تقييم المنتج؛[3]

2.3. في مجال التكوين والترقية والتطوير: أظهرت النتائج بأنّه تمّ :

- تنمية كفاءات 3 حرفي سنة من خلال دورات تكوينية تكفّل بها الصندوق التونسي للتشغيل، غالبيتهم ممارسون لأنشطة النسيج (1. حرفي في النسيج)، إلى جانب تمويل مشاريعهم؛
- ضمان جود منتج مختلف _ما بين زرابي ومنتجات أخرى نسيجية_ سنة 2011، أي ما يعادل مساحة ، وهذا مقابل منتج بمساحة 78.905م^2 خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2012 وفقا لإحصائيات الديوان التونسي للصناعات التقليدية؛[4]

3.3. ما يتعلق بتمويل الأنشطة الحرفية والإستثمار في القطاع : قيمة وعدد المشاريع المستثمرة في قطاع الصناعة التقليدية نلخصها في الجدول رقم (01.II).

تُظهر الأرقام بالجدول أعلاه أنّ الحكومة التونسية وفّرت في إطار الإستراتيجية مصادر تمويل متنوّعة ساهمت بشكل واضح في توسيع حجم الإستثمار في القطاع وشجّعت على النّهوض بالعديد من الأنشطة الحرفية، كما مكّنت من إحداث مناصب شغل عديدة في مختلف مناطق البلاد، ومن ثمّ تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق.

4.3. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج : بيّنت الإحصائيات المتحصّل عليها لسنة 2012 أنّ :

- تقدير مساهمة القطاع في الإنتاج الداخلي الخام (PIB) للبلاد وصلت إلى نسب، ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر عن سنة 2004،كما تعتبر نسبة قريبة نوعا ما من تقديرات الإستراتيجية التي ترمي إلى الوصول نحو نسبة مساهمة تقدّر بـ ؛[5]
- يشغّل القطاع من اليد العاملة النشطة(منها يد عاملة نسوية) أي ما يعادل منصب شغل،[6] وإذا قمنا بمقارنة هذا العدد بعدد مناصب الشغل المستهدفة في إطار الإستراتيجية سنجد أنّ تقديرات الإستراتيجية التي تهدف إلى الوصول إلى منصب شغل يمكن أن تتحقّق إذا كان عدد المنضمين بين سنتي 2012 و 2016 هو شخص جديد، وهو رقم يمكن بلوغه في ظرف أربع سنوات، ولاسيما إذا علمنا بأنّ الإستثمار في القطاع يستطيع إحداث منصب شغل إضافي سنويا؛
- بلغ عدد المؤسسات الحرفية سنة مؤسسة ؛

[1]- Sotévy Ly et Gabriela Byrde, **l'Artisanat de la Tunisie _ Inspiration Tunisienne**, Dossier de presse MAISON et OBJET, 21-25 janvier 2013, PARIS, p. 5

[2]-جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر آفاق 2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص. 23

[3]- Sotévy Ly et Gabriela Byrde, op.cit, p. 6

[4]- Ghaki Mansour, op.cit. p. 22

[5]- AMBASSADE DE FRANCE EN TUNISIE SERVICE ECONOMIQUE REGIONAL, **le secteur de l'Artisanat en Tunisie**, Le trésor Français, France, janvier 2016, p. 1

[6]- Idem

- وصلت عائدات القطاع من العملة الصعبة إلى قيمة مليون د.ت حسب إحصائيات نفس السنة،[1] مقابل مليون د.ت سنة 2009،[2] وهو ما يمثّل زيادة تقدّر بالضعف؛

3. 5. تسويق المنتجات والتصدير: مختلف طرق المساندة والدّعم التّي وفّرتها الحكومة التونسية في مجال تسويق منتجات القطاع كان نتيجتها في أن :

- بلغ عدد القرى الحرفية قرية موزّعة على كامل المناطق، 109 تجمّع حرفي؛
- حقّقت مساهمة قطاع الصناعة المزمع الوصول إليها هي نسبة على وشك التحقيق؛
- سجّلت الصادرات المباشرة لمنتجات القطاع سنة 2012،[3]

بملاحظة ما سبق، نجد أنّ قطاع الصناعات التقليدية بتونس قد عرف نهضة شاملة بفضل جهود التنمية الموضوعة في إطار الإستراتيجية، والتي عزّزت دور القطاع الإقتصادي والإجتماعي وسمحت من المراهنة عليه في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المغربية في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف

الدّراسات حول الصناعات التقليدية المغربية هي الدراسات الأكثر ثراء _على الأقل_ مقارنة بالعديد من الدول العربية، إذ تشكّل الصناعة التقليدية بها قطاعا إقتصاديا قويا ومتميّزا بتنافسية تسمح له بغزو الأسواق ؛ فعلى غرار تونس، تمتلك الحرف المغربية مؤهلات تجعل منها فاعلا أساسيا في إقتصادها، وقطاعا هاما لتحقيق التنمية المستدامة وتنشيط التنمية السوسيو إقتصادية بها، كما تعدُّ منتجاتها واجهة أصالة للمجتمع المغربي وتعبّر عن خصوصيات الأقاليم وثراء إبداعاتها.

1. أهداف الإستراتيجية المغربية لتنمية الصناعات التقليدية والحرف

بُنيت الإستراتيجية المعتمدة لتطوير الصناعات التقليدية المغربية بعد تشخيص دقيق للقطاع يوضّح وضعيته، ومن ثمّ تحديد مؤهّلات النّمو المتوخى تحقيقه ؛ وإنطلاقا من أنّ مردودية أي قطاع مرتبطة إرتباطا وثيقا بقدرته على تحقيق عائدات ضخمة، إرتكزت الإستراتيجية الموضوعة على تطوير النسيج الإنتاجي لميدان المغرب تمتلك في هذه الأخيرة مؤهّلات قادرة على الرفع من القدرات الإنتاجية للقطاع ككل نظرا للطلب الكبير على منتجاتها، وهو ما رصدته الدراسة التحليلية التي كانت المنطلق للإستراتيجية المذكورة.

بلغة الأرقام سُطّرت مجموعة من الأهداف في ميدان الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية سعت السّلطة الوصية على القطاع نحو تحقيقها في آفاق 2015، تتجلّى فيما يلي :

[1]- Afef KALLEL BOUKHRIS, **Les systèmes d'appui à la création d'entreprises en Tunisie. Quels enjeux et quels rôles pour les jeunes diplômés porteurs de projets ? - Cas de la région de Sfax -,** THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Sfax, UNIVERSITÉ DE SFAX ET UNIVERSITÉ DE BOURGOGNE, 2015, p. 102

[2]- Carlos Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot, **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,** publications du Bureau international du Travail, Genève, 2009, p. 48

[3]- AMBASSADE DE FRANCE EN TUNISIE SERVICE ECONOMIQUE REGIONAL, op.cit, p. 2

- بينها إلى **فاعلا مرجعيا**••، مع إحتمال أن تصل عائدات مبيعاتها بنهاية الإستراتيجية إلى 3 مليار درهم، من هذه العائدات تحققها صادراتها من المنتجات؛
- تنمية وتحسين جودة التكوين المهني، إذ من المتوقّع أن يبلغ عدد خرجي مراكز التكوين متخرج بنهاية الإستراتيجية؛
- توسيع حجم الإستثمارات بالقطاع بما يسمح بخلق حوالي منصب شغل جديد في آفاق بمعدل نمو يقارب سنويا؛
- الرفع من حجم عائدات الصناعات التقليدية ذات الحمولة الثقافية الناتجة عن مشتريات المغاربة بنحو مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة قدرها عن الرقم المحقق سنة 2006 والمقدّر بـ مليار درهم؛[1]

2. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة:

إنتهجت السّلطات الوصية على قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب برنامج عمل طموح من أجل ضمان نجاح الإستراتيجية الموضوعة، يترجم الإرادة السياسية للدولة لدعم القطاع، إنخرط في صياغته كل الفاعلين ذوي العلاقة بالقطاع مع تحديد واضح لدور كل متدخّل ؛ ففي سبيل الوصول إلى الأهداف المسطّرة أعلاه تمحور برنامج العمل حول وضع جملة من التدابير بالتوازي لكل من المقاولات الحرفية والحرفيين الفردين، وبما يسمح بتطوير نسيج مقاولاتي مهيكل قادر على إختراق قنوات التوزيع من جهة، ومن جهة أخرى تحسين دخل الحرفيين الفرديين وظروف عملهم ،[2] نلخّصها في الآتي :

1.2. إجراءات لخلق نسيج من المقاولات الديناميكية تشكّل وحدات إنتاجية حقيقية للصناعة التقليدية : وهذا عبر تطوير نسيج إنتاجي قوي ومهيكل، مؤّسس على:

- دعم ظهور فاعلين مرجعيين الأسواق الخارجية : إذ تلتزم الدولة المغربية على إثر ذلك بتوفير الإمكانيات اللازمة لبروز فاعلين مرجعيين قادرين على القيام بدور القيادة بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، تحدّد آليات الشراكة بين الحكومة والفاعل الذي وقع عليه الإختيار وإلتزامات كل طرف، يتعهّد على إثرها الفاعل المرجعي نحو الدولة مختلف أشكال الدعم في الإنتاج والتسويق؛[3]
- تنشيط نسيج من الصغيرة المهيكلة : حيث عملت الدولة بالموازاة نظرا لحجم الطلب وتنوّعه، ولذلك سعت الوزارة الوصية نحو المساعدة على تطوير المقاولات الصغيرة والمتوسّطة وعلى خلق مقاولات أخرى جديدة، وهذا عن طريق تقديم الدعم اللازم سواءا في صورة مجانية أو في شكل خدمات مدعومة في مجال الإنتاج والتسويق والتمويل، ترمي من على الإنتاج بالحجم الكافي؛
- إحداث خلية قدراتهم ومساعدتهم في مجال تمويل أنشطتهم، من خلال قيامها بدور الوساطة بين مقاولات القطاع ومؤسسات التمويل ؛ كما تقوم بتمثيلهم أمام مختلف الهيئات ذات الصلة بالقطاع؛[4]

••الفاعلون المرجعيون هم مقاولات ذات حجم مهم تمارس أحد نشاطات الصناعة التقليدية، وتكون قادرة على الإنتاج بالكمية الكافية والجودة وتستجيب للطلب، كما تساهم في تطوير القطاع وإعطائه الديناميكية اللازمة بتحقيقها عائدات ضخمة من مبيعاتها، إلى جانب قدرتها على إختراق شبكات التوزيع بالداخل وبالخارج، إذ أنّ 80٪ من عائداتها مصدرها من صادراتها، فضلا عن إمتلاكها لمؤهلات تسمح لها بالتموقع بين القطاعات الواعدة على مستوى الإقتصاد المغربي.

[1]- Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,**vision 2015 de l'artisanat: Notre Authenticité, moteur De notre Essor**, op.cit, p. 39

[2]- Ibid, p. 13

[3]- l'observatoire Nationale de l'artisanat, **Panorama De l'artisanat,** Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,1ére édition de, Rabat, Maroc, 2007, p. 10

[4]- Ibid, p.11

- مرافقة المقاولات القائمة من أجل تحسين آدائها وتنافسيتها، عبر تمويل الخبرات المتخصّصة لاسيما فيما يتعلق بتحسين طرق وأساليب الإنتاج أو تجديد المنتجات المعروضة أو إدخال الأساليب العصرية في التسيير، فضلا عن تسهيل ولوج هذه المقاولات إلى التكوين المستمر؛
- تتعهّد الدولة بتمويل القطاع بإحداث آليات دعم مالي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وقامت فيما يخص هذه الغاية بعقد جلسات تواصل بين البنوك والمستثمرين المحتملين، التمويل، إلى جانب وضع آليات و مخططات ممكنة للإستثمار؛
- ما يخص التسويق، فقد إتخذت منه الرؤية الإستراتيجية أداة أساسية لتطوير الصناعة التقليدية المغربية وركيزة للعمل بالقطاع، فمن خلال دار الصانع تتكفّل الدولة بالقيام بمساعدة المقاولات على معرفة الأسواق وسلوك المستهلكين المستهدفين والمحيط التنافسي، وأخيرا تمكين المقاولات من الولوج إلى المعارض المهنية وتسهيل تسويق منتجاتها على المستوى الوطني والدولي.[1]

3.2. إجراءات دعم الحرفيين الفرديين : تضمّنت إستراتيجية القطاع في المغرب مجموعة من الإجراءات موجّهة لرفع إنتاجية الحرفيين الفرديين وتطوير جودة منتجاتهم، نلخّصها في الآتي:

- تحسين إنتاج الحرفيين: بعصرنة إنتاجهم فيما يتعلق بتصميم المنتجات وتكييفها بشكل أفضل مع أذواق الزبائن المستهدفين، بالإضافة إلى تطوير تقنيات الإنتاج والإستخدام الأمثل لها وإستعمال أدوات إنتاج بديلة، وعملت السّلطة الوصية لتحقيق الصّناع التقليديين ووضعها تحت تصرّفهم، إلى جانب السّعي نحو إيجاد حلول لكيفيات توسيع قدرات الإنتاج بشكل كبير وبجودة عالية؛[2]
- دعم في مجال التسويق: فمن خلال غرف الصناعة التقليدية عملت المغرب على: تنظيم معارض تسويق جهوية بغية تشجيع التواصل بين الحرفي والزبون، وكذا توزيع مطبوعات ترويج إشهارية تبرز قيمة فضاءات البيع على مستوى الجهة، إضافة إلى تنسيق وثيق بين ممثلي قطاع السياحة والفاعلين المحليين؛
- إحداث نظام للتغطية الإجتماعية الإجبارية: تغطي التقاعد والوفاة والعجز حسب مستوى إنخراط يلائم إمكانيات الحرفيين؛
- هيكلة العلاقات والمبادلات بين الصنّاع التقليديين.[3]

علاوة على ما ذُكر أعلاه تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئات الوصية بكل من تونس والمغرب قد أرفقت إستراتيجيتيها لتنمية الصناعات التقليدية بمخططات وبرامج جهوية للنهوض بالقطاع، وذلك من أجل ضمان التنفيذ الجيد والفعّال لإستراتيجية التنمية.

3. تقييم نتائج تطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة المغربية

إرتكزت رؤية 2015 على برنامج إقتصادي يهدف إلى تنمية تنافسية القطاع ولاسيما الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية، نتائج التدابير والبرامج المحدّدة في إطارها نلخّصها في الآتي:

1.3. الإطار التشريعي والمؤسساتي : إذ تمّ :

[1]- Ibid, p. 13
[2]- Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,**vision 2015 de l'artisanat: Notre Authenticité, moteur De notre Essor**, op.cit, p. 19
[3]- Ibid, p.p 20-21

- **إحداث المجلس الوطني لتنمية التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية** : ويتكوّن من ممثلين عن قطاع الصناعة التقليدية وقطاع التكوين، ويتولى تحديد الأولويات والأهداف السنوية للتكوين الأساسي والمستمر ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني بالقطاع، فضلا عن المصادقة على المؤشّرات العامة لمدى تقدّم إنجاز الإستراتيجية والمصادقة على الخيارات والإجراءات المزمع إتّخاذها لإصلاح المنظومة الحالية؛[1]
- تكييف الجانب التنظيمي والمؤسساتي للقطاع : عن طريق مراجعة مهام ووضع تنظيم جديد للهيئات الوصية للقطاع (وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني، دار الصّانع، غرف الصناعة التقليدية، فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية)، وضمان توزيع أفضل للأدوار وتنسيق الأنشطة بين الفاعلين المؤسساتيين والخواص، إلى جانب تعبئة موارد بشرية ومالية توازي مستوى الطّموحات المسطّرة بالنسبة للقطاع؛
- وضع نظام شفّاف للقياس والمتابعة : بإحداث **مرصد وطني للصناعة التقليدية** تحت إشراف الوزارة المكلّفة بالصناعة التقليدية إبتداءا من سنة 2007، يشكّل لوحة قيادة وبيانات لقياس التطوّر الحاصل في القطاع من خلال مؤشّرات وتحاليل يتولّى تقديمها سنويا بصفة دورية، ويمكّن من تقييم وتتبّع الإستراتيجية الموضوعة؛[2]
- ما يخص الهياكل القاعدية للإنتاج والتسويق : أحدثت الوزارة تصوّر جديد لهياكلها القاعدية، ترتكز فيه على تحسين جاذبية هذه الفضاءات مع الزيادة في مساحات المبادلات، وسعت إلى إدخال طرق تسيير عصرية، ولهذا خضعت قرى ومجمّعات الصّناعة التقليدية التي تمّت إقامتها على كامل التّراب المغربي، لبرنامج تأهيل وتنمية، يهدف إلى إدخال مفهوم جديد يؤكّد على العرض والتنشيط والمحافظة على الحرف والتكوين المهني، فبلغة الأرقام :
  - شهدت سنة 2012 الإنتهاء من أشغال بناء وتأهيل الهياكل القاعدية بمختلف مناطق المغرب، ممثّلة في: قرية صناعة تقليدية (مكوّنة من 30 محل وقاعة عرض، مخزن ومرافق إدارية)، 6 مجمّعات للصناعة التقليدية (تضم في ما مجموعه 108محل مهني، مركز للتكوين المهني، مرافق إدارية، 4 مخازن و6 قاعات عرض)؛
  - مواصلة الأشغال الخاصة بإنجاز كل من : 5 قرى حرفية (تحوي 155محل، 12 قاعة عرض، 6 مراكز تكوين، مخزنين، قاعة الندوات، أجنحة إدارية، فضاء للمزاد العلني، قاعتين للتنشيط)، إعادة تأهيل 4 مجمّعات للصناعة التقليدية (تتكوّن من محلات مهنية، فضاءات عرض وتكوين، مخازن، ومرافق إدارية)؛
  - إنجاز دراسة جدوى من أجل إحداث تجمّعات حرفية متخصّصة لفائدة مقاولات القطاع بالدار البيضاء بتنسيق مع فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية؛
  - إنجاز دراسة متعلّقة بإحداث تجمّعات حرفية من جيل جديد لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسّطة في القطاع، مكّنت من تحديد 9 تجمّعات حرفية في كل من : مرّاكش، الدار البيضاء، طنجة، مكناس، فاس، آسفي، الرّباط، أغادير والعيون، كما تمّ تحديد أربعة تصوّرات لهذه المناطق ستوفّر للمقاولات فضاءات ملائمة للإنتاج، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات في مجالات التكوين والتصميم والمواكبة والدعم التقني، التي من شأنها أن تساهم في تطوير فروع القطاع والرفع من الإنتاجية وتحسين التنافسية.[3]

2.3. في مجال التكوين والترقية والتطوير : حيث رُصدت النتائج الموالية :

[1]- Ibid, p. 30

[2]- كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية إجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي و التضامني، الرباط، المغرب، 27 فيفري 2008، ص. 7

[3]- وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني، **عرض السيد الوزير أمام لجنة القيادة 2013**، الرباط، المغرب، 2013، ص.ص 50-51

- وفيما يخص مراقبة الجودة والتصديق، إلى غاية الآن مكّنت الجهود الوطنية من وضع 203 مواصفة متعلّقة بالصناعة التقليدية تغطّي أنشطة : الجلد، النّسيج، النّحاسيات، الحلي، الفخّار والخزف، الشمع، الحلاقة والخشب ؛ يمكن للحرفي من خلالها أن يحصل على **شارة وطنية لمنتجات الصناعة التقليدية** و5 فئات من الشّارات : شارة **الجودة الرفيعة** (عند تشكيل نوعية فاخرة من المنتجات)، شارة **الجودة الجهوية** (من أجل تمييز المنتجات المحلية)، **العلامة الجماعية للتصديق** (من أجل ضمان إحترام المواصفات المعمول بها)، شارة الجودة **مضمون** (لحماية صحة وسلامة المستهلك)، شارة الجودة **صانع مسؤول** (من أجل حماية البيئة وضمان شروط عمل ملائمة للحرفيين).[1]

3.3. ما يتعلق بتمويل الأنشطة الحرفية والإستثمار في القطاع :

تمّ في 12 سبتمبر 2011 التوقيع على إتفاقية شراكة بين وزارة الصناعة التقليدية و**البنك المركزي الشعبي** و**مجموعة القرض الفلاحي** و**التجاري**، من أجل توفير قروض بنكية لفائدة الحرفيين تخص قروض الإستثمار وأخرى للتسيير، تكون متناسبة مع إحتياجات جميع الفئات من الحرفيين وبأسعار فائدة تفاضلية أو حتى معفاة من الرسوم، ومع معدّلات تغطية تصل إلى 100٪ من كلفة المشروع.[2]

4.3. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج :

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنّه نظرا لكون الأرقام المرجى تحقيقها ضمن الإستراتيجية تخص ميدان الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية، سنقوم فيما يلي بعرض للمؤشرات المتعلقة بالميدان المشار إليه لا غير ؛ وبصفة عامة، تُشكّل الصناعات التقليدية والحرف بالمغرب قطاعا إستراتيجيا وعاملا هاما لتنمية إقتصادها، فهي تلعب دورا هاما في محاربة البطالة والفقر، تنبع من قدرتها على توفير مناصب شغل عديدة، كما تمتلك إمكانيات إقتصادية ضخمة، تعكس قدرة القطاع على دعم أداء الإقتصاد المغربي نلمسها فيما يلي :

بتحليل ما سبق يتضح لدينا أنّ إنتاجية الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية بالمغرب عرفت تحسّنا ملحوظا تتّجه بها نحو تحقيق الأهداف المسطّرة في إطار إستراتيجية القطاع آفاق 2015. وبالفعل، فالأرقام المقدّمة في هذه الدراسة قبل سنة من النتائج النهائية تُظهر جليا أنّ معظم الأهداف تمّ تحقيقها، بل تجاوزتها في بعض الأحيان، وأهداف أخرى تسير بوتيرة مرضية نحو الإنجاز، والأمر ذاته إذا قمنا بإلقاء نظرة على إحصائيات المؤشرات الإستراتيجية الكلية للقطاع، فقطاع الصناعة التقليدية بالمغرب يوظّف أكثر من 2,265 مليون شخص حسب إحصائيات 2012

خلاصةً، انتهجت المغرب للوصول إلى تحقيق عائدات ضخمة من القطاع كما هو مسطّر في الإستراتيجية الموضوعة، على التسويق وتوزيع المنتج كآلية لذلك، وذلك لوعيها بالدور المركزي الذي يلعبه إختراق شبكات التوزيع العصرية، وكذا للصعوبات التي تواجه المنتجات المغربية بالخارج بشكل خاص ؛ وعليه جعلت إستراتيجية تنمية القطاع من أولوياتها إدخال منتجات الصناعة التقليدية المغربية إلى شبكات التوزيع العصرية، علاوة عن البحث عن شبكات جديدة لتوزيعها وخاصة على المستوى الدولي.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص. 37

[2]- كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية إجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي و التضامني، الرباط، المغرب، 22 فيفري 2010، ص. 25

ونشير هنا إلى أنّ المراحل الأولى من تنفيذ الإستراتيجيات الموضوعة لدعم قطاع الصناعة التقليدية بكل من تونس والمغرب، أفرزت ضرورة الإعتماد على العمل المشترك والمتكامل للفاعلين المؤسساتيين والمحليين، إلى جانب نسيج الفاعلين الممارسين لأنشطة القطاع وكل هيئة ذات علاقة، وذلك وفق تنظيمات كُفأة متخصّصة لإنجاح مخطط التنمية.

المبحث الثاني : إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول آسيا

أصبح الإعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في دفع عجلة التنمية لدى دول جنوب شرق آسيا محورا أساسيا وفعالا، إرتفعت أهميته خلال السنوات الأخيرة ؛ إذ يشكّل هذا القطاع ثروة كامنة لديها، كما يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولذلك خصّته هذه الدول بإستراتيجيات تنمية تضمن مختلف أشكال الدعم القاعدي والعناية اللازمة لترقيته. من بين هذه الدول ماليزيا والهند، اللتان سنحاول عرض إستراتيجيتي تنميتهما لهذا القطاع في الآتي عرضه.

المطلب الأول: الإستراتيجية الهندية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية

تعتبر الهند واحدة من بين أكبر الدول المنتجة والمصدّرة لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف في العالم، ويُعدّ هذا القطاع بها القطاع الإقتصادي الأكثر إزدهارا، فهو منشئ للعديد من مناصب الشغل لاسيما بالمناطق الريفية وشبه الحضرية، كما تستحوذ صادراتها على حصة الأسد من الصّادرات الكلية للبلاد، وبالتالي يعد أكبر مولّد للعملة الأجنبية.

ومن أجل مواكبة فرص التطوّر في الصناعة التقليدية الهندية وتلبية متطلبات الأسواق الدولية وأذواق المستهلكين، وكذا توحيد مقاربة متكاملة للسياسات والعمليات بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، خصّت الحكومة الهندية وعبر وزارة النسيج كل قطاع فرعي ببرنامج خاصة للتطوير تضمنته الخطة الخمسية الحادية عشر (2008-2012)،[1] سنعمل على عرضه فيما يأتي:

1. برامج التنمية لقطاع النسيج في إطار الخطة الحادية عشر

خصّت الحكومة الهندية قطاع النّسيج اليدوي بمجموعة من البرامج والسّياسات، تندرج ضمن جهودها التكميلية في إستراتيجيتها لتشجيع وتطوير القطاع، أسفرت عن فوائد متعدّدة للحرفيين النسّاجين وعمّالهم، والتي تهدف نحو إقامة قطاع قوي وتنافسي، يوفّر فرص عمل مستدامة ويحقّق تنمية إقتصادية ولاسيما في المناطق الريفية ؛ يتمحور ذلك ضمن رؤية تستهدف النّمو ومضاعفة حصة النّسيج اليدوي في السوق العالمية وضمان وضع إجتماعي وإقتصادي أحسن للحرفيين، عبر :

- إعتماد مقاربة قائمة على التّجميع وذلك بتنظيم ما يزيد عن 3 ملايين حرفي نسّاج في تجمّعات حرفية متخصّصة في النسيج اليدوي، وإنشاء 375 تجمّع حرفي جديد يضم 4 ملايين نسّاج؛
- القيام بإحصاء الحرفيين الممارسين لأنشطة القطاع ووضع خرائط لتحديد مواقع الحرف والحرفيين في جميع أنحاء البلاد، وهذا للتمكّن من حصر المهارات الموجودة وإصدار بطاقات حرفية للمعنيين؛

[1]- Ibid, p. 4

- مساعدة الحرفيين في الحصول على التسهيلات الإئتمانية؛
- إنشاء بنوك للمواد الخام وضمان توافرها في الوقت المناسب للحرفيين بأسعار معقولة؛
- إطلاق خطط تأمين صحي تسعى نحو تحسين نوعية التأمين على حياة الحرفيين.[1]

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سطّرت الحكومة خلال الخطة الحادية عشر خمس برامج أوكلت مهمة تنفيذها لديوان مفوّضية التّنمية للنّسيج اليدوي، نذكرها في هذا التّسلسل :

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه تم إدخال إجراء جديد في إطار هذا البرنامج وذلك سنة 2011، ويتعلّق الأمر بمؤسسات الإئتمان في قطاع النسيج اليدوي، والتي يستفيد على إثرها حرفيو النسيج من دعم فائدة بنسبة 3٪ على القروض لمدة 3سنوات، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية لكل من الحرفيين النسّاجين والتجمّعات الحرفية للدعم الذاتي، علاوة عن ضمان القروض المقدّمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لمدة ثلاث سنوات.[2]

برنامج آخر لتطوير شامل للتجمّعات الحرفية (CHCDS) أُدخل أيضا كمخطّط للقطاع المركزي في 2009/2008، والذي يغطّي مواقع جغرافية محدّدة تضم أزيد من 25 ألف نول يدوي ***Handloom***، ويستفيد كل تجمّع في إطار هذا البرنامج من مساعدة مالية قدرها 700مليون روبية على مدى 5سنوات.[3]

2.2. مخطط التّصميم وتطوير التّقنيات (DTUS) : ويتكوّن المشروع من 7 تدابير نلخّصها في الآتي :

- رفع مستوى المهارات من خلال تدريب المدربين ودعم الحرفيين المعلّمين؛
- تقديم مساعدات مالية موجّهة لتطوير وتوفير وسائل إنتاج حديثة وتجهيزات وكذا تصاميم الإنتاج؛
- دعم في مجال التصميم وتطوير التقنيات بتنظيم ورش عمل ومشاريع متكاملة لتطوير التصاميم؛
- توثيق وحماية الحرف النادرة والآيلة للزوال؛
- تنظيم مسابقات لمكافأة أحسن عمل حرفي في القطاع؛
- الدعم المالي للهيئات التي يتم إنشاؤها بمبادرة من الدولة، بما في ذلك مراكز التصميم، بنوك التصاميم والمتاحف؛
- تطوير المنتجات الموجّهة للتصدير.

التقييم الأولي لهذا البرنامج أظهر أيضا أنّ 50٪ من الحرفيين تحسّنوا بعد حضورهم ورشات التصاميم، وأنّ 80٪ من المستفيدين أيضا أبلغو عن زيادة طلبات العمل بعد حضورهم هذا البرنامج.

3.2. مخطّط الدّعم التسويقي والخدماتي (MSS) : في إطار تعزيز وصول الحرفيين إلى مختلف الأسواق وقنوات التوزيع، فضلا عن الدّعاية للقطاع في أوساط المستهلكين والجماهير عموما بالأسواق المحلية والدولية على حد سواء، إلى جانب إنشاء هياكل قاعدية للتسويق، تمّ وضع ثلاث إجراءات عريضة :

- التسويق المحلي عبر بازارات الحرف اليدوية، المعارض، الصالونات، المناسبات المحلية وغيرها؛

[1]- Steering Committee On Handlooms and Handicrafts, **Constituted for the Twelfth Five Year Plan (2012 – 2017)**, Government of India, 2.5.2012, p. 18
[2]- Ibid, p.19
[3]- Ibid, p.20

- التسويق الدولي، بما في ذلك الدّراسات السّوقية في الخارج؛
- حلقات العمل والبرامج التدريبية وعروض الطريق وتظاهرات البائع–المشتري.

5.2. مخطط الرعاية الشاملة للحرفيين : يغطّي البرنامج إحتياجات الحرفيين في مجال الرّعاية الصّحية عبر برنامجين فرعين :

- برنامج (RGSSBY) Rajiv Gandhi Shilpi Swasthya Bima Yojana : تتجلّى مهمة هذا البرنامج في تغطية المصاريف الصحية للمجتمع الحرفي وأسرهم وتمكينهم من الوصول إلى المرافق العلاجية، حيث أوكلت الحكومة الهندية مسؤولية تغطية حوادث الوفاة والعجز والعلاج الطبي للحرفيين لمؤسستي تأمين لا تتعدى فيهما مساهمة الحرفي 20٪.
- برنامج Janashree Bima Yojana : الذي يوفّر تأمين على حياة حرفيين القطاع الذين تتراوح أعمارهم بين 18-60 سنة، إذ يقوم بالتأمين على حياة الأفراد، العجز والإعاقة الجزئية، كما يقوم بتغطية مصاريف الأولاد المتمدرسين من الصف التاسع إلى الثاني عشر، بمعدل طفلين على الأكثر لكل مستفيد.

وفي سبيل إعطاء دفع قوي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالهند ودعم الحرفيين في مراحل متقدمة من العمر، تضمنت الخطة الخمسية الحادية عشر إستحداث نظام للتقاعد بإعتباره مكوّنا من خطة الرعاية الموجّهة للحرفيين؛[1]

6.2. مخطط البحث والتطوير [Research and Development _ R&D] : تضمنت الإستراتيجية الموضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف الهندية مخطّطا للبحث والتطوير، تحدّدت فيه مجموعة من الإجراءات والتدابير التطبيقية والميدانية نلخّصها في الآتي :

- إجراء دراسات إستقصائية وإستطلاعات للحرف التي لا تتوفّر حولها معلومات كافية، عبر القيام بمسوحات حول : توافر المواد الخام، التقنيات، التّصاميم والهياكل القاعدية ؛ إضافة إلى ظروف المعيشة والعمل للحرفيين وكذا القضايا المتعلّقة ببناء علامة تجارية والترويج لمنتجات الصناعة التقليدية الهندية؛
- إحصاء تعداد الحرفيين في البلاد؛
- العمل على تعزيز قدرات مختبرات الفحص (Testing Laboratories) وإنشاء مختبرات جديدة تتولّى مهمة التوحيد والتصديق على المواد الأولية المستعملة وكذا على المنتج النهائي؛
- مساعدة المصدّرين للحصول على شهادة المطابقة والتصديق.

2. تقييم نتائج تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الصناعات التقليدية والحرف الهندية :

حقّقت الصناعة التقليدية والحرف في الهند تقدّما هائلا من جرّاء الإجراءات والتدابير المنفّذة في إطار المخطّطات الوطنية التي تضمّنتها برامج التنمية الموضوعة للنهوض بكل من قطاع النسيج اليدوي وقطاع الصناعات التقليدية.

1.3. قطاع النسيج اليدوي : طبقا لحصيلة الإنجازات خلال الأربع سنوات الأولى لتنفيذ الخطة تم إحصاء ما يلي:

[1]- Ibid, p.55

2.3. قطاع الصناعة التقليدية : أظهر التقييم الأولي لتنفيذ مخططات القطاع الفرعي للصناعة التقليدية في الأربع سنوات الأولى للخطة الحادية عشر (سنة 2011) تسجيلا للنتائج الملخّصة في الجدول رقم (06.II).

تحليل هذه الأرقام والنسب يدفعنا للقول أنّ تطبيق البرامج والسياسات المسطّرة في إطار الخطة الحادية عشر في الغالب قد أتى بكل ثماره المرجوة وأكثر، إذ وصلت نسبة الإنجاز في بعض الأهداف إلى الضعفين ؛ كل ذلك يعكس حجم الجهود التي تمّ تجنيدها للنهوض بهذا الأخير، وذلك بعد وعي الحكومة الهندية بدور القطاع الهام في الإقتصاد الهندي والتي تظهر من خلال ما سنعرضه فيما يلي.

أولا. في مجال توليد فرص عمل وتحقيق تنمية محلية :

- حسب إحصائيات ديوان مفوضية التنمية للنسيج اليدوي في الفترة 2012/2011 وصل عدد حرفيي قطاع النسيج اليدوي لأكثر من 4,33 مليون حرفي نسّاج وعامل مساعد يشتغلون على أكثر من 2,37 مليون نول يدوي، الجدول رقم (06.II).

بالإضافة لما سبق، 3,85 مليون من عمّال النسيج هم من الفئة الشابة، 2,47 مليون منهم يعملون بدوام كامل و1,37 مليون يعملون بدوام جزئي.

ثانيا. تعزيز دور المرأة الإنتاجي وتحقيق التوازن الجهوي :

يعتبر القطاع فاعل حاسم في تحقيق تنمية محلية متجانسة وتخفيض الهجرة نحو المدن، كما يفتح المجال أمام عمل المرأة، فبلغة الأرقام وإستنادا إلى الإحصائيات السابقة، تمّ تسجيل :

- من إجمالي القوى العاملة بقطاع الصناعة التقليدية 84٪ يمارسون أنشطتهم بالأرياف ؛[1]

أ. **قطاع الصناعات التقليدية**: حصيلة قطاع الصناعة التقليدية بالهند سنقوم بإختصارها في هذا العرض.

- بلغت مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الإنتاج الداخلي الخام للبلاد قيمة روبية هندية في الفترة 2012/2011؛
- صادرات هذا القطاع الفرعي أيضا حقّقت نتائج مذهلة، حيث وصلت إلى روبيه هندية في الفترة 2012/2011 بعد أن كانت سنة 2009/2008؛كما هو موضّح في الشكل الموالي.

سمحت الإمتيازات الهامة التي تضمنتها الخطة الخمسية الحادية عشر بزيادة إجمالي صادرات الحرف اليدوية بنسبة 3,05٪ في الفترة 2010/2009، وذلك على الرغم من النكسة التي شهدتها الصادرات الهندية بسبب ركود الإقتصاد العالمي سنة 2008، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستورد الرئيسي للمنتجات الهندية ؛ إذ إنخفضت الصادرات من منتجات القطاع في السنة الثانية من تنفيذ الخطة بنسبة 37,89٪،[2] غير أنّه تمّ تدارك الأمر بفضل الإجراءات التي إتخذتها الحكومة، حيث عرفت الصادرت إرتفاعا من جديد بنسبة 20,51٪ خلال الفترة 2011/2010، تلتها زيادة بنسبة 24,58٪ في السنة الأخيرة من التنفيذ.[3]

خلاصة ما سبق، ساعدت التدابير التي أدخلتها الإستراتيجية الهندية على قطاعها للصناعة التقليدية والحرف في إطار الخطة الحادية عشر على تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة لقطاع قادر على المنافسة عالميا وتمكّنت من الوصول للتنمية

[1]-National skill development corporation, op.cit, p.5
[2]- the Steering Committee, op.cit, p. 51
[3]- National skill development corporation, op.cit, p.24

الحقيقية المنشودة ؛ وعليه وفي سياق إستكمال الجهود المبذولة من طرف الدولة تضمّنت الخطة الثانية عشر للفترة (2013-2017)، فرصة سانحة لتلبية كافة الأهداف التنموية وكذا الخطوط العريضة لإستراتيجية تسعى نحو تعزيز المكاسب التي تمّ تحقيقها في إطار الخطة السابقة، وهذا بالعمل على مواصلة تنفيذ البرامج التي شملتها الخطة الحادية عشر مع إدخال بعض التعديلات والتعزيزات المناسبة، فضلا عن بعض المبادرات الجديدة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الماليزية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف

تمثّل الصناعة التقليدية بماليزيا التّراث الغني والمتنوّع للبلاد، والتي ترتبط مع الجانب الإقتصادي والإجتماعي الممثّل لنمط حياة الناس والتّاريخ ؛ تكمن أهميتها في الحفاظ على التراث والمواهب التقليدية، بالإضافة إلى قدرة أنشطتها البارزة على توفير فرص عمل وتطلّبها إستثمارات صغيرة، كما تعتبر منتجاتها وسيلة هامة لتحقيق الأرباح الخارجية.

تعتبر الإستراتيجية الماليزية في دعم قطاع الصناعة التقليدية تجربة جديرة بالدراسة، فعلى الرغم من أنّ قطاعها للصناعة التقليدية والحرف يحوي تشكيلة محدودة جدا من الأنشطة الحرفية، غير أنّ هذا القطاع يعتبر دعامة أساسية للنمو الإقتصادي بها، ويظهر ذلك من خلال حجم الإجراءات المنفّذة لدعمه من طرف الحكومة ؛ فقطاع الصناعة التقليدية والحرف يوازي قطاع المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الأهمية، تهيئة بيئة مقاولاتية ملائمة للحرفيين ورفع نسبة العمالة في القطاع، إضافة إلى تحقيق قفزة في المبيعات والصادرات، فضلا عن تحسين الأداء وخلق الفرص للمقاولين الحرفيين لتطوير أعمالهم، من خلال التوسّع في السوق وتعزيز روح الابتكار والإبداع لديهم وزيادة إنتاجيتهم.[1]

1. برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بماليزيا في إطار الخطة العاشرة :

تضمنت الخطة الخمسية العاشرة بماليزيا خمس برامج لتطوير وتعزيز قطاعها للصناعة التقليدية نتناولها فيما يلي.

1.1. حاضنة الصناعة التقليدية : ويهدف هذا البرنامج نحو دعم المقاولين الشباب الراغبين في بدء وإنشاء مشروع حرفي، من خلال تقديم خدمات المرافقة والإستشارة لهم تحت إشراف الديوان الماليزي للصناعة التقليدية، وتقوم الحاضنة بتقديم مجموعة من الخدمات للمقاولين الحرفيين المبتدئين، ويتعلّق الأمر بـ :

- تأجير ورشات عمل وإنتاج بأسعار مدعّمة من خلال عقد رسمي بين الديوان الوطني للصناعة التقليدية والمقاول الحرفي؛
- مرافقة المقاولين الحرفيين في مجال تنمية معارفهم التجارية وتطوير مهاراتهم الإنتاجية وتقليص تبعيتهم لدعم الدولة؛
- التنسيق بين الحرفيين على الإستخدام المشترك للمرافق (الآلات والأدوات) تحت إشراف طاقم بشري مكوّن؛
- الإستفادة من خدمات التدريب الهادفة نحو زيادة الإنتاجية؛
- الأولوية في الإختيار للإستفادة من خدمات البرامج التي يسطّرها الديوان الماليزي للصناعات التقليدية.[2]

[1]- The Minister Of Tourism And Culture Malaysia, **Speech By The Minister of Tourism and Culture Malaysia at The Opening Ceremony of Kuala Lumpur International Craft Festival (KLICF)**, 23/07/2017, http://www.motac.gov.my/en/archives/2015/1018-speech-by-the-honourable-dato-seri-mohamed-nazri-bin-tan-sri-abdul-aziz,-the-minister-of-tourism-and-culture-malaysia-at-the-opening-ceremony-of-kuala-lumpur-international-craft-festival-klicf

[2]- Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia, **program-inkubator,** 23/07/2017, http://www.kraftangan.gov.my/program-inkubator/

2.1. برنامج تنمية الصناعات المصغّرة، الصغيرة والمتوسّطة : يسعى البرنامج نحو تعزيز وتطوير قدرات المقاولين الحرفيين أصحاب المشروعات المصغّرة والصغّيرة والمتوسّطة على نطاق التقليدية التّوجيه والمساعدة للمقاولين الحرفيين في مختلف الجوانب، بإختيار المقاول الحرفي حسب الفئات المحدّدة في الجدول أدناه.

جدول رقم (08.II) _ تصنيف المشاريع المصغّرة والصغيرة والمتوسّطة بماليزيا

الفئة	عدد العمال	الميزانية السنوية (رينغيت ماليزي)
المشاريع المصغّرة	5-1	أقل من 250 ألف
المشاريع الصغيرة	50-6	أقل من 10 مليون
المشاريع المتوسّطة	150-51	أقل من 25 مليون
المشاريع الكبيرة	أكثر من 150	أكثر من 25 مليون

Source : Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia, **program-mikro-kecil-sederhan**. 23/07/2017. http://www.kraftangan.gov.my/program-mikro-kecil-sederhana/

حسب هذا البرنامج تعطى الأولوية في الدّعم للمقاولين الحرفين المنتمين إلى المشاريع المصغّرة والصغيرة، عن طريق تطوير مشروعاتهم المصغّرة مرافقة في مجال :

- تنمية مهارات القوى العاملة؛
- تسهيل الوصول إلى الأسواق؛
- الحصول على التمويل؛
- الإبتكار والتكنولوجيا؛
- وضع بنية تحتية سليمة ومتطوّرة.

خطة العمل الموضوعة لإرساء البرنامج على أرض الواقع ركّزت على توجيه معظم الإنفاق الحكومي على البرنامج.

ولتسريع تنفيذ البرنامج الكلي، تم إعداد خطة رئيسية متكاملة للتنمية للمستفيدين لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، مع المتابعة والتقييم للمشروع.[1]

3.1. برنامج "منطقة واحدة – صناعة واحدة" (ODOI) : بدأ تنفيذ هذا البرنامج بماليزيا سنة 2003، ويعتبر من أحدث المبادرات التي إتّخذتها الحكومة الماليزية لدعم قطاع الصناعة التقليدية هذا الأخير في غضون سنة عن بداية تنفيذه سنة 2001. وتجدر الإشارة إلى أنّ فكرة كل من ODOI وOTOP مستمدة من مفهوم

وفي الحالة الماليزية، يشكّل برنامج "منطقة واحدة_صناعة واحدة" توسيعا للنموذج الياباني OVOP، بحيث تتخصّص على إثره كل منطقة في صناعة/حرفة واحدة، ، فهو يهدف من جهة نحو تطوير وترقية الأنشطة الحرفية المحلية للمستوى التجاري المرغوب، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية المحلية المتكاملة، وعليه وضعت السلطات الوصية على القطاع مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلاله، وهي :

[1]- Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia, **program-mikro-kecil-sederhan**, 23/07/2017, http://www.kraftangan.gov.my/program-mikro-kecil-sederhana/

- تطوير مناطق صناعية أو فضاءات جغرافية محلية كمراكز للإنتاج الحرفي المحلي، والتي يتمّ تسييرها تجاريا من طرف السّكان المحليين؛
- تطوير التصاميم والقيمة المضافة للمنتج بما يتماشى مع احتياجات وأذواق الزبائن في السوق؛
- إنشاء ورشات عمل جديدة أو تطوير ورشات العمل الحالية للحرفيين؛
- شراء آلات وتجهيزات لتحسين كمية وجودة الإنتاج؛
- المساعدة على الترويج والتسويق على المستوى المحلي والدولي؛
- تحسين الإنتاجية وجودة المنتج؛
- تنظيم دورات تكوينية للمقاولين الحرفيين في مجالات التسيير والإدارة المالية والتسويق.[1]

تنفيذ مشروع "منطقة واحدة- صناعة واحدة" مرتبط بالكيفيات التي يمارس بها الحرفي نشاطه، فإذا إحتوى مجال ترابي محدّد، عددا من المقاولين الممارسين لنفس الحرفة على أساس الخبرة المحلية أو النّشاط الذي تشتهر به المنطقة، تقوم الهيئات المسؤولة بتطويرها في إطار البرنامج يعتمد على المشاريع التي تمتلك ورشات خاصة بها، إلى جانب قدرة المشاريع على توفير فرص عمل بدوام كامل أو جزئي للسكّان المحليين، وإستعدادها لرفع مستوى إنتاجها إلى مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[2]

4.1. برنامج لتكوين مقاولين في حرف التّراث : تهدف الحكومة الماليزية من خلال هذا البرنامج نحو :

- تطوير منتجي حرف التّراث إلى مقاولين في الإنتاج التّجاري للحرف؛
- إعادة إحياء الحرف المهدّدة بالإندثار من خلال تطوير مهارات المقاولين الحرفيين الممارسين لها، وتشجيع الإنتاج المستمر والدوام الكامل للعمل؛
- إجراء مسح حول دورة حياة المنتج لقياس مدى إستجابة السّوق لمنتج تراثي معيّن، فضلا عن ضرورة القيام بتطوير منتجات هذه الفئة لضمان قبولها في الأسواق المحلية والدولية.

- توثيق الحرف : بإستخدام الوسائل المطبوعة (الكتب والمجلّات) والإلكترونية (الفيديوهات والأفلام)، التي ستكون مصدرا مرجعيًا وتعليميًا حول هذه الحرف للحرفيين المعلّمين أو الهوّاة أو الأجيال الجديدة؛
- التسويق والترويج : حيث بذلت السّلطات الوصيّة جهودا منسّقة ومستمرة لتشجيع وتعميم إستعمال منتجات حرف التراث بين السكّان المحليين وفي جميع أنحاء العالم، أُستخدم فيها مواد ترويجية من : كاتالوجات وكتيّبات، الشّعارات، العلامة التّجارية للمنتج ؛ على أن يشارك كل من الحرفي المعلّم ومقاول حرف التراث في حملات الترويج التي يقوم بها ديوان الصناعة التقليدية حول الأنشطة محليا ودوليا.

علاوة على ما سبق، يتحمّل الدّيوان الماليزي للصناعة التقليدية نفقات برنامج التّدريب بدل المشترك، وكذا تكاليف المواد الخام بدل الحرفي المكوّن.[3]

[1]- Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia, **program-satu-daerah-satu-industri-sdsi**, 29/07/2017, http://www.kraftangan.gov.my/program-satu-daerah-satu-industri-sdsi/
[2]- Radiah Abdul Kader and Others, op.cit, p.149
[3]- Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia,**program-warisan**, 29/07/2017, http://www.kraftangan.gov.my/program-warisan/

5.1. برنامج تنمية المهارات : يعتبر هذا البرنامج مكمّلا للبرامج الأربعة السابقة، وغرضه تشجيع المقاولين الحرفيين على إستخدام التكنولوجيا البسيطة ونظام إنتاجي حديث، والثقافة ما يلي:

- مكتب الإستشارة : يُقدّم الخدمات الإستشارية للمقاولين بواسطة خبراء ومهنيين محليين وأجانب في مجالات إدارة الأعمال وتسيير الإنتاج؛
- خدمات الخبرة التقنية : يتلقّى المقاول الحرفي خدمات مهنية محلية وخارجية، بغية رفع مستواه في تطوير المنتجات وإدارة الإنتاج؛
- مركز تسهيلات للإستخدام المشترك : الذي يوفّر مرافق إنتاج تساهم في تسريع عملية الإنتاج بجودة عالية، كما يقوم بمرافقة المقاولين الحرفيين على كيفية الإستخدام، وذلك بتوجيهات من الفريق التقني للديوان الماليزي للحرف؛
- جائزة المقاول الحرفي : وهي جائزة الشرف السنوية التي تكرّم المقاول الحرفي على مساهمته في إزدهار وتثمين الصناعة التقليدية الماليزية؛
- دورات تحسين مستوى قصيرة الأجل : تتولّى تكوين المتدرّبين على الإنتاج المتخصّص والتّجاري، ويحصل من خلالها المترشّح على تكوين مكثّف حول المهارات في فترة تتراوح بين ثلاث وستة أشهر؛
- تعزيز تنمية المهارات : ويتعلّق الأمر بتكوين عمالة ماهرة ومؤهّلة تُستخدم من طرف الحرفيين المعلمين الذين هم في أمس الحاجة لوجود مساعدين أو متدربين لتسريع عملية إنتاج، وبذلك تطبيق مقاربة [**تعلّم وأنت تعمل** _ learn as you work][1].

2. تقييم برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بماليزيا في إطار الخطة العاشرة :

حقّقت برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار الخطة الخمسية العاشرة نجاحا هائلا، ويتّضح ذلك من خلال بعض المؤشّرات الإقتصادية :

- وصل إجمالي مبيعات قطاع الصناعة التقليدية سنة 2015، إلى 1,86 مليار رينغيت ماليزي، أي ما يقابل نسبة 111٪ عن هدف 1,67 مليار رينغيت ماليزي، الذي سعت هيئات القطاع لتحقيقه في إطار الخطة، كما كان يُتوقّع أن تتقدّم مبيعات القطاع بإستمرار خلال السنوات المقبلة.[2] تطوّر مبيعات قطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2011-2015) مبيّنة في الجدول رقم (09.II).

- السياسة الترويجية والتسويقية التي نفّذتها الحكومة الماليزية، وفّرت أرضية للمقاولين الحرفيين لتعزيز وتسويق منتجاتهم، إذ تشير الدّراسات أنّ المبيعات المحصّلة في اليوم الوطني للصناعة التقليدية فقط، قد بلغت قيمة 20,3 مليون رينغيت ماليزي سنة 2015، تمّ تحقيقها بمشاركة 667 مقاول حرفي ؛ فمنذ الإعلان عن اليوم الوطني سنة 2003، أصبح هذا الأخير يشكّل

[1]- Perbadanan Kemajuan Kraftangan Malaysia,program-pembangunan-kemahiran, 27/07/2017, http://www.kraftangan.gov.my/program-pembangunan-kemahiran/

[2]- Mohamed Nazri Bin Tan Sri Abdul Aziz**, Speech of The Minister of Tourism and Culture Malaysia at The Opening Ceremony of Kuala Lumpur International Craft Festival (KLICF)**, 23/07/2017, http://www.motac.gov.my/en/archives/2015/1018-speech-by-the-honourable-dato-seri-mohamed-nazri-bin-tan-sri-abdul-aziz,-the-minister-of-tourism-and-culture-malaysia-at-the-opening-ceremony-of-kuala-lumpur-international-craft-festival-klicf

منصّة هامة لعرض وبيع منتجات الحرفيين. تطوّر تعداد الحرفيين المشاركين وقيمة المبيعات المحقّقة في اليوم الوطني للصناعة التقليدية طوال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة موضّحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (05.II) _ تطوّر عدد الحرفيين المشاركين في اليوم الوطني للصناعة التقليدية ومبيعاتهم في الفترة (2011-2015)

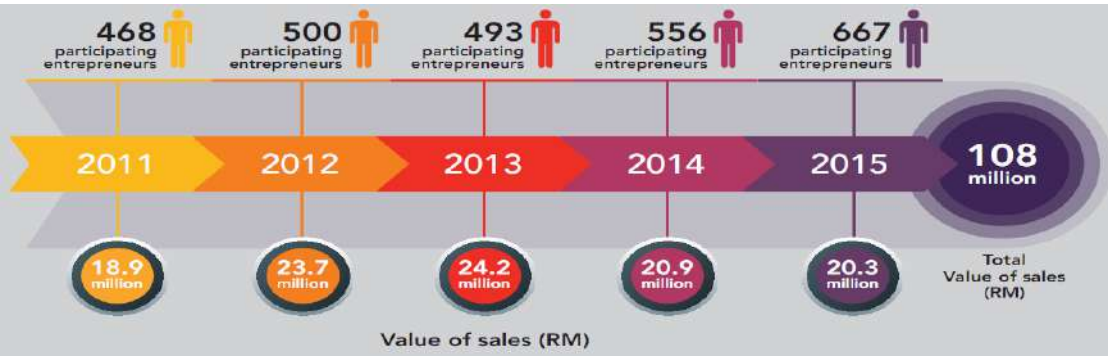

Source: SMEIPA, **SME and Entrepreneurship Development Programmes in 2015**,op.cit, p72

يشير العدد المتزايد للمقاولين الحرفيين المشاركين وكذا الإرتفاع المستمر لمبيعاتهم، إلى نجاح البرنامج الترويجي الموضوع من طرف السّلطات الوصية، كما يعكس الفرص الإقتصادية التي يوفّرها القطاع وكيف يساهم في زيادة مداخيل الحرفيين.

تحليل ما عرضنا أعلاه يؤكّد فعالية البرامج التنموية الموضوعة في إطار الخطة الخمسية العاشرة من طرف الحكومة الماليزية لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف لديها، إضافة إلى وعي المقاولين الحرفيين بأهمية العمل الجماعي وإلتزامهم بالرغم من قلّة عددهم ؛ فإذا علمنا أن تقديرات المقاولين الحرفيين بالجزائر قد بلغ سنة 2015، 235.242 مقاول حرفي، وهو ما يعادل حوالي أربعة أضعاف عدد المقاولين الحرفيين بماليزيا، إلا أنه بمقارنة الأداء الإقتصادي لحرفيينا مع نظرائهم ، فأداء حرفيينا للأسف لا يكاد يذكر.

خلاصة الفصل :

تبيّن لنا من خلال هذا الفصل الذّي خصّصناه لدراسة إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية، أنّ :

- أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تبرُز من مساهمته في إقتصاديات البلدان الإفريقية والآسياوية وكذا الأوروبية، التي تتّفق جميعها على أنّه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والإجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعاً إقتصادياً يُصّنف في مصفّ القطاعات الحيوية المنتجة، حيث يعدّ لدى غالبية هذه البلدان القطاع الإقتصادي الأكثر تنوّعا، ويمثّل إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم قلب إقتصادياتها، وذلك لما يوفّره من إمكانيات وفرص، سواءا تعلّق الأمر بالمساهمة في الدخل الوطني الخام أو في توفير الإستخدام، فضلا عن دوره الفاعل في تكوين الشباب وإندماجه داخل المدن، كما تمثّل منتجاته العرض المتنوّع للمنتجات الإستهلاكية والخدمات، التّي تعمل على تلبية إحتياجات السكّان الأساسية ؛ بالإضافة إلى ذلك تمثّل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السكّان، كما يعمل على تثمين دور المرأة ويعتبر مساهما رئيسيا في إزدهار السياحة.
- أمام هذه الأهمية إتّجهت السّلطات العمومية لدى هذه البلدان نحو توفير مختلف أشكال الدعم التّي من شأنها أن تساعد في الحفاظ على النسيج الصّناعي القاعدي المشكّل أساسا من مؤسسات صغيرة ومؤسّسات ذات طابع حرفي، ومن ثم توفير الظّروف المواتية للنّهوض بالقطاع وتحفيز الإستثمارات فيه ؛ من خلال توفير بيئة أكثر تكييف لمؤسّساته الصغيرة والحرفية، ولهذا عملت البلدان المدروسة على تنفيذ إستراتيجيات تنموية ومخطّطات عمل خصّصت له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي مكّنته من أداء الأدوار المنوطة به.
- إعتمدت الدول المقدّمة خلال تنفيذ إستراتيجياتها للتنمية على تطوير تجمّعات لمؤسّسات حرفية متخصّصة في نشاط أو مهنة محدّدة ومتمركزة في مجال جغرافي معيّن، وذلك بمشاركة شبكة من الشّركاء التقنيين والمؤسساتيين المتواجدين في نفس المحيط، الذّين يمكنهم أن يتعاونوا مع قطاع المؤسسات المتخصّصة (منظمات مهنية، شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف، مراكز تقنية، جامعات، مراكز تكوين، مخابر، هيئات الدعم المالي....)، وذلك في شكل يعمل على وضع حلول تتكيّف مع إحتياجات هذه المؤسسات ويدعم مساعيها التطويرية من خلال التكنولوجيا والإبتكار.
- إتّخذت التجمّعات المشكّلة أشكال ومسمّيات عديدة، أثبتت الدراسة أنّه رغم وجود بعض الإختلافات، إلّا أنّها تصّب جميعها في إطار واحد، فبدءا من تجمّعات محلية مُشكّلة أساسا من مؤسسات صغيرة متخصّصة في صناعة تقليدية لا تتطلّب نسبة عالية من البحث والتطوير، والتي سمّيت **أنظمة إنتاجية محلية** "SPL" بكل من تونس والمغرب، إلى تركيزات أخرى لمؤسسات صغيرة تتطلّب نسبة من التكنولوجيا ومن البحث والتطوير، وفي معظم الأحيان تكون في إتصال مع منظمات علمية وهيئات دعم، أُطلق عليها تسمية **تجمّعات حرفية للدعم الذاتي SHGs**، والتي وُجدت في الهند، إلى تركيزات أخرى لمؤسسات صغيرة وفق النموذج الماليزي **"منطقة واحدة – صناعة واحدة "** (ODOI)، وأخيرا أشكال لتجمّعات أكثر تطوّرا وتطلّبا للتكنولوجيا والبحوث والدراسات، أُطلق عليها تسمية **أقطاب الإبداع الحرفية** بكل من فرنسا ولوكسمبورغ.
- حقّقت إستراتيجيات تنمية القطاع بالدول التّي قمنا بتقديمها نجاحا كبيرا، ومكّنت قطاع الصناعة التقليدية من إثبات نفسه بقوّة، وجعلته مساهما رئيسيا في إقتصاديات هذه الدول، وعزّزت من قدرته على إختراق الأسواق الدولية ؛ كما تمكّنت

تجمّعات المؤسسات التي تمّ تطويرها في إطار هذه الإستراتيجيات من زيادة الأداء الإنتاجي لأعضائها وتحسين تسيير مواردها البشرية، كما سمحت بتعزيز الإبتكار والإبداع ومن تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة المتجمَّع فيها.

وعليه، فالدّروس المستفادة من هذه الإستراتيجيات يمكن إستعمالها في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف لدى دول نامية عديدة، من بينها الجزائر، ولاسيما ونحن على مشارف نهاية تنفيذ ثاني إستراتيجية موضوعة لتنمية القطاع وبداية التفكير في وضع أفق جديد لغيرها، وتوليد خارطة طريق لتحقيق تقدّم مستدام يتماشى مع مسار التنمية في البلاد، بتشكيل قطاع حيوي وديناميكي يستجيب لمختلف التغيّرات والتطوّرات التي يشهدها العالم، وهو ما سنستعرضه في الفصل الموالي بتقديمنا لإستراتيجيات تنمية قطاع الصناعة التقليدية الموضوعة في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة الإستراتيجية الجزائرية في تنمية

قطاع الصناعة التقليدية والحرف

تمهيـد :

كنا قد عرّجنا في دراسة سابقة عن قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر[1] أنّ الإهتمام بهذا القطاع بصفته ركيزة متينة في النّسيج الإقتصادي الجزائري قد تأخّر لسنوات عديدة، ووجدنا أنّه بإتّجاه البلاد نحو البحث عن بدائل للتصدير خارج المحروقات، برز هذا الأخير كقطاع واعد تمتلك فيه الجزائر مؤهّلات تمكنّه من لعب دور فعّال في التنمية المستدامة ، في حال ما إذا وجد الدّعم والتأطير الملائمين.

إهتمام الدولة الجزائرية بالصناعة التقليدية تجسّد في مرحلة أولى سنة 1996، من خلال إعطائها قاعدة تشريعية كانت مفقودة إلى جانب تزويدها بهيئات تأطير جوارية، تلا ذلك إلحاق القطاع بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2002، هاته الأخيرة بادرت بإعداد إستراتيجية تنمية للقطاع تمّ إعتمادها في 18 جوان 2003، وهذا سعيا منها للسّير به في مسار التأهيل والعصرنة، فضلا عن إعتباره مجالا واسعا للإستثمار الإقتصادي.

إنطلاقا مما سبق، سنتطرّق فيما يلي إلى تشخيص أهم نقاط القوّة والضعف فيما هو مُنجز في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السّابقة آفاق 2010، الذّي من شأنه المساهمة في إقتراح وإيجاد المحيط العام الملائم لتطوير مستدام لقطاعنا المدروس، لنعمل بعد ذلك على تقديم إستراتيجية التنمية الجديدة آفاق 2020، لنحاول أخيرا إجراء تقييم أوليّ لهذه الإستراتيجية بالوقوف على أهم الإنجازات الإقتصادية الحالية للقطاع.

[1]- لمعلومات أكثر يُرجى الإطّلاع على الدراسة الموالية:
جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010_ دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL بحرفة النسيج التقليدي بتقرت**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

المبحث الأول: تقييم إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف مرحلة من الإزدهار في سنوات الستّينيات والسّبعينيات، على إثر الدّعم الكامل الذي وفّرته له الدولة في ظل الإقتصاد الممركز والموجّه الذي شهدته البلاد في تلك الفترة، ليدخل بعد ذلك القطاع في مرحلة التفكّك والتقهقر مع بداية الثّمانينيات، وذلك بعد تراجع دور الدولة في الدائرة الإقتصادية الحقيقية في ظل إقتصاد تمّ تحريره فجأة وبشكل غير مدروس، وهو ما لم يتح الفرصة للقطاع للتكيّف مع الواقع الجديد. ولكن ومنذ بداية التسعينات مرّ القطاع بثلاث مراحل أساسية :

ومن هنا وعلى ضوء العرض السابق سنعمل على التذكير بفحوى إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010، ومن ثمّ نقوم بمعالجة النتائج الفعلية لتطبيق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع وتشخيص أهّم نقاط القوّة فيها، ليتمّ أخيرا مقارنتها مع نظيرتها المتوقّع الوصول إليها والقيام بعملية التقييم للنتائج.

المطلب الأول: تقديم إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

تضمّنت الإستراتيجية الموضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر آفاق 2010، تشخيصا لوضعية القطاع وإبرازا للصّعوبات التي يواجهها، فضلا عن تحديد للأهداف المرجوّ تحقيقها، إلى جانب الآليات والتدابير والبرامج الكفيلة بالوصول إلى الأهداف المسطّرة، والتي إستفاد على إثرها القطاع من إجراءات دعم عديدة ترقوية ومالية وغيرها تمّ وضعها، مسّت مختلف الجوانب التي يواجه فيها فاعلو القطاع عوائق، بما يرمي نحو خلق مناخ ملائم لترقية القطاع وتحفيز الإستثمارات فيه وتأكيد مكانته الإقتصادية التي أُنتزعت منه طوال الفترة السابقة، علاوة على تعزيز مكانته الإجتماعية والثقافية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المضمون التفصيلي للأهداف والإجراءات المقترحة لتحقيقها، بالإضافة إلى النتائج المفترضة من تنفيذ إستراتيجية القطاع آفاق 2010، كنّا قد عرضناهم بالتفصيل في دراستنا لهذه الإستراتيجية في بحثنا السابق ؛ وعليه سنكتفي في هذا الجزء بالتذكير بالنتائج المتوقعة، لنتمكن من مقارنتها مع النتائج التي وصل إليها فاعلو القطاع بعد الإنتهاء من تنفيذ هذا المخطط التنموي.

إن التطبيق الميداني المتجانس للوسائل والإجراءات الموضوعة في إطار إستراتيجية تنمية القطاع كان من المتوقّع أن يحقّق إنعكاسات إيجابية على كل من :

أ. **الحرفي** : فعملية تحسين نوعية التكوين والتمهين إلى جانب تدعيم التأطير وتعزيزه ، سوف يمكّن الحرفي من :
- ممارسة نشاطه في إطار رسمي ومنظّم؛
- إكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية منتجاته وتعزيز قدرته على التأقلم مع متطلّبات السّوق؛
- تحسين مدخوله وبالتالي وضعه الإجتماعي والعائلي.

ب. **المجتمع** : نجاح تطبيق هذه الإستراتيجية يمكن أن يؤدي إلى :

- تثبيت السكان بمناطقهم الأصلية ما يكون نتيجته تحقيق التوازن الجهوي؛
- تثمين العمل المنزلي ودعم إنشاء نشاطات بالمناطق الريفية علاوة على إعادة الإعتبار لعمل المرأة؛
- إبراز التّراث الثقافي والحضاري والوطني؛
- محاربة الآفات الإجتماعية الناتجة عن البطالة.[1]

ت.الإقتصاد الوطني : التنفيذ الجيّد للإجراءات والتدابير المسطّرة ضمن هذه الإستراتيجية سوف يمكّن من الوصول إلى النتائج الموالية:

- ✓ **في ميدان التشغيل** :
  - دعم وتأمين دوام النشاطات الحرفية الموجودة؛
  - تشجيع الحرفيين الناشطين بالقطاع غير الرسمي على الإندماج في الإطار القانوني، إذ قُدّر عددهم سنة 2002 بحوالي 113.000 شخص، الذين بإندماجهم الجزئي أو الكلي سينعكس بشكل إيجابي على المستوى التقني والتطهيري لنشاطات القطاع في الميدان الجبائي، ما سيحسّن بدوره من مداخيل الخزينة؛
  - إنشاء نشاطات جديدة وخلق مناصب شغل إضافية تقدّر بـ 280.000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تُقدّر بـ 20٪، تمكّن القطاع في آفاق 2010 من إستقطاب 510.000 شخص بشريحة مكوّنة من : 130.000 منصب شغل متوفّر، 100.000 منصب ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي و280.000 منصب شغل جديد.
- ✓ **في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية** : على أساس وعاء ضريبي سنوي محدّد بـ 10.000 دج لكل حرفي وشريحة حرفية متوقّعة تقدّر بـ 510.000 حرفي في آفاق 2010، فيُتوقّع أن تصل الإيرادات السنوية المنتظرة إلى حوالي 5 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **في مجال المساهمة في الصادرات خارج المحروقات وتوفير العملة الصعبة** : إذ يُنتظر أن تتمكّن الطّاقة الإنتاجية من توفير رقم أعمال سنوي موجّه للتصدير يُقدّر بـ 5,5 مليون دولار، وبإحتمال نمو حُدّد بـ 50٪، تمّ التّقدير أن تبلغ الإيرادات 66 مليون دولار سنة 2010، يُضاف إليها رقم الأعمال المحقّق أثناء الشّراء من طرف السيّاح والمقدّر أن يصل عددهم إلى 1,2 مليون سائح بمصاريف مُحتملة قيمتها 80 دولار للسائح، أي ما يُعادل 96 مليون دولار؛ وبهذا يكون الحجم الإجمالي للإيرادات الموجّهة للتصدير سنة 2010 يُقدّر بـ 162 مليون دولار أي حوالي 12 مليار دينار جزائري سنويا.[2]

المطلب الثاني : نتائج إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

إستفاد قطاع الصناعة التقليدية والحرف في إطار الإستراتيجية الموضوعة لتنميته، من مختلف أشكال الدعم التي من شأنها المساعدة على تحفيز الإستثمارات فيه، والتي نصّت على تدعيمه بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية، كما تمّ وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الإبتكارات في مجال التسيير والتطوير ؛ إلى جانب ذلك حظيت الأعمال التسويقية والترويجية بنصيبها

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص. 67

[2]- نفس المرجع السابق، ص. ص 68-69

من الإهتمام، وتمّ في نفس الإطار وضع الشّروط التي يتم على إثرها منح تسمية صناعة تقليدية جزائرية وكذا علامة الدمغة لمنتجات الزرابي ومثيلاتها.[1]

نتائج الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بالإستراتيجية سنعرضها كما يلي.

1. الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقطاع

تكتسي مدونة الأنشطة الحرفية أهمية كبيرة لكونها تشكّل مرجعا أساسيا وإلزاميا لكل طلب تسجيل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وأمام التطوّر الإقتصادي والتكنولوجي الذي مسّ بعض فروع النشاط وأدى إلى خلق حرف جديدة، ظهرت الضرورة لتحيين قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، إذ أحدثت عملية توسيع وتطوير بعض الأنشطة الحرفية فروعا إنتاجية جديدة غير واردة بمدونة الأنشطة الحرفية، وهو ما تترتّب عنه إرتفاع عدد أنشطتها من 214 نشاط سنة 2007 إلى 338 نشاط بنهاية هذه الإستراتيجية.

علاوة على ما سبق، إستفاد القطاع في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) من إنجاز 90 هيكل قاعدي للتنشيط والتكوين والترويج في مختلف مناطق الوطن، لاسيّما بالجنوب، تمثّلت في : (50 دار صناعة تقليدية، 10 مراكز لتنمية المهارات، 5 متاحف، 7 مراكز للصناعة التقليدية، 6 مراكز للتكوين والإنتاج، 4 مراكز لدمغ الزرابي، سويقة، 5 فضاءات عرض وبيع المنتجات، مركز خاص لشراء الصوف، مركز للفنون والمهن) ؛ وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية الذي ينّص على منح 100 محل لكل بلدية، تمّ منح 23.000 محل في كل البلديات إلى غاية سبتمبر 2009.[2]

2. هيئات الدعم المالي والقرض

على الرغم من كون المشروعات الحرفية تتميّز بكونها إستثمارات بسيطة ولا تتطلّب رأس مال كبير، غير أنّ هشاشة النّسيج الحرفي وضعف مداخيل الحرفيين خصوصا في المناطق النائية والريفية، دفع الهيئات المسؤولة عن القطاع نحو إنشاء العديد من المؤسسات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه وكذا متابعة مشروعاتهم ؛ وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة، حرصت الوزارة الوصية ضمن إستراتيجيتها على إستفادة القطاع من نفس الإمتيازات المالية والجبائية على غرار ما هو موجود لدى جارتينا تونس والمغرب.

فبالإضافة إلى الدعم المقدّم من قِبل الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNAAT)، الذي يتولى مهمة تقديم الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل خاص ؛ يمكن للحرفين أيضا الرّاغبين في إنشاء أو تجديد وعصرنة وسائلهم وتجهيزاتهم أو إقتناء مواد أولية إضافية، الإستفادة من الموارد المقدّمة من طرف مختلف أجهزة الدعم التي تقوم بتقديم القروض لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة أبرزها : ANSEJ، ANGEM، CNAC، التي لعبت فيها غرف الصناعة والتقليدية والحرف دور الوسيط الإعلامي لتعميم أحكام وكيفيات الإستفادة من موارد

[1]- مضمون سياسة الدولة الموضوعة لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدّمناها بالتفصيل في دراستنا السابقة (إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 2003-2010- دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت)

[2]- شكري بن زعرور، تجربة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992- 2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص.13

هذه الصناديق بما يتلائم مع خصوصيات القطاع وقدرات الحرفيين، خاصة فيما يتعلّق بالضمانات وملائمة شروط الإستفادة (تحديد السن، مبلغ القرض، الإمتيازات الجبائية).[1]

ومنذ إنطلاق العملية إستفاد من صيغة التمويل بالمشاركة 120 مستفيد من أصحاب المقاولات الصغيرة، وذلك لتمويل رأسمالهم العامل أو للحصول على تجهيزات أو معدّات صغيرة مع نهاية سنة 2009، بينما وصل عدد النسوة العاملات بالبيت المستفيدات من القرض الحسن 150 إمرأة، يمارسن أنشطة : النسيج، الخياطة، إنتاج المواد الغذائية والحلاقة.[2]

3. في مجال التكوين والتأهيل وتنمية المهارات

هدفت وصاية القطاع من خلال إستراتيجيتها في ما يخص التكوين وتنمية المهارات، إلى تبنّي مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع، ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته، وهذا بالإعتماد على آلية التكوين عن طريق التمهين، التّي ترمي نحو الوصول إلى المزاوجة بين إكساب الحرفي تقنيات النّشاط العملية، وبين إمتلاكه الأبعاد النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطوير والتطوّر في عمله، وذلك من خلال إدماج فروع جديدة للصّناعة التقليدية ضمن مدوّنة مؤسسات التكوين المهني، وإعداد برامج تكوين عن طريق التمهين يتكفّل بتلقينها حرفيون معلّمون، وهو ما أضفى إلى تشكيل لجنة مشتركة في إطار إتفاقية بين الوزارة الوصية على القطاع ووزارة التكوين المهني والتمهين، تتولّى مهمة التنسيق والمتابعة بين القطاعين، بالإضافة إلى إستحداث مؤسسات تكوين خاصة بالصناعة التقليدية والحرف، على أن تتكفّل الغرف بمهمة الوساطة المحلية لتنفيذ برامج التكوين المسطّرة، وذلك بالإتصال المباشر مع الحرفيين المعلمين ومراكز التكوين المهني.[3]

التكوين المستمر كان له أيضا نصيب كبير من الإهتمام، لاسيّما أمام ضروريات العولمة وتقلّبات الوضع الإقتصادي الراهن، حيث قامت السّلطة الوصّية لضمان تأقلم الحرفي مع محيط تنافسي سريع التغيير وإستجابته لمتطلّبات سوق العمل المعاصر، على تفعيل وتوسيع إستعمال برنامج Cree-Germe (أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك) منذ سنة 2004،[4] من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات على كيفية إختيار الأفكار المناسبة لإنشاء مؤسساتهم، ومن ثمّ خطوات التسيير الأمثل لها، إضافة إلى المتابعة بعد التكوين، فإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تمّ :

- مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في التكوين عن طريق التمهين لـ 5000 شاب لدى حرفيين معلّمين مختصين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخّار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار إتفاقيات تعاون دولي؛[5]

---

[1]- بن عيسى محمد المهدي و بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسة الحرفية في الجزائر – نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا –، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و 19 أفريل 2012، ص.6

[2]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010، ص.45

[3]- نوال بن صديق، **التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد _ دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان_**، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص. ص 89- 90

[4]- برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة وضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT)

[5]- Souami Dalil, présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique**, Bejaïa 03 et 04 octobre 2010, p.38

- وفيما يخص تكوين الإطارات المسؤولة على الهيئات المشرفة عن القطاع، فقد تمّ تأهيل 29 مفتّش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي،[1] إلى جانب هذا تمّ تدعيم الإطارات المكوّنة في برنامج المرافقة الإقتصادية (أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك) بعدد من المكوّنين وصل إلى 74 مكوّن من طرف المكتب الدولي للعمل مع نهاية سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكوّنين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع،[2] إضافة إلى تكوين 33 مستشارا إقتصادي بمساعدة خبراء منظّمات دولية وأوروبية على تسيير وصيانة نظام المعلومات.[3]

يُضاف إلى ما سبق، وفي إطار نظرة مستقبلية إتّجهت هياكل القطاع نحو إعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكوّنين، من خلال أرضية تقنية عبر الانترنت شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007.[4]

4. في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز ثقافة العمل الجمعوي

للقضاء على النزعة الإنفرادية التي تميّز الحرفيين والخروج تدريجيا من موقف التّبعية إتّجاه إعانة الدولة، عملت وزارة القطاع على تبني برنامجين متكاملين لدعم تآزر الحرفيين وتحقيق تنمية محلية سنة 2007، ويتعلّق الأمر ببرنامجي Nucleus ونظام الإنتاج المحلي SPL،[5] كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، تهدف نحو تعزيز إستراتيجيتها لتنمية القطاع بما يسمح بتنسيق الإمكانيات والتطوير، إلى جانب خلق ديناميكية شبكية داخل قطاع النّشاط الواحد وفي نفس الإقليم في شكل تجمّعات حرفية، وذلك بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي الذي له دور في تنمية القطاع (خدمات خاصة، عامة، سلطات عامة، هيئات دعم...)، وبمرافقة من منسّق أو هيكل تنسيق مُكوَّن يعمل على الرّبط وتسهيل التبادل داخل هذه التجمّعات.

أثبتت هذه التجربة نجاعتها، فبالرغم من حداثتها إلا أنّ القطاع تمكّن من الوصول إلى النتائج التالية :

5. في مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي

بهدف تنشيط وإنعاش روح الإبداع لدى الحرفيين وتنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع، أُسّس يوم وطني للحرفيين وذلك يوم 9 نوفمبر من كل سنة، أُعلن عنه سنة 2007،[6] فضلا عن إحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01، تهدف إلى تشجيع الأعمال والأشغال الإبداعية التي يُقدّمها الحرفيون، ومن ثمّ إستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ سنة 1997، لمكافأة أحسن الأشغال المنجزة من طرف الحرفيين أو التعاونيات أو مؤسسات الصناعة التقليدية في مجال الصناعة التقليدية والفنية المسجّلين على مستوى الغرف ؛ هذه الجوائز عبارة عن ميداليات ولوحات شرف وكذا مكافأة مالية تُقدّم كل سنة لأحسن منتج تقليدي وفني.[7]

من جهة أخرى، وفي إطار حماية حقوق الملكية الفكرية للمنتج التقليدي من المنافسة والتقليد وضمان أصالته، قامت الوزارة الوصية بإصدار نصوص تنظيمية تتضمّن الشّروط التي يتمّ على إثرها منح المنتج **تسمية صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة

---

[1]- شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.127

[2]- Souami dalil, op.cit, p.35

[3]- Souami dalil, op.cit, p.38

[4]- شكري بن زعرور، تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص. 127

[5]- لمعلومات أكثر يمكن الإطلاع على الدراسة الموالية: جليلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010

[6]- بن بادة مصطفى، إفتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 4، 2008، ص. 3

[7]- نفس المرجع السابق، ص.9

خمس سنوات قابلة للتجديد،[1] وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزرابي والمنتجات المماثلة لها إبتداءا من سنة 2005، من طرف مراكز دمغ تمّ إنشاؤها لذلك متواجدة على المستوى الوطني وتابعة للمعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، والتي تعتبر بمثابة ضمان مطابقة مختلف المنتجات النسيجية للمعايير الدولية، تندرج في مجال ترقية النوعية والتقييس.[2] وتمّ ضمن ذلك أيضا وضع جهاز مرافقة وبرنامج تثمين المنتجات الحرفية التقليدية جزائرية المنشأ، من خلال حماية منتجيها بتشجيعهم على إستعمال المواد الأولية الجيّدة التي تحظى بهذا الإعتراف في الأسواق الدولية، وهذا لتحقيق أفضل المزايا والمقوّمات من حيث النوعية والجودة وبالتالي تأمين حصصهم السوقية أو توسيعها.

ولهذا الغرض، إنطلقت منذ سنة 2006 دراسات حول حصول الحرفين على المواد الأولية (الفخّار، الكارولين، الصوف، الروطان) وحول الملوّنات الطبيعية، وكذا التصدير نحو السوق الألماني، ولم يتوقف الأمر على ذلك فقط، إذ نُظّمت 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم، بهدف تطوير مقاربة سوقية مكيّفة تأخذ بعين الإعتبار المنافسة والتنافسية.[3]

عموما، بقيت السياسة الترقوية فيما يخص هذا الجانب تمشي على نفس الخطى، ذلك أنّ مسابقات الإبداع ومنح الجوائز للمنتج التقليدي والفني الأحسن لم تتوقّف، فإلى غاية سنة 2010 تمّ منح 53 جائزة صناعة تقليدية فنية، بالإضافة إلى التشجيع على الإحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق، التي تشكّل وسط هام لترقية الصناعة التقليدية، ووسيلة في إتجاه دعم إعادة إحياء والمحافظة على الحرف التقليدية، بما يُمكّنها من أن تحتّل مكانة إقتصادية وإجتماعية بالنسبة لسكان هذه المناطق.[4]

6. شبكة النظام الإعلامي

يعتبر تطوير نظام معلومات كفؤ وفعّال من الشروط الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، لاسيما أمام إندماج تكنولوجيا الإتصالات مع تكنولوجيا الحواسيب، ولا يمكن إقامة مثل هذا النّظام إلا عبر أحد المهام الرئيسية للغرف الولائية للصناعة التقليدية والحرف، التي تتكفّل بمسك وتسيير هذه القناة المعلوماتية كما هو موضح في المرسومين التنفيذيين 97-100[5] و97-101.[6]

وأمام تنامي الوعي بأهمية توفّر المعلومات وحيوية دورها في إتّخاذ القرارات، قامت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في إطار التعاون الجزائري الفرنسي، بتطوير منظومة إعلامية خاصة بالصناعة التقليدية، تمكّن من المتابعة الآنية لكل مكوّنات البرامج والخطط، ومبنية على الإتصال الدّائم أفقيا وعموديا، كما تربط بين مختلف الفاعلين في القطاع وتقوم بتجميع

[1]- وزارة المؤسسات ص وم، **مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف**، مرجع سابق، ص.ص 248-249

[2]- شكري بن زعرور، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 130-131

[3] - Souami dalil, Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, Loc.cit

[4]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، أرضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد 4، فيفري 2008، ص.13

[5]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 1997/03/29 يحدّد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، **الجريدة الرسمية**، العدد 18، الجزائر، 1997/03/30، ص. 17

[6]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 1997/03/29 يحدّد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها، نفس المرجع السابق، ص.24

المعلومات الواردة إليه من مختلف الهياكل في الوطن، في شكل **برمجية إعلامية** أطرافها في غرف الصناعة التقليدية والحرف، ومركزها في الغرفة الوطنية وهذا عن طريق الربط الشبكي بالانترنت.

الإعتماد على هذا النظام الإعلامي المتكامل سمح بحساب عدة مؤشرات إقتصادية كلية وجزئية، ومن ثمّ بعملية إستقرائها وتحليلها إقتصاديا وإجتماعيا، تُؤمّن في النهاية موردا للتّحاليل المتعلّقة بالتنمية القطاعية المحلية، خصوصا في مجال توجيه الدعم وتطوير الخدمات، وتُمكّن من تلبية متطلّبات رسم السّياسات وصناعة القرارات، مبنية على فرضيات صحيحة وسليمة.

وفي مرحلة متزامنة مع ما ذُكرَ أعلاه، زُوّدت أرضية المعلومات السّابقة بأرضية ثانية مرتبطة بها من خلال محرّك بحث يُسمى (Maestro)، يكون دورها تصفية المعلومات التي يتمّ جمعها في قاعدة المعطيات للنظام، تُستغل في شكل خريطة، كما تسمح لأصحاب القرار من إعداد تقارير معلوماتية من خلال برمجة مُسبقة لحاجاتهم لهذه المعلومات، بما يمكّن من إنجاز لوحة قيادة تجمع مختلف المؤشّرات الصحيحة والمدقّقة والمحيّنة آنيا، بغاية الحصول على أرضية مساعدة على إتّخاذ القرار. تُدعى هذه الأرضية بـ**النظام المساعد على إتّخاذ القرارات (SADA)**.[1]

7. المساهمة في التنمية الإجتماعية وتحقيق توازن الإقليم

دور القطاع في تحقيق تنمية إجتماعية يتجسّد من خلال قدرته على تلبية إحتياجات المواطن الأساسية، كما أنّ أنشطته تمثّل نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السّكان، فضلا عن أنه يعمل على تثمين دور المرأة.[2] ويمكن إثبات ذلك من خلال :

1.9. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن : من بين نقاط القوة التي تتميّز بها أنشطة قطاع الصناعة التقليدية والحرف، هي قدرتها على التّواجد بالمدن الكبرى أو بالمناطق الريفية على حد سواء، ما يجعل من القطاع مساهم فعّال في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للسكان ؛ تعود هذه الميزة التي يحقّقها هذا الأخير دون منازع إلى مرونته العالية في الإنتشار لإعتماد أنشطته على موارد وخامات محلية وموارد طبيعية، بالإضافة إلى إسهامه الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب بإستثمارات بسيطة وغير مكلّفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، بما يسمح بتكثيف النشاطات الإقتصادية على المستوى المحلي في مختلف المناطق لاسيما مناطق البدو والريف.[3] التوزيع الجغرافي للمشاريع الحرفية وفقا لإحصائيات سنة 2008 يُظهر ما يلي :

جدول رقم (5.III) _ الإنتشار الجغرافي للنشاطات الحرفية حسب المناطق

المناطق	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
العدد	37.812	56.719	18.017	14.339	126.887
النسبة (٪)	29,8	44,7	14,2	11,3	100

Source : Ecotechnics, op.cit, p.14

[1]- نفس المرجع السابق، ص.41

[2]- BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-économique de l'entreprise artisanale: méthodologie, fondement , théorique et enquêtes sur les terrain** , n°205, lab.RII , université du littoral cote d'opale, janvier 2009,p.7

[3]- ASQUIN Alain, Op.cit, p.12

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي أنّ وعي السلطات العمومية بضرورة تطوير النشاطات الحرفية الممارسة في الأرياف، دفعها إلى تبنّي برنامج عمل مشترك بين قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة، يقوم على إحداث التّرابط الميداني بين القطاعين من أجل ترقية النّشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية على مستوى الوسط الريفي وفق برنامج التنمية الريفية، إذ يتضمّن تقديم إعانات تتعلّق بإقتناء تجهيزات ولوازم أنشطة الصناعة التقليدية يمنحها الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، على أن يستفيد منها الحرفيون المقيمون بالأرياف الممارسون لأنشطة معيّنة، والذّين لم يستفيدوا من أي دعم مالي من طرف الدولة في إطار ممارسة النّشاط الحرفي. وقد بلغ عدد الملفات التي إستفادت من الدعم في إطار هذا البرنامج سنة 2003 حوالي 1019 ملف، ليُصبح عددها 1800 ملف سنة 2004 و2500 ملف سنة 2005.[1]

3.9. تأكيد الدور الإنتاجي والخدماتي للمرأة : في سياق دعم العمل البيتي تبرز مكانة المرأة الهامة في مجال مواجهة البطالة وكسب القوت وإعانة الأسرة، فهي تحتلّ النسبة الأكبر في مجال العمل بالبيت لإعتبارات عديدة أقلّها العادات والتقاليد، إذ بالإضافة إلى دورها الرئيسي في توريث الحرفة للأجيال، ومن ثمّ المحافظة على الكثير من الأنشطة المهددّة بالزوال، فإنّها تساهم مساهمة فعّالة في خلق الأنشطة المعاشية الإقتصادية التي تزيد من دخل الأسرة.[2]

قائمة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف التي يُمكن ممارستها في البيت حدّدها المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21.[3] والشكل رقم (2.III) يبيّن مشاركة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية.

الشكل رقم (2.III)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس في الفترة (2003-2010)

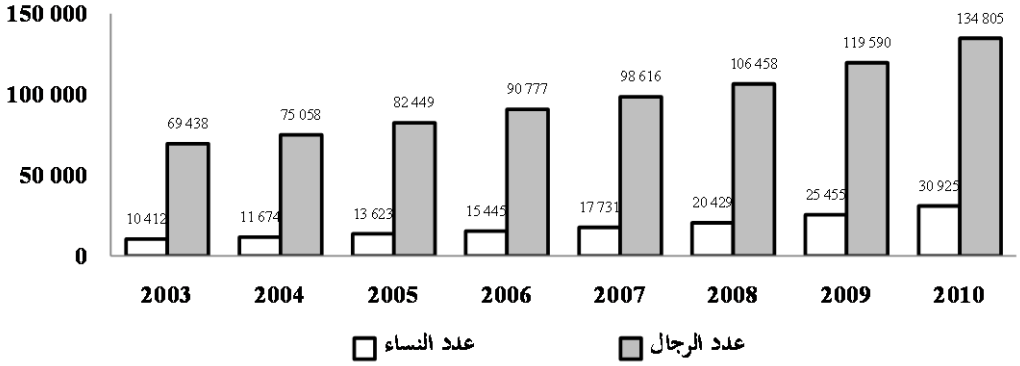

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

ملخص ما سبق، يدفعنا للقول بأنّ حصيلة الإصلاحات المتّخذة من طرف الدولة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قد حقّقت عموما نتائج مشجّعة، تعكس حجم الجهود المبذولة، والتي سجّلت تطوّرا ملحوظا

[1]- بن زعرور شكري، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 136-137

[2]- أحمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص.6

[3]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 1997/07/23، ص.23

في وجهات النظر القاصرة لقيمة القطاع والمكانة الإقتصادية الهامة التي أصبح يتمتّع بها، إلى جانب أدواره التقليدية الإجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث : الإنتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

بالرغم من النتائج الإقتصادية التي حقّقها قطاع الصناعة التقليدية والحرف إثر تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة الموضوعة له، إلا أنّ هذه الأخيرة تضمنّت جملة من النّقائص، شكّلت إشكاليات كبرى على الممارسين للأنشطة الحرفية بالجزائر، وأدّت إلى عرقلة أنشطتهم في الأجل القصير وهدّدت نموّهم وبقائهم في الأجل الطويل. ويمكن حصر أهم الصّعوبات التي واجهها الحرفيون أرباب العمل في إطار إستراتيجية القطاع السّابقة في العناصر التالية.

1. عدم وضوح أهداف الإستراتيجية المسّطرة وصعوبة تحقيقها :

ما يُعاب على إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السابقة، هو عدم وضوح أهدافها قصيرة ومتوسّطة المدى، فضلا عن عدم أخذها بعين الإعتبار آجال تنفيذ الإجراءات الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما أدّى إلى الحيلولة دون بلوغ عددٍ من الأهداف المسطّرة كمًا وكيفًا، وبقيت على إثرها الأنشطة الحرفية ضحية لجملة من المعوّقات، عرقلت نموّها الطبيعي وحدّت من قدرتها عن البرهنة على إمكانياتها الإقتصادية التّي يمكن أن تقدّمها للبلاد، ويمكن إبراز ذلك إذا قمنا بقراءةٍ معمّقة للإحصائيات المحقّقة فعلا من طرف القطاع بعد نهاية الإستراتيجية.

ولإبراز واقعية بعض المؤشرات الإقتصادية للقطاع المدروس، بإعتبار أنّ مقياس حجم هذه المؤشّرات لأي قطاع قد يُعطي فكرة مناسبة حول جدوى التّعامل معه من عدمه، سنقوم بمقارنة الحصيلة الإحصائية التي حقّقها التّجسيد الفعلي لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 مع نظيرتها المسّطرة، وكذا مع بعض المؤشرات الكلية للوطن، والتّي أظهرت :

2. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه :

فغالبا ما تُظهر سياسات الحكومة بالبلدان النامية إنحيازا إلى جانب الصناعات مكثّفة رأس المال أكثر من وقوفها إلى جانب الصناعات مكثّفة العمل،[1] بالإضافة إلى أنّ هاته الحكومات لا تتقدم بأية برامج منظّمة أو طويلة الأجل لتوجيه هذه الصناعات أو مساعدتها فنيا أو ماليا أو تقرير إعفاءات ضريبية لها ؛[2]وهكذا نجد أنّه في إطار التوجّهات الحديثة للبلدان نحو إقتصاد السوق وعند الحديث عن الإستثمار وفرصه وميادينه، نلاحظ بروز قطاعات تتصدّر القائمة وجُعلت مركزا للإهتمام، في حين نجد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من بين القطاعات التي مسّها الإستثناء الإستثماري رغم قيمته ومردوديته في الواقع الحديث.

[1]- سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –إتجاهات في الإقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص.115

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص. 30

وعن قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا فالإهتمام بهذا القطاع تأخّر لسنوات عديدة، حيث كان محلّ تجاهل دائم، ويعود السبب في ذلك إلى الإقتصار على التعامل معه من وجهة نظر تاريخية فلكلورية، دون الوعي بأهميته الإقتصادية والإجتماعية،[1] إذ يعرف القطاع حاليا صعوبات إقتصادية حقيقية بإعتبار أنّه لم يستفد من الدعم بالوسائل والتأطير الملائمين وفي الوقت المناسب، ولم يُدمَج في إطار سياسة التنمية الوطنية، فكل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيمه ودعمه تبقى ضعيفة نظرا لحجم الإحتياجات وقلة الوسائل المسخّرة سواءا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.[2]

ويبدو جليا القصور الملاحظ على التّشريعات الحالية الموضوعة للنّهوض بهذا القطاع في عدم قدرتها على التأقلم مع التغيّرات والتحوّلات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، حيث أثبتت عدم مواكبتها للوضعية الحالية، فعلى سبيل المثال رغم صدور الأمر الرئاسي رقم 96-01 المحدِّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والذي نتجت عنه جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، إلّا أنّه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط التّجاري والحرفي[3]، وأبسط مثال على ذلك هو مسالة القيد المزدوج لمقاولة الصناعة التقليدية في السجّل الحرفي والسّجل التّجاري ؛ هذه العملية تُصعِّب من مهمة تحديد الطبيعة القانونية للمقاولة بإكتسابها الصفتين الحرفية والتجارية معا،[4] فإذا كان هذا التكييف ليس له أي تأثير من النّاحية الإقتصادية إلا أنّه من الناحية القانونية يثير عدة تساؤلات في غاية الأهمية من حيث التعامل معها كمقاولة حرفية أو كشركة تجارية، ونفس الأمر بالنسبة للتقاضي، إلى أيّ جهة قضائية تحتكم إذا كانت طرفا في النزاع• ؛ وبالتالي تكون النتيجة عددا من الممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة يكتفون بالتسجيل في السّجل التجاري دون سجل الصناعة التقليدية والحرف.

كما تبدو الإختلالات واضحة من جانب عدم تفعيل دور الرقابة وتكاملها مع الهدف الإقتصادي الذي يهدف إلى الحصر الفعلي للقاعدة النّشطة للقطاع، وكمثال على ذلك، تبعا لإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم فقد وصل عدد الحرفيين المسجّلين سنة 2010 إلى 135.623 حرفي، حيث إعتمدت هذه الأخيرة في تجميع معطياتها الخاصة بالقطاع على الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء، بينما سجّلت الإحصائيات المحصّلة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف 332.032 حرفي في نفس السنة،[5] وهو ما يؤدي إلى تضارب في الإحصائيات المقدّمة من طرف الهياكل المسؤولة عن القطاع وبالتالي يؤثّر على مصداقيتها.

3. عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع :

لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف إستقرارا في تنظيمه فقد كان في كل مرة يخضع لوصاية ثم إلى أخرى،[6] ويعود سبب ذلك إلى طبيعة نمط التسيير المُنتهج ثم التخلّي عنه، الأمر الذي صعّب من عملية تحديد القطاع ذي الأولوية، فمن وزارة

---

[1]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، مرجع سابق ، 2001، ص.ص12-13

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.29

[3]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70

[4]- قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية و الحرف (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، 2009، ص.230

• كل النزاعات المتعلّقة بالقيد في السجل التجاري ينظر فيها وجوبا قاضي السجل التجاري، و بالتالي فالأحكام الصادرة يحكمها القانون التجاري عموما و النصوص الملحقة به خصوصا، و كل النزاعات المتعلّقة بالقيد في سجل الصناعة التقليدية و الحرف يحكمها وجوبا القانون المدني و النصوص المتصلة به.

[5]- ministère d'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de promotion d'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME N° 20**, Algérie,2011, p. 12

[6]- سالم عطية حاج، هياكل و مهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.5

التصنيع والطاقة سنة 1962[1]، سنة عن نهاية تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010، إعادة إدماج القطاع مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية.[2]

عملية تأرجح القطاع بين وصاية وأخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا إقتصاديا بسبب إختلاف المعاملة التي كان يُعامَل بها من طرف كل وصاية••، بالإضافة إلى الطابع التاريخي والثقافي الذي كان يُعامَل به كل مرة، كما أنّ تعدّد التجارب التي تم إجراءها عليه فوّت عليه فرص الإستفادة منها،[3] إلى جانب أنّ عملية الترحيل هذه صعّبت من إمكانية تقييم وضعية القطاع تقييما واقعيا ومنه صعوبة إيجاد إستراتيجية متناسقة ومتكاملة الأهداف.[4]

4. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات

يواجه الحرفيون في الجزائر صعوبات كبيرة في التموين لاسيما بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، التي كانت المسؤول الأساسي عن كل العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية بما في ذلك عملية ضبط ووفرة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات ؛ المؤسسات العمومية (SIDER, AGENOR)، التي كانت تُموّن السوق بصورة مؤقتة لكن من دون الإلتزام بالمواصفات المطلوبة من طرف الحرفيين فيما يخص جودة ونوعية المواد والمعدات المستوردة علاوة على سعرها المرتفع.[5]

5. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي

عوائق أخرى تحُول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظّم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة وفي المدد المحدّدة، ويتعلّق الأمر بصعوبة توفّره لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة ؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة الحرفية في أغلب الأحيان إلى إستعمال وسائل إنتاج لا تتلائم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم،[6] بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد.[7]

6. نقص التأهيل المهني للحرفيين

إنّ نجاح وفعالية أي قطاع تتوقف بصفة أساسية على مهارة وتأهيل الممارسين له، لذلك فإن الرفع من مستوى التأهيل يُعدّ من الأولويات للإستمرار والتكيّف مع المستجدات،[8] وقطاع الصناعة التقليدية والحرف كغيره من القطاعات التي تأثّرت

---

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962، ص.54

[2]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 2010/05/28، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي 2010، ص.6

•• الوصايات التي قمنا بعرضها في هذا الجزء هي ليست كل الوصايات التي تداولت على الإشراف على القطاع، بل تمثّل تلك التي تمكنّا من الحصول عليها والتأكد من وصايتها لهذا الأخير من خلال الجريدة الرسمية، إذ أنّه في كتابات أخرى ذُكر أنّه قد تداولت عليه حتى وزارتي الثقافة والتجارة أيضا، غير أننّا لم نستطع تحديد الفترة التي تولّت فيها هاتين الوزارتين هذه مهمة.

[3]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفعالية الإقتصادية، مرجع السابق ، ص.ص40-41

[4]- سالم عطية حاج، هياكل و مهام، مرجع سابق، ص.5

[5]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق ، ص.ص 20-21

[6]- نفس المرجع السابق،ص.ص21-22

[7]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص10-11

[8]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.46

بالتحوّلات الإقتصادية الجارية، وبالتالي يكتسي التكوين والتأهيل في الحرف أهمية بالغة للتّماشي مع متطلّبات السوق خصوصا بعد الوعي بعدم تلاؤم أنظمة التكوين الحالية عندنا مع هاته التغيّرات، حيث تم تسجيل مجموعة من النقائص متعلّقة بهذا الصدد، من بينها :

نتيجة هذه العوامل تظهر عند ملاحظة خريجي هاته الأنظمة التكوينية، حيث نلمس عجزا دائم في مهارات معيّنة وفائض واضح في مهارات أخرى، أو عدم توفيرها لمهارات كافية ومؤهلة أصلا لتحقيق الأهداف المرجوة، فعادة ما تكون مخرجاتها متمهنون لا يتحكّمون جيدا في التقنيات المستعملة مما سيؤثر سلبا على تنافسية المنتج سواءا من حيث الجودة أو من حيث السعر.[1]

7. ضعف التحفيز المالي والجبائي: يعاني الحرفيون في مجال الدعم المالي من :

- عدم ملائمة الشروط المطلوبة للحصول على التمويل البنكي مع الخصوصيات والواقع الميداني للممارسين للأنشطة الحرفية الراغبين في إنشاء أو توسيع لا تتناسب مع قدرات الحرفي، وهذا علاوة على شروط الضمان الباهضة ؛[2] إذ وفقا لـ Ecotechnics، 62٪ من الحرفيين صرّحوا بأنّ صعوبة الحصول على القروض تعّد من أشّد العوائق التّي يواجهونها، كما شكّلت نسبة الذين يعتبرون مشكل إرتفاع سعر الفوائد على القروض من بين الصعوبات الكبيرة المطروحة 53,9 ٪؛[3]
- الأعباء الجبائية بدورها تمارس ضغطا ثقيلا يعيق نموّ القطاع وتطوّره، وتنعكس سلبا على الأداء الإقتصادي له، كما تعتبر من بين المسبّبات الرئيسية لعمليات شطب نشاطات أخرى تجارية أو ممارستها في شكل غير نظامي.[4] فطبقا للإحصائيات، وصل عدد المشطوبين في القطاع سنة 2008 إلى 6.600 نشاط حرفي، كما إعتبر 66٪ من الممارسين للأنشطة أنّ الجباية الضريبية تبقى عائق كبير لأنشطتهم؛[5]

8. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي

يمكن إعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجمّع المشاكل السابقة والتي نلمسها في كل من :

أ. النوعية و الجودة : ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، فإذا تتبعنا مسار العملية الإنتاجية للمواد نجد :

- إستعمال أدوات غير ملائمة؛
- مواد أولية ذات نوعية محدودة ويصعب الحصول عليها؛
- خدمات مُسندة إلى ممتهنين تنقصهم الخبرة.[6]

وهكذا تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.9

[2]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، أشغال الورشة الثانية للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 21 و22 و23 نوفمبر 2009، التمويل ومتطلّبات تطوير النشاطات الحرفية الإنتاجية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2009،ص. 10

[3]- Ecotechnics, Op.cit, p. 21

[4]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص.12

[5]- Ecotechnics, Op.cit, p. 44

[6]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص22-24

وفي مجال الجودة، وبهدف إدخال المنتوج التقليدي الجزائري للأسواق الدولية لابد من مطابقته لمقاييس جودة موضوعة من طرف هاته الأخيرة، من هنا يواجه المقاول الحرفي مشكلة تكييف المنتج التقليدي مع معايير الجودة المحدّدة، وفي الوقت نفسه يواجه مشكلة الحفاظ على أصالة وعراقة المنتج، ذلك أنّ مطابقة المنتوج التقليدي للمقاييس تعني إستجابته لمتطلّبات معيّنة محدّدة من طرف الزبون،[1] وفي محاولة من الحرفي للوفاء بهذه المتطلّبات غير المتحكّم فيها والمتغيّرة بتغيّر الأذواق، البيئات والمستوى المعيشي، الثقافة وغيرها، فإن ذلك يقضي على كل ما هو أصيل وعريق في المنتوج التقليدي،[2] وهو ما يشكّل تحدي حقيقي وُجب رفعه بوضع معايير مناسبة بالتنسيق بين المعايير الوطنية والدولية.

ب. السعر : إلى جانب النوعية والجودة يحدّد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغُل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع إعتقادا منه أنّه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، تضيع منه فرص القيام بإستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنّه بعملة أجنبية.[3]

9. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي

على غرار التموين يواجه الحرفيون مشاكل تسويق منتجاتهم ناتجة عن غياب شبكة التسويق (SNAT)، حيث عرف تسويق المنتوج التقليدي تذبذبا بعد حلّها، خصوصا منتجات الحرفيين التي لا تتوفّر على نقاط بيع أو التي تقع في مناطق لا تتوفر على أسواق كافية،[4] فتواجد محلات الحرفيين في خلفيات الشوارع الرئيسية أو في فروعها البعيدة[5] إضافة إلى ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي، تُعدّ عوامل أساسية تحد من إمكانية التسويق المحلي.[6]

10. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي

توجد مجموعة من العوائق والعراقيل تحول دون البرهنة عن الإمكانيات التصديرية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، تتمثّل في :

- قلة المعلومات والدراسات والإحصائيات حول الأسواق المستهدفة ونوع المنتجات المطلوبة وخصائصها وإتجاهات الأسعار بها، بالإضافة إلى عدم تحديد هدف كمي حول حجم الصّادرات المتوقّع تحقيقها سنويا، والأكثر من هذا غياب التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدّرين؛
- الحضور المتقطّع للمنتج التقليدي الجزائري في التظاهرات الدولية، ما يفتح الفرص أمام المنتجات المنافسة الحاضرة بقوة إضافة إلى سعر المنتوج المرتفع؛
- مشكلة الجودة والمعايير؛[7]

---

[1]- سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002، ص.48

[2]- BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue, **Revue L'ARTISAN**, N°2, Algerie, 2003,p.p23-24

[3]- سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004، ص.ص8-9

[4]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.65

[5]- شكري بن زعرور، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.14

[6]- كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002، ص.54-55

[7]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص15-16

- عدم ملائمة إجراءات بعض الهيئات العمومية كالجمارك و القطاع المصرفي.[1]

11. نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية

علاوة على ما سبق، يعتبر نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فبإلقاء نظرة على هذا المجال نجد أنّ المجهود القطاعي المبذول لحد الآن لا يُعدّ كافيا لتطلّعاته، ويبرز ذلك من خلال :

- عدم التكفّل بإنجاز الدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع على المستويين المركزي والمحلي، والتّي تعتبر إحدى المحاور لتوضيح الرؤى وتحديد أبعاد التنمية، إذ ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، إلّا أنّنا نلمس :
- إهمال دور الجمعيات بصفتها المتحدّث القادر على التعبير عن حاجيات القطاع، بالإضافة إلى أنّ الكثير من الجمعيات الناشطة لا تزال تفتقد للإنتشار المناسب ولا تتوفّر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطوّعا، فضلا عن إفتقارها إلى برامج عمل تتلائم مع المتطلّبات الحالية والمستقبلية؛[2]

ملخّص ما عُرض، يؤكّد على أنّه إذا كانت إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 قد حقّقت إنجازات كمية ونوعية معتبرة، أثّرت إيجابيا على التّنمية الإقتصادية والإجتماعية الشّاملة، إلّا أنّ عملية إستقراء الواقع بكل موضوعية وتقييم النتائج المحقّقة سمح بتحديد مواطن من الخلل ؛ وبغية تدارك الأمر وتعزيز نقاط القوة فيها وإستجابة للتطوّرات، شرعت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بإعداد خارطة طريق لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق 2020.

[1]- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، ص.ص 5-6

[2]- Benzarour Choukri, « **introduction à l'activité associative dans les artisanats et les métiers** », guide des associations actives dans le domaine de l'artisanat et des métiers, ed. CNAM, 2008, p.p 2-4

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

قرّرت السّلطة الوصية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف في إطار صياغة إستراتيجية التنمية لهذا الأخير في آفاق 2020، بتنظيم **جلسات صناعة تقليدية** أيّام 21، 22، 23 نوفمبر 2009، وذلك تزامنا مع اليوم الوطني للصناعة التقليدية. يتمثّل الهدف من هذه الجلسات في تقديم حصيلة المشاريع وبرامج العمل المنجزة منذ بداية تنفيذ الإستراتيجية السابقة، بالإضافة إلى تقييم المشاريع قيد التّجسيد، ومن ثمّ تصوّر رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له بمواصلة الإصلاحات والإنجازات والتكيّف مع المستجدّات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة، آخذين بعين الإعتبار التحدّيات الكبيرة التي ما فتئت تتزايد بفعل التحوّلات الإقتصادية المتواترة.[1]

ضمن ذلك سنقوم بعرض موجز للمحاور الأساسية للإستراتيجية الجديدة آفاق 2020، يلي ذلك تقديم لحصيلة الإنجازات الكمية المحقّقة من طرف القطاع المدروس في إطار الإستراتيجية الحالية في محاولة لإجراء تقييم أولي لفعاليتها، لنلقي الضوء في الأخير على النقّائص المسجّلة على هذه الإستراتيجية بعد الشّروع في تجسيد هذا المشروع.

المطلب الأول: وضع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

عملية وضع وإعداد إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2020 تمّت بالإستعانة برأي خبراء أجانب تمّ التعامل معهم خصيصا لهذا الموضوع، بالإضافة إلى الإستشارة الواسعة لممثّلي الحرفيين من خلال جلسات الإستماع، وكذا مسيّري هياكل القطاع وممثّلي مختلف الهيئات والمؤسسات في الدولة ذات الصلة، وذلك عبر جلسات الصناعة التقليدية ؛ كانت نتيجتها رسم الخطوط الأساسية لملامح الرؤية القادمة، التي ينتج عن إعتمادها وتطبيقها تطوير الصناعة التقليدية الجزائرية.

1. أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 :

بحسب تطلّعات الوزارة السابقة للقطاع وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، فإنّ الحرف الجزائرية تمتلك مزايا ومؤهلات تسمح لها في المستقبل بتحقيق هدفين أساسيين، ويتعلّق الأمر بـ :

- مضاعفة قدراتها التشغيلية الحالية لتصل إلى شغل سنة 2014، ثمّ إلى سنة 2017 و شغل آفاق 2020؛
- تحقيق ناتج محلي خام [La PIB] قدره دج سنة 2014، ليُصبح سنة 2017، دج سنة 2020.[2]

هذه الأرقام ستكون مقياسا لمدى تحقيق الأهداف الكلية للإستراتيجية، والتّي بنيت على جملة النتائج المحقّقة بعد الإصلاحات التي شهدتها الأنشطة الحرفية، وكذا القدرات الموجودة على مستوى مختلف مجالات وقطاعات نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية.

[1]- سوامي دليل، إفتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد 8، 2011، ص.2

[2]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 23/22/21 نوفمبر 2009، مرجع سابق، ص. 13

2. التّدابير المتخذة لتحقيق أهداف الإستراتيجية :

من أجل تحقيق هذه الطموحات، كان من الضروري إعادة النّظر وتقديم أدوات جديدة لفاعلي القطاع لأجل تحسين إجراءات الدعم الموجودة، وكذا لمواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية، مع تكييف هذه الإجراءات مع خصوصيات مناطق الوطن التي تتواجد بها شرائح الحرفيين ؛ ملخّص الإجراءات الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطّرة نعرضها فيما يلي.

صياغة هذه الإجراءات والأدوات تمّ في إطار مقاربة التنوّع والتوازن والإهتمام بالمحيط وتحقيق الفعالية الإقتصادية، وهذا ضمن منطق تنسيق الجهود ما بين التنمية المحلية الوطنية، وبالتالي ضمان التّقارب في مشروع إقليمي مندمج يشمل كل القطاعات الأخرى وبالخصوص تلك التي لها علاقة بالصناعة التقليدية والحرف على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة؛[1]

خلاصة ما سبق، نجاح أي إستراتيجية تنموية لأي قطاع يكون مرهونا بجملة من العوامل الأساسية التي ينبغي أن تجتمع لخدمة الأهداف الواضحة والرامية إلى التنمية بمفهومها العميق، وهذا لتظهر آثارها على المستوى المحلي والوطني، وعن إستراتيجيتنا لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 فقد أخذت بعين الإعتبار الخيارات الكبرى للدولة على جميع الأصعدة التّي تضمن من خلالها تنمية الروح الجماعية والتعاون، وعلى أساس ذلك كيّفت إجراءات تنفيذها بالتوافق مع تعزيز تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL وكل آلية من شأنها تحفيز المبادرات التشاركية، وهذا بعد وعي مختلف الفاعلين بالقطاع أنّه بفضل العمل الجماعي في إطار شبكة منسجمة وترقية مشاريع جماعية مشتركة، يمكنهم التطوّر بصفة قوية ترفع من تنافسية النشاط الحرفي وتوجّه نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

المطلب الثاني: تقييم فعالية نتائج إستراتيجية الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

إنّ الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بهذه الإستراتيجية تُتَرجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضروريّة لمواصلة الجهد المبذول وإستكمال التّطبيق للحلول الموصوفة في إستراتيجية القطاع السّابقة آفاق 2010، وذلك بالتركيز على تعزيز نقاط القوة فيها ورفع نقاط الضعف، ممّا سيشكّل أداة أساسيّة وفعّالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي لا يمكن أن تكون لها آثار إيجابيّة إلاّ بتضافر جهود كافة قطاعات النشاط المعنيّة، فبعد سبع سنوات من الشّروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع كانت النتائج التالية.

1. مسارات خلق الثروة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

ترتكز معايير التنمية الإقتصادية لأي قطاع أساسا على حجم الزيادات الحقيقية في الإنتاج الوطني أي تحقيق النمو الإقتصادي وخلق الثروة، وفيما يوفّره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين، وكذا في القدرة على إحداث مواطن شغل جديدة بالإضافة إلى توزيع الدخل الوطني بشكل عادل. ولقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور رائد في هذا المسار التنموي، إذ وطبقا لإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم لسنة 2016، تحتل المؤسسات الحرفية المرتبة الثانية في تكوين النسيج المؤسساتي

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص. 53

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 23,01٪ بعد قطاع المهن الحرة (التوثيق، المحاماة، الأطباء...)،[1] وهي نسبة هامة، وخاصة إذا علمنا أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يشكّل بدوره نسبة 99,96٪ من إجمالي التّعداد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب إحصائيات نفس السنة.[2]

1.1. حركية إنشاء مشاريع جديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف : عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف حركية ملحوظة في السنوات الأولى لبداية تنفيذ إستراتيجية تنميته الجديدة آفاق 2020، وهذا نتيجة الإجراءات والتدابير التي وضعتها الدولة وتضمّنتها هذه الأخيرة لتحقيق النّمو والتّوازن الإقتصاديين، والتي عملت على تعزيز المناخ الإستثماري وتقديم تسهيلات للمقاولين ساهمت في تسريع وتيرة إنشاء المؤسسات الحرفية، حيث عرف تعداد المؤسسات الجديدة حركية كبيرة وصلت فيها إلى 470.689 مشروع حرفي سنة 2017، الجدول رقم (6.III)، والتي شهد من خلالها النسيج المؤسساتي للقطاع تطوّرا واضحا بنسبة تفوق 138٪، أي ما يعادل 273.009 مشروع جديد.

وفي نفس الوقت نلاحظ تطوّر في عدد مشاريع الصناعة التقليدية الفنية لتصبح هي الميدان المهيمن الثاني، حيث لم تعرف نسبتها إنخفاضا طوال فترة الدّراسة، فبعد أن كانت تمثّل سنة 2011، 17,33٪ أصبحت نسبتها 30٪ سنة 2017. ويمكن أن تفسّر هذه الزيادة في ميدان الصناعة التقليدية الفنية إلى الإمتيازات الخاصة التي يستفيد منها الممارسون لأنشطة هذا الميدان الأخير، لاسيّما ما يتعلّق بالدعم المالي وتسويق المنتج، والتّي أُستثني منها الممارسون لأنشطة الميدانين الآخرين.

ففي الفترة السابقة كان معدّل الزيادة في المشاريع الجديدة 11٪، في حين بلغت النّسبة في الفترة الحالية 16,24٪، وهو ما يعادل 43.553 مشروع حرفي جديد سنويا.

2.1. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة : تقسيم الثروة بين أفراد المجتمع يكون بأشكال وطرق مختلفة من بينها الأجور، إذن فإنّ خلق مناصب عمل من شأنه أن يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، والتخفيف من البطالة والفقر، وتطوير نسب التشغيل، وهذا ما يستدعي إنشاء مشاريع حرفية جديدة. وكما رأينا في النقطة السابقة، فقد سجّلت الجزائر إرتفاعا في عدد المشاريع الحرفية، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشّغل المنشأة كما سنوضّحه في الجدول الموالي.

كما يلاحظ من خلال الجدول أنّ الزّيادة في عدد المشتغلين بالقطاع راجع إلى زيادة عدد الحرفيين الفرديين الذين ينشطون فيه سنويا، وذلك على غرار التطوّر الحاصل في عدد الوظائف المصرّح بها في الفترة (2003-2010) العائد أيضا لنفس السبب، بينما لم تسجّل التعاونيات والمقاولات الحرفية أي تطوّر يجدر ذكره، خاصة وأنّ هذه الأخيرة كفيلة بتوفير مناصب شغل أكبر، وبالتالي إمتصاص البطالة والتقليص من الفقر ومن ثم إحداث تنمية على المستوى المحلي.

3.1. مسار تكوين مناصب شغل جديدة : بعد مهم لحالة أي قطاع هو فرص العمل والوظائف الجديدة التي تستحدث فيه سنويا، ولمعرفة مسار تكوين مناصب الشغل بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، سنقوم بدراسة نسب التطوّر السنوي في تعداد التشغيل بالمؤسسات الحرفية بالبلاد من خلال الجدول الموالي.

[1]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N°30, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, Alger, Edition mai 2017, p.1
[2]- Ibid, p.10

، ففي ظرف ثلاث سنوات سوف يصل عدد الحرفيين إلى حرفي سنة 2020، وهو عدد أعلى من الرقم المسطّر في إطار برنامج العمل الموضوع، وبالتالي يؤكّد على دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف القيادي في توفير فرص العمل والحد من إنتشار الفقر ؛ من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين تسمح بتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثمّ توصل إلى الرفاهية.

4.1. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في النّاتج الدّاخلي الخام : تتطلّب التّنمية الإقتصادية الرفع من الكفاءات الإنتاجية للمؤسسات الناشطة في مختلف المجالات والإستخدام العقلاني للموارد المتاحة وزيادة الإستثمار، بما يُؤدّي إلى رفع مساهماتها في الناتج الداخلي الخام للبلاد، هذا الأخير هو عبارة عن القيمة السوقية الإجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السّلع والخدمات الخام خلال فترة زمنية معيّنة عادة ما تكون سنة، والذي يتكوّن من المنتجات النّهائية للسّلع والخدمات الإستهلاكية، المنتجات المصدّرة للخارج، المنتجات النّهائية من السّلع الإستثمارية، إضافة إلى إنتاج الفروع غير الإنتاجية من وجهة نظر النظّام الجزائري، ويعطى بالعلاقة التالية :

الناتج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام + إنتاج الفروع غير الإنتاجية من وجهة نظر النّظام الجزائري – الإيجارات

وفي هذا الصّدد شهد الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حالة تطوّر مستمر، كما عرفت مساهمة قطاع الصناعة التقليدية فيه _بدورها_ إرتفاعا بارزا مثلما هو مبيّن في الجدول.

جدول رقم (10.III)_ تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2015-2011)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / La PIB	2011	2012	2013	2014	2015
La Pib HH	6060,8	6606,44	7634,43	8527	9237,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, Données 2013, Données 2014, Données 2015, Données 2016, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 22,24, 26,28 et 30, Alger.

إذا نظرنا إلى إحصائيات الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر في السنوات الماضية، نجد أنّه قد سجّل تزايدا مستمرًا وبمعدّلات مهمة، إذ تطوّر هذا الأخير بأكثر من 3.177 مليار دج في ظرف 5 سنوات، وبزيادة تفوق النصف (52٪) ؛ النصيب الأكبر لهذا الفائض يعود للقطاع الخاص بنسب تتجاوز 80٪ طوال الفترة المدروسة، كما تصدّرت فيها مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال عمومية، الزراعة، النقل والمواصلات حصة الأسد.[1]

2. الدور التنموي للمشاريع الحرفية في قطاع الإستثمار وتوفير العملة الصعبة

إنّ تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلّب تجسيدا أفضل للموارد الإستثمارية المتاحة، وفتح آفاق هذا المجال الذي يعتبر محرّك الإقتصاد ومفتاح التنمية، خاصة وأنّ زيادة المشاريع الإستثمارية كفيلة بخفض نسب البطالة بشكل كبير، كما أنها تزيد من

[1]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2016, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 30,Alger, Mai 2017, p.42

الإنفاق. وبدورها تعتبر الإيرادات من العملة الصعبة من أهداف السياسة العامة للدولة المتعلّقة بتنمية وتطوير قطاعاتها الإستراتيجية بمختلف أنشطتها، وتعدّ أيضا من العناصر التّي تستغلّها الحكومات في تحسين الأداء الإقتصادي والإجتماعي، لاسيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكّل قدرا معتبرا في الناتج الداخلي الخام.

1.2. وزن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في المجال الإستثماري التنموي : تشكّل الإمتيازات المالية والجبائية عنصرا هاما من عناصر الجذب الإستثماري، فمن خلال هاته المزايا سوف يتمكّن القطاع المدروس من الوصول إلى أهدافه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المرجوة، ولهذا قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه، بحيث يستفيد الممارسون أو المستثمرون بأي نشاط حرفي والمستوفون لشروط معيّنة من إعانة العديد من الأجهزة الموضوعة، سنقوم هنا بعرض أهمها.

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تمكّنت الوكالة النقل والزراعة على الترتيب، بإستثمارات مثّلت 9,44٪ من مجموع الإستثمارات المقدّمة من طرف هذا الجهاز إلى غاية 2016،[1] غير أنّ الحصيلة الإستثمارية السّنوية تظهر عكس هذا التحليل، فمن خلال الجدول نلاحظ أنّ عدد المشاريع الحرفية المموّلة قد عرف إنخفاضا ملحوظا، بإستثناء سنة 2012 التي عرفت تطوّرا معتبرا في عدد المشاريع قدرها 51٪ عن السنة السابقة، هذه الزيادة رافقها توسيع في تكاليف الإستثمارات المخصّصة وما ينجرّ عن ذلك من تحفيز للطاقة الإستيعابية لهذا الأخير في مجال التشغيل، لتشهد فيما بعد طلبات المشاريع المموّلة في القطاع تراجعا كبيرا بـ 5.096 مشروع حرفي سنة 2016، مسجّلة بذلك معدّل إنخفاض نسبته 94٪ عن سنة 2012، وما صاحب ذلك من إنخفاض في تكاليف الإستثمار المخصّصة وإنخفاض أكبر في مناصب الشغل الموفّرة.

كما نلاحظ من خلال النّسب أنّ إتّجاه حاملي المشاريع نحو القطاع المدروس قد عرف إنخفاضا في السنتين الأخيرتين، اللتين سجّلتا أقّل النسب من حيث عدد طلبات التمويل، وذلك على حساب قطاعات الخدمات، النقل والزراعة حسب الإحصائيات المتاحة،[2] ما يبيّن أنّ التوجّه العام للشّباب يكون نحو المشاريع التّي لا تتطلّب مهارات عالية وإنّما تكوينا مهنيا بسيطا، وكذا النشاطات التّي تتطلّب إجراءات بسيطة (رخصة سياقة أو رخصة إستغلال).

ب.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM :

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر بتقديم قروض مصغّرة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع[3] ؛ وعن القروض الممنوحة للمقاولين الحرفيين من طرف هذه الهيئة، فقد عرف عددها تزايدا محسوسا، حيث قامت الوكالة بتقديم 51.970 قرض مصغّر جديد في ظرف أربع سنوات، هذه الزيادة رافقها أيضا إرتفاع في حجم الإستثمارات المقدمة بنسبة 176٪، كما هو موضّح الجدول الموالي.

[1]- Idem.
[2]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2016, Op.cit, p. 26
[3]- ANGEM BECHAR**, Financement: objectifs,** 17/02/2018,http://www.angem.110mb.com/

محقّقة بذلك معدّل تزايد سنوي قدره 44٪، تبرير هذا التطوّر هو تزايد عدد حاملي المشاريع الحرفية طالبي القروض، إذ طبقا للأرقام المتوفّرة، يحتلّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف المرتبة الثالثة من بين القطاعات الأكثر توجّها من طرف حاملي المشاريع للإستفادة من دعم وكالة تسيير القرض المصغّر.[1]

ج. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1994، تم تكليفها بتخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة، من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه. ويعكف هذا الصندوق على :

- تسطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.
- تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.[2]

وعلى هذا الأساس تستفيد المشروعات الحرفية، إلى جانب كل من المرافقة الشخصية عبر المراكز المتخصّصة طيلة مراحل إنشاء النشاط المتناسبة مع استعدادات الفرد، والتصديق على الخبرات المهنية وكذا المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة عبر لجان الإنتقاء والإعتماد بالإضافة إلى الدعم والتوجيه والمتابعة بعد إنطلاق المشروع، من إمتيازات مالية وجبائية.

ما يجعل من هذا الجهاز هيئة الدعم المالي الأكثر توجّها من قبل الحرفيين لتمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، تليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ثم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا خلال الفترة 2011-2016، بعد أن كان ترتيب هذه الهيئات عكسيا تماما أثناء تنفيذ إستراتيجية القطاع منتهية الآجال. تفسير هذا التوجّه يعود إلى الإمتيازات والأفضلية في المعاملة التي يستفيد منها الحرفيون في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

د. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) :

يقوم هذا الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري، ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية المصاريف التالية :

- تمويل جزئي للتجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية؛[3]
- تقديم دعم خاص للحرفيين القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم وتطوير وترقية نشاطات الصناعة التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدّعم التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.[4]

---

[1]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2014, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 26,Alger, Avril 2015, p.46

[2]- CNAC, **présentation de la caisse national d'assurance chomage** , 18/02/2018 , http://www.cnac.dz/default.aspx?id=88

[3]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers,** op.cit ,p.22

[4]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 2008/09/24 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/2، **الجريدة الرسمية** ، العدد 56 ، 28 سبتمبر 2008، ص.5

2.2. مكانة المؤسسات الحرفية في الصادرات خارج قطاع المحروقات : باعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، ولهذا فقد تأثّر إقتصادها كثيرا من جرّاء إنخفاض أسعار النفط، ولذلك قامت السلطات العمومية بإتّباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التّي تقوم بتصدير منتجاتها، في سبيل تشجيع بدائل الصادرات خارج المحروقات، وعليه برز قطاع الصناعة التقليدية والحرف في مقدّمة البدائل المتاحة، حيث يشكّل في الجزائر قطبا تنمويا حيويا، يمكنه إستحداث ديناميكية إقتصادية من خلال تفعيل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وبالتالي جلب العملة الصعبة للإقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضّح تطوّر الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2016).

وعن صادرات قطاعنا المدروس فعملية تحليل نتائج الإجراءات المطبّقة في إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 وتقديم تقييم أولي لها، تطلّب القيام بدراسة حصيلة صادرات الجزائر من المنتجات التقليدية لسنة 2015 من خلال الجدول رقم (15.III).

جدول رقم (15.III)_ قيمة وكمية صادرات منتجات قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015

المنتج التقليدي	الكمية (ألف طن)	السعر (مليون دولار)
ألواح وبلاط تغليف السيراميك	0,54	0,18
تماثيل ومنتجات أخرى مزخرفة من السيراميك	0,0002	0,001
السجاد وأفرشة الأرضيات من النسيج	0,0002	0,001
الحلي التقليدية	0,00003	0,0002
المجموع		0,1822

Source : ALGEX, Exportations Algériennes Des Produits De L'artisanat, Année 2015

تُظهر الأرقام الواردة أعلاه أنّ صادرات قطاع الصناعة التقليدية تمثّل قيمة ضعيفة جدا، كما تقتصر على بعض المنتجات الحرفية، فمن بين تشكيلة متنوّعة مكوّنة من 338 منتج حرفي، تتكوّن صادرات القطاع من أربعة أنواع فقط من المنتجات الحرفية، شكّلت فيها منتجات السيراميك النّصيب الأكبر بنسبة تجاوزت 90٪ من الكمية الإجمالية للصادرات، والأمر نفسه بالنسبة لمساهمتها في العائدات الكلية للتصدير، فعائدات هذه المنتجات مثّلت النسبة الأعلى مقارنة بالبقية.

3.2. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تنشيط وترقية القطاع السياحي : أصبح من المسلّم به على المستوى العالمي أنّ هناك إرتباطا وثيقا بين قطاع الصناعة التقليدية والحرف وقطاع السياحة، من منطلق أنّ القطاع الأخير يمثّل سوقا لمنتجات الحرفيين وخاصة الممارسين لأنشطة ميدان الصناعة التقليدية والفنية، وعليه فتعزيز الإستثمار السياحي سيساهم بفعالية في توسيع قدرات القطاع الأول من ناحية الطلب ؛[1] وفي المقابل يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، بحيث يكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تسويق المنتج التقليدي، ما يكفل إستمرار تحقيق معدّلات نمو ترسم مسار التنمية بين القطاعين.[2]

ولإبراز دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم السياحة في الجزائر سنقوم بدراسة وتحليل تّدفقات السّياح وكذا تطوّر الإيرادات السياحية الناتجة عنهم من خلال الآتي.

[1]- إبراهيم بوناب محمد الأمين، **أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر في الفترة (2003-2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص.76.

[2]- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص.112.

يعتبر التدفّق السّياحي مؤشّرا حقيقيا يبرز مكانة السياحة لدى الدول، ومن خلال البيان عرف هذا المؤشّر ببلادنا تطوّرا إيجابيا بوصول عدد السياح إلى 2.732.731 سائح سنة 2013، في الوقت الذي كان عددهم 2.070.496 سائح سنة 2010، أي بزيادة تفوق 600.000 سائح وما يعادل معدّل تطوّر نسبته 132٪، 60٪ من السياح هم جزائريون مقيمون بالخارج ؛ وتُفسّر هذه الوتيرة المتزايدة بتحسّن الظروف والوضع الأمني للبلاد.

رغم ذلك، شهد التّعداد الإجمالي للوافدين تراجعا ملحوظا سنة 2014 بنسبة تقارب 16٪ عن سنة 2013، ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى تراجع تدفق الجزائريين المقيمين بالخارج عمّا كان عليه سنة 2013 بنسبة تفوق 23٪، في حين عرف عدد السياح الأجانب إنخفاضا بوتيرة أقل وذلك بنسبة تقارب 2,5٪، وهذا بسبب تردّي الأوضاع السياسية في العالم عموما والدول الأوروبية خصوصا في تلك المدة من جرّاء الهجمات الإرهابية، والتّي أثّرت سلبا على المسلمين والجالية الجزائرية هناك، وذلك بعد فرض دول كثيرة مجموعة من القيود والحواجز الأمنية على المتنقّلين عبر حدودها من الجالية الأخيرة.

عموما، تطوّر التّدفقات السّياحية من الوافدين إلى الجزائر صاحبه أيضا إرتفاع التدفّقات النقدية من العملة الصعبة، الناتجة عن زيادة معدل إنفاق الفرد على السياحة، وبالتحديد على مشترياته من المنتجات التقليدية، ذلك أنّ السّائح يبحث دائما عن أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره وتراث المنطقة، كما يعطي صورة عن البلد المنتج للسلعة، وهو ما يمكن إعتباره ترويجا غير مباشر للبلد الأصلي للمنتوج، وبالتالي يؤثّر إيجابا على مداخيل الحرفيين ومن ثمّ تحسين مستوى معيشتهم ورفع أداهم الحرفي، كما يعدّ هذا العامل مؤشّرا آخر يؤكّد على تطوّر قطاع السياحة لدى دول عديدة متقدمة ونامية.[1] تطوّر حجم المداخيل السياحية الناتجة عن الوافدين للجزائر موضّحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (16.III)_ تطوّر الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	3.631	3.909,8	3.765,6	3.986	3.532,3	3.457,4

المصدر: مديرية النشر والمنشورات والتوثيق والطبع، الجزائر بالإحصائيات _نتائج 2013-2015_، **الديوان الوطني للإحصائيات**، رقم 46، الجزائر، نشرة 2016، ص.55

يتّضح من خلال الجدول أنّ قيمة التدّفقات السياحية من النقد الأجنبي قد عرفت تذبذبا تراوح بين إرتفاع وإنخفاض، فكما هو معروف فإنّ تطوّر المداخيل السياحية مرتبط بزيادة توافد السّياح الأجانب، لكون السائح الأجنبي عكس غير المقيم، ترتفع نفقاته بفضل الإقامة والإطعام وشراء الهدايا وغيرها، ولذلك فمن البديهي القول أنّ الإيرادات تتحقّق من إنفاق السياح في الدول المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا على مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع،[2] غير أنّه سُجّل تراجع واضح في الإيرادات السياحية بدءا من سنة 2014 قدره 12٪ ؛ وإذا حاولنا إسقاط تطوّر الوافدين في نفس السنة، نجد أنّ تعدادهم الإجمالي قد عرف إنخفاض وتدهور ملحوظين، وأنّ الوافدين من السّياح الأجانب شهد تعدادهم عدم إستقرار بدوره

[1]- مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي_حالة الجزائر_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص. 63

[2]- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيّرات الإقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص.39

خلال الفترة المدروسة، وهو ما يؤكّد أنّ السياسة السياحية في الجزائر لم تنجح في إستقطاب الفئة الأخيرة من السّياح، فحسب تصنيف المنظمة العالمية للسياحة (OMT) لسنة 2013، ترتّب الجزائر في المرتبة 111 سياحيا في العالم من بين 141 دولة.[1]

- سوء تسيير المرافق السياحية وتدني مستوى أداء الخدمات؛
- ضعف المنتوج السياحي الجزائري وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك الأجانب؛
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لترويج المنتوج السياحي داخل وخارج البلاد؛
- موسمية النشاطات السياحية الجزائرية؛
- إرتفاع التكاليف ونقص الأمن السياحي؛
- إهمال دور قطاع الصناعة التقليدية في تنمية السياحة.[2]

3. دور مشاريع الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية إجتماعية :

إنّ تقييم منافع قطاع الصناعة التقليدية والحرف من الجانب الإجتماعي يتطلّب دراسة آثاره على التنمية المحلية والجهوية وكذا على إدماج العنصر النسوي في هذا المجال.

1.3. التوزيع الجغرافي لمشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف ودوره في التنمية المحلية والجهوية : تستجيب المؤسسات الحرفية للأهداف الوطنية المتعلّقة بخلق وتوزيع الدخل في المحيط الريفي والتخفيف من الضغط الديمغرافي على المدن، وببلادنا عرفت المشروعات الحرفية إرتفاعا معتبرا في الوسط الريفي، تفاصيل ذلك في الشكل رقم (5.III).

الشكل رقم (5.III)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الوسط [ريفي– حضري] في الفترة (2010-2013)

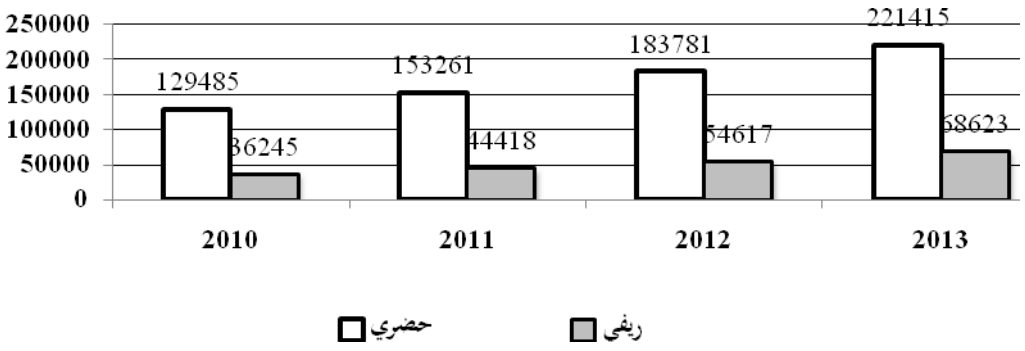

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017

سمحت التدابير التّي إتّخذتها الدولة في إطار إستراتيجية التنمية لتحقيق التوازن الجهوي بتزايد ملحوظ في عدد المشاريع الحرفية بالمناطق الريفية، فتحليل البيان يُظهر أنّ كثافة المشاريع الحرفية في الوسط الريفي قد تطوّرت بنسبة تقارب 90٪ خلال الفترة، أي زيادة كادت أن تصل إلى الضّعف ومعدل تطوّر سنوي قدره 23٪، ما يسمح بإنشاء 8.095 مشروع حرفي جديد سنويا. وبدورها عرفت كثافة المؤسسات الحرفية في الوسط الحضري إرتفاعا واضحا، ولكن بنسبة أقل من نظيرتها في الوسط الريفي،

[1]- Choukri Benzarour and rachid satour, Tourism and economic growth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis, **Munich Personal RePEc Archive**, No. 78731, 12 September 2016, p. 10

[2]- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة _دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص. 91

حيث عرفت زيادة بمعدل 71٪ خلال الفترة و18٪ سنويا ؛ لهذا فإن دعم وترقية النشاطات الحرفية يمكن أن يعيد التوازن الجهوي بين الولايات، فتواصل هذه الوتيرة في الإنشاء سوف يقلّل من النّزوح الريفي ويخفّف من الضّغط الديمغرافي على المناطق الحضارية، فضلا عن الحفاظ على النشاطات التقليدية المتواجدة في هاته المناطق.

من جانب آخر، إذا جربنا قراءة كثافة المؤسسات الحرفية بالمقارنة بين الوسطين الريفي والحضري، فإنّنا سنتوصل إلى تحليل آخر مردّه أنّ الإجراءات المنفّذة لم تستطع تحقيق التوازن الجهوي المطلوب، إذ تشير الإحصائيات إلى ميول المقاولين الحرفيين للتّمركز في الوسط الحضري والمدن ؛ وهذا ما يُظهره تفحّص التوزيع الجهوي للمشاريع الحرفية خلال الأربع سنوات المقدّمة، ذلك أنّ تمركز المؤسسات الحرفية في المدن الحضارية يغطي ثلاث أضعاف كثافتها في الأرياف والمناطق المعزولة، فبعملية حسابية، تبلغ الزيادة السنوية للمؤسسات الحرفية في المدن 22.983 مشروع حرفي مقابل 8.095 مشروع جديد في الريف. هذا الفارق الشّاسع يعود إلى كون المؤسسات في المناطق الحضارية تحظى بمنشئات تنموية محفّزة للإستثمار وبنية قاعدية قوية.

وإلى جانب دور القطاع في تحقيق التنمية الإقليمية بين المدن والأرياف، يمتلك هذا الأخير أيضا مكانة أساسية في تعزيز الإستقرار السّكاني بين ولايات الوطن وتعميم مفهوم التنمية المحلية، حيث تمارس مؤسسات القطاع لتحقيق ذلك نفس الأدوار التي تقوم بها لتعزيز التوازن الجهوي بين المدن والأرياف.

توضيح ما سبق يستوجب دراسة كثافة المشاريع الحرفية حسب الولايات ومقارنتها بعدد السكان بكل ولاية، كما هو مبيّن في الجدول الموالي.

جدول رقم (17.III)_ كثافة المشاريع الحرفية حسب الولايات وعدد سكان كل ولاية

رقم الولاية	الولاية	عدد السّكان حسب إحصائيات 2008	عدد المشاريع الحرفية حسب إحصائيات 2012	عدد المؤسسات الحرفية لكل 1000 ساكن
1	أدرار	399.714	4 177	10,45
2	الشلف	1.002.088	4 345	4,34
3	الأغواط	455.602	4 314	9,47
4	أم البواقي	621.612	5 442	8,75
5	باتنة	1.119.791	7 456	6,66
6	بجاية	912.577	8 965	9,82
7	بسكرة	721.356	6 730	9,33
8	بشار	270.061	3 210	11,89
9	البليدة	1.002.937	6 640	6,62
10	البويرة	695.583	3 293	4,73
11	تمنراست	176.637	2 267	12,83
12	تبسة	648.703	5 748	8,86
13	تلمسان	949.135	5 206	5,48
14	تيارت	846.823	4 183	4,94
15	تيزي وزو	1.127.607	8 514	7,55
16	الجزائر	2.988.145	13 396	4,48
17	الجلفة	1.092.184	5 413	4,96
18	جيجل	636.948	6 202	9,74
19	سطيف	1.489.979	12 797	8,59

20	سعيدة	330.641	2 624	7,94
21	سكيكدة	898.680	7 621	8,48
22	سيدي بلعباس	604.744	4 210	6,96
23	عنابة	609.499	5 106	8,38
24	قالمة	482.430	4 362	9,04
25	قسنطينة	938.475	10 577	11,27
26	المدية	819.932	4 616	5,63
27	مستغانم	737.118	5 360	7,27
28	المسيلة	990.591	5 204	5,25
29	معسكر	784.073	3 365	4,29
30	ورقلة	558.558	5 513	9,87
31	وهران	1.454.078	5 572	3,83
32	البيض	228.624	1 411	6,17
33	ايليزي	52.333	2 475	47,29
34	برج بوعريريج	628.475	5 320	8,46
35	بومرداس	802.083	2 404	3,00
36	الطارف	408.414	3 209	7,86
37	تندوف	49.149	1 603	32,62
38	تيسيمسيلت	294.476	1 432	4,86
39	الوادي	647.548	3 079	4,75
40	خنشلة	386.683	6 168	15,95
41	سوق هراس	438.127	2 433	5,55
42	تيبازة	591.010	4 809	8,14
43	ميلة	766.886	5 210	6,79
44	عين الدفلى	766.013	4 962	6,48
45	النعامة	192.891	1 364	7,07
46	عين تيموشنت	371.239	2 202	5,93
47	غرداية	363.589	4 072	11,20
48	غيليزان	726.180	3 817	5,26
المجموع		34.080.030	238 398	7,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

- ONS, **Population résidente des ménages ordinaires et collectifs (MOC) selon la wilaya de résidence et le sexe et le taux d'accroissement annuel moyen (1998-2008),** statistique 2008
- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 22,Alger, Avril 2013, p.46

تحليل ما قُدّم يؤكد أنّ سياسة التّوازن الجهوي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار ترسيخ روح المقاولة إلى جانب تحسين مناخ الإستثمار ومن دون إهمال عدد السّكان، لكونها الأعمدة الرئيسية لمعظم الإستراتيجيات التنموية المحلية والجهوية، وهذا من خلال إتّخاذ تدابير جبائية تحفيزية لصالح المستثمرين لممارسة أنشطتهم، بشكل يسمح بتوفير عدد من المؤسسات يكفل تلبية الطلبات المحلية من التّشغيل وتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات والخدمات وكذا تغطية قطاعات النّشاط النّاقصة في الجنوب والمناطق المعزولة.

2.3. تثمين دور المرأة : إن ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت يعدّ أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة وإبراز دورها كقوة فاعلة داخل النّسيج الإقتصادي وأداة أساسية لتعزيز التنمية المحلية،[1] كما تعدّ نموذجا مناسبا في هذا الإطار للنسوة اللاتي لا تتيح لهن ظروفهن المختلفة العمل في القطاع الرسمي، وفي الجزائر يعتبر إشراك المرأة في سوق العمل من أبرز التحدّيات التّي تسعى إليها سياسة البلاد، ولعلّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات التي يمكن من خلالها تجسيد ذلك.

نتائج إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 في إبراز دور المرأة في التنمية يوضّحه البيان رقم (6.III).

الشكل رقم (6.III)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس في الفترة (2011-2013)

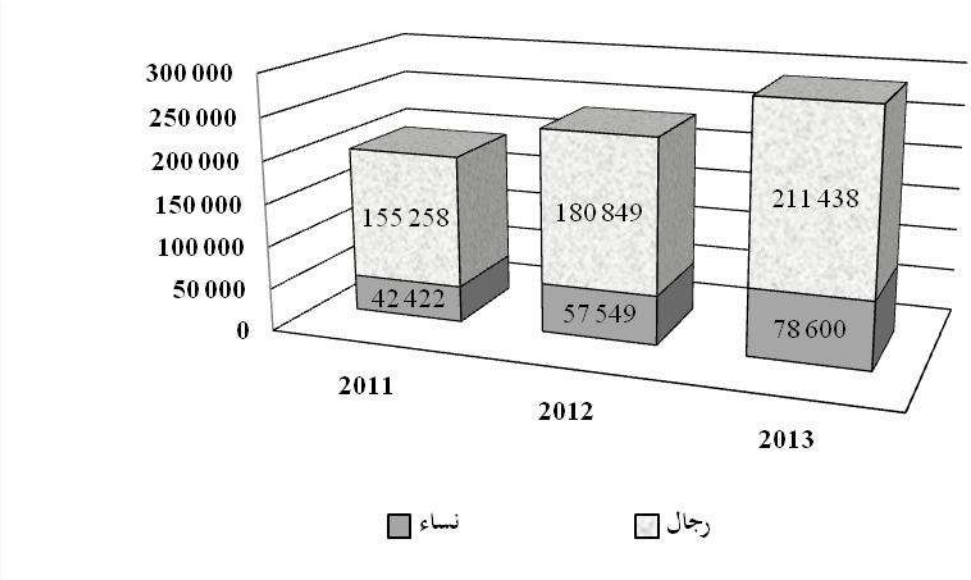

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

بملاحظة ما سبق، نجد أنّ جهود تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في إطار الإستراتيجية الموضوعة للنهوض بهذا الأخير في آفاق 2020 قد حقّقت حصيلة طيبة في الغالب على المستوى المحلي، وحافظت عموما على مسار التنمية التي شهدها القطاع مع استراتيجيته السابقة آفاق 2010، كما أكّدت هي الأخرى على دور القطاع كفاعل إقتصادي وإجتماعي، وسمحت له بتسجيل إنجازات كمية ونوعية لا يستهان بها في مجال خلق الأنشطة ومناصب الشغل، والتّي تجسّدت بفضل إجراءات الدعم والتدابير التّي تضمّنها المخطط الحالي والمنفّذة بالتوّازي مع تحفيز المقاولين الحرفيين على التجمّع في أنظمة إنتاجية محلية متخصّصة تسهّل من مهام الهيئات المسؤولة على الإشراف والتأطير.

[1]- عويضة سباعي فائقة، الحرف التقليدية بلبنان، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.9

المطلب الثالث: الإنتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال رسم ملامح إستراتيجية تنميته الحالية في آفاق 2020 محطّة جديدة تركت بصماتها على مسار تطوّره، تتمثّل في تحويل القطاع إلى الدائرة الوزارية المكلفة بالسياحة في السداسي الأوّل من سنة 2010 ؛ هذا التحويل الذي شهده القطاع قبل أقّل من سنة عن نهاية تنفيذ إستراتيجية التنمية السابقة، يطرح التساؤل عن مصير المشروعات التّي لا تزال قيد التجسيد وعن الآليات والتدابير الواجب تجنيدها في المجالات التّي واجه فيها المقاولون الحرفيون صعوبات، وخاصة ما يتعلّق بدخول الأسواق وتحقيق تنمية مستدامة للقطاع تحت وصاية هذه الوزارة الجديدة، من هنا وجّه بعض الدّارسين لقطاع الصناعة التقليدية والحرف مجموعة من الإنتقادات لإستراتيجية التنمية الحالية، إذ أفادت التّجربة القطاعية في مجال تنفيذ الإستراتيجية الأخيرة في الكشف عن جملة من النقائص المرتبطة بـ :

1. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع

أمام التحديّات والتحوّلات التي عرفها السيّاق العام للإقتصاد الوطني والدولي، التي أظهرت أنّه من الواجب التّأقلم معها وأخذها بعين الإعتبار، وبإعتبار الوجهة الحديثة للقطاع التي تنظر إليه نظرة إقتصادية من دون التخلّي عن الهدف السابق في مجال الحفاظ على الهوية الوطنية، كان من الأجدر التّعاطي تشريعيا وتنظيميا مع الهدف الإقتصادي، ويبدو أنّ الإستراتيجية الحالية هي الأخرى على غرار سابقتها لم تتمكّن من تجاوز هذا النقص، إذ من غير المجدي الإستمرار في التّعامل مع القطاع بتشريعات وُضعت أساسا في إطار نظرة قاصرة ذا بعد تراثي وثقافي ؛ فإلى حدّ الآن لا تزال عملية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف تعاني من منافسة غير محفّزة من السجّل التجاري على مستويين، الأوّل هو الإبقاء على عدد من النشاطات الحرفية ضمن قائمة النشاطات الإقتصادية، أمّا الثاني فيتمثّل في إزدواجية التسجيل ما بين سجل الصناعة التقليدية والسجّل التجاري بالنسبة للمقاولات الحرفية، زاده ثقل الملف الإداري الذي عرقل ديناميكية التسجيل في سجل الحرف. الأمر الذي أدّى بالممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة إلى الإكتفاء بالتسجيل في السجّل التجاري دون سجل الحرف، فيما إتّجه عدد كبير من الحرفيين إلى العمل في القطاع غير الرسمي أو في حالات أخرى إلى شطب أنشطتهم بعد فترة من التسجيل.[1]

وعلى الصعيد التنظيمي مثال آخر يُبرز بوضوح خلل هذه التّشريعات، هو مسألة التّداخل بين صلاحيات الهياكل المؤّطرة وبين صلاحيات التمثيل الهيكلي الإداري والمنتخب، والتّي تشكّل عقبات تحول دون التسيير الحسن لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنّ هذه الهياكل وُرّثت على منح الأولية للصناعة التقليدية والفنّية دون ميداني حرف الإنتاج والخدمات ؛ وبالتالي عدم الإتّفاق مع الهدف الإقتصادي الذي يرمي إلى التركيز على دور الحرف المنتجة، فمن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنّ مصدر إيرادات المؤسسات المؤطّرة بالقطاع _في جزء معتبر منها_ هو من الميدانين الآخيرين.[2]

[1]- شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: إستكشاف المقوّمات وبحث في الأدوات، **مجلة "Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 56121، 22 ماي 2014، ص. 20

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص. 70

من جانب آخر، وفيما يخّص الهياكل القاعدية، فالحركية التنظيمية الهادفة إلى توسيع هياكل القطاع لم تُتبع ببرنامج عمل مقابل، يعمل على إيجاد الموقع العملي لهاته الأخيرة، ويُمكِّنها من الإستقرار والأداء الفعّال ؛ كما أنّ هذا التعدّد لم يُتبعه المشرّع بالنصوص التنظيمية الكفيلة بتسيير وضمان الموارد لهذه الهياكل ويُحدّد علاقتها بالهياكل الموجودة ويضمن بيئة عمل مكيّفة.[1]

هذه الإختلالات التّشريعية والتّنظيمية وعدم تكيّفها مع الواقع، تقودنا إلى إدراك أنّ التطلّعات المسّطرة في إطار الإستراتيجية لم تتلائم مع طبيعة الهياكل القطاعية وطاقة إستيعابها وقدرتها على الأداء، ممّا يستدعي ضرورة تسطير أهداف مرحلية مترافقة مع الإمكانيات اللازمة التي يضمنها تشريع وتنظيم مناسبين ومتواكبين مع أهداف القطاع الإقتصادية، وهذا لضمان ديمومة التطوّر.

2. البطء في تحيين مدوّنة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

على الرغم من إعتبار مدوّنة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف أحد الرّكائز الرئيسية التي تعتمد عليها إستراتيجية تنمية القطاع، لكونها الفيصل في تحديد الفوارق بين أنشطة الصناعة التقليدية ونظيرتها الأنشطة الإقتصادية، غير أنّ مدوّنة الأنشطة الإقتصادية لا تزال تتضمّن عددا من الأنشطة الحرفية، فضلا عن أنّ عملية تحيين النشاطات التي تتضمّنها مدوّنة قطاعنا المدروس تتميّز بالكثير من البطء، وهو ما خلق بعض الصّعوبات لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف المسند إليها عمليات التسجيل، بسبب عدم قدرتها على التكفّل بكافة طلبات التّسجيل الجديدة، ممّا يؤّثر على مصداقيتها وعلى تأديتها لإحدى مهامها الأساسية.[2]

ومن جانب آخر، تنبع أهمية مدوّنة نشاطات القطاع من أنّها تعتبر الأساس القاعدي والإلزامي لكل طلب تسجيل في سجّل الصناعة التقليدية والحرف، هذا الأخير يعمل على منح صفة ممارسة النّشاطات الحرفية وفقا لهذه المدوّنة، الذي أُوكلت مهمة مسكه وتسييره لغرف الصناعة التقليدية والحرف، كما يعتبر من جهة أخرى مصدرًا لموارد هذه الهياكل المسيّرة له، إلّا أنّ عملية تسيير هذا السجّل تبقى غير موّحدة على مستوى هذه الهياكل، فضلا عن إنعدام الرقابة على العملية.[3] وعليه يمكن القول بأنّ كل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيم قطاع الصناعة التقليدية والحرف تبقى غير كافية نظرا لحجم الإحتياجات، لاسيما على مستوى الغرف.

3. إشكالية الدعم المالي والجبائي

كما سبق وأشرنا في الفصل الأول يتميّز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بكونه قطاع بسيط في إستثماراته وحاجاته لرأس مال الإنطلاق، لكن هشاشة النسيج الحرفي وضعف مداخيل الحرفيين، خصوصا بالمناطق النائية والريفية، تطلّب تدخّل الدولة لتذليل هذه العقبات المالية من خلال الإجراءات المنفّذة في إستراتيجية تنميته والأجهزة المالية المسخّرة لهذا الغرض، هذه الأخيرة سجّلت الدّراسات فيها عددا من العوائق المعاينة فيما يخص خدماتها المالية والإمتيازات الجبائية، والتّي يمكن تلخصيها في الآتي ذكره :

- إستمرار السياسة المقدّمة في هذا المجال في إقصاءها للنشاطات الحرفية لإنتاج المواد والخدمات من برامج تمويلها، كما أنّ هذه السياسة وإن كانت تهدف إلى حماية بعض الحرف المهدّدة بالزوال، غير أنّها تعمل ومن دون قصد على تدعيم روح الإتّكال

[1]- شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية : إستكشاف المقومات وبحث في الأدوات، مرجع سابق، ص.21

[2]- نفس المرجع السابق، ص.23

[3]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.71

لدى الحرفي، أي أنّ التدابير الممنوحة إلى الآن في مجال الدعم المالي تبقى غير كافية وتفتقد إلى التعميم ؛ وبدورها تتواصل معاناة المقاولين الحرفيين مع ديونهم المتراكمة النّاتجة عن علاقاتهم بالضرائب وكذا صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء؛

- رغم توسيع إستفادة المقاولين الحرفيين من مختلف أجهزة التشغيل الخارجية في إطار الإستراتيجية الحالية مثلما قدّمنا في المطلب السابق، وذلك على الأقل مقارنة بالإستراتيجية السابقة، إلّا أنّه سُجّل قصور في الإتّصال بين الأجهزة المذكورة (الصّندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر) من جهة، ومن جهة أخرى قطاع الصناعة التقليدية والحرف عبر مختلف الفاعلين، إذ تمّ تسجيل إنعدام في التنسيق بين هذه الهياكل، أدّى إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص الأهداف المتوخّاة من هذه الأجهزة؛
- ضعف آليات المتابعة والمرافقة والمراقبة الميدانية للمشاريع المستفيدة من الدعم؛
- عدم التوافق بين النّصوص التّشريعية والتّنظيمية المتعلّقة بالعمليات المصرفية ومقتضيات إنشاء مؤسّسات التمويل المصغّر، وذلك من حيث المستوى الأدنى لرأس المال المطلوب المرتفع جدا وكذا قواعد الحذر المفروضة، فضلا عن الشروط المصرفية العامة والتي تتعلّق خاصة بتحديد النّسبة القصوى لهامش الربح المصرفي، علاوة على محدودية دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في مرافقة الحرفيين في مسار الحصول على هذه الخدمات؛
- نقص الخبرة لدى الأطراف الفاعلة بالآليات المستجدّة في مجال التمويل المصغّر في مختلف جوانبه وكذا لنقاط الضعف والقوة في التّجارب العالمية، بما فيها تلك التي تخصّ الدّول المجاورة ذات السيّاق المماثل لبلادنا، إلى جانب عدم توفّر الخدمات المصرفية المراعية للخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمع بصورة واسعة وكافية.[1]

4. محدودية برامج التكوين وتنمية المهارات

إنّ نجاح الإستراتيجيات والبرامج الموضوعة في أي قطاع مرهون بالمورد البشري، إذ يعتبر ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، فالرفع من مستوى تأهيل العناصر البشرية المسيّرة للقطاع وكذا تكوين وتنمية مهارات الحرفيين، يكتسي طابع الأولوية، لاسيّما في الفترات الإنتقالية التي تعرف تسطير برامج وسياسات تنموية حديثة، بما يمكّنهم من التعرّف على أدوارهم الجديدة وإمتلاك المهارات التي تتطلّبها هذه المهام التي تفرضها البرامج المسطّرة من جهة، ومن جهة أخرى إستمرار إيصال المعارف وتكييف ممارسة النشاط الحرفي مع التحوّلات الإقتصادية الجارية والتّماشي مع متطلّبات السوق.[2]

وفي هذا الصدد، حظي العنصر البشري بإهتمام محوري ضمن الإستراتيجية الحالية للقطاع، إلّا أنّ المنحى المسطّر لتسيير الموارد البشرية يشهد بعض الإختلالات، حيث تمّ تسجيل مجموعة من النقائص في أنظمة التكوين المعتمدة من بينها :

- يُعاب على الأفعال التكوينية الموضوعة بأنّها لم تكن وليدة الحاجة الدّاخلية للقطاع، بل كانت إستجابة في غالبية الأحيان لبرامج هيئات وطنية أخرى ودولية، ما يدّل على غياب سياسة واضحة المعالم في مجال تأهيل الموارد البشرية؛[3]

[1]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص. 17

[2]- Alain Labruffe, op.cit, p. 3

[3]- Yves Bonete, **la formation professionnelle en artisanat**, Rapport au Gouvernement de la republique Algeirenne Democtratique et Populaire, Genéve, mai 2010, p. 35

- ضعف تحفيز القدرات البشرية الكُفأة، وهو ما دفع سلطات القطاع إلى الإستعانة بتلك المقدّمة له في إطار آليات دعم دمج الإطارات؛
- عدم توسيع تطبيق منهجية التكوين عن طريق التمهين لدى الحرفيين المعلّمين، بما يضمن توفير مهارات حرفية ملمّة بالمعرفة النظرية للحرفة وكذا التطبيق العملي لها، والتي تسمح بالتطوّر والتطوير؛[1]
- وفيما يتعلّق بالتكوين عن بعد، لا تزال سياسة التكوين المتواصل يشوبها نوع من النّقص خاصة في مجال التّنسيق مع القطاعات الشريكة، وهذا من أجل إستغلال الفرص المتاحة لتطوير التكوين عن طريق التمهين، وكذا إعادة النّظر في الصّيغ البيداغوجية وهندسة البرامج بما يتوافق مع طموحات وحاجات القطاع؛
- عدم تسخير برامج واضحة المعالم والأهداف لأجل ضمان تكوين مستمر ونوعي لإطارات وموظفي هياكل القطاع.[2]

5. التأخّر في تنفيذ آليات دعم التآزر وترقية نظام الإنتاج المحلي

مواصلة تنفيذ منهجيتي Nucleus لدعم التآزر بين الحرفيين و الSPL لتحقيق ديناميكية إقتصادية مستدامة، سيساهم مساهمة فعّالة في تحقيق التّوازن الإقتصادي المحلّي وكذا الإستقرار السكاني ؛ غير أنّ ما يُعاب على هذه الإصلاحات التّي بادرت بها الدولة، هو التّأخر في إدراجها ضمن المحاور التي تضّمنتها الإستراتيجية، الأمر الذي أثّر بدوره على تحقيقها بشكل تام، فبرنامج نظام الإنتاج المحلي *SPL الذّي تمّ البدء في تنفيذه قبل أقل من سنتين عن إنتهاء تطبيق إستراتيجية القطاع المنتهية التنفيذ يمكن أن يشكّل دليلا على ما سبق،[3] ضف إلى ذلك، وبالنظر إلى الواقع الحالي فإنّ هذه التجربة الفتيّة لهياكل القطاع في مجال تنفيذ هذه البرامج تعرف بعض النقائص المرتبطة أساسا بضعف التمويل الخاص بإنجاح برامجها.[4]

6. إختزال مفهوم التسويق في الترويج

يمكن تلخيص الإحترازات المسجّلة على الجهود التي تمت على الصعيد التسويقي، فيما يلي :

- ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي على المستوى المحلي؛
- الإختزال الحاصل في فهم التسويق وإعتباره عملا ترويجيا، في حين كان من الأجدر النّظر إلى الترويج على أنّه أحد الأبعاد الهامّة وليست الوحيدة في العملية التسويقية، هذه الأخيرة هي في الحقيقة عملية متكاملة ترتبط بالأساس بدراسة السوق التّي توفّر معلومات مفيدة لتصميم المنتوج ووضع سياسة سعرية مناسبة، إلى جانب أماكن تواجد المنتجات بالقرب من الزبائن المحتملين؛
- حصر الخدمات الترويجية بشكل خاص على النشاطات التقليدية والفنية من دون مراعاة لحجم التّواجد الحقيقي والتمثيل الفعلي لكل من أنشطة الخدمات والإنتاج، فعلى الرغم من أنّ الفترة المستغرقة في التّعريف بوجود المنتج التقليدي الجزائري

---

[1]- مصطفى بن بادة، التكوين المتخصص والتأهيلات المهنية لتعزيز مهارات الموارد البشرية، أشغال الورشة الثالثة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012، ص. 25

[2]- Alain Labruffe, op.cit, p. 5

*سنعود لتناول هذا العنصر بالتفصيل فيما بعد.

[3]- **بن** زايد مسعود، الكلمة الإفتتاحية لرئيس الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف في أشغال الورشة الأولى للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012، ص. 5

[4]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.71

بأهم المعارض قد أخذت بعض الوقت، وذلك لتمكين الحرفيين من التعرّف على إستراتيجيات الترويج والتّحكم في أساليب التصدير والمفاوضات في الأسواق الخارجية، لكنّها لم تؤت بجميع ثمارها المرجوّة.[1]

- عدم ملائمة بعض التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلّقة بالتجارة الخارجية لخصوصيات قطاع الصناعة التقليدية والحرف، لاسيما ما يخّص إستيراد المواد الأولية أو إسترجاع حصيلة الصادرات، وبالخصوص عقب المشاركة في المعارض خارج الوطن.[2]

ما سبق، صعبّ من الوصول إلى تحقيق نظرة واعدة للتسويق ترتكز على رؤية كلية تأخذ المبادئ الأساسية للعملية بعين الإعتبار.

7. وجود نقائص بالنظام المعلوماتي الموضوع

بادرت السّلطة الوصّية بإنجاز نظام معلوماتي ووضعته حيز التنفيذ، تلائما مع التحوّلات التكنولوجية الرّاهنة في مجال تسيير وتحريك المعلومة وبالشّكل الذي يجعل منها مادة خام لإتّخاذ القرار ؛ لكن ما يبعث للخوف من جانب تسيير المعلومات عن طريق المنظومة الإعلامية بإعتبارها محمّلة على شبكة الأنترنت، هو التّهديد وإمكانية الولوج إلى المعلومات التّي يتضمّنها النّظام وصعوبة تأمينها، إضافة إلى بعض النقائص المسجّلة في عملية تسيير وإستغلال المعلومات على مستواها، إذ تفتقد هذا الأخيرة إلى تأطير بشري كفؤ للسّهر على حسن تسييرها وصيانتها.[3]

وعلاوة على الإنتقادات السّابقة الموجّهة لإستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، هناك نقائص أخرى تمّ إغفالها تقف عقبة أمام تطوير الصناعات التقليدية ببلادنا، يتعلّق الأمر بـ :

- نقص الإتفاقيات الوطنية مع مختلف شركاء القطاع في إطار تعزيز التّعاون القطاعي، إلى جانب ضعف التنسيق لتلك المبرمة؛
- عدم إستغلال الفرص المتاحة من التّعاون الخارجي والإستفادة من الخبرات الأجنبية بالشّكل اللائق لغياب معلومات وافية، كما أنّ تثمين العلاقات المكتسبة في الغالب ما لا يتم لوقت طويل ممّا يعيق التّراكم الكلّي للتّجارب، ضف إلى ذلك إنعدام أهداف واضحة للبحث عن سبل تعاون خارجي مستدامة، خصوصا مع التحوّلات التي يعرفها الإقتصاد العالمي، فضلا عن أنّ الإستفادة من برامج الدعم الدولي تعاني من عدم التعميم على المستوى الوطني وتقتصر في الغالب على جهات دون أخرى؛[4]
- جانب آخر لا يمكن إهماله، ويتعلّق بمحور الإتصال الذّي يقع على عاتقه عبء إيصال أفكار وأفعال القطاع إلى مختلف الشّركاء الداخليين والخارجيين، فإن كانت جملة الأفعال الإعلامية والإتّصالية التّي يقوم بها القطاع ذات أثر إيجابي، فإنّ الملاحظ أنّها تفتقد إلى تحديد دقيق للأهداف سواء بالنسبة للتّنسيق الداخلي أو للعلاقة مع المحيط، ويظهر ذلك في عدم وجود برامج إتّصالية تضمن بقاء الهياكل على تواصل دائم فيما بينها، ماعدا تلك الأفعال التي كانت ناتجة عن ردّة فعل عن المحيط وإستجابة ذاتية للهياكل للتّأقلم مع المستجدّات؛

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.53

[2]- شكري بن زعرور، تحسين الجودة: أية مقاربة لقطاع الصناعة التقليدية، **مجلة " Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 70853، 21 أفريل 2016، ص.11

[3]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي**، العدد 4، 2012، ص.42

[4]- عمامرة، Pierre Porie، Valerie Hidson، Georges Bernhoeft، فتيحة آمجوت جحيش، التعاون القطاعي والإندماج الإقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية في التنمية المحلية، أشغال الورشة الخامسة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2009، **مجلة الحرفي**، الجزائر، 2009، ص.ص 30-31

- أمّا الجانب الإعلامي، فإنّ القطاع برغم مكانته الإقتصادية التي تظهر وتتجلّى من خلال العديد من المؤشّرات المقدّمة، فإنّه لم يستطع تكوين لغة خطاب موحّدة وقوية قادرة على التعبير عن حجمه وحقيقته، كما أنّ الأفعال الإعلامية الحالية ما هي إلا أفعال مناسباتية تنتهي بإنتهاء الحدث ولا تحمل سمة الديمومة، ولذلك فإنّها لا ترقى لأن يُقال عنها أنّها إعلام قطاعي، وبالمقابل نجد قطاعات أخرى في نفس المحيط الإقتصادي الوطني لا تضاهي قطاع الصناعة التقليدية والحرف من حيث الأهمية، ولكنّها تبرز من خلال قوة الخطاب الإعلامي الذي تتبنّاه.[1]

هذه النقائص المآخذة على إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، والتّي لم تؤت بجميع الثّمار المنتظرة منها، جعلت من قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، ولكنّها تعتبر تجربة تستحق التّثمين، من منطلق أنّ مواصلة الإصلاحات والعمل بإستمرار يعدّ أمرا ضروريا لإستخراج الثروة الكامنة التي يملكها هذا القطاع لترقية الإستثمار وخلق مناصب شغل وحركية إقتصادية وكذا تطوير الصادرات وتحقيق تنمية محلية، من خلال الإعتماد على كل مسعى يحفّز العمل الجماعي بين الحرفيين وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة العمومية والخاصة داخل القطاع، فبقدر ما يتاح لأي قطاع من إهتمام وتسهيلات بقدر ما تكون النتائج إيجابية.

[1]- شنيني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.ص 131-132

خاتمة الفصل :

كان قرار الحكومة الجزائرية بوضع أول إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، تجسيدا جليّا لإرادة الدولة في إعطاء هذا القطاع بعده الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الكامل، والسير به في مسار التنمية المستدامة، لاسيما مع التطوّرات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، الناتجة عن ظاهرة العولمة، والتي من مؤشراتها الواضحة الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بهذه الإستراتيجية تُتَرجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضروريّة لإعادة بعث نشاطات الصناعة التقليديّة على المدى المتوسّط، والتي سجّل على إثرها قطاع الصناعة التقليدية والحرف بعد سبع سنوات من الشّروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع، حصيلة مشجّعة نسبيا، كما تمكّن من تجاوز حالة الرّكود التي مرّ بها وتسجيل إنطلاقة جديدة تبشّر بآفاق واعدة، بفضل ما إستحدث من برامج وآليات موجّهة لدعم هذا القطاع.

وبالرغم من النتائج الإقتصادية المحصّلة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف، غير أنّ التقييم الدقيق لمسار إستراتيجية تنمية القطاع المنتهية سنة 2010، أظهر عن وجود نقائص في الإجراءات والتدابير المسخّرة ضمنها، والتي حالت دون بلوغ كافة الأهداف المسطّرة كماً وكيفًا، وبقي على إثرها القطاع يواجه مجموعة من الصعوبات حدّت من إمكانياته على التطوّر بالسرعة المطلوبة ؛ أمام هذا الوضع عكفت الوزارة الوصية على وضع برنامج جديد لتعزيز النمو، من أهم توّجهاته إستكمال البرامج التي لا تزال قيد الإنجاز ورفع العراقيل التي يواجهها الممارسون للأنشطة، بالإضافة إلى تكييف خدمات الدعم وأدواتها مع المتطلّبات الخاصة بكل الحرفيين، وبما يساهم في بناء أرضية ملائمة لتنفيذ إستراتيجية جديدة آفاق 2020، تمّ تسطيرها لتحقيق التنمية المنشودة.

تتطلّع الرؤية المستشرفة للقطاع آفاق 2020 نحو تحقيق هدفين أساسيين، سيكونان دليلا على نجاعة الإجراءات التي تمّ تطبيقها في سبيل ذلك، وعلى هذا الأساس سُخّر لهذه الأهداف مجموعة من الآليات والتدابير صِيغت في إطار مقاربة ترمي نحو إعادة بعث هذا الأخير والمساهمة في دعم الديناميكية الإقتصادية الوطنية والمحلية، التي مكّنته مبدئيا من تحقيق ديناميكية متصاعدة على مستوى عدّة مؤشّرات إقتصادية على المستوى الكلي.

التقييم الأولي لإستراتيجية التنمية الأخيرة أظهر بدوره جملة من الإنتقادات تتشابه إلى حدّ بعيد في مضمونها مع نظيرتها الموجّهة لوثيقة العمل السابقة. ففي الواقع، رغم أنّ الإنتاج الحرفي آخذ في التّحسّن بشكل واضح مقارنة بالسّنوات القليلة الماضية، تظلّ الحقيقة أنّ هذا التطوّر غير كاف بالنظّر إلى التحدّيات الكبيرة التّي لا يزال يواجهها.

وعلى غرار مخطّط التنمية آفاق 2010، إعتمد مسؤولو القطاع في صياغة إستراتيجية التنمية الحالية على برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL)، كمحور أساسي في تنفيذ إستراتيجية القطاع الجديدة والوصول للفعالية المطلوبة، وذلك عبر إعداد وإنجاز المبادرات والإجراءات التّي نّصت عليها بتناسق وتناغم كاملين مع أهداف هذا البرنامج الأخير، وهو ما سوف نقوم بتقديمه في الفصل الأخير إلى جانب دراسة إحصائية لعينة من مسؤولي غرف الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الوطني، نحاول فيها إستطلاع الآراء حول مدى فعالية تجسيد برنامج نظام الإنتاج المحلي في إطار الإستراتيجية الحالية.

الفصل الرابع

نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر

تمهيد :

أحرزت إستراتيجيتا تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر السّابقة والحالية نتائج إيجابية تستحق التثمين، لاسيّما في مجالي خلق الأنشطة ومناصب الشّغل، إذ حقّق القطاع إنجازات مهمّة مثّلت علامات فارقة، وعكست حجم التدابير المبادر بها وبالتالي رفعت من مستوى المسؤوليات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي أنيط بها، وهذا على الرّغم من التّحدّيات الكبيرة التّي بقيت تواجهه وأعاقت من النمّو السريع للقطاع والأداء الأمثل لمهامه ؛ والتي تراوح مردّها بين ما عرفه الإقتصاد الوطني والدولي من تطوّرات في ظل التحوّلات العالمية، وبين كثافة الجهود وكفاية التدابير للوصول للنموذج التنموي المطلوب، وما كان له من أثر في دفع بعض الدّارسين نحو توجيه إنتقادات لمخطّطات التنمية المقدّمة.

غير أنّ وجود بعض النقائص يعدّ أمرا طبيعيا في ظل إحتدام المتطلّبات المضاعفة وما ينجرّ عنها من تأثير على الحصص السوقية وكذا تهديد البقاء في السوق، فعلى إثر ذلك تمّ تعزيز تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية كأداة محورية في الخطة التنموية الأخيرة للتّقليص إلى حدٍ كبير من هذه العوائق، لما كان لهذا البرنامج من إنعكاسات قوية وكبيرة في قطع الأنشطة الحرفية أشواطا معتبرة في ظل المخطط التنموي السّابق آفاق 2010.

وعليه، سنقوم في هذا الفصل بمعالجة مجموعة من العناصر نبدأها بتقديم أصول نظام الإنتاج المحلي ومفاهيمه وكذا خصائصه وأهميته، مع الإشارة لواقع تنفيذ هذا البرنامج في الجزائر كإحدى الآليات المستخدمة في إطار إستراتيجية البلاد لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في أفق 2020، لنتناول بعد هذا الطرح دراسة إحصائية نحاول من خلالها تقييم خصوصيات الواقع الجزائري من زاوية نجاح تنفيذ هذا البرنامج كسياسة كلية ضمن الإستراتيجية، وهذا من خلال إستبيان قمنا بتوزيعه على غرف الصناعة التقليدية والحرف بكامل ولايات الوطن لإستطلاع الآراء حول الموضوع، والتّي تمّ تقديمها في مبحثين، خصّصنا أحدهما لعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بينما قمنا في الآخر بإختبار مدى صحّة الفرضيات، ومن ثمّ إبراز حوصلة للنّتائج بواسطة معادلة تقديرية تشمل المتغيّرات الأساسية الداخلة في التحليل، يتم على إثرها تفسير ما توصّلنا إليه، لنصل في الأخير لإقتراح نموذج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الإنتاج المحلي SPL

أمام التغيّرات المعقّدة والسريعة للبيئة الإقتصادية تُعّد عملية مرافقة المؤسسات الصغيرة والحرفية على المستوى الوطني جزءا من القضايا الأساسية للتنمية الإقتصادية، وهذا لتوجيه تحوّلها نظرا لأهميتها البالغة في السنوات الأخيرة، هذه المؤسسات غالبا ما تكون معزولة للغاية، كما أن طبيعة حجمها غير كافية لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتطوّرها (كالإبتكار، البحث والتطوير، التوسّع الدولي، تطوير المهارات وإعادة التموضع تجاه عملائها أو الموردين، التنويع وغيرها من الإجراءات) ؛ من هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون للقيام بمثل هذه المشاريع وبناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة حول مواضيع معينة أدت بمرور الوقت إلى إنشاء شبكات مؤسسات غالبا ما تقوم على القرب أو على منطق القطاعية. من بين هاته الشبكات نجد **نظام الإنتاج المحلي** (**SPL**)، هذا الأخير يعدّ إحدى الحلول الهامة للإستجابة للتحدّيات التي تواجهها مؤسسات الحجم الصغير، فقد أكّدت التجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأنّ التنمية المحلية يمكن أن تتحقّق عن طريق ترقية مؤسساتها ص وم ومؤسساتها المصغّرة من خلال تبنّي هذه المقاربة.

المطلب الأول: أصل نظام الإنتاج المحلي SPL (الأساس التاريخي و المفاهيم)

تسميات عديدة تطلق للدّلالة على تجمّع مؤسسات صغيرة متخصّصة ومتمركزة في إقليم معيّن، من بينها : **المناطق الصناعية أو التكنولوجية** (**Districts Industriels ou Technologiques**)، **الأقطاب التنافسية** (**Pôles de compétitivités**)، **شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميا** (**Réseau d'Entreprises Territoriale**)، **التجمّعات** (**Clusters**) وغيرها، وكلّها مصطلحات وإن إختلفت تسمياتها بإختلاف المناطق المستعملة بها تدلّ على هذا النوع من التجمّعات.[265] وسنحتفظ في دراستنا هذه بتسمية أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) كمفهوم شامل لوصف هذا النوع من التنظيم.

1. الأساس التاريخي لنظام الإنتاج المحلي

حسب الدراسات التي تمّ إجراؤها تعود نظرية أنظمة الإنتاج المحلية إلى نموذج **المنطقة الصناعية** (**District Industriel**) المحدّد في الإقتصاد الصناعي،[266] وتعتمد فكرة هذه الأخيرة على العلاقة بين الديناميكية الصّناعية وديناميكية الإقليم المتواجد فيه، الموروثة من التّصاميم المطوّرة من طرف ألفريد مارشال ؛ وقد تبلور تصميم المنطقة (District) من مصدرين أساسين متكاملين، أحدهما نظري بالأساس مستمد من أعمال مارشال في أوائل القرن 19، والآخر تجريبي مستمد من دراسة النماذج المكانية لمسارات تصنيع ظهرت في مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا خلال الستينيات والسبعينيات.[267]

ترافقت هذه الحركية أيضا مع إنبعاث مناطق صناعية وتجمّعات في العديد من أجزاء العالم كانت محلّ دراسة، أوّلها دراسات أجراها باحثون على غرار (Bagnasco، 1977)، (De brusco، 1982)، (G. Garofoli، 1981-1983)،

[265]_ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE, France, avril 2005A, p.1

[266]_ BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local : transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), **deuxième collègue international (mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du Maghreb),** Tunis, 22-23 juin 2006, p.5

[267]_ COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, IREPD, France, 2002, p.28

(De Fua و Zacchia، 1985) وغيرهم بإيطاليا في سنوات السبعينيات والثمانينيات، والتّي تناولت دراساتهم التطوّر الإقتصادي بالمناطق الإيطالية،[268] كانت نتيجتها وجود شمال معتمد على التصنيع بمؤسسات كبرى وجنوب زراعي متخلّف، في حين ظهرت في مناطق الشّمال الشرقي والوسط مؤسسات صغيرة تمكّنت من إثبات نجاعتها في السّوق العالمي عبر صناعة متخصّصة في نشاطات صناعة تقليدية "نسيج، صناعة الملابس، الأحذية، الأثاث، السيراميك....."؛[269] وقد أكّدت تلك الدّراسات على أنّ الحركيات الداخلية للتنمية والخصائص الإجتماعية بتلك المناطق هي العامل المفسّر لهذه الديناميكيات.

ويُعدّ بيكاتيني (Bicattini) من إستعمل تعبير المنطقة الصّناعية من جديد خلال الفترة (1979-1987)، إذ لاحظ أنّ التنظيم الصّناعي بتلك المناطق يعدّ خليط من منافسة- تكامل- تعاون داخل تنظيم لمؤسّسات صغيرة ومتوسّطة متمركزة جغرافيا في تلك المناطق وتعمل في نفس النّشاط أو في نشاطات متقاربة تشبه النّموذج المارشالي.[270]

لم يتوقّف الأمر عند هذا الحد، ففي سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، أُنجزَت كذلك العديد من الدّراسات التّي سمحت بتعريف أشكال مشابهة للتنظيم الإنتاجي المحلي وأعطته مفهوما أكثر شمولية، منها ما عُرف في دول متطوّرة كألمانيا بواسطة (Kristensen، 1989) واليابان من خلال (Itakura، 1988) و(Houssel، 1990)، فرنسا (Raveyre وSaglio، 1984) و(Ganne، 1992)، (Courlet وPecqueur، 1992) ؛ تنظيمات هذه البلدان تعود إلى فترات سابقة مرتبطة بتاريخ التصنيع بها، أما النماذج الأخرى والتّي هي أكثر حداثة فتواجدت في دول أوروبا الجنوبية التّي تبنّت التّصنيع حديثا كالبرتغال وإسبانيا.[271]

وأخيرا وبفضل مساهمات أولئك الباحثين إلى جانب غيرهم بآرائهم النّظرية وأبحاثهم التجريبية، عرف مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلّي (SPL)، هذا المصطلح نتج عن تركيبة مساهمات مختلفة لباحثين في هذا المجال.

2. مفهوم نظام الإنتاج المحلي

استُعمل مصطلح نظام الإنتاج المحلي من طرف الكثير من الكتّاب والمنظّمات الدولية تحت أشكال ومسمّيات عديدة، أثبتت التّجارب أنّه رغم وجود بعض الإختلافات إلا أنّها تصّب جميعها في إطار واحد، إذ يعكس عادة تعدّد التعاريف والعبارات المستعملة، الإختلاف في الأطر النظرية لهذا المفهوم حسب المقاربات، والتي لن نتوسّع في عرضها بينما سنقوم بتقديم عدد من المفاهيم التي وردت في هذا الإطار.

- كما سبق وأشرنا فإن المبتكر المعروف لتصوّر نظام الإنتاج المحلّي هو ألفريد مارشال سنة 1920، حيث يرى بأنّ التّمركز الجهوي لمؤسسات ص وم متخصّصة يشكّل منطقة صناعية ويخلق **مناخ صناعي** (Atmosphère Industrielle) يسهّل عملية التعلّم بين الأفراد وكذا إكتساب وإنتشار الكفاءات والتكنولوجيا؛[272]

[268]_ COURLET Claude et autre, Industrie et dynamiques de territoires, **Revue d'économie industrielle**. Vol. 64. 2éme trimestre, France, 1993, p.9
[269]_ AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef,** Ministère de l'industrie marocain, Maroc**,** 2006, p.9
[270]_ MARC-URBAIN Proulx, **Territoires et développement économique**, L'Harmattan, paris, 1998, p.51
[271]_ COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature , op.cit**, p.p30-31
[272]_ DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole , **Reflets et Perspectives**, Bourgogne,2005B, p.38

- إستخدم **بيكاتيني** سنة 1992 أيضا تعبير المنطقة الصناعية لوصف تمركز المؤسّسات الصغيرة في مناطق الشمال الشرقي ووسط إيطاليا، وعرّفها على أنّها :" وحدة سوسيو–جهوية مميّزة بوجود نشط لجماعة أفراد ومؤسسات صغيرة يعملون في نفس الحرفة أو على نفس المنتج بمنطقة جغرافية وتاريخية محدّدة"؛[273]
- إستعمل **بورتر** سنة 1990 مصطلح التجمّع (Cluster) وعرّفه على أنّه :" نمط تنظيمي خاص أين التّنافسية فيه تقوم على وجود علاقات وثيقة بين الفاعلين الذّين تربطهم أهداف مشتركة أو تكاملية متجذّرة في إقليم محدّد"،[274] ويضيف أيضا بأنّه عبارة عن : " تمركز جغرافي لوحدات مترابطة : مروّدين متخصّصين، مقدّمي خدمات، مؤسسات عاملة في صناعات ذات صلة وهيئات ذات علاقة (جامعات، هيئات مطابقة، مراكز تكوين...) تعمل في مجال معيّن بشكل متكامل ومتعاون."[275]
- في إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تمّ تعريف نظام الإنتاج المحلّي بأنّه: "منظّمة إنتاجية خاصة متواجدة في منطقة تمثّل عموما حوض شغل، وتعمل كشبكة مترابطة مكوّنة من وحدات إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتّي تقتسم العمل (مؤسسات إنتاجية أو خدماتية صغيرة الحجم، مراكز بحث، منظّمات تكوين، هيئات دعم، جامعات، مراكز يقظة تكنولوجية.....)"؛[276]
- باحث آخر وهو (A. Markusen، 2000) قام بتحديد ثلاثة أنواع أخرى من التجمّعات أطلق عليها تسمية **الأماكن الجاذبة** (Lieux aimants) وعرّفها على أنّها :

✓ تجمّع لمؤسسات صغيرة مستقرة حول مؤسّسة كبيرة كالأشعة حول المركز، كما هو الحال في كل من Seattle مع Boeing في الو.م.أ، Toyota City باليابان، Ulsan وPohang بكوريا الجنوبية وغيرها ؛ حيث تكون المؤسسة الكبيرة غير تابعة للنظام المحلّي المشكّل من هذه المؤسسات الصغيرة وفي نفس الوقت تحتفظ بعلاقات هامة مع هاته الأخيرة والخارج؛

✓ فروع المؤسسات الكبرى الأجنبية في البلد المضيف تشكّل أيضا تجمّعا جاذبا رغم أنّها غير متحالفة مع المؤسّسات محلية ومنتوجها متوجّه نحو الخارج؛

✓ المؤسّسات التّابعة للهيئات الكبرى بالدولة حسب الباحث تندرج أيضا ضمن المناطق الجاذبة كما هو الحال في المراكز الإدارية الكبرى أو القواعد العسكرية.[277]

غير أنّ هذا التوسيع المتتالي في مجال البحث حول تجمّعات المؤسسات وتمديد مجال التعريف إلى ما لا نهاية، قد أفقدها دقتها النظرية حتى أصبح كل تجمّع بالصدفة لمؤسسات تعمل في نفس النشاط أو على نفس المنتج أو توجّه منتجاتها لنفس السوق أو مرتبطة بعلاقات مناولة، نظاما إنتاجيا محليا، لهذا يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي تدخل في تعريف نظام الإنتاج المحلّي فيما يلي :

- وجود إقليم محدّد وصغير نسبيا؛
- إحتواء هذا الإقليم كثافة عالية من المؤسسات التي تلبّي حاجيات سكانه، مع تنوُّع أحجام هذه المؤسسات على أن لا تتجاوز حجم مؤسسة متوسطة؛

[273]_ COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, op.cit, p.30
[274]_ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3
[275]_ Les Pôles et Clusters, **Glossaire**, 15/08/2010, http://www.mediterranee-technologies.com/dev/med-tech-fr/clusters/glossaire.htm
[276]_ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3
[277]_ Courlet Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature ,** op.cit, p.31

- التخصّص في نشاط وحيد من صناعة تقليدية* (نسيج ، مواد غذائية....) أو أنشطة متكاملة تسمح للمنطقة بتحقيق رقم أعمال هام والحصول على حصص سوقية هامة على المستوى المحلي وحتى الدولي؛
- تحكّم هذه المؤسسات في معرفة صناعية محلية جذورها عميقة في هذا الإقليم؛
- نشوء سلسلة قيمة بين أنشطة مستقلة، متخصّصة جدا ومتكاملة؛
- دعمها من طرف منظّمات وهيئات محلية قريبة من تجمّع هذه المؤسسات، والتي يمكنها لعب دور التنسيق والتسهيل بين الفاعلين في نظام الإنتاج (كغرف التجارة والصناعة على سبيل المثال)؛
- توافر مجموعة متنوّعة من مقدمي الخدمات (ممونّي المواد الأولية والتجهيزات، مراكز تكوين، بحث، تمويل، بنوك تنمية محلية، خدمات نقل، مصممين، خدمات تصدير....)، حيث تضمن تلبية الحاجيات الأساسية لمؤسسات الإقليم. كما هو موضح في الشكل رقم (IV. 01).

الشكل رقم (IV. 01)_ مخطط بياني لفاعلي الـSPL

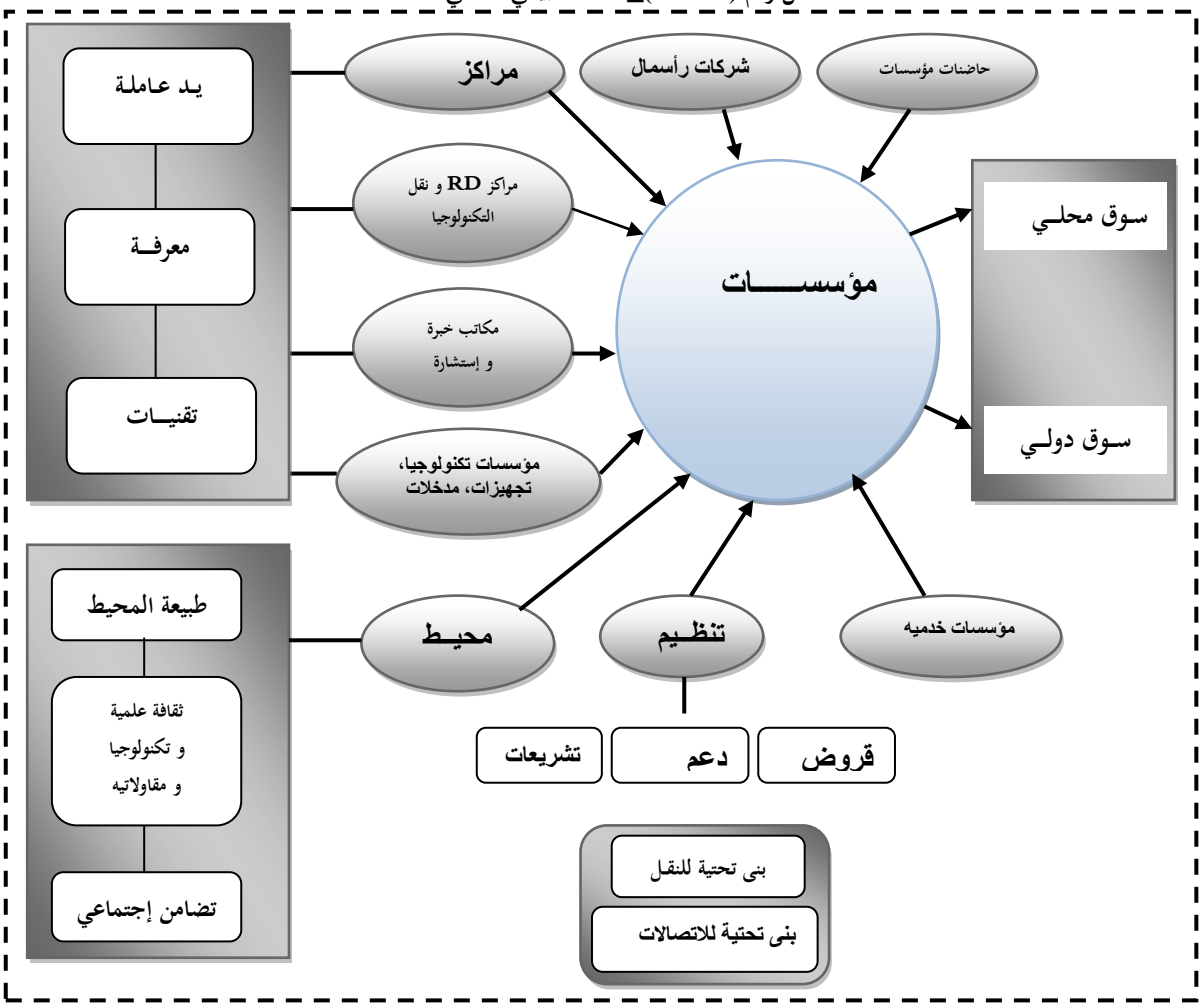

Source : AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, op.cit,** 2006, p.7

وإستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلّي SPL بأنّه :

* نقصد بكلمة نشاط تقليدي هنا كل نشاط مُتوَاجد من قبل ولا نعني بذلك أنشطة الصناعة التقليدية والحرف المدروسة في فصل سابق، وهذا لتمييز نظام الإنتاج المحلي عن القطب التنافسي الذي يجمع بين مؤسسات متخصّصة في نشاط تكنولوجي.

- نمط تنظيمي لتجمّع إنتاجي مُكوَّن من مؤسسات ص وم أو مؤسسات مصغّرة داخل مجال ترابي معيّن؛
- تخصّص هاته المؤسسات في نشاط أو منتج معيّن؛
- تحتفظ المؤسسات فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة نسبة لعلاقاتها مع المؤسسات الخارجية؛
- الإستفادة من دعم مؤسسات الدولة المحلية العامة وكذا القطاع الخاص (مراكز تكوين، بحث، مؤسسات دعم مالي، جمعيات مهنية.....)؛
- التنسيق فيما بينها من خلال هيكل تنشيط؛
- تُوضع وتُطبّق لها برامج جماعية يكون لها أثر على التّنافسية الفردية والقطاعية.

وتمثّل العلاقات والروابط المحلية بين الفاعلين في نظام الإنتاج المحلّي والذين يبعثون ديناميكية داخله كما يلي :

الشكل رقم (02.IV) _ العلاقات بين الفاعلين داخل الـ SPL

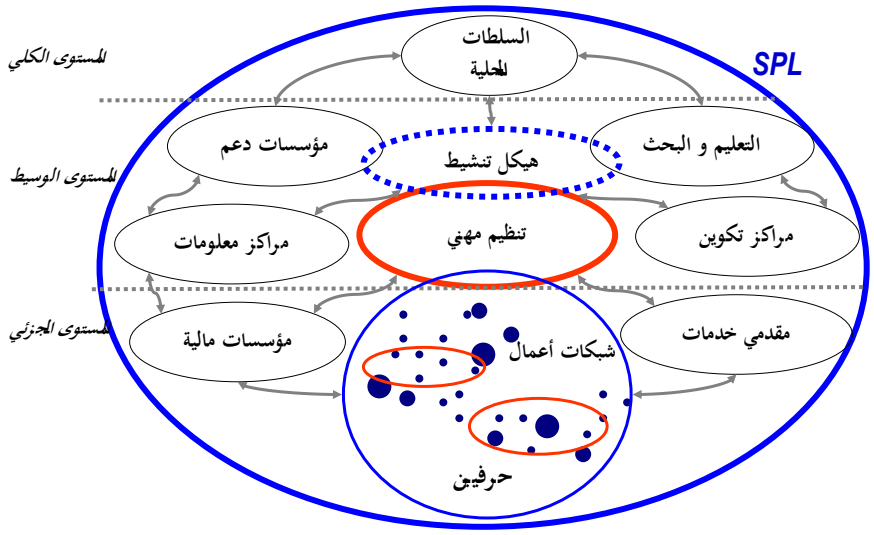

Source: BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2éme Séminaire de Formation sur **Les systèmes productifs locaux,** Ouargla, 03/04 mai 2008, p.7

من الشكل السابق نستنتج بأنّ عملية تجميع مؤسسات تعمل في نفس النشاط أو على نفس المنتج وفق نظام للإنتاج المحلّي لا يقتصر على وجود هاته المؤسسات فقط ضمن هذا النظام، بل يتطلّب دعما من مختلف هيئات الدولة المحلية العمومية والخاصة، التي تجمعها بها علاقات هامة تفتح المجال للمؤسسات المتجمّعة من الإستفادة من إقتصاديات ضرورية، في كل من المجالات التسويقية، اللوجستية، التموين والتمويل، إلى جانب وجود وتدخّل تنظيمات دعم محلية (منظمات تكوين، جمعيات) في عمل التجمّع، والتي تقدّم لتلك المؤسسات الوصول السّهل لسلع وخدمات متنوّعة في مجال التكوين والخبرة ومختلف الهياكل القاعدية.

المطلب الثاني : خصائص نظام الإنتاج المحلي وأهميته

سنعمل في هذا المطلب على تقديم خصائص نظام الإنتاج المحلي وأهميته التي على إثرها سعت دول عديدة نحو ترقية نسيجها من المؤسسات ص وم والحرفية، من خلال تطوير تجمّعات المؤسسات لديها وفق هذا النظام.

1. خصائص نظام الإنتاج المحلي

الخصائص التي سنقوم بسردها لا تنحصر فقط على نظام الإنتاج المحلي، بل يمكن تعميمها في حالات كثيرة على كل تجميع شبكي يكوّن نظام لمؤسسات صغيرة متخصّصة أو متكاملة قائمة على الجوار الجغرافي.

1.1. الـSPL هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدّد : السّمة الأولى التي تميّز نظام الإنتاج المحلي هي وجود شبكة مؤسسات (صغيرة في الغالب) متجاورة ومترابطة ببعضها البعض في فضاء جغرافي محدود وقابل للقياس، كمثال على ذلك منطقة سهل آرف بفرنسا تضم 600 مؤسسة خياطة في 300 كلم مربع ؛ هذا الفضاء الجغرافي ليس له حدود بالمعنى الدقيق للكلمة بل يمثّل وحدة وطنية معينة تُتَرجم من خلال سلوكات محدّدة وخاصة، ويتألّف من موارد مادية وغير مادية يمتلكها ويسيّرها مختلف الفاعلين : مؤسسات، هيئات بحث وتكوين، سلطات عمومية محلية وغيرها، كما تتميّز مؤسساته بتخصّص إقتصادي في نشاط معيّن تقليدي ومعتاد وكذا مرتبط بماضي تمركز الأنشطة في المنطقة، مما يكسبه طابع الأصالة ويمكّن المؤسسات المتخصّصة فيه من تحقيق عوائد كبيرة ومن الحصول على حصص سوقية هامة على المستوى الوطني وحتى العالمي.

2.1. هو نظام للإنتاج المحلي : الـSPL هو عبارة عن نظام إنتاجي يُنتج مزايا متبادلة تستفيد منها المؤسسات المتواجدة بالمنطقة نفسها ؛ فوجود مؤسسات متجمّعة في فضاء محدّد، إلى جانب بيئة نشطة تضم هيئات ذات علاقة تتولّى عمليات التنسيق وتقديم الدعم وتوفير الخدمات، يكوّن نظاما إنتاجيا محليا، يمكن أن يختلف في درجة التعقيد حسب الأشكال التي سبق وصفها في الجزء السابق،[278] مدخلاته هي مجموع الموارد سواءا كانت معارف، رأسمال، مهارات، مواد أولية... ؛ هذه المدخلات تتأثّر بآليات التنسيق التي تصف قوانين المنافسة والتّعاون المحلي بين الفاعلين وتضمن التماسك داخل المحيط بفعل الجوار، وتُكوّن مخرجاتها خارجيات إيجابية مادية وغير مادية لجميع الأعوان (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تحفيز على الإبتكار، إنشاء ميزة تنافسية خاصة، علاقات رسمية وأخرى غير رسمية) تسمح بالتكيّف مع المستجدات.

فمن وجهة نظر تنظيمية، نظام الإنتاج المحلي يُبرز آليات تنسيق تنظّم العلاقات بين الأعوان المحليين وتعمل على تقليص عدم التأكّد والديناميكية التي تواجهها المؤسسات، وذلك من خلال تنظيم ضمني وصريح وكذا ترابط وظيفي ومعلوماتي بين الفاعلين المحليين.[279]

3.1. وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الإقتصادية له : الفكرة الموجودة في العديد من الأعمال حول الـSPL هي أنّ فعالية عملية الإنتاج والإبداع فيه تخضع لطريقة إرتباط متغيّرات إجتماعية ثقافية (قيم، سلوكات

[278]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.32
[279]- LOREK Maria, op.cit, p.5

ومعارف...) مع متغيّرات أخرى إقتصادية خاصة بالمنطقة (وفرة رأس المال، مواد أولية، عمالة منخفضة الأجر..)، التي بتفاعلها تنتج وفورات خارجية تعمل عموما على توفير لغة مشتركة وتشجّع التبادل والتعاون بطابع رسمي أو غير رسمي، وكذا تعزّز ظهور الإبداع أو على الأقل نشره داخل النظام الإنتاجي. ففي العادة يُنتج النظام الإنتاجي المحلي وفورات خارجية خاصة به، مشتقة من العديد من التكيّفات الجزئية بين المؤسسات المتنوّعة وكذا بين المؤسسات والأفراد في مجال ترابي معيّن، ويتعلّق الأمر بقدرة تكيّف مرتبطة بثقافة مجموع بشري صعبة الإنتقال (مستوى ثقة عال، لغة علمية أو إنتاجية خاصة...)، والتي تلخّص عادة بتعبير **الرأسمال الإجتماعي**. هاته المزايا هي التي تحدّد المنتجات الخاصة بالنظام الإنتاجي كما تؤدي أيضا إلى تطوير هذه المسارات الإنتاجية وتعطي هوية للإقليم الموجودة فيه، فنجد : باراتو بإيطاليا مشهورة بنسيجها، Grenoble بفرنسا بالإلكترونيك وDetroit بالو.م.أ بالسيارات وغيرها.[280]

4.1. خصوصيته مستمدة من الإقليم المتواجد فيه : أثبتت الدراسات النظرية أنّ المجال الترابي أو ما يسمى أيضا بـ (الإقليم، المنطقة، الجهة، الفضاء الجغرافي) هو عامل هام في طريقة تنظيم وحركية الظواهر الإقتصادية، فبالرغم من أنّه هُمّش في الغالب في التحليل الإقتصادي للرأسمالية، إلاّ أنّه أصبح شكلا من أشكال التنظيم الإقتصادي الفعّال، له تأثيراته الهامة في تقوية الإنتاجية والنمو.

ويُقدَّم المجال الترابي على هذا الأساس كمنظّمة منتجة للموارد (معارف، مهارات، رأس مال...)، كما أنّه يجمع الفاعلين المحليين للإبتكار، ويؤكّد كل من (Colletis et Pecqueur، 1993) على أنّ الموارد الخاصة تتشكّل بطرق مختلفة مما يشجّع على خلق ميزة تنافسية خاصة لمحيط معيّن ؛ ويظهر بذلك المجال الترابي كفاعل من خلال مكوّناته ينُظِّم تطوّر هذه الميزة، وأنّ نظام الإنتاج المحلي هو متغيّر يتحرّك وفق الإقليم المتواجد فيه، فهو يحتاج إلى محيط خاص كي يعمل فيه فيشكّل بذلك هذا المجال الترابي وسطا إبداعيا للنظام أين التّفاعلات بين الأعوان الإقتصاديين فيه تتطوّر عن طريق التّعاون النّاتج عن الجوار ومن ثم التعلّم، كما يُنتج وفورات خارجية خاصة بالإبتكار وأشكال أكثر فاعلية في التسيير المشترك.[281]

5.1. مكوّن نشط لديناميكية عالمية متغيّرة وفق شكل النظام المحلي المشكّل : إنّ تمركز المؤسسات بمجال ترابي معيّن لا يعني إنغلاق هذه الأخيرة ضمن حدودها الجغرافية وعدم إنشاءها لعلاقات خارج محيطها الوطني والدولي، بل بالعكس فقد ذهب بعض المؤلفين كـ (Bicattini وRullani، 1995) إلى القول أنّ المؤسسات المتجمّعة في الإقليم أو المجال الترابي لن تُكوّن نظاما محليا إذا لم يحتوي هذا الأخير على تفرّعات تربطه بالمسار الشامل ، إضافة إلى ذلك، بيّنت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الإنفتاح الكبير لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الخارجية، حيث وُجد أنّ 31,4 % من مؤسسات المناطق الصناعية تتعامل مع سوق أساسا دولي مقابل 18,6 % من مجمل PME البلد، كما بيّنت هذه التحليلات أيضا أنّ العلاقة بين المؤسسات تبقى كثيفة داخل المناطق الصناعية بينما تكون ضعيفة فيما بين المناطق الصناعية،[282] وهو ما يعني أن المؤسسات المتجمّعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية تفضّل في الغالب تأسيس علاقات تجارية خارج أوطانها عن الداخل.

[280]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.32-33
[281]- LOREK Maria, op.cit, p.p5-6
[282]- COURLET Claude et Ferguene Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**, p.100

جانب آخر تجب الإشارة إليه هو أنّ تفتحّ هذه الأنظمة المحلية خارج محيطها الوطني يختلف بإختلاف شكلها التنظيمي، فقد لاحظت كتابات متخصّصة حديثة لـ (V.Hecquetو F.Laine، 1999) الفرق في التفتّح نحو الخارج لمختلف أشكال التجمّعات التي أظهرت أنّ :

- المناطق الصناعية التي تكون متموقعة غالبا في مراكز صناعية تقليدية تتميز بمعدلات تصدير مرتفعة وإنفتاح إنتقائي على الإستثمار الأجنبي؛
- تتّجه بعض الأنظمة المحلية إلى تكوين مجموعات جهوية قوية للتصدير كما في غرب فرنسا وبريطانيا،
- المناطق التكنولوجية الواقعة في تجمّعات عمرانية كتولوز وغرونوبل وفرساي تتّصف بكثافة أنشطتها الدولية وإمتلاكها لسمعة عالمية، إلى جانب وجود هام للإستثمار الأجنبي؛
- توجد مناطق تصنيع منتشرة في المدن والمناطق الريفية ترتكز على أنشطة حرفية تقليدية تتواجد غالبا في الدول النامية، إحدى خصائصها أنها متمسّكة بشدة في التقاليد الإجتماعية–الثقافية المحلية، وديناميكيتها ترتكز على شبكات مؤسسات ص وم غالبا حرفية، وكذا على تثمين مهارات عريقة تتواصل من جيل إلى جيل ؛ هذا التجذّر لا يعني الإنغلاق على العالم الحديث والإبتكارات التي يقدّمها، بل بالعكس فإن هذه التجّمعات تعمل على البحث عن ديناميكيات تتماشى بين التقليدي والحديث من خلال المرور من منطق حرفي إلى منطق صناعي (صناعات صغيرة).[283]

خلاصة القول أنّ نظام الإنتاج المحلي هو مسار مؤسّس على موارد محلية، لكن في نفس الوقت مُنفتح على المحيط الخارجي، هذا الإندماج هو شرط هام لفعالية الأنظمة المحلية ودون شك إنسجامها وبقائها، وبذلك يكتسب مفهوم الـSPL محتوى أكثر شمول، فهو أكثر من نظام إنتاجي محلي بل هو تنظيم منفتح على الخارج وخاصة على الدولي.

2. أهمية نظام الإنتاج المحلي

أكّدت العديد من الدراسات التجريبية على أنّ نظام الإنتاج المحلّي يُعدّ الوسيلة المثلى التي يجب على الحكومات أن تتّبعها في سياساتها للتنمية الإقتصادية نظرا للمزايا العديدة التّي يقدّمها، ويظهر ذلك من خلال :

1.2. الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع : ينتج عن تجمّع مؤسسات متخصّصة بقوى الجوار مزايا عديدة يطلق عليها تسمية **الوفورات الخارجية** (Les économies externes)، والتّي هي حسب مارشال عبارة عن "خدمات مجانية لمؤسسات متجاورة تقدّمها لبعضها البعض بفعل عملها في نفس المحيط، تكون متجذّرة (ancrées) بشدّة في المنطقة وترتكز على الخصائص التاريخية والإجتماعية للمنطقة" ؛ ففي سياق معالجة مارشال للصناعات المتمركزة في مناطق معيّنة، لفت إنتباهه أنّه بفعل الجوار ينشأ بين تلك المؤسسات مناخ صناعي يعدّ عاملا أساسيا لإندماج وإيصال الكفاءات داخل الأنظمة.[284]

وبالتالي فنظام الإنتاج المحلّي له إنعكاسات إيجابية على العمّال والمؤسسات وكذا على المناطق المتمركز فيها، فهو يعمل على مضاعفة عدد الوظائف بزيادة إنتاجية المؤسسات ويسمح بتطوير مهارات العاملين، كما يدعم الفعالية الإقتصادية للمؤسسات التّي تكوّنه ويُحقّق ميزة تنافسية للمنطقة بفعل أنّ التخصّص المحلي في صناعة معينة يُمكّن من النّجاح فيها، إضافة إلى

[283]- Ibid, p.p 101-102
[284]_ COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.29

أنّه يساهم في الإنتاج الكلّي للبلاد، ففي إيطاليا تبيّن أنّ مردودية مؤسسات متمركزة بمنطقة إرتفعت من 2 إلى 4٪ في المتوسّط، وأنّ ما يُقارب 60٪ من إنتاج الو.م.أ ناتج عن 380 تجمّع (Clusters) وهذا في منتصف سنوات التسعين.[285]

2.2. وسيلة هامة لتحفيز ظهور الإبتكار : فائدة أخرى غير منظورة يقدّمها الجوار للأعوان الإقتصاديين تنبع عن كونه يُعدّ واسطة هامة لتطوير تكنولوجيات، وفيما بعد يسمح بنشرها ممّا يؤدّي إلى تعزيز التنافسية المحلية ؛ فالحاجة للمنافسة عن طريق التميّز تتطلّب تطوير تكنولوجيات ومنتجات جديدة، والتّي تتحقّق بوجود شبكة بالجوار تتكوّن من جميع الأعوان المحليّين (مقدّمي خدمات، جامعات، جماعات محلية...)، تضمن بقاء وإستمرارية المؤسسات صغيرة الحجم، إلى جانب وجود تعاون بين المؤسسات وكذا تجارب مشتركة والتّي بتفاعلها جميعا تؤدّي إلى ديناميكية تعلّم تسمح بتغيير المهارات والتكيّف مع الأوضاع الجديدة ومن ثمّ التحفيز على الإبتكار،[286] فإذا كان التعلّم هو منتج النّشاط، فهذا يعني أنّ هذا الأخير يحوي معرفة ضمنية[287]، ذلك أنّ الديناميكية التعلّمية التّي تنتج عن نظام الإنتاج المحلي تميّز الفاعلين في الوسط من خلال قدرتهم على تعديل سلوكاتهم والتكيّف بمرور الوقت مع التغيّرات في بيئتهم، ممّا يعني أنّ هناك دوران وتبادل للمعرفة أدّت إلى إعادة إنتاج ثقافة تقنية وبالتالي إعادة إنتاج المحيط نفسه.[288]

3.2. نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية : المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في تطوير المناطق الريفية بما تسهم به في توفير مناصب الشغل وتلبية الإحتياجات الأساسية لسكّان الأرياف، وقد أثبتت التّجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأنّ التنمية الريفية يمكن أن تتحقّق عن طريق ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال تبنّي مقاربة نظام الإنتاج المحلي، هذا النّظام يمكن أن يقوم بأداء دور مهم ومعتبر في تطوير هاته المناطق نظرا لما ينتجه من مزايا سبق تقديمها، إلى جانب عمله على تقليل التّفاوتات الإقليمية من خلال المساعدات للمناطق والقطاعات التّي تعاني صعوبات، ومنه إلى تخفيض التّركيز المفرط لأنشطة إقتصادية في بعض الجهات،[289] وخير مثال على ذلك ما تقوم به أقطاب الإمتياز الريفية في تطوير الأنشطة وتوفير مناصب شغل وكذا تعزيز نقاط القوة بهذه المناطق وبالتّالي تنافسية الأنشطة بها.

4.2. بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم : دور فاعل يقدّمه نظام الإنتاج المحلي للمناطق والجهات التّي تسعى نحو إنشاء روابط وراء أفق التّبادل المحلّي، وهو بناء ميزة تنافسية خاصة بالمنطقة، فحسب (P. Krugman، 1991-1992) فإنّ تفاعل الوفورات المارشالية والمردود المتزايد سيميّز مناطق دون أخرى، كما يعطي للتاريخ دورا أساسيا في التنظيم الجهوي لهذه الأنشطة، ما يجعل لتلك الخارجيات صفة عدم الرجعية والتأصّل في الإقليم.

إمتداد آخر للتحليل مستوحى من الأعمال المخصّصة لديناميكية التغيير التكنولوجي جاء به (W.B. Arther، 1990)، حيث درس الظروف النظرية لإحتكار منطقة لصناعة معيّنة، وذلك بإبراز ليس فقط لأهمية إقتصاديات التجمّع والمزايا التي يجلبها التخصّص في صناعة بمنطقة محدّدة، بل أيضا للدور الهام للأحداث التاريخية في الديناميكيات المحلية. هذا التحليل مكّن آرثر من تأسيس وجود نظري لتوازنات متعدّدة مرتبطة على التوالي بالمسار التراكمي للوفورات التاريخية بالمنطقة، من منطلق أنّ

[285]_ Datar- OCDE, **Congrès Mondial Des Systèmes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde,** 23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001, p.8
[286]_ LOREK MARIA, de l'économie territoriale planifiée a l'émergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSH (Pologne**), les cahiers de LAB.RII**, cote d'opale , N°201, novembre 2008,p.5
[287]_ COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , loc.cit
[288]_ COURLET Claude et autre**, Industrie Et Dynamiques De Territoires**, loc.cit
[289]_ Datar, **Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les pôles de compétitivité,** decembre2005, p.p27-28

الفضاء الجواري يقدّم ما يكفي من المزايا المحلية لإقصاء أي منطقة أو تمركز بديل، وهكذا الحصول عبر الخارجيات المارشالية والإبتكار على وضعية إحتكار لصناعة وتتشكّل بذلك ميزة تنافسية للمنطقة ومنه تشجيع التنافسية الوطنية ؛[290] هاته الميزة التنافسية المحلية بدورها لها دور هام في تشجيع التنافسية الوطنية حسب بورتر (1990)، حيث يرى هذا الأخير أنّ المزايا التنافسية المستدامة في إقتصاد عالمي يُبحث عنها في النسيج المحلي، وهو ما دُعّمَ أيضا بالشّعار "فكّر عالميا وأعمل محليا•".[291]

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاج محلية

إنّ إعطاء الدور الحقيقي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حركية التنمية يتطلّب إيجاد حلول سريعة للصّعوبات التي يواجهها هذا الأخير، والذي بدوره سيساهم مساهمة فعّالة في تحقيق تنمية محلية بالمناطق، فضلا عن تحقيق الإستقرار السّكاني بها، لهذا الغرض تم تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية، الذي يقوم على أساس العمل التّساهمي المشترك بين السّلطات العمومية وهياكل دعم القطاع والحرفيين العاملين بنفس النشاط وفي نفس الإقليم، وذلك بهدف تطوير حرفتهم وإيجاد حلول لمشاكلهم، خاصة في ظل التحدّيات الإقتصادية التي يواجهونها في إطار حرية المبادلات والعولمة.

1. نظام الإنتاج المحلي بلغة الحرفي

يمكن تعريف هذا النظام على أنّه : " تنظيم لمجموعة مقاولين حرفيين يعملون في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي وينشطون في نفس المنطقة، كما تربطهم علاقات تعاون إذ يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم، كغرف الصناعة التقليدية والحرف أو الجماعات المهنية التي تكون مدعّمة من طرف السلطات المحلية ومختلف الأعوان ذوي العلاقة بالقطاع، بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف".[292]

2. إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية

إنطلق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية في الجزائر سنة 2007، وقد إتبعت الدولة لتنفيذه ما يلي :

- إختيار النظم الإنتاجية المرغوبة، على أن يتم إختيار من خمسة إلى سبعة مجموعات ركّز الدعم عليها بعد دراسة مقترحة لسبعة عشر غرفة للصناعة التقليدية والحرف؛
- تحليل جميع نقاط القوة والضعف لدى المجموعات لتحديد الإجراءات التي يجب تطبيقها من خلال البرنامج لدعمها؛
- تكوين منسّقي تجمّعات الحرفيين؛
- تطوير الجمعيات المهنية القطاعية.

فعالية هذا الإجراء تطلّبت بالتّوازي الرّبط بين المستويات الجزئية والوسطى والمركزية في آن واحد، وذلك عن طريق تأمين مزج عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، بما يؤدي إلى تنمية التّعاون بين الحرفيين الذين ينشطون في

---

[290]_ Ibid, p.p34-35

• "Penser Globalement et Agir Localement"

[291]- COURLET Claude et Ferguene Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**, p.101

[292]- شيبان آسيا، مرجع سابق ،ص.128

نفس النّشاط، كما يرافق ذلك عملية تنسيق مع الهيئات والأجهزة التي تدعم النّشاط الحرفي، والتنسيق في إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل، إلى غاية تمكين الفاعلين من بعث عملية ترقيتهم الذاتية والحوار مع السلطات العمومية، الشكل رقم (03.IV).

الشكل رقم (03.IV)_ تنفيذ برامج إنتاجية محلية في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر

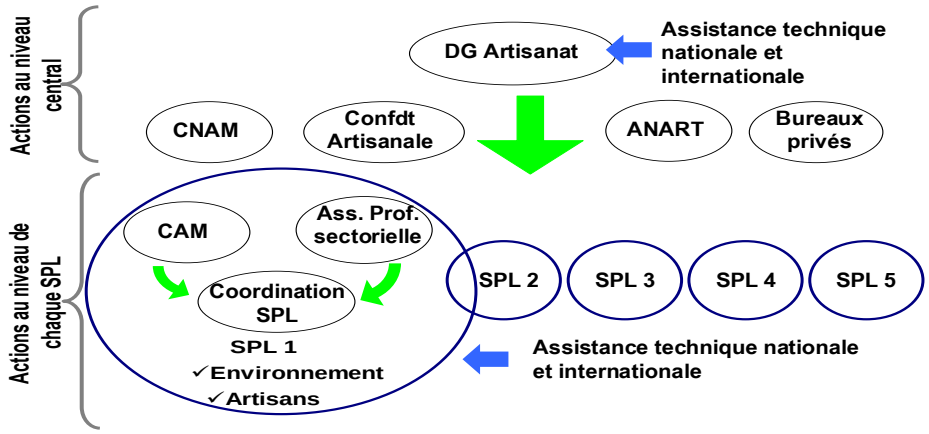

Source : BENABELHADI Ahmed, op.cit, p.12

إلى جانب ما سبق، عملت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية على إرساء إستراتيجية تدخّلها من خلال مبدأ التعاون الدائم بين القطاعين العام والخاص، الذي يقوم على التفويض من خلال عقود نجاعة ملزمة للطرفين،[293] وموجّهة للقيام بـ :

أ. **الدعم المباشر للحرفيين** : من خلال ما يلي :

- ترقية المنتوجات الحرفية عن طريق :
  - تنظيم ورشات عمل حول البحث والتطوير والإستشارة التكنولوجية (مرة في السنة)؛
  - تنظيم مسابقات الإبداع بشكل نصف سنوي والتحضير للصالونات الوطنية والدولية 3 مرات سنويا؛
  - توفير فضاءات عرض وبيع المنتجات التقليدية؛
  - تشكيل إتحاد تصدير ينشّطه منسّق.
- تطوير الخدمات العمومية الموجّهة للمقاولين الحرفيين بـ :
  - التكوين وفق برنامج Cree-Germe وكذا تعزيز المزيد من المكوّنين على هذا البرنامج، بالعمل على توفير 15 مُكوّن كل سنة؛
  - تكوين الحرفيين المعلمين بمتوسط 20 معلّم سنويا؛
  - تنظيم مسابقات جودة وتطوير أجهزة دعم إنشاء المؤسسات؛
- تطوير الخدمات الخاصة وتيسير الحصول على القروض من خلال :
  - التنسيق مع برامج التأهيل وتسهيل وصول الحرفيين إليها؛
  - التنسيق مع أجهزة الدعم الموجودة وتمكين الحرفيين من الوصول إلى صناديق الضمان.

[293]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.19.

- تنمية التّعاون ما بين الحرفيين وتحسيسهم بأهمية ذلك، ومن ثم القيام بإجراءات رائدة لتأطير تجمّعات الحرفيين، إضافة إلى تحفيز المؤسسات الكبرى على القيام بعمليات مناولة معهم.[294]

ب. الدعم المؤسساتي : و ذلك بـ :

- إنجاز دراسات إستراتيجية حول الفروع الإنتاجية في البلاد لمعرفة قدراتها التنموية، إلى جانب دراسات على المستوى المحلي تخص المواد الأولية، التجهيزات، كيفيات الإنتاج، نظام التكوين وغيرها؛
- تفعيل الروابط داخل الأنظمة الإنتاجية المحلية الحرفية بالعمل على تكوين منسّقين لتولّي ذلك (ستة أعوان سنويا)، بالإضافة إلى تنشيط أنظمة إنتاجية محلية رائدة يُخصّص لها منسّق واحد لكل نظام محلي، علاوة على وضع إطار تشاوري داخل كل تنظيم؛
- تقوية الهياكل العمومية للدعم من خلال تكوين مواردها البشرية على الحوكمة الجماعية وتطوير الخدمات العمومية المتخصّصة في (التكوين، الإستشارة، المعلومات....)؛
- تعزيز الجمعيات المهنية للحرفيين وترقيتها ودعم النّاشئة منها؛
- تطوير نظام معلومات للحرفيين يتم وضعه على الانترنت وإنشاء شبكة وطنية معلوماتية لهم تضم معلومات حول المراكز الوطنية، هيئات الدعم ومختلف الفاعلين، وكذا وضع قاعدة تكوين عن بعد.[295]

ج. تحسين الإطار العام للقطاع : عن طريق :

- تفعيل الحوار بين الحرفيين والدولة، بتنظيم ورشات وملتقيات جهوية ووطنية وتكوين فضاء حواري دائم لهم؛
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للقطاع وفق المستجدات؛
- إنشاء الهياكل القاعدية للحرفيين كدور الصناعة التقليدية عبر الولايات، مراكز التكوين، متاحف وغيرها.[296]

د. تلبية الإحتياجات المالية للبرنامج : بغرض تمويل سبع مجموعات إنتاجية محلية تم تقدير الإحتياجات المالية لمدة أربعة سنوات من 2008 إلى 2011، كما هو موضح بالجدول :

جدول رقم (IV. 01)_ تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين (2008-2011)

الوحدة: ألف دينار

	الميزانية المركزية	الميزانية لكل مجموعة SPL	الميزانية العامة
الدعم المباشر للحرفيين	139.820	139.320	1.115.060
الدعم المؤسساتي	150.920	71.400	65.070
تحسين الإطار العام للقطاع	22.200	3940	49.780
المجموع	312.940	214.660	1.815.766

المصدر: شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2009. ص.131

[294]- BENABDELHADI Ahmed, op.cit, p.p15-17
[295]- Ibid, p.p 21-26
[296]- Ibid, p.28

فروع الصناعة التقليدية المنتقاة على أساس إمكانياتها في التنمية قد تم دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاجية محلية إبتداءا من نهاية 2008 في سبعة مناطق وهي :

- وهران (ترميم البنايات)؛
- مستغانم (حرفة العمارة)؛
- مسيلة (النسيج الوبري)؛
- غرداية (صناعة الزرابي)؛
- تمنراست (الحلي التقليدية)؛
- منطقة بجاية (صناعة الطين والفخار)؛
- قسنطينة (صناعة النحاس).[297]

إذ يستفيد كل نظام إنتاجي من دعم منشّط مهني مكّون لهذا الغرض، والذي سيساعد الفاعلين داخل الأنظمة الإنتاجية فيما يأتي :

1. التبادل داخل اللجنة التعاونية للأنظمة الإنتاجية المحلية، التي تجمع كل الممثّلين المعنيين (تجمّع الحرفيين، الجمعيات المهنية والقطاعية، غرف الصناعة التقليدية والحرف، مؤسسات الدعم العمومية، الجماعات المحلية، مراكز البحث، مؤسسات التكوين...)؛
2. العمل بطريقة تساهمية على صياغة تشخيص وإستراتيجية تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية، ينبثق عنها برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط؛
3. إنجاز المشاريع ذات الأولوية في الأنظمة الإنتاجية المحلية، وذلك بالعمل على إيجاد التمويل المناسب لتسهيل التنفيذ مع ضمان المتابعة.[298]

نجاح هذا البرنامج إستدعى تظافر جهود مجموعة من الفاعلين، ويتعلّق الأمر بكل من : هيكل التنشيط، المقاولين الحرفيين، الجمعيات المهنية، هيئات التأطير والتنظيم المسؤولة عن النشاط والهيئات العمومية والخاصة ذات العلاقة (غرف الصناعة التقليدية، غرف التجارة والصناعة، ANART، ANDPME، برامج ترقية...)، مؤسسات الدولة المحلية، مقدمي الخدمات (موردين، وكلاء توزيع، صالونات عرض..)، مؤسسات التكوين، مراكز البحث والتطوير، مؤسسات الدعم المالي (Ansej، Angem.....)، البنوك، صناديق الضمان وكل فاعل من شأنه إنجاح هذا المسعى. و هكذا يبقى التحدي في أن يتم توسيع تنفيذ المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية على تجمّعات حرفية أخرى حسب درجة النضج في مناطق أخرى من الوطن.

[297]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي، **نظام الإنتاج المحلي** ،الجزائر، 2007

[298]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.22

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تعتبر غرف الصناعة التقليدية والحرف مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتشكّل منتديات لتمثيل الحرفيين ومصالحهم والدّفاع عنها، وهي بذلك تعمل كهياكل مخوّل لها أحقيّة متابعة الإنشغالات والإهتمامات التّي يراها الحرفيون جديرة بالبحث والدراسة، كما تسهر على تنمية قطاع الصناعة التقليدية على المستوى المحلي والدولي في إطار مهام الخدمة العمومية التّي توكلها لها الدولة لخدمة مصالح الحرفيين، إذ تشكّل السّند الحقيقي والفعلي للمقاولين الحرفيين وتسهر على أن تجعل هذه الشريحة تمارس مهامها في إطار منظّم لممارسة أنشطتهم بصفة قانونية، علاوة على مساعدتهم في الإستفادة من كافة الخدمات المقدّمة من طرف الدولة في مجال الدعم المالي، التكوين، التسويق، الترقية وغيرها ؛ عبر تسطير برامج عملها وفقا لمقتضيات القطاع في الإقليم الذي يخوّل لها قانونا الإشراف عليه.

وحاليا، تتكوّن شبكة المؤسسات العمومية لتأطير الّصناعة التقليدية من 48 غرفة موزّعة على كامل التّراب الوطني، بعد أن كان عددها ثماني غرف سنة 1992 ؛ وبإعتبار هذه الغرف هي المكلّفة بالعمل الجواري في كل إجراء يخصّ الحرفيين، حاولنا إستطلاع آراء مسؤولي الغرف حول واقع تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي في البلاد والتعرّف على أهم العوامل المؤثّرة على نجاح تجسيده على أرض الواقع، من خلال إستبيان قمنا بإعداده، تحليله فيما يلي.

المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية

إستنادا لمتطلّبات البحث في الميدان إعتمدنا على أدوات متنوعة للوقوف على مختلف الجوانب الكفيلة بإبراز أهم وجهات النظر حول إعتماد آلية نظام الإنتاج المحلي محورا أساسيا ضمن إستراتيجية القطاع، وهذا عبر الوثائق والبيانات وإستمارة الإستبيان، حيث حاولنا إستغلال هذه الأدوات في سياق يسمح لنا بتوجيه هذه الدراسة الإستقصائية معتمدين على :

- كمية المعلومات المتوّفرة من خلال دراستنا السابقة لموضوع قطاع الصناعة التقليدية والحرف وإستراتيجية تنميته، وكذا لنظام الإنتاج المحلي في الجزائر وبعض الدول الأخرى؛
- التسهيلات التّي حصلنا عليها بتدخّل مدير الترقية والتطوير بوزارة السياحة والصناعة التقليدية لدى مسؤولي غرف الصناعة التقليدية والحرف بالولايات.

وهو ما ساعدنا في الواقع على إيجاد تكامل بين الأدوات ووسائل الملاحظة بهذا العمل الميداني.

1. جمع الوثائق والبيانات

بإعتبارها الخطوة الأولى والرئيسية التي بدأت قبل إنطلاق البحث وإستمرت به، ضمّت هذه المرحلة كل الجهود والأعمال المبذولة بهدف الوصول لمصادر المعلومات والوثائق التي تهم بالدرجة الأولى واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر وإستراتيجيته، علاوة على إستراتيجيات تنمية هذا الأخير ببعض الدول في إفريقيا وأوروبا وآسيا. ولقد تعدّدت هذه الوثائق وتنوّعت لتشمل :

- النصوص والتشريعات الصادرة في الجريدة الرسمية؛

- النشريات التي تصدرها وزارة السياحة والصناعة التقليدية؛
- النشريات الصادرة عن الغرفة الوطنية وكذا الوكالة الوطنية؛
- الأبحاث العلمية المجراة في الخارج والداخل؛
- مصادر الباحثة الشخصية المتمثّلة في مجموع المراجع من كتب ومجلات وأبحاث أكاديمية، تجمّعت لدينا نتيجة دراستنا السّابقة للموضوع.

وإنطلاقا من حجم وطبيعة الوثائق التي تجمّعت لدينا قمنا بتصوّر منهجية العمل الميداني التي نستطيع من خلالها دراسة ثاني إستراتيجية موضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر آفاق 2020، والتّركيز على إحدى الآليات المحدّدة لتنفيذ هذه الإستراتيجية وهي آلية نظام الإنتاج المحلي SPL، لنصل في الأخير لقرار إعتماد الإستبيان لتدارك أوجه القصور والحدود التّي يمكن أن تميّز دراستنا التطبيقية.

2. إستمارة الإستبيان

لتدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، إعتمدنا على أداة الإستبيان الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة الذي أختيرت عينته بناءا على إختيار مدروس، كما يعتبر الإستبيان الأداة الأكثر تناسبا مع هذا النوع من الدراسات، خاصة في ظل التباعد الجغرافي لهيئات العينة. وفي هذا البند سنعمل على تقديم عرض مفصّل لهذه الأداة التي تعتبر قاعدة الدّراسة الإحصائية، وذلك بالتّعرض للظروف التّي تمّ فيها صياغة وإعداد أسئلتها، إخضاعها للتحكيم وإختبارها بشكلها النّهائي.

1.2. مراحل إعداد إستمارة الإستبيان : مرّت عملية تطوير الإستبيان بالمراحل التالية إلى أن وصلت إلى شكلها النّهائي.

1.1.2. بناء الإستمارة :

يتطلّب بناء إستمارة الإستبيان نوعا ما إلماما كليا بمختلف جوانب الموضوع ؛ فبالرغم من أسبقية دراستنا لموضوع البحث خلال مرحلة الماجستير وتوافر عدد لا بأس به من الكتب والأبحاث العلمية، إلّا أنّ هذه المرحلة شكّلت لنا المرحلة الأصعب والتي أخذت منا وقتا طويلا جدا، لكون عملية البناء تحتاج عموما إمتلاك القدرة على تفكيك التساؤلات المطروحة في الدراسة وإختبار الفرضيات الموضوعة عن طريق تحويلها إلى عبارات بسيطة تفي بأهداف الدراسة وتشجّع المستقصى منهم على المشاركة في الموضوع، وبالفعل تمت صياغة عبارات الإستمارة بما يتوافق مع فرضيات الدراسة ويسمح بإختبارها.

2.1.2. تحكيم الإستمارة :

قبل نشر الإستبيان قمنا بإخضاعه، بعد تطوير الشّكل الأولي له، لعملية التحكيم من قبل مجموع من الأساتذة في جامعة ورقلة والوادي وعنابة، وكذا على مجموعة من الباحثين والعاملين بالوزارة الوصية على القطاع (الملحق رقم 1)، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الإستبيان من مختلف الجوانب، وخاصة من حيث دقّة الأسئلة، مدى شمولية الإستمارة وكذا توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية ؛ وقد خضع أيضا الإستبيان الموضوع لعملية إختبار أولية لقياس إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تضمنّها بشكل عملي وملائم، يجنّب الفرد المستقصى من أي ملل. وفي الأخير، وبناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة من أساتذة لجنة التحكيم الأفاضل، ونتائج الإختبار الأولي، عملنا على إعادة صياغة بعض الفقرات وحذف

أخرى، وتعديل البعض منها بما يخدم أهداف البحث ويمكّننا من تدارك النّقائص التي وقفنا عليها ؛ ليتمّ فيما بعد صياغة الإستبيان في شكله النّهائي (الملحق رقم 2).

2.2. نشر وإدارة الإستبيان :

تم توزيع الإستبيان على عينة الدّراسة إبتداءا من أفريل 2017 إلى غاية جانفي 2018، خاصة وأنّ إخراج الإستبيان في شكله النّهائي كان بعد تطبيقه في دراسة إستطلاعية شملت في البداية عشر غرف، ونظرا للتّباعد الجغرافي للمناطق، حاولنا الإستعانة بجميع الطرق التي من شأنها إيصال الإستبيان لأقصى عدد من المستجوبين، وقد ساعدتنا في ذلك التسهيلات التي حصلنا عليها بتدخّل السّيد مدير تطوير الصناعة التقليدية بوزارة السّياحة والصناعة التقليدية لدى مسؤولي الغرف بمختلف الولايات. وعموما فقد إعتمدنا على عدة قنوات في التوزيع متكاملة فيما بينها، تم إستعمالها بشكل متزامن، تتمثّل في :

أ. **التوزيع اليدوي** : يتعلّق الأمر بالإتصال الشخصي والمباشر بمدراء بعض غرف الصناعة التقليدية مثل ورقلة، الوادي، غرداية، اليزي ؛ والتي تمكّنا عبرهم من الحصول على دليل أرقام هواتف وفاكس كامل الغرف على المستوى الوطني، كما تمّ الإستعانة بشبكة من العلاقات الشخصية من الزّملاء في بعض الولايات لإيصال هذا الإستبيان لغرف الصناعة التليدية والحرف بولاياتهم ؛ وتعتبر هذه الطريقة الأوفر حظا من حيث الردود على الإستبيان.

ب. **عن طريق الهاتف** : من خلال الإتصال المباشر بمسؤولي الغرف من أجل شرح فحوى الدّراسة وهدفها وتحفيزهم على المشاركة فيها، لنقوم في الأخير بطلب البريد الإلكتروني للغرفة لإرسال الإستبيان؛

ت. **عن طريق البريد الإلكتروني** : عبر توجيه رسائل إلكترونية لأفراد العينة الذين أتيحت لنا عناوين بريدهم الإلكتروني، تحمل نص يدعوهم للمشاركة في الإستبيان، وقد تطلّب الأمر في غالبية الأحيان، إرسال خطاب رسمي من الجامعة للتّعاون معنا، وقد خصّصنا لهذا الغرض البريد الإلكتروني الموالي : djalilabenlamoudi@yahoo.fr ؛

ث. **عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي**: والتي إعتمدنا فيها على البحث عن صفحات غرف الصناعة التقليدية على الفايسبوك وحثّهم على المشاركة في الدراسة.

إختلفت طريقة الحصول على الإجابات تبعا لإختلاف طريقة التوزيع، والتي تراوحت بين :

- إعادة الإتّصال بالفرد مرّة ثانية لإستلام الإجابة بالنسبة لأفراد العينة الذين وزّعنا لهم يدويا؛
- الحصول على الإجابة عن طريق الفاكس بعد ملء الإستمارة يدويا؛
- الإتّصال الهاتفي بالغرف التّي راسلناها بالبريد بشكل دوري؛
- الإتّصال بالزملاء الذين إستعنّا بهم دوريا لإستلام الإستمارات؛
- الحصول على الرد إلكترونيا لأنّ الإستمارة أرسلت بشكل WORD ما سهّل من عملية ملئها وإعادة إرسالها.

3.2. معالجة الإستبيان :

تتعلّق هذه المرحلة عمليا بفرز وتحليل الإجابات التّي تضمنتها إستمارة الإستبيان العادية في شكلها الأصلي، وكذا الإجابات التي وردت عن طريق البريد الإلكتروني أو موقع الفايسبوك، التّي تُطبع على الورق العادي وتجمع مع باقي الإجابات تمهيدا لبناء قاعدة الإستبيان التي تشمل المعطيات المستخلصة من إستمارة الإستبيان العادية والإلكترونية.

إعتمدنا في بناء قاعدة الإستبيان على برنامج (EXEL 2007)، وتضمّنت ورقة الحساب 39 سطر وفقا لعدد الإجابات التي أُعتمدت بعد إستبعاد الإجابات الملغاة و115 عمود، بخانة لكل جواب رئيسي وعمود إضافي خاص برقم الإستمارة، وبهذا تصبح قاعدة الإستبيان مكوّنة من (39×115 = 4485 معطية). إذ تمّ تكميم المعطيات التي تضمّنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الاعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي بحيث :

- يرمز للخيار "غير موافق بشدّة" بالرقم "1"
- يرمز للخيار "غير موافق" بالرقم "2"
- يرمز للخيار "محايد" بالرقم "3"
- يرمز للخيار " موافق" بالرقم "4"
- يرمز للخيار "موافق بشدة" بالرقم "5"

عملية تبويب بيانات قاعدة الإستبيان وجمعها تمت بإستخدام برنامج SPSS إصدار 22.0، كما يُعدّ هذا البرنامج مصدر لكافة الجداول والأشكال البيانية الواردة خلال هذه الدراسة، (الملحق رقم 3).

4.2. هيكل الإستبيان :

تضمّنت قاعدة الإستقصاء 115 سؤال توزّعت على إثني عشر (12) محور رئيسي، كل قسم منه يقيس متغيّر محدّد، بشكل يسمح بإختبار الإشكالية والتأكّد من صحة الفرضيات، وقد تمّ إعداد الأسئلة على أساس النوع المغلق الذي يحتمل إجابة محدّدة بإستخدام مقياس ليكرت المتدرّج الذي يحتوي على خمس نقاط، حتى يتسنّى لنا تحديد آراء أفراد العيّنة حول أهم المواضيع التّي تناولها الإستبيان ويسهل على الباحثة ترميز وتنميط الإجابات. وهذا كما يلي :

- **المحور الأول_معلومات عامة** : ويحوي الأسئلة المتعلّقة بالبيانات التعريفية بالغرف أفراد العيّنة، وتخصّ الأسئلة (1-3)؛
- **المحور الثاني_ خصائص المجتمع الحرفي التّابع للغرفة** : ويضم هذا القسم الأسئلة التّي تسمح لنا بالتعرّف على المجتمع الحرفي للغرفة، والمحدّدة في السؤالين الرابع والخامس، وذلك من حيث : حجم النسيج الحرفي مقارنة بالفئة العاملة محليا ومكانة القطاع المدروس في الإقتصاد المحلي؛
- **المحور الثالث_الإتّجاه نحو المساعي المحفّزة لتطبيق نظام إنتاج محلي بين الحرفيين** : تمّ قياس إتّجاهات المجيبين نحو تنفيذ نظام للإنتاج المحلي بالغرفة التابعين لها إقليميا، بإستخدام 9 عبارات، من السؤال السادس (6) إلى غاية الرابع عشر (14)، وتتعلّق هذه الأسئلة بالقضايا الداعمة لتجسيد نظام إنتاج محلي بغرف الصناعة التقليدية؛
- **المحور الرابع_الحرفيون** : لمعرفة درجة إستعداد حرفيي الغرف نحو التجمّع في إطار نظام للإنتاج المحلي SPL، وسلوكهم اتجاه بعضهم والعلاقة فيما بينهم ومستوى وعيهم بالدور الإيجابي لهذا النظام، واستخدمنا لذلك 10 عبارات وهذا من السؤال (15-24)؛
- **المحور الخامس _ غرف الصناعة التقليدية والحرف** : نسعى من خلال هذا المحور نحو قياس حجم الجهود التي تبذلها غرف الصناعة التقليدية لدعم تجمّعات الحرفيين لديها والتعريف بمزايا نظام الإنتاج المحلي بين مختلف الفاعلين، بالإضافة إلى معرفة فيما إذا كانت الغرف قد استفادت من تنفيذ هذا النظام أم لا، والتّي قمنا بقياسها من خلال 12 عبارة تخص الأسئلة بين (25-36)؛

- **المحور السادس _ هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي** : يتم قياسها من خلال مسؤولياتها على المستوى المركزي الموجّهة لمساندة المبادرات الجماعية للحرفيين المنفّذة على المستوى المحلي، وهذا بإستخدام ثماني عبارات مرتبطة بالأسئلة من 37 إلى 44، وتخص الأسئلة توجّهات ومبادرات هياكل دعم القطاع المركزية (الوزارة الوصية، الغرفة الوطنية والوكالة الوطنية) نحو مساعي دعم التجمّعات وأنظمة الإنتاج المحلية المنفّذة داخل غرف الصناعة التقليدية؛
- **المحور السابع _ هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي** : تمّ التّعبير على هذا المحور من خلال تجزأته إلى قسمين، أحدهما يحدّد وجود علاقة بين غرف الصناعة التقليدية وبين هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات المتواجدين محليا وإشتراطاتها تنظيم الحرفيين جماعيا لتقديم الدعم، والآخر يقيس درجة إستجابتها وتوجّهها لدعم التجمّعات الحرفية بالغرف ومشاركتها الفعلية في الأمر، وهذا بإستخدام 13 عبارة تتعلّق بالأسئلة بين (45-57)؛
- **المحور الثامن _ النظام المعلوماتي** : يعبّر هذا المحور عن الترجمة الموضوعية لأدوار النظام المعلوماتي الموضوع من طرف وزارة القطاع في تنسيق العلاقات بين مختلف الفاعلين، ومساعدتهم على تأطير تجمّعات الحرفيين في شكل أنظمة إنتاجية محلية، وكذا جهود الوزارة المبذولة لضمان سيره الحسن ؛ إضافة إلى دور الغرف في تنمية قدرات حرفييها في مجال الإعلام الآلي، كل ذلك من خلال 9 عبارات ممتدّة من السؤال رقم 58 إلى غاية السؤال رقم 66؛
- **المحور التاسع _ نجاح وإستمرارية النظام الإنتاجي** : ويضم الأسئلة الممتدة من (67-73) التي تقيس مستوى النجاح الذي أحرزه تنفيذ نظام الإنتاج المحلي المشكّل بالنسبة للغرف التي إستفادت من هذا البرنامج، فضلا عن استدامته، بإستخدام 7 عبارات؛
- **المحور العاشر _ صعوبات ونقائص تنفيذ نظام الإنتاج المحلي** : ويحوي هذا البند 16 عبارة خاصة بالأسئلة بين (74-89) والتي تحدّد العوائق التّي تواجهها غرف الصناعة التقليدية في تجسيدها لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين الحرفيين لديها، وكذا لسلبيات هذا النظام على الحرفيين والغرف والتّي تحدّ من توجّهها نحو تبنّي النظام؛
- **المحور الحادي عشر _ الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي** : نسعى من خلال الأسئلة الواردة في هذا الجزء نحو قياس الآثار الإيجابية لتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي بالنسبة للغرف المستفيدة منه، طِوال مراحل عملية الإنتاج وتسويق المنتج في الأسواق، ويخص الأسئلة بين (90-107) بـ 18 عبارة؛
- **المحور الثاني عشر _ فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي** : ويضم الأسئلة من (108-115) بـ ثماني عبارات، تهدف نحو إستطلاع آراء المستجوبين حول فعالية تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي كسياسة كلية تضمّنتها الإستراتيجية، وتقييم أدائه في مجال حل المشاكل وتجاوز نقائص مخطط العمل السابق والقضاء على الروح الإتكالية لدى الحرفي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مقياس ليكرت التدرجي تم إستخدامه في عبارات المحاور من 3 إلى 12.

5.2. صدق وثبات أداة القياس :

من أجل التأكّد من ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقّق من عدم حصولها على بيانات خاطئة إذا أعيدت الدراسة نفسها وبإستخدام نفس الأداة في الظروف التي إستخدمت فيها في المرة الأولى، كما يقيس الإتّساق الداخلي لعبارات المقياس، وتتراوح قيمته بين 0 و 1، حيث كلما إقترب من الـ 1 دلّ ذلك على ثبات المقياس، وكلما كان معامل الثبات أكبر من أو يساوي 0,60 يعدّ مقبولا في البحوث المنتمية لمجال العلوم المتعلّقة

بالإدارة والعلوم الإنسانية، أما معامل الصّدق فيساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات ويُقصد به الدّقة التّي يقيس بها المقياس ما يجب أن يقيسه.

وبالإستعانة ببرنامج SPSS V22، قمنا بحساب معامل الثبات والصدق لفقرات الإستبيان التي تقيس بعض المتغيرات، كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (IV. 03)_ قيم معامل الصدق والثبات لفقرات الإستبيان

متغيّرات الدراسة	عدد الفقرات	ألفاكرومباخ	صدق المقياس
الإتجاه نحو تطبيق نظام الـ SPL	9	0,776	0,880
الحرفيون	10	0,950	0,974
غرفة الصناعة التقليدية والحرف	12	0,961	0,923
هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي	8	0,789	0,888
هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي	13	0,909	0,953
النظام المعلوماتي	9	0,940	0,969
نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي	7	0,936	0,876
صعوبات ونقائص تنفيذ نظام الإنتاج المحلي	16	0,930	0,864
الأثر الإقتصادي نظام الإنتاج المحلي	18	0,795	0,632
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	8	0,943	0,889

المصدر: بناءا على نتائج تحليل الإستبيان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من خلال النتائج المبيّنة في الجدول أعلاه نلاحظ أنّ كل المتغيّرات تتميّز بمعامل ثبات يفوق (0,60)، مما يؤكّد ثبات الإتّساق الدخلي للمقاييس المستعملة، وما يتيح من إمكانية الإعتماد عليها في التّطبيق الميداني للدّراسة.

6.2. متغيّرات الدّراسة وكيفية قياسها :

إعتمدنا في هذه الدّراسة على جملة من المتغيّرات المستقّلة والوسيطية وهذا حتّى نتمكّن من الإجابة على فرضيات الدّراسة، والتّي يمكن إجمالها فيما يلي :

أ. **المتغيّرات المستقّلة** : ويتمّ قياسها بدرجة إستجابة أفراد العينة على المحاور من 3 إلى 11 من الإستبيان، ويخصّ ذلك :

- الإتّجاه نحو المساعي المحفّزة لتطبيق نظام إنتاج محلي بين الحرفيين؛
- الحرفيون؛
- غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي؛
- هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلّي؛
- النظام المعلوماتي؛

- نجاح وإستمرارية النظام الإنتاجي؛
- صعوبات ونقائص تنفيذ نظام الإنتاج المحلي؛
- الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي.

ب. **المتغيّرات الوسيطية** : ويتمّ قياسها بدرجة إستجابة أفراد العيّنة على المحورين الأول والثاني من الإستبيان، والمتعلّقين بالبيانات التعريفية للغرف أفراد العيّنة وخصائص المجتمع الحرفي المكوّن لها، وتتعلّق بالمتغيّرات الموالية :

- موقع غرفة الصناعة التقليدية والحرف (الولاية)؛
- أقدمية الغرفة؛
- عدد العاملين بالغرفة؛
- حجم النسيج الحرفي المكوّن للغرفة؛
- مكانة الحرف في الإقتصاد المحلي؛

ت. **المتغيّر التّابع** : وهو ممثّل بالمحور الأخير من الإستبيان والذي يقيس درجة فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني.

وإنطلاقا ممّا سبق، يمكن تمثيل المتغيّرات السّابقة عبر الشّكل الموالي.

الشكل رقم (04.IV)_ تمثيل متغيّرات الدّراسة

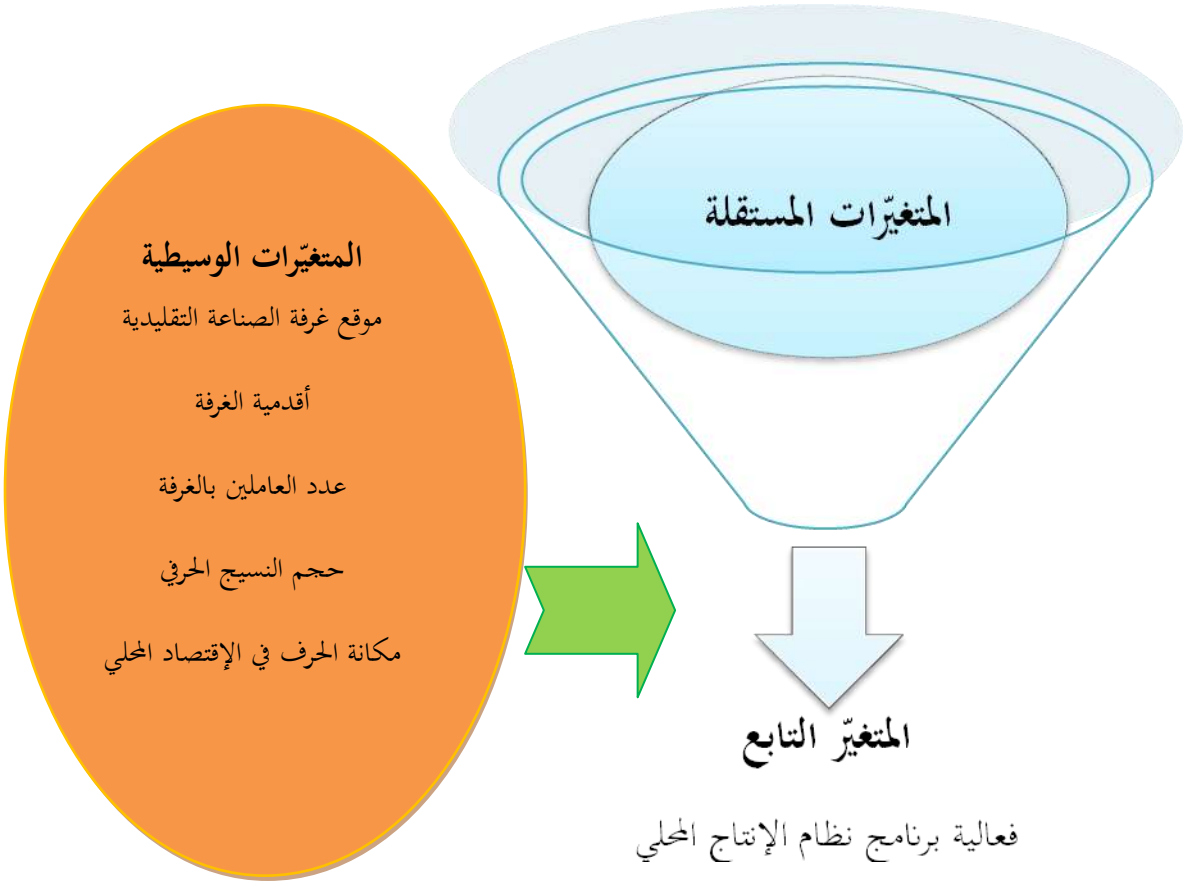

المصدر: من تصوّر الباحثة

7.2. الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة :

تمّ الإعتماد في دراسة العلاقة الموجودة بين متغيّرات الدّراسة على ما يلي :

- إختبار ألفا كرومباخ للتأكّد من صدق وثبات فقرات الإستبيان ومدى موافقتها للدراسة، وللتحقّق من درجة الإعتمادية Reliability للمقاييس المتعلّقة بالمتغيّرات، فهو يركّز على درجة الإعتماد الداخلي بين العبارات التّي يتكوّن منها المتغيّر؛
- أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis، للتحقق من صلاحية مكونات كل مقياس من الناحية الإحصائية، وتكوين مقاييس مجمّعة للمتغيّرات ذات الأبعاد الكثيرة والتحقّق من الثّبات الدّاخلي لها؛
- أسلوب معامل الإرتباط Pearson، لقياس قوة وإتّجاه العلاقة بين المتغيّرات المستقّلة للدراسة والمتغيّر التّابع وإختبار الفرضيات الفردية، والتحقّق من صلاحية النتائج وتحديد المتغيّرات الصّالحة للدّخول في النّموذج النّهائي للدراسة؛
- أسلوب تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA والثّنائي Two-way ANOVA لمعرفة الفروق المعنوية بين خصائص الغرف ومجتمعها الحرفي وبين فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي؛
- أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدّد Multiple Linear Regression، بإستخدام طريقة (Stepwise_ التدرّج)، لمعرفة معنوية العلاقة بين المتغيّرات المستقّلة والمتغيّر التّابع للدّراسة، والتوصّل إلى أفضل نموذج لتحقيق فعالية في تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي على ضوء المتغيّرات المستقّلة المقبولة في الدّراسة.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وخصائصها

يهتم هذا البند أساسا بتقديم مجتمع الدراسة إلى جانب عينتها التي تم تحديدها بالإضافة إلى خصائصها.

1. إطار مجتمع الدراسة :

إنطلاقا من إشكالية البحث نتطلّع من خلال هذه الدراسة نحو رصد فعالية تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي ضمن ثاني مخطط تنموي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر آفاق 2020، بما يسمح بتقييم هذا البرنامج ويساعد المسؤولين بالقطاع على إرساء إستراتيجية متكاملة وواضحة المعالم ومرتكزة على هذه الآلية، وكذا إستخلاص الشّروط الأساسية اللازم توافرها لنجاح المسعى، وهذا على إعتبار النتائج الطيبة التي لقيها تطبيق هذا البرنامج في السنوات الأخيرة لتجسيد إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2010.

إعتمدنا في إختيار مجتمع الدراسة على الهيئات الأساسية المباشرة، المسؤولة عن تنفيذ نظام الإنتاج المحلي وتأطير الحرفيين على التجمّع وفق هذا النظام، وبذلك تمّ حصر مجتمع الدراسة في غرف الصناعة التقليدية والحرف.

2. عينة الدراسة :

قمنا بتحديد عينة الدراسة بشكل مسبق (قصدي) قبل توزيع أو نشر الإستبيان ، فمن منطلق أن كل ولاية تضم غرفة للصناعة التقليدية والحرف كان حجم عينة دراستنا هو 48 فرد، وقد حاولنا قدر الإمكان الوصول إلى العدد الكلي للغرف بـ 48

ولاية إلا أنّ نسبة المشاركة الفعلية لم تكن كالمتوقّعة، فقد تمّ توزيع 48 إستبيان، غير أن عدد الإستبيانات المسترجعة كان 42 إستبيان، ما يعادل نسبة مشاركة تقارب 88٪. كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (IV. 04)_ الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان

عدد الإستمارات الموزعة	عدد الإستمارات المسترجعة	عدد الإستمارات المهملة	عدد الإستمارات الملغاة	عدد الإستمارات الصالحة
48	42	6	3	39

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا إستمارات الإستبيان

شملت عينة الدراسة 48 غرفة للصناعة التقليدية والحرف بمختلف ولايات الوطن، وقد تمثّلت وحدة المعاينة في مدراء الغرف أو نوابهم أو الموظفين المسؤولين عن الترقية والتطوير بالغرفة (منشطو الـSPL) بالنسبة للغرف المستفيدة من تنفيذ البرنامج أو أي موظف ملم بأمور الغرفة، وهذا نظرا لإرتباط غالبية الأسئلة بدرجة الخبرة والأقدمية في العمل الذي يسمح بالتعامل مع مضمون الإستبيان بشكل جيد.

3. خصائص عينة الدراسة :

وفقا لما أسفرت عنه عملية الفرز والتحليل للإستبيانات المسترجعة، سنعمل هنا على تقديم لمحة عامة عن الخصائص الديمغرافية والتنظيمية لغرف الصناعة التقليدية المكوّنة لعينة الدراسة.

1.3. التوزيع الجغرافي للغرف المستجوبة : كما سبق وأشرنا، فقد قمنا بتوزيع الإستبيان على غرف الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة بمختلف الولايات، وإعتمدنا في تصنيفها إلى أربعة أصناف حسب الجهات الأربع للوطن (شرق، غرب، وسط، جنوب) كما هو موضّح أدناه.

جدول رقم (IV. 05) _ التقسيم الجغرافي لعينة الدراسة

التقسيم الجغرافي للغرف	التكرار	النسبة المئوية (%)
غرف ولايات الوسط	4	10,25
غرف ولايات الشرق	13	33,33
غرف ولايات الغرب	13	33,33
غرف ولايات الجنوب	9	23,07
المجموع	39	100

المصدر: بناءا على نتائج تحليل الإستبيان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

الشكل رقم (IV. 04) _ التقسيم الجغرافي لعيّنة الدّراسة

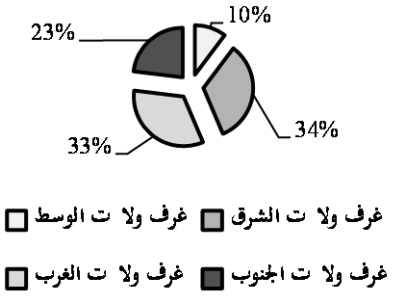

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم (IV. 05)

تنوّعت نسبة مشاركة غرف الصناعة التقليدية حسب المناطق الأربع للوطن، إلّا أنّها تركّزت بشدّة في منطقتي الشرق والغرب بنسبة تجاوزت 33٪ لكليهما، تليها مباشرة منطقة الجنوب بنسبة تساوي 23٪ من حجم العينة الكلي، بينما مثّلت غرف ولايات الوسط أقل نسبة بـ 10,25٪ ، ويرجع سبب ذلك لكون عدد الولايات المتواجدة بمنطقتي الشرق والغرب هي أصلا أكبر

من عدد ولايات باقي الجهات الأخرى (الملحق رقم 03)، فعلى سبيل المثال، وحسب التقسيم الجغرافي المتاح، يضمّ الشرق الجزائري 16 ولاية من مجموع ولايات الوطن، في حين يبلغ عدد ولايات الجنوب 10 ولايات، وبالإستناد على هذا التوزيع، ستمثل مشاركة غرف ولايات الشرق معدّل 81,25٪ (13 إستبيان مسترجع من أصل 16 موزّع بهذه الجهة)، بينما ستشكّل ولايات الجنوب أعلى نسبة مشاركة بتسع ولايات من أصل 10 مكوّنة للجنوب الجزائري، أي ما يعادل نسبة 90٪، ومردّ هذا الأمر كون الباحثة مقيمة بولاية ورقلة، وقامت بتوزيع يدوي للإستبيان لدى غالبية الولايات المجاورة لها، الأمر الذي مكّنها من الحصول على عدد معتبر من الإجابات وبشكل أسرع مقارنة بباقي الولايات التّي صعُب فيها الامر.

2.3. تاريخ الإنشاء : بالإعتماد على توزيع تاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية على ثلاث مجموعات إستنادا لتواريخ صدور المراسيم التنفيذية التّي نصّت على إنشائها، تبيّن لنا من خلال الدّراسة أنّ نسبة 5,1٪ من الغرف المستجوبة قد تمّ إنشاؤها في إطار المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1992، في حين أنّ نسبة 51,3٪ مثّلت الغرف التّي تمّ تأسيسها حسب المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1997، بينما شكّلت نسبة الغرف التّي أنشأت في إطار المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2009، 43,6٪، أي أنّ ما يعادل 94,9٪ من الغرف تمّ إنشاؤها بعد سنة 1997. الشكل رقم (05.IV). ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا إلى الحركية التنظيمية التّي شهدها القطاع التّي دعّمته بالمزيد من هياكل التأطير، والأهمية التي إكتسبها هذا الأخير بعد إعطائه لأول مرّة مقاربة مفّصلة للنّشاط الحرفي من خلال تحديد المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن للقواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

الشكل رقم (05.IV) _ توزيع المستجوبين حسب تاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف

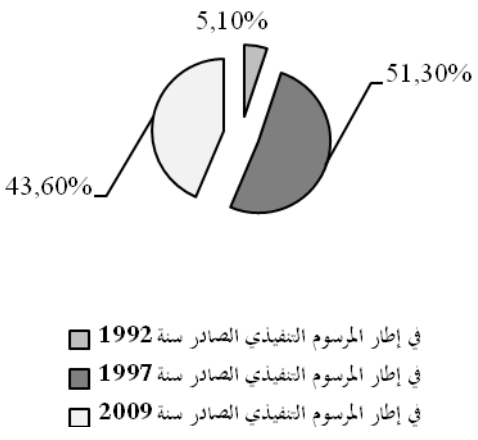

المصدر: بناءا على نتائج تحليل الإستبيان بالإعتماد على

مخرجات برنامج SPSS V22

الشكل رقم (06.IV) _توزيع المستجوبين حسب عدد العمال

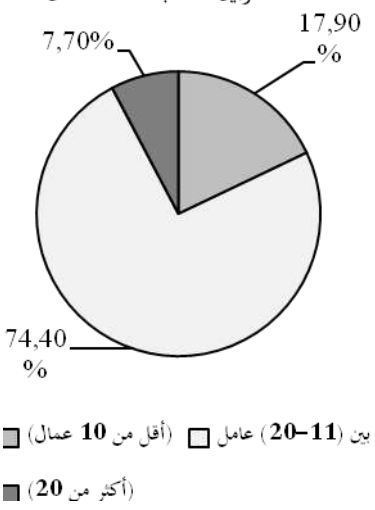

المصدر: بناءا على نتائج تحليل الإستبيان بالإعتماد على

مخرجات برنامج SPSS V22

3.3. عدد العمال بالغرفة : حسب ما نتج عن المعالجة، تباين عدد عمال غرف الصناعة التقليدية المستجوبة وتراوح عموما بين [7 _ 29] عامل، وتبعا لذلك قمنا بتشكيل ثلاث فئات، صرّحت النسبة الكبرى من المستجوبين أنها توظّف عدد عمّال يتراوح بين (11_20) عامل بنسبة 74,4٪، تليها الفئة المشغّلة لعدد عمال (أقل من 10) بنسبة 17,9٪، ثمّ الفئة التي تضم (أكثر من

20 عامل) بنسبة 7,7٪. الشكل رقم (06.IV). سر توزيع نسب فئات العمال بهذا الشكل مرتبط بحداثة غالبية هياكل التأطير التّي لا تتطلّب عموما عدد كبير من العمال.

4.3. كثافة الحرفيين في المنطقة : يرتبط هذا العنصر بتوزيع أفراد العينة حسب عدد الحرفيين بالمنطقة مقارنة بإجمالي الفئة العاملة، حيث قَدّرت 48,7٪ من الغرف المجيبة أنّ نسب حرفييها متمركزة في الفئة بين [2٪ و10٪]، في حين شكّلت نسبة المستجوبين الذين أعربوا عن إمتلاكهم كثافة حرفية تتراوح بين [11٪ و30٪] 30,8٪، وبلغت معدّلات أفراد العينة التي أجابوا أنّ نسيجهم الحرفي يتراوح بين [31٪- 50٪] و [أقل من 1٪] و [أكثر من 50٪] النسب التالية على الترتيب، 5,1٪، 12,8٪ و2,6٪. الشكل رقم (07.IV).

ويمكن إرجاع سبب هذا التوزيع الذي على إثره تمركز غالبية النسيج الحرفي المشكّل للغرف المستجوبة في المجال بين [2٪ - 10٪]، إلى أنّ غالبية الحرفيين يمارسون الأنشطة الحرفية بشكل غير رسمي للتهرّب من دفع مختلف المستحقات والرّسوم الناتجة عن ممارسة النشاط الحرفي، فضلا عن ثقل ملف التسجيل وكذا العبء الضريبي وضغط أقساط التأمين السنوية، حيث تعبّر هذه النسبة حسب رأينا، عن نسبة الممارسين للقطاع المسجّلين رسميا بالغرف المستجوبة، في حين أنّ النسبة الحقيقية للقطاع هي أكثر من ذلك بكثير بالنّظر إلى إمكانيات القطاع التشغيلية.

الشكل رقم (07.IV)_ توزيع أفراد العينة حسب كثافة النّسيج الحرفي

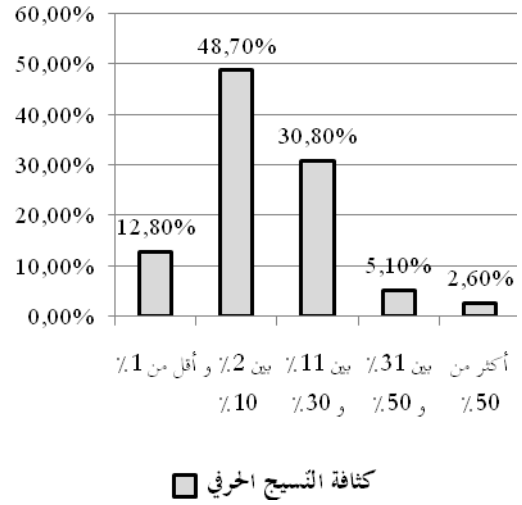

الشكل رقم (08.IV)_ مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد المحلي لغرف الصناعة التقليدية والحرف

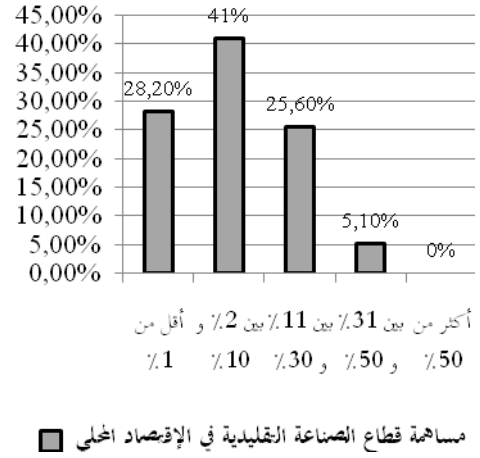

5.3. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد المحلي : أسفرت نتائج الدراسة عن تنوّع نسب مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي للأقاليم الجغرافية التي تؤطّرها الغرف، كما هو موضّح في الشكل رقم (08.IV)، وتبيّن لنا أنّ غالبية أفراد العينة قدّروا مساهمة القطاع بأنّها تتراوح بين [2٪- 10٪] وهذا بنسبة 41٪، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين حدّدوا مساهمة القطاع بأقل من 1٪، 28,2٪، تليها نسبة أفراد العينة الذين صرّحوا بأنّ مساهمة القطاع تقع بين [11٪ و 30٪] وبين [31٪ و50٪] بـ25,6٪ و5,1٪ على الترتيب، بينما لم يتم تسجيل أي نسبة تصريح من طرف المستجوبين حول مساهمة القطاع بنسب تفوق 50٪ في الإقتصاد المحلي. وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من كون النّسب المصرّح بها هي مجرّد تقديرات، بحكم عدم توفّر

إحصائيات دقيقة أصلا على المستوى المحلي في ما يخص هذا الموضوع، إلّا أنّه يؤكّد أنّ قطاع الصناعة التقليدية يساهم بنسبة معتبرة جدا في إقتصاد المناطق، ولعلّ هذا التحليل يعكس واقع مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الكلي.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث في البداية إلى إجراء التحليل الإحصائي لجميع متغيّرات الدّراسة ثمّ إختبار الفرضيات الفردية، لنصل في الأخير إلى تصميم النموذج الرياضي ومنه إلى التمثيل البياني للعلاقة بين المتغيّرات المؤثّرة على المتغيّر التابع للدّراسة.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمتغيّرات الدّراسة

إعتمدنا للقيام بالتّحليل الإحصائي على تطبيق إختبار التحليل العاملي•[299]، وسعينا من خلاله نحو محاولة الكشف عن العوامل الخفية المتحكّمة في تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL موضوع الدرّاسة والتحليل ؛ وبداية، قمنا بإستخدام التحليل العاملي الإستكشافي لجميع المتغيّرات المستقلة والتّابعة، وذلك قصد إستدراك وتمييز الأبعاد المحدودة التي يفترض أن تشكّل العديد من المهام وذلك بطرق كمية، بالإضافة إلى تصميم المتغيّرات التي نصل إليها من خلال هذا الإختبار، وذلك ليتم إستخدامها في التأكّد من صحّة فرضيات الدراسة وإختبار النموذج النّهائي.

يقوم التحليل العاملي على مجموعة من الشروط التّي يجب توافرها قبل البدء في التطبيق، ويتعلّق الأمر بـ :

- **التوزيع الطبيعي لبيانات الدّراسة [Normality plots with test]** : هناك عدّة طرق للتأكّد من أنّ البيانات تتّبع التوزيع الطبيعي، من بينها إختبار Shapiro-wilk، الذي يُستخدم إذا كانت عدد الحالات أقل من 50، كما هو الحال في عينة دراستنا،[300] وقد أظهرت المعالجة أنّ البيانات المجمّعة في كل المتغيّرات تتّبع التوزيع الطبيعي، وهذا بالإعتماد على قاعدة القرار بكون مستوى المعنوية (Sig) لكل منها أقل من 5٪، ويمكن التأكّد من ذلك بيانيا عبر رسم المدرّج التكراري (Histogram) أو من خلال رسم الصندوق (Box Plot)؛[301]

•- يعتمد جوهر التحليل العاملي على تقليص عدد المتغيّرات بحثا عن بناء أكثر شمولية في تفسير الظاهرة محل الدّراسة، إذ يمكن إختصار عدد كبير من المتغيّرات المقترحة في دراسة ما إلى عدد أقل من المتغيّرات المفسّرة، ويعرف أيضا هذا التحليل بأنّه : "تصميم ينصبّ على فحص تغاير أو إرتباط مجموعة من المتغيّرات تمهيدا لتقديم تفسير حول العلاقات بينها، من أجل الخلوص إلى عدد قليل من المتغيّرات الخفية والضمنية، والتي يمكن تسميتها بـ (العوامل)، والعامل هنا هو عبارة عن مجموعة أبعاد أو متغيّرات خفية تتضمّن عددا من المتغيّرات المرتبطة خطيا، وتتحدد المتغيّرات في كل عامل وفقا لدرجة تشبّعها فيه، من منطلق أنّ المتغيّرات مرتبطة بنسب مختلفة بكافة العوامل المستخرجة، وعليه فإنّ تحديد إنتماء المتغيّر إلى عامل ما يتمّ وفقا لأعلى درجة من درجات التشبّع (الإرتباط)".

وتشير درجة التشبّع إلى معامل إرتباط كل متغيّر بالعامل، وبترييع هذه القيمة نحصل على نسبة التّباين المفسّر في المتغيّر من قبل العامل.

[300]- محمد خبر، سليم زيد، **أساليب التحليل الإحصائي بإستخدام برمجية Spss_ Version 10-12**، دار صفاء ودار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2005، ص.134.

[301]- محفوظ جودة، **التحليل المتقدّم بإستخدام Spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص. 165

- **عدم وجود قيم شاذة** : للتأكّد من عدم وجود قيم شاذّة في كافة المتغيّرات المستقّلة، قمنا بإجراء إختبار Mahalanobis،[302] وبمراجعة كافة المتغيّرات الموجودة تحت العمود Mah-1، فإنّنا نجد أنّ كل من هذه القيم أقل من مستوى المعنوية 0,05،[303] وبناءا عليه فأنّه لا توجد أي قيمة شاذة بين كل البيانات المتعلّقة بكافة المتغيّرات المستقلة.
- **إستخراج محدّد المصفوفة (Determinant)** : وهذا لقياس مشكلة الإرتباط الذاتي، فمن أهم إفتراضات التحليل العاملي هو إختلاف القيمة المطلقة لمحدّد مصفوفة معاملات الإرتباط* عن الصّفر، إذ يجب ألّا تقلّ قيمة المحدّد عن 0,0001، وفي دراستنا حتى نتأكّد من عدم وجود إرتباط عالي بين المتغيّرات المستقلة والذي يؤثّر على جودة النتائج، قمنا بإستخراج قيمة محدّد المصفوفة لكل متغيّر، وطالما أنّ هذه القيم أكبر من 0,0001 فالشّرط محقّق.
- **قياس KMO وإختبار Bartlett للدائرية** : حيث يقيّم قياس KMO•• مدى كفاية عدد أفراد العينة والذي يجب أن تكون قيمته أكبر من (0,50) حتى تكون العينة كافية وهذا شرط أساسي يجب تحقيقه. أمّا فيما يتعلّق بإختبار Bartlett للدائرية Sphericity فهو مؤشّر للعلاقة بين المتغيّرات، حيث يجب أن يكون مستوى الدّلالة بهذه العلاقة أقل من (0,05)، وذلك حتى نستطيع التأكيد على أنّ هذه العلاقة دالة إحصائيا،[304] وقد تمّ تطبيق هذين الإختبارين على كافة متغيّرات الدراسة وكان مستوى الدلالة (Sig) أقل من 0,05، كما كان قياس KMO الخاص بالمتغيّرات أكبر من 0,50، ما يعني أنّ حجم العينة يعتبر كافيا لإجراء التحليل العاملي وأنّ مصفوفة الإرتباط تختلف عن مصفوفة الوحدة، والذّي يعبّر بدوره على أنّه يوجد تباين مشترك بين متغيّرات الدّراسة يشكّل مجموعة من العوامل الخفية وهو ما نهدف للكشف عنه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدّد، أنّه لتحديد البناء العاملي لكل مقياس إستخدمنا طريقة تحليل المكوّنات الأساسية Pricipal Componements وهذا لإستخلاص العوامل••• ومختلف القيم الأخرى من : (جذور كامنة** Eigenvalues ومحدّد المصفوفة وقياسات KMO وبارليت ونسب التّباين المفسّر لكل عامل....)،[305] كما أُجري التدوير*** المتعامد للمحاور من خلال طريقة

---

[302]- نفس المرجع السابق، ص. 166

[303]- حليمة قريشي، **نموذج مقترح لمحدّدات تطبيق التسويق الأخضر في المؤسسات البترولية**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسويق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016 ، ص. 360

*- ويسمّى أيضا معامل التحديد وهو عبارة عن حاصل جداء كل القيم الذاتية.

••- قياس KMO هي إختصار لـ كايزر – ماير– أولكن

[304]- مرجع سابق، ص.167

•••- **إستخلاص العوامل [Extraction]**: تتعلّق عملية إستخلاص العوامل بإختيار مجموعة من المتغيّرات التّي تفسّر أكبر قدر ممكن من التّباين الكّلي، وهذا ما يشكّل العامل الأول، ثمّ يقوم البرنامج بإختيار مجموعة المتغيّرات التّي تفسّر أكبر قدر ممكن من التّباين المتبقّي بعد إستخلاص العامل الأوّل ، وهذا ما يشكّل العامل الثاني وهكذا. فالعامل الأول يفسّر أكبر قدر من التّباين الكّلي للبيانات، ثم العامل الثاني والعامل الثالث فالرابع.

- **الجذر الكامن: يقيس هذا الأخير حجم التّباين في كل المتغيّرات المختلفة التّي تُحسب على كل عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن ليست نسبة لتفسير التّباين ولكنّها قياس لحجم التّباين الذي يُستخدم لأهداف المقارنة، ووفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة Eigen أكبر من واحد صحيح، والعكس إذا كانت قيمته أقل من الواحد صحيح فيتم رفض العامل.

[305]- محفوظ جودة، مرجع سابق، ص. 170

***- **التدوير [Rotation]**: تهدف عملية التدوير إلى تحويل مصفوفة الإرتباطات الأولية إلى مصفوفة إرتباطات مكافئة لها، تتّسم بقدر كبير من من الوضوح والتوصّل إلى تشكيلة مناسبة للعوامل يمكن تفسيرها، وذلك من خلال تعظيم الإرتباطات الكبرى وتحجيم الإرتباطات الصغرى، وبالتالي فإنّ تدوير العوامل يساعد في تفسيرها تفسيرا منطقيا، وهناك طريقتان لتدوير العوامل:

- التدوير المتعامد [Orthogonal]: يفترض التدوير المتعامد أنّ العوامل غير مترابطة وبالتالي يتميّز بالبساطة حيث أنّه من السّهل نسبيا التّعامل مع العوامل المتعامدة من حيث حسابها ورسمها، فالعوامل المتعامدة مستقلة عن بعضها والإرتباط بينها يكون معدوما؛
- التدوير المائل [Oblique]: يعتبر التدوير المائل ملائما للحياة العملية، وذلك بسبب تداخل وإرتباط المتغيّرات في الموضوع الواحد وعدم إمكانية تفسيره بعوامل مستقلة عن بعضها إستقلالا تاما.

Varimax، وهي مصطلح مختصر لتعظيم التّباين، وترجع هذه الطريقة إلى إسهامات العالم كايزر Kaiser، وتعتمد على تقليل عدد المتغيّرات المرتبطة بعامل ما، أي أنّها تميل إلى إختصار وتبسيط بنية المتغيّرات بالنسبة للعوامل، وبالتالي تيسّر تعيين متغيّر ما في أحد العوامل المستخرجة، وهذا إنطلاقا من فرضية أنّ العوامل غير مترابطة.[306]

توجد عدّة أساليب لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية)، غير أنّنا إعتمدنا في تحديد عدد العوامل المكوّنة لمحاور الإستبيان على الأساليب التالية :

- **أسلوب كايزر [kaiser Criterion] سنة 1960** : وتعدّ هذه الطريقة الأكثر شيوعا وإستخداما في تدوير البيانات، حيث يعتمد على تحديد عدد العوامل تبعا لجذورها الكامنة، فإذا بلغت هذه الأخيرة الواحد صحيح أو أكثر، فإنّه يتم إدراج العامل في النموذج، وإذا كانت الجذور الكامنة أقل من ذلك فإنّه يتم إستبعاد العامل من النموذج؛
- **طريقة الرسم البياني [Scree plot] لكاتل Catell سنة 1966** : وتعتمد هذه الطريقة على إجراء رسم بياني للعوامل، لتحديد تلك التّي تساهم بأكبر قدر من التّباين، فإذا اتّسم العامل بدرجة إنحدار قوية، بمعنى أنّه يميل في الإتّجاه العمودي النّازل وبالتالي يُدرج في النموذج، في حين تستبعد العوامل التي تميل إلى الإنحدار التدّرجي أو الأفقي.[307]

بعد إستخراج عدد العوامل تبعا لجذورها الكامنة وكذا النسب المرتبطة بالمحاور العاملية الأساسية بإستخدام الأساليب المشار إليها أعلاه، نتحصّل على **مصفوفة العوامل بعد التدوير**، هذه الأخيرة تتسّم بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيّرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، ممّا يسهّل عملية تفسير المحاور العاملية والكشف عن المعاني التّي تتضمّنها.[308]
تفسير العوامل وتسميتها، يتطلّب ملاحظة أي مجموعة من المتغيّرات لها **تشبّع**** أكبر على عامل محدّد، ومن ثمّ ملاحظة ما هي الصّفة العامة المشتركة لهذه المتغيّرات، وهو ما يساعد في الإجابة عن السؤال عن ماذا يمثّل العامل وإتّخاذ القرار بالتسمية المناسبة لهذا الأخير.[309]

وإنطلاقا من مصفوفة العوامل بعد التدوير سنقوم بتفسير إتّجاهات المستجوبين حول كل محور من محاور الإستبيان.

1. نتائج التحليل العاملي للمتغيّرات المستقلة :

سيتم عرضها وفقا للمحاور الكبرى الإستبيان كالآتي.

1.1. الإتّجاه نحو المساعي المحفّزة نحو تطبيق نظام إنتاج محلي بين الحرفيين : يوضح الجدول رقم (IV. 06) مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور لإتجاهات أفراد العينة نحو المساعي المحفّزة لتنفيذ نظام الإنتاج المحلي بين الحرفيين.

---

[306]- دادن عبد الوهاب،**دراسة تحليلية ومالية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية _نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية_**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص.329

[307]- نفس المرجع السابق، ص.330

[308]- مرجع سابق، ص. 332

**- تشبّع العوامل [Factor Loadings]: يعبّر تشبّع العامل عن درجة إرتباط كل متغيّر مع عامل معيّن، ويعتبر مفهوم تشبّع العامل مهما جدا حيث أنّ كثير من الحسابات يتمّ معالجتها من جدول تشبّعات العوامل، وإذا كان تشبّع عامل معيّن أكبر من 0,3 فإنّ المتغيّر الذي له علاقة به يساعد في وصفه جيّدا. أمّا تشبّعات العوامل التّي تكون أقّل من 0,3 فيمكن إهمالها وعدم الأخذ بها، فأسئلة الإستبيان التّي يكون لها تشبّع مرتفع على عامل معيّن وتشبّع منخفض على عامل ثاني، يعني أنّ لها علاقة قوية بالعامل الأول وعلاقة ضعيفة بالعامل الثاني.

[309]- محفوظ جودة، مرجع سابق، ص.162

تُظهر مخرجات إختبار التحليل العاملي أنّ مقياس الإتّجاه نحو تنفيذ المساعي المحفّزة لنظام الإنتاج المحلي يتكوّن من ثلاث أبعاد، يخص البعد الأول مزايا تنفيذ نظام الإنتاج على الحرفيين، بينما يفسّر البعد الثاني مزايا تنفيذ هذا الأخير على مختلف الفاعلين المشكّلين له (حرفيين، هيئات الدعم المحلية والوطنية)، في حين يحدّد البعد الأخير دوره في توطيد العلاقة بين الحرفي والهيئات ذات الصلة على المستوى المحلي، بمعنى أنّ توجّه غرف الصناعة التقليدية والحرف أو عدم توجّهها نحو المساعي المحفّزة لتنفيذها لنظام للإنتاج المحلي يُقاس عبر الآثار الإيجابية لتبني هذا النظام على كل من الحرفيين، هيئات الدعم المحلية وكذا الوطنية ؛ ويتميّز هذا المقياس بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا للمحور (77,6٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (84,35٪).

2.1. الحرفيون : المعالجة الإحصائية لهذا المقياس مبيّنة في الجدول الموالي.

ما يتعلّق بمحور الحرفيين، تبيّن من خلال المعالجة أن هذا المقياس يتألّف من بعدين، اللذان يُعبّران عن المتطلّبات المعنوية ونظيرتها المادية التي يجب توافرها في الحرفيين لتسهيل عملية تبنّي هذا النظام بين حرفي غرف الصناعة التقليدية بولايات الوطن، وتتميّز أداة القياس المستخدمة بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا للمحور (95٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (87,05٪).

3.1. غرفة الصناعة التقليدية والحرف : تمّ تقسيم المحور الخاص بغرف الصناعة التقليدية والحرف إلى أربع عوامل ملخّصة في الجدول رقم (IV. 08) الأتي تقديمه.

بالإعتماد على التقسيم العاملي الذي أسفرت عنه المعالجة الإحصائية لهذا المحور، يتّضح لنا أن مقياس غرف الصناعة التقليدية والحرف مشكّل من أربع عوامل خفية مفسّرة له، يخصّ العامل الأول الجهود المبذولة من طرف الغرفة لتشجيع حرفييها على التجمّع، إذ يفسّر هذا الأخير ما يُقارب 22,5٪ من التشتّت الإجمالي للمقياس، بينما يُفسّر العامل الثاني المتعلّق بجهود الغرف للتعريف بنظام الإنتاج المحلي 19,51٪ من التشتت، في حين تعلّق العامل الثالث بتنفيذ هذا النظام بالغرف ودور هذه الأخيرة داخله مفسّرا بذلك 17,72٪ من التشتّت الإجمالي، وأخيرا خصّ البعد الأخير الهياكل القاعدية والأساسية التي تمتلكها الغرف. ونشير هنا إلى أنّ أداة القياس المستخدمة تتميّز بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا لها (96,10٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (85,31٪).

4.1. هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي : أظهرت نتائج الدّراسة فيما يتعلّق بهذا المحور عن وجود ثلاث أبعاد تفسّر إتّجاهات المستجوبين، الجدول رقم (IV. 09).

تبيّن من خلال الجدول السّابق أن المقياس المتعلّق بهيئات دعم القطاع على المستوى المركزي، مقسّم إلى ثلاث عوامل، يفسّر العامل الأول جهود وزارة القطاع لتوفير بيئة ملائمة لتجسيد برنامج نظام للإنتاج المحلي على المستوى الوطني، ومعبّرا بذلك عن 27,94٪ من التباين الكلي، ويفسّر العامل الثاني جهود كل من الغرفة الوطنية والوكالة الوطنية لدعم تجمّعات الحرفيين على المستوى المحلي بـ 27,51٪ من التّباين الإجمالي المفسّر، مقابل 18,23٪ من التباين الإجمالي للعامل الأخير الذي يعبّر عن جهود

وزارة القطاع لدعم تجمّعات الحرفيين على المستوى المحلي. وتتميّز أداة القياس المستخدمة بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا للمحور (78,90٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (73,70٪).

5.1. هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي : في البداية تم إستخدام ثلاثة عشر عبارة تصف آراء المستجوبين حول هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي، وبعد التحليل تم إستبعاد عبارة واحدة لكبر حجم الإرتباط بينها وبين العبارات الأخرى وتأثير ذلك على محدّد مصفوفة الإرتباط الذي أصبحت قيمته أقل من 0,0001، ويوضّح الجدول رقم (IV. 10) مصفوفة العوامل المدارة المتعلقّة بهذا المحور.

عن المقياس المتعلّق بإستطلاع الإجابات وردود الأفعال حول هيئات دعم القطاع ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي، بيّنت المخرجات الإحصائية أنّه يمكن تقسيمه إلى بعدين أساسين، يعبّر البعد الأول عن دور هؤلاء الفاعلين المتواجدين محليا في دعم تجمّعات الحرفيين على مستوى الغرف بـ 40,127٪ من التباين الإجمالي المفسّر، بينما خصّ البعد الثاني علاقة غرف الصناعة التقليدية والحرف مع هذه الهيئات ومقدّمي الخدمات. وتتميّز أداة القياس المستخدمة بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا للمحور (82,89٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (90,9٪).

6.1. النظام المعلوماتي : بالنسبة لهذا المحور تضمن الإستبيان تسع عبارات لقياس آراء أفراد العينة حول النظام المعلوماتي الموضوع من طرف الوزارة،، وبعد إختبار التحليل العاملي قمنا بإستبعاد عبارة واحدة لكبر حجم الإرتباط بينها وبين العبارات الأخرى، والجدول رقم (IV. 11) يلخّص مصفوفة العوامل المدارة لمقياس النظام المعلوماتي.

إنطلاقا من النتائج الواردة أعلاه نلاحظ أنّ مقياس النظام المعلوماتي الموضوع من طرف الوزارة يتكوّن من عاملين، يدرس العامل الأول دور النظام المعلوماتي على المستوى الوطني، أما العامل الثاني فيحدّد دوره على المستوى المحلي وكذا جهود الغرف لتيسير إستخدامه على مستواها، ويتميّز هذا المقياس بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا للمحور (89,17٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (94٪).

7.1. نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي : لمعرفة آراء أفراد العيّنة حول نجاح وإستمرارية الأنظمة الإنتاجية المشكّلة بين الحرفيين في الغرف المستفيدة من البرنامج، وكما هو موضّح بالجدول رقم (IV. 12) فإنّ الإجابات توزّعت على ثلاث عوامل.

تُظهر النتائج التي قدّمناها أعلاه أنّ محور نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي يتكوّن من ثلاث أبعاد، يتعلّق البعد الأول بالآثار الناتجة عن تنفيذ نظام الإنتاج المحلي، ويُفسّر الثاني نجاح تنفيذ هذا النظام، بينما يقدّم البعد الأخير آراء المستجوبين حول إستمرارية التجمّع الحرفي المشكّل في إطار النظام ؛ وبما أن مقياس ألفا للمحور قد بلغ (91,71٪)، ومثّل ثبات الفكرة نسبة (93,6٪)، يمكننا القول أنّ هذا المقياس يتمتّع بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي.

8.1. صعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي : نتائج التحليل العاملي للمحور أسفرت عن وجود 5 عوامل تفسّر إتجاهات المستجوبين، تلخيصها في الجدول رقم (IV. 13).

إنطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، قمنا بإطلاق تسمية "سلبيات تنفيذ نظام إنتاج محلي على الحرفيين" لوصف العامل الأول، وتسمية "متطلّبات تنفيذ نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني" لتفسير العامل الثاني، في حين وجدنا وصف "عوائق تنفيذ نظام للإنتاج المحلي خاصة بالحرف" الأنسب للتعبير عن العامل الثالث، بينما قمنا بعنونة العامل الرابع بـ "صعوبات تنفيذ نظام إنتاج محلي خاصة بالغرف"، وأخيرا عبّرنا عن العامل الخامس من خلال "صعوبات إدارية ومالية أخرى".
هذا المقياس يتميّز بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا الخاص به (93٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (85,37٪).

9.1. الأثر الإقتصادي لتنفيذ نظام الإنتاج المحلي : بداية، أُسّس هذا المحور من 18 عبارة لوصف الأثر الإقتصادي لتنفيذ أنظمة للإنتاج المحلية بين الحرفيين، وبعد التحليل أبقينا على 13 عبارة، بإستبعادنا لأربع عبارات حجم الإرتباط بينها وبين باقي العبارات كبير ؛ مصفوفة العوامل المدارة الخاصة بالمحور محل الدراسة ملخّصة في الجدول الموالي.

كما هو مبيّن في الجدول أعلاه، قسّم التّحليل الإحصائي المقياس إلى أربعة عوامل، يفسّر البعد الأول أثر تنفيذ أنظمة إنتاج محلية على أنشطة الإنتاج والتّسعير للحرفيين داخله، ويخصّ البعد الثاني دور الأنظمة المشكّلة في تحقيق ميزة تنافسية للنظام، في حين تعلّق البعد الثالث لأثرها على العمّال، أمّا البعد الأخير فيعبّر عن الأثر على أنشطة التسويق، وعلى غرار المقاييس السابقة، تميز هذا المقياس بدرجة عالية من الثّبات الدّاخلي، حيث بلغ مقياس ألفا الخاص به (79,50٪)، كما قُدّر ثبات الفكرة ككل بـ (90,51٪).

2. نتائج التحليل العاملي للمتغيّر التابع (فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي)

يتّضح من الجدول الجاري تقديمه أنّ المقياس المدروس مكوّن من بعد واحد يفسّر في مجمله فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي المنفّذ في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية الحرف، كوسيلة لتجسيد هذه الأخيرة على أرض الواقع. مخرجات التحليل العاملي للمحور الذي يقيس آراء المستجوبين يمكن تقديمها من خلال الجدول رقم (IV. 15).

من خلال جداول الملحق الإحصائي الخاص بالتحليل العاملي، يُقدّر أيضا كل من :

- ثبات الفكرة = 82,44٪
- معامل ألفا = 94,3٪
- نسبة التّباين الكلي المفسّر = 67,984٪
- قيمة ايجن =5,439
- إختبار بارتليت = 247,907
- مستوى المعنوية = 0,0000
- مؤشّر KMO= 0,791
- محدّد المصفوفة = 0,001

بما أنّ المقياس مكوّن من ثماني عبارات ذات خمس إختيارات فإنّ مجموع إجابات أفراد العينة تتراوح بين (8) كحد أدنى و(40) كحدّ أقصى، ومن أجل تصميم مقياس يسمح بتقييم فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، تمّ إعتبار الرقم (20) هو الحدّ الفاصل بين التصريح بفعالية البرنامج من عدمه، بمعنى أنّ الرقم (20) فما فوق يعبّر عن نجاح تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني والأرقام التّي تكون أقل تعبّر عن العكس، ويرجع إختيار هذا الرقم إلى الرّغبة في الوصول إلى تقدير موضوعي وغير مبالغ فيه لإتّجاه آراء المستجوبين فيما يخصّ هذا الجانب.

وإعتمادا على هذا التقسيم فقد تم التوصّل إلى وجود إجماع من طرف المستقصى منهم حول فعالية تنفيذ هذا البرنامج كسياسة كلية على المستوى الوطني، ممثّلين بذلك نسبة 79,49٪ من إجمالي العينة، الشكل رقم (09.IV)، وقد يرجع سبب هذه

النتيجة المرتفعة إلى وعي المستجوبين بالمزايا التي حقّقها تنفيذ هذا البرنامج في إطار المخطط التنموي السابق للقطاع آفاق 2010 ورغبتهم في الحفاظ على وتيرة التنمية في إطار الإستراتيجية الحالية.

الشكل رقم (09.IV)_ فعالية نظام الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفردية للدراسة

يتمّ إختبار الفرضيات الفردية بغرض معرفة علاقة المتغيّرات المستقلة للدراسة بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلّي المنفّذ في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر على تجمّعات حرفية متخصّصة في حرف محدّدة تشتهر بها الأقاليم الجغرافية الذي تتواجد فيها الغرف المستفيدة من هذا البرنامج، لنقوم على هذا الأساس بتحديد المتغيّرات المستقلة الصّالحة للدّخول في النّموذج النّهائي.

1. إختبار الفرضية الأولى: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتّجاهات نحو المساعي المحفّزة لتطبيق نظام الإنتاج المحلي بالغرف وفعالية البرنامج ككل الذي تمّ وضعه كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**

ولإختبار صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإرتباط (Pearson) لدراسة العلاقة بين المقياس المجمّع للإتّجاهات نحو تطبيق نظام الإنتاج المحلي الذي يتكوّن من ثلاث أبعاد، وعلاقته بفعالية البرنامج ككل، ويوضّح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (IV. 16) _ نتائج إختبار الإرتباط بين الإتجاه نحو تنفيذ النظام وفعاليته.

		الإتّجاه نحو تنفيذ نظام للإنتاج المحلي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
الإتّجاه نحو تنفيذ نظام للإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	1,000	0,174
	مستوى المعنوية (Sig)		0,038
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,174	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,038	

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

بما أنّ الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من 0,05، نقول أنّه يوجد إرتباط دال إحصائيا بين إتّجاه المستجوبين نحو تطبيق نظام الإنتاج المحلي وفعاليته، وبالتالي نقبل الفرض الأصلي الذي ينص على وجود تأثير لإتّجاهات مسؤولي الغرف نحو تنفيذ نظام الإنتاج المحلي على التطبيق النّاجح لهذا الأخير.

2. إختبار الفرضية الثانية : [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرفيين وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**

للوقوف على صحة أو خطأ هذه الفرضية قمنا بإستخدام إختبار الإرتباط (Pearson)، لدراسة العلاقة بين المقياس المجمّع للحرفيين الذي يتألّف من بعدين يعبّران عن المتطلّبات المعنوية ونظيرتها المادية التّي يجب توافرها في الحرفيين لتسهيل عملية تبنّي النظام بالغرفة، وعلاقته بمقياس فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي ككل.

جدول رقم (IV. 17)_ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة الحرفيين بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي

		الحرفيون	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
الحرفيون	معامل الإرتباط	1,000	0,483**
	مستوى المعنوية (Sig)		0,002
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,483**	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,002	

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

يتّضح من خلال الجدول أنّ قيمة معامل الإرتباط تساوي (0,483)، بمستوى معنوية (Sig= 0,002) أقل من مستوى الدلالة المحسوبة (0,05)، وهو ما يعبّر عن وجود إرتباط دال إحصائيا بين المتغيرين، وبما أنّ قيمة معامل الإرتباط موجبة وواقعة في المجال بين [0,3 و 0,7[، فهذا يعني أنّ هناك تأثير طردي قوي نسبيا بين إستجابة الحرفيين في الغرف لتنفيذ نظام الإنتاج المحلي وفعاليته، وبالتالي قبول الفرض الأصلي.

3. إختبار الفرضية الثالثة: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غرف الصناعة التقليدية والحرف وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

بالإعتماد على التحليل العاملي الذي أسفرت عنه المعالجة الإحصائية في المطلب السابق تم تقسيم المقياس المجمّع لغرف الصناعة التقليدية والحرف إلى أربعة أبعاد ؛ إختبار العلاقة بين المتغيّر المستقل المتشكّل من متوسّط إجابات كل أفراد العينة على الأسئلة التّي يتضمّنها هذا المحور، وبين المتغيّر التّابع الذّي يقيس فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، يلخّصها الجدول رقم (IV. 18).

جدول رقم (IV. 18)_ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة غرف الصناعة التقليدية والحرف بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي

		غرف صناعة تقليدية وحرف	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
غرف صناعة تقليدية وحرف	معامل الإرتباط	1,000	0,346*
	مستوى المعنوية (Sig)		0,031
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,346*	1,000

	مستوى المعنوية (Sig)	0,031	

مستوى المعنوية المقبولة α= 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

بما أنّ الدلالة الإحصائية (Sig= 0,031) وهي أقل من 0,05، ومعامل الإرتباط يساوي تقريبا 0,35 ويقع في المجال بين [0,3 و 0,7[، نقول أنّ هناك علاقة طردية متوسّطة القوة بين جهود غرف الصناعة التقليدية والحرف المبذولة لتشكيل نظام للإنتاج المحلي بين حرفييها وفعالية البرنامج المنفّذ على المستوى الكلي كأداة لتجسيد إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية بالبلاد، وبالتالي نقبل الفرضية الأصلية التّي تنص على تأثّر فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي بالجهود المبذولة على المستوى المحلي من طرف الغرف الولائية.

4. إختبار الفرضية الرابعة: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم على المستوى المركزي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

نتائج تحليل الإرتباط الرّامي لإختبار صحة الفرضية يظهرها الجدول الموالي.

جدول رقم (IV. 19)_ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة هيئات الدعم على المستوى المركزي بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي

		هيئات الدعم على المستوى المركزي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
هيئات الدعم على المستوى المركزي	معامل الإرتباط	1,000	0,624**
	مستوى المعنوية (Sig)		0,000
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,624**	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,000	

مستوى المعنوية المقبولة α= 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

أظهرت الدّراسة فيما يتعلّق بهذه الفرضية عن وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيّرين المدروسين، حيث شكّلت قيمة معامل الإرتباط 0,624، كما بلغت قيمة الدلالة المحسوبة Sig (0,000)، وهي أقل من القيمة المجدولة 0,05، وهو ما يثبت صحّة الفرضية الموضوعة لقياس الإرتباط بين الجهود المبذولة من طرف هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي لتوفير بيئة ملائمة لتجسيد البرنامج على المستوى الوطني وفعالية البرنامج ككل.

5. إختبار صحة الفرضية الخامسة: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

لإختبار هذه الفرضية استُعمل أيضا إختبار الإرتباط (Pearson) لدراسة العلاقة بين المقياس المجمّع لهيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي، الذّي يتألّف من بعدين يدرسان علاقة الغرف بهذه الهيئات ودور هذه الأخيرة في دعم الأنظمة الإنتاجية المحلية الناشئة على المستوى المحلي، وعلاقة هذا المقياس بنظيره الخاص بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي ككل. نتائج الإختبار موضّحة في الجدول رقم (IV. 20).

جدول رقم (IV. 20)_ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة هيئات ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي

	هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على	فعالية برنامج نظام الإنتاج

		المستوى المحلي	المحلي
هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي	معامل الإرتباط	1,000	0,506
	مستوى المعنوية (Sig)		0,001
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,506	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,001	

مستوى المعنوية المقبولة α= 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

يتبيّن من خلال التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة بإستخدام معامل الإرتباط أنّ قيمة هذا الأخير المحسوبة بلغت 0,506 بمستوى دلالة Sig تساوي 0,001 أقل من مستوى المعنوية المجدولة (0,05)، ما يعني أنّ هناك إرتباط دال إحصائيا بين هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات الخاصة المتواجدين محليا وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي المسطّر في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهو تأكيد لصحة الفرضية الموضوعة.

6. إختبار الفرضية السادسة: [توجد علاقة دالة إحصائيا بين النظام المعلوماتي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

عن الفرضية الموضوعة لقياس أثر النظام المعلوماتي الموضوع من طرف وزارة القطاع على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، والتي تمّ التحقّق من مصداقيتها بإستعمال إختبار الإرتباط بيرسون. نتائجها ملخّصة في الجدول أدناه.

جدول رقم (IV. 21) _ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة النّظام المعلوماتي بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي

		النظام المعلوماتي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
النّظام المعلوماتي	معامل الإرتباط	1,000	0,342*
	مستوى المعنوية (Sig)		0,033
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,342*	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,033	

مستوى المعنوية المقبولة α= 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

نلاحظ من خلال النتائج الواردة بالجدول أنّ الدّلالة الإحصائية Sig= 0,03 وهي أقل من مستوى المعنوية المجدول 0,05، وبهذا يمكن القول أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المعلوماتي وفعالية نظام الإنتاج المحلي، وبما أنّ معامل الإرتباط يساوي 0,342 إذن فهذه العلاقة طردية، وبذلك تُثبت صحة الفرضية محل الدراسة.

7. إختبار الفرضية السابعة : [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في الغرف وفعالية البرنامج ككل، الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

للتأكّد من صحّة الفرضية المقدّمة تمّ تطبيق إختبار الإرتباط (Pearson) لدراسة العلاقة بين المقياس المجمّع لآراء المستجوبين حول نجاح وإستمرارية أنظمة الإنتاج المحلية التّي تمّ تنفيذها في إطار البرنامج المسطّر ضمن المخطط التنموي للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وفعالية هذا البرنامج، الجدول رقم (IV. 22).

جدول رقم (IV. 22) _ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي بفعاليته

		نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	1,000	0,228
	مستوى المعنوية (Sig)		0,002
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,228	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,002	

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

تبيّن أثناء الإستفسار عن أثر نجاح الأنظمة المشكّلة على تقييم فعالية البرنامج ككل، أنّ الدلالة الإحصائية Sig= 0,002 أقل من مستوى المعنوية المقبولة 0,05، وبذلك نقول أنّه يوجد إرتباط دال إحصائيا بين نجاح وإستمرارية الأنظمة الإنتاجية المحلية المشكّلة بين الحرفيين وفعالية البرنامج ككل على المستوى الوطني، وبالتالي يتم قبول الفرض الأصلي.

8. إختبار الفرضية الثامنة: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات وعوائق تنفيذ أنظمة إنتاج محلية بالغرف وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

لإختبار وجود تأثير لصعوبات وعوائق تطوير أنظمة إنتاجية محلية بين الحرفيين في غرف الصناعة التقليدية والحرف على تقييم فعالية البرنامج ككل على المستوى الوطني، إستعملنا إختبار الإرتباط (Pearson)، كما هو مبيّن في الجدول الآتي عرضه.

جدول رقم (IV. 23) _ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة صعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي بفعالية البرنامج ككل

		صعوبات تنفيذ نظام الإنتاج المحلي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
صعوبات تنفيذ نظام إنتاج محلي	معامل الإرتباط	1,000	0,334*
	مستوى المعنوية (Sig)		0,033
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,334*	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,033	

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

ما نلاحظه من خلال هذه النتائج أنّ معامل الإرتباط يساوي 0,334 عند مستوى معنوية Sig قدرها 0,033 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول 0,05، ويوحي ذلك بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تنفيذ أنظمة إنتاج محلية بالغرف وفعالية البرنامج ككل، وبما أنّ معامل الإرتباط موجب فالعلاقة طردية. الأمر الذي يدفعنا للقول بأنّ الفرضية صحيحة.

9. إختبار الفرضية التاسعة: [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثر الإقتصادي لأنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

لدراسة وجود تأثير للمقياس المجمّع "الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي" وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني أجرينا إختبار معامل الإرتباط بيرسون ؛ مخرجات التحليل الإحصائي يلخّصها الجدول.

جدول رقم (IV. 24)_ نتائج إختبار الإرتباط لعلاقة الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي بفعالية البرنامج ككل

		الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي	فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي
الأثر الإقتصادي لنظام إنتاج محلي	معامل الإرتباط	1,000	0,334*
	مستوى المعنوية (Sig)		0,038
فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي	معامل الإرتباط	0,334*	1,000
	مستوى المعنوية (Sig)	0,038	

مستوى المعنوية المقبولة α= 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإرتباط

القراءة المباشرة للجدول رقم (IV. 24) تُظهر وجود إرتباط دال إحصائيا بين المتغيّرين المدروسين، إذ أظهرت نتائج الإختبار أن قيمة Sig المحسوبة (0,038) أقل من مستوى المعنوية المقبول، كما سجّل معامل الإرتباط قيمة (0,334) وهي قيمة موجبة وبالتالي فالإرتباط طردي، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الأصلية.

10. إختبار الفرضية العاشرة: [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى للموقع الجغرافي للغرف**]**.

معالجة هذه الفرضية إستدعت منّا إجراء تحليل التّباين الأحادي (One Way Anova)، حيث يقوم هذا الإختبار بشكل أساسي على مقارنة ثلاث مجمّعات أو أكثر بناءا على متغيّر كمي، وفي حالة متغيّرنا المستقّل المدروس (الموقع الجغرافي للغرف)، فقد إعتمدنا في تصنيفه على أربعة أصناف حسب الجهات الأربع للوطن (شرق، غرب، وسط، جنوب)، وللتأكدّ من وجود تباين في آراء المستجوبين حول فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي سببه الموقع الجغرافي للغرف، تمّ تطبيق هذا الإختبار وكانت النتائج كما يلي.

جدول رقم (IV. 25)_ تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا للموقع الجغرافي لغرف الصناعة التقليدية

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحرية	قيمة (F)	معنوية الإختبار (Sig)
الموقع الجغرافي لغرف الصناعة التقليدية والحرف	بين المجموعات	2,139	3	1,449	0,004
	الخطأ	17,220	35		
	المجموع	19,359	38		

مستوى المعنوية المقبولة α = 5٪

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التباين الأحادي

نظرا لأنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي 1,449 عند مستوى الدلالة (Sig) يساوي 0,004 والتّي هي أقل من مستوى الدلالة المقبولة 0,05، فإنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لمتغيّر الموقع الجغرافي للغرف، وهو ما يؤكّد الفرضية الأصلية.

11. إختبار الفرضية الحادية عشر: [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع تعزى لتاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية (أقدمية الغرفة)**]**.

للوقوف على صحة هذه الفرضية إستخدمنا تحليل التّباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة فيما إذا كان هناك تباين في مستوى فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي يمكن إرجاعه لأقدمية الغرفة، هذا المتغيّر الأخير قسّمناه إلى 3 مستويات مرتبطة بصدور المراسيم التنفيذية المتضمّنة إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف، معالجة ذلك وضّحها الجدول أدناه.

جدول رقم (IV. 26) _ تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا لتواريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحرية	قيمة (F)	معنوية الإختبار (Sig)
أقدمية غرفة الصناعة التقليدية والحرف	بين المجموعات	0,433	2	0,412	0,006
	الخطأ	18,926	36		
	المجموع	19,359	38		

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التباين الأحادي

يتّضح من خلال الجدول أنّ قيمة (F) تساوي 0,412 بمستوى معنوية محسوب قدره 0,006 وهو أقل من 0,05، وبهذا نقول أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لأقدمية الغرفة، وبالتالي نقبل الفرضية.

12. إختبار الفرضية الثانية عشر : **[**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى لعدد العاملين بالغرف**]**.

بدوره، قمنا بتبويب المتغيّر المستقل (عدد العمال بالغرف) إلى ثلاث فئات، وأجرينا عليها تحليل التباين الأحادي للتأكّد من وجود فروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لهذا المتغيّر الأخير. نتائج التحليل تظهر في الجدول رقم (IV. 27).

جدول رقم (IV. 27) _ تحليل التباين الأحادي للفروق في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تبعا لعدد العمال بغرف الصناعة التقليدية والحرف

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحرية	قيمة (F)	معنوية الإختبار (Sig)
عدد العمال بغرف الصناعة التقليدية والحرف	بين المجموعات	1,606	2	1,629	0,210
	الخطأ	17,753	36		
	المجموع	19,359	38		

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التباين الأحادي

أظهرت مخرجات تحليل التّباين الأحادي لقياس الفروق بين المتغيّرين المدروسين، أنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي 1,629 بمستوى الدّلالة Sig= 0,210، وهي أكبر من مستوى المعنوية المطلوب (5٪)، ما يُفسّر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تُعزى لمتغيّر عدد العاملين بالغرف، ومنه رفض الفرضية الأصلية.

13. إختبار الفرضية الثالثة عشر: [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع تعزى لخصائص المجتمع الحرفي المكوّن للغرف**]**.

إعتمدنا في تقديم خصائص المجتمع الحرفي لغرف الصناعة التقليدية المستجوبة على مؤشّرين إثنين، يعبّر المؤشّر الأول عن كثافة المجتمع الحرفي للإقليم الجغرافي الذي تتواجد فيه الغرف بالنسبة لإجمالي العمالة المحلية، ويقيس المؤشّر الثاني مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي، وعملنا ضمن ذلك على تقسيم كل مؤشّر إلى خمس فئات تسمح قدر الإمكان بتقديم حصر دقيق لمكانة القطاع على المستوى المحلي. وبغية التأكّد من وجود تأثير يمكن قياسه إحصائيا لخصائص المجتمع الحرفي على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، عملنا على تطبيق إختبار تحليل التّباين الثنائي (Two way Anova)، هذا الأخير يستخدم في حالة وجود متغيّرين مستقلين أو أكثر لكل منهما مستويين أو أكثر ويؤثّران في متغيّر تابع كما هو الحال في المتغيّرات المكوّنة لهذه الفرضية، الجدول رقم (IV. 28).

جدول رقم (IV. 28)_ تحليل التباين الثنائي لأثر خصائص المجتمع الحرفي على برنامج نظام الإنتاج المحلي.

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحرية	قيمة (F)	معنوية الإختبار (Sig)
نسبة الحرفيين	1,295	4	0,764	0,008
مساهمة القطاع	0,964	3	0,758	0,030
تفاعل المتغيرين	0,012	2	0,014	0,186
الخطأ	12,295	29	0,424	
المجموع	464,438	39		
المجموع المصحّح	19,359	38		

مستوى المعنوية المقبولة $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التباين الثنائي

يتّضح من خلال الجدول السابق أنّه :

- نظرا لكون الدلالة الإحصائية لمقياس كثافة الحرفيين بالنسبة لإجمالي العمالة المحلية Sig= 0,008 أقل من مستوى الدلالة المقبول 0,05، فإنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى للمتغيّر كثافة الحرفيين في الغرف؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لمساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي (Sig أقل من 0,05)؛
- من سطر التفاعل بين كثافة المجتمع الحرفي ومساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي نجد أنّ قيمة (F) لأثر التّفاعل بين المتغيرين المستقلين على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تساوي 0,014 بمستوى معنوية يساوي 0,186 وهو أكبر من 0,05، وبهذا نقول أنّه لا يوجد أثر لتفاعل كل من كثافة المجتمع الحرفي ومساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، وبالتالي رفض الفرضية الأصلية.

بهذا سيشمل نموذج الدراسة كل المتغيّرات المستقّلة المختبرة التّي حقّقت مستويات دلالة أقل من 0,05، بإستثناء متغيّر عدد العمال بالغرفة، وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تصميم النموذج الرياضي للدّراسة

سينصبّ إهتمامنا في هذا الجزء على تصميم نموذج دراسة يسمح بالتّنبؤ بتغيّرات فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي كمتغيّر تابع، عبر مجموعة من المتغيّرات المستقلة التّي ثبتت معنويتها في التحليلات الفردية والمتمثّلة في الإتّجاه نحو تنفيذ نظام إنتاج محلي، الحرفيون، غرف الصناعة التقليدية والحرف، هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي، هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي، النظام المعلوماتي، نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي، صعوبات وعوائق تنفيذ تجمّعات حرفية في الغرف، الأثر الإقتصادي للنظام، الموقع الجغرافي للولاية التي تتواجد بها الغرفة، أقدمية الغرفة، خصائص المجتمع الحرفي المكوّن للغرفة ؛ وهذا بإستخدام تحليل الإنحدار المتعدّد.

1. شروط الإنحدار الخّي المتعدّد

إجراء تحليل الإنحدار الخطّي يتطلّب توافر جملة من الشروط تتعلّق بـ :

- يجب أن تكون العلاقة بين المتغيّرات المستقّلة والمتغيّر التابع علاقة خطية؛
- الخطأ العشوائي هو متغيّر يتّبع التوزيع الطبيعي؛
- الوسط الحسابي للخطأ يساوي الصّفر والإنحراف المعياري ثابت، ما يعبّر عن تجانس بيانات الأخطاء. [310]

للتأكّد من توفّر هذه الشروط المطلوبة عملنا على :

- الإعتماد على معاملات الإرتباط الجزئي Partial corrélation coefficients لفحص قوّة وإتّجاه العلاقة بين المتغيّر التّابع والمتغيّرات المستقّلة؛
- إستعراض رسم المدرّج التّكراري الذي يمثّل تكرارات الأخطاء المعيارية للإنحدار، للتحقّق من أنّ بيانات الأخطاء العشوائية (التي تعبّر عن الفروق بين القيم المشاهدة للمتغيّر التّابع والقيم المتنبّأ بها التّي تمّ التوصّل إليها من معادلة خط الإنحدار) تتّبع التوزيع الطبيعي، كما يمكن التأكّد من التوزيع الطبيعي أيضا من ملاحظة وضع النقاط في رسم Normal P-P Plot للأخطاء المعيارية للإنحدار، إذ تتجمّع هذه النّقاط حول الخط الأفضل ؛ بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنّ البيانات المتعلّقة بالأخطاء المعيارية لإنحدار المتغيّر التّابع ليس لها نمط محدّد في شكل الإنتشار، أي أنّ توزيعاتها كانت مبعثرة بدون أن تشكّل نمطا معيّنا، ممّا يشير إلى أنّ توزيعات الأخطاء كانت طبيعية.
- إستعملنا مصفوفة scartterplot لإثبات الخطية Linearity، التّي توضّح الأشكال الثنائية بين المتغيّرين حيث تبدو أشكال الإنتشار في صورة مصفوفة، يتضمّن الصّف الأوّل منها شكل للإنتشار يمثّل العلاقة بين المتغيّر المستقّل والمتغيّر التّابع، ويحوي الصّف الثاني كذلك شكل للإنتشار يمثّل العلاقة بين المتغيّر التابع والمستقّل، وهذا ما يؤكّد خطّية العلاقة.

[310]- محفوظ جودة، مرجع سابق، ص.66

- وبالنسبة للشّرط الأخير المتعلّق بالوسط الحسابي للباقي والإنحراف المعياري له، فبعد إستخراج البواقي قمنا بتحويلها إلى قيم معيارية حتى يكون لها متوسط حسابي قيمته صفر وبانحراف معياري واحد صحيح، من خلال قسمة البواقي المشاهدة على الإنحراف المعياري للبواقي، ومن ثمّ قمنا بحساب المتوسّط الحسابي والإنحراف المعياري لها والتي حقّقت الشّرط المطلوب.

تعطى المعادلة الخطّية في الإنحدار الخطّي المتعدّد الممثّلة للعلاقة بين المتغيّر التّابع والمتغيّرات المستقّلة الخاصة بالدراسة كما يلي :

$$Y= \alpha+\beta_1 X_1+ \beta_2X_2+ \beta_3X_3+ \beta_4X_4+ \beta_5X_5+ \beta_6X_6+ \beta_7X_7 + \beta_8X_8+ \beta_9X_9+\beta_{10}X_{10}+ \beta_{11}X_{11}+ \beta_{12}X_{12}+\beta_{13}X_{13}+ \varepsilon$$

حيث تمثّل كل من :

- **Y**: فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي المنفّذ على المستوى الوطني؛
- **α**: قيمة ثابتة **Constant** أو **Intercept**؛
- X_1: تمثّل الإتّجاه نحو تنفيذ نظام للإنتاج المحلي؛
- X_2: تمثّل الحرفيين؛
- X_3: تمثّل غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- X_4: تمثّل هيئات الدعم على المستوى المركزي؛
- X_5: تمثّل هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي؛
- X_6: تمثّل النظام المعلوماتي؛
- X_7: تمثّل نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي؛
- X_8: صعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي؛
- X_9: الأثر الإقتصادي لتنفيذ نظام الإنتاج المحلي؛
- X_{10}: الموقع الجغرافي للغرفة؛
- X_{11}: أقدمية الغرفة؛
- X_{12}: كثافة المجتمع الحرفي؛
- X_{13}: مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي؛
- β_1.....β_{13} : ميل الإنحدار Y على المتغيّر المستقّل X_1.....X_{13}؛
- **ε:** يمثّل الخطأ.

تبعا لذلك، إعتمدنا في تطبيق الإنحدار الخطّي المتعدّد على طريقة [Stepwise_ التدريج]، التي على أساسها يتمّ إدخال المتغيّرات المستقّلة إلى المعادلة الخطية على خطوات، عبر إختيار متغيّرين في الخطوة الأولى لإدخالهم إلى المعادلة، ثمّ نقوم بمعالجة المتغيّرين ونقرّر فيما بعد إمكانية إستبعادهما أو حذفهما من المعادلة، على أن يتمّ إتّباع نفس الإجراءات في كل خطوة ندخل فيها متغيّرين جديدين.[311]

[311]- محفوظ جودة، مرجع سابق، ص.61

2. نتائج تحليل الإنحدار المتعدّد :

بداية، تضمّن التحليل إختبار إحتمالية إدراج ثلاثة عشر متغيّر مستقّل في تصميم نموذج مناسب لمحدّدات فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تساعد على أحسن تنفيذ له، وبالتالي أحسن تجسيد لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، ويوضّح الجدول رقم (IV. 29) نتائج تحليل الإنحدار المتعدّد لفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، وإستخدمنا للفصل في ذلك على معامل التحديد (R^2).

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أنّه :

- تمّ إستبعاد خمس متغيّرات مستقّلة من النموذج النّهائي للدراسة بعد ثبات عدم معنويتها وفقا لإختبار t، ويتعلّق الأمر بـ: الموقع الجغرافي للغرف، أقدمية الغرفة، مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي، الإتّجاه نحو تنفيذ نظام إنتاجي محلي، نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي ؛ وهذا نظرا لتحقيقها مستويات دلالة أكبر من مستوى المعنوية المقبول؛
- النموذج رقم (8) هو أفضل نموذج مناسب يسمح بتحقيق أقصى مستوى فعالية في برنامج نظام الإنتاج المحلي، بإحتوائه ثماني متغيّرات مستقلّة وهي : كثافة المجتمع الحرفي، الحرفيون، غرف الصناعة التقليدية والحرف، هيئات الدعم على المستوى المركزي، هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي، النظام المعلوماتي، صعوبات وعوائق تنفيذ النظام، الأثر الإقتصادي ؛ حيث وصل فيها معامل التحديد إلى نسبة 69,1٪، وهي أعلى قيمة محقّقة بين النماذج الثماني المقدّمة، ويوحي ذلك بأنّ هذه المتغيّرات تمكّنت من تفسير 69,1٪ من التغيّر في مستوى فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي.

معاملات الإنحدار للمتغيّرات المستقلة المقبولة في النّموذج النهائي كمحدّدات لفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني يتضمنّها الجدول الآتي.

بقراءة هذه المعطيات نجد أنّ جميع معاملات الإنحدار (β) للمتغيّر التابع على المتغيّرات المستقلة المقبولة في النموذج، قد أثبتت معنويتها إعتمادا على إختبار (T)، بتحقيقها مستويات دلالة أقل من 0,05، كما تُظهر النتائج أيضا وجود علاقة طردية بين جميع المتغيّرات المستقلة المقبولة وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، بإستثناء المتغيّر المفسّر للصعوبات والعوائق التّي تواجهها الغرف في تنفيذ النظام، الذي أظهر علاقة عكسية معه، بمعنى أنّه كل مازادت العراقيل التّي تواجهها الغرف في تنفيذ النظام بين الحرفيين فإنّ ذلك يؤثّر سلبيا على فعالية البرنامج الموضوع ككل، والعكس بالنسبة للمتغيرات التّي تتماشى طرديا مع المتغيّر التابع التّي بزيادتها يرتفع مستوى فعالية البرنامج، وهو ما يعكس بوضوح أهمية هذه المتغيّرات في الوصول إلى النّجاعة المطلوبة لتنفيذ البرنامج على المستوى الوطني، ومنه إلى أحسن تجسيد لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020.

وعن المتغيّرات المستبعدة من النموذج النهائي بتحقيقها مستويات دلالة أكبر من المستوى المقبول نلخّصها في الجدول رقم (IV. 31).

جدول رقم (IV. 31) _ المتغيّرات المستبعدة من الدّخول في النموذج النّهائي

المتغيّرات	معامل الإرتباط الجزئي	معامل الإنحدار	إختبار (t)	مستوى المعنوية*
الموقع الجغرافي للغرف	0,266	0,236	1,655	0,107

أقدمية الغرفة	0,032	0,029	0,191	0,850
مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي	0,286	0,367	1,793	0,081
الإتّجاه نحو تنفيذ نظام للإنتاج المحلي	0,256	0,230	1,603	0,118
نجاح واستمرارية نظام الإنتاج المحلي	0,114	0,105	0,687	0,496

*مستوى المعنوية المقبول: $\alpha = 5\%$

المصدر: الملحق الإحصائي الخاص بتحليل الإنحدار الخطي المتعدّد

إستبعاد المتغيرات المقدّمة في الجدول سببه تحقيق هذه الأخيرة وفقا للإختبار (t) مستويات معنوية أكبر بكثير من مستوى الدلالة المجدولة، ما أدى إلى إستثنائها من النموذج النهائي للدراسة.

وبالعودة للجدول رقم (IV. 30) الخاص بمعاملات الإنحدار للمتغيّرات المستقلة المقبولة في النموذج النهائي وتعويض قيمها في معادلة الإنحدار الخطي المقدّمة في بداية هذا الجزء، نجد أن :

الترجمة البيانية للعلاقة بين المتغيّرات المؤثّرة على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السّابقة والحالية، والتّي تمّ التوصّل إلى وجود تأثير قوي فيما بينها مجتمعة على المتغيّر التابع للدّراسة بإستعمال إختبار الإنحدار المتعدّد سنحاول إظهارها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع : المساهمة في تطوير نموذج لتنفيذ ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني

بتتبّع الإنجازات المحفّزة النّاتجة عن تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) على بعض الأنشطة الحرفية في الوطن، سنحاول فيما يلي وضع تنظيم يُترجم العلاقة بين المتغيّرات المؤثّرة على فعالية هذا البرنامج.

التنفيذ الناجح لهذا البرنامج يعتمد بدوره على إعداد خطة عمل محكمة وكذا على حسن تطبيقها، وإحتراما لمراحل إعداد الخطة قسّمنا هذا المطلب إلى ثلاث أجزاء وهي :

- تشخيص البيئة المهنية لغرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- التخطيط لتطوير أنظمة إنتاج محلية ناجحة بغرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- تنفيذ أنظمة إنتاج محلية ناجحة بالحرف المختارة.

1. تشخيص البيئة المهنية لغرف الصناعة التقليدية والحرف :

تحليل البيئة التّي يتواجد فيها الممارسون للأنشطة بالغرف المستجوبة وبالإعتماد على تحليل الإنحدار المتعدّد، تُظهر أنّ هذه الأخيرة تتعلّق بثلاث جوانب أساسية :

على المستوى الجزئي	**ممثّلو كل من :** - مراكز التكوين المهني؛ - مقدمو الخدمات (مراكز شراء المواد الأولية، وكلاء التوزيع، ممّونو تقنيات الإنتاج، إستشارة، تسويق،

	معلومات)؛ - الجمعيات المهنية؛ - المؤسسات المصرفية على المستوى الجزئي؛ - هيئات الدعم المالي على المستوى الجزئي.
تمويل المشاريع	- تمويل الدولة، الولاية، الدوائر، البلديات؛ - منظمات خارجية؛ - إشتراكات الحرفيين الأعضاء.
النتائج المتوقعة	- تعزيز التكامل والتعاون بين الحرفيين؛ - تحفيز النمو؛ - تحسين الإنتاجية والنوعية؛ - تحفيز الإبتكار والإبداع؛ - وضع علامة تجارية خاصة بكل حرفة؛ - تنمية الصادرات؛ - بناء ميزة تنافسية خاصة لمنتجات كل منطقة؛ - تحقيق تنمية محلية.

المصدر: من إعداد الطالبة

العلاقة بين المحدّدات المؤثّرة على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السابقة والحالية يمكن تمثيلها من خلال النموذج البياني الموالي.

2.3. آلية العمل داخل النظام : نجاح مسعى تطوير أنظمة إنتاج محلية بالحرف التي تمّ إختيارها يسمح بتكوين كيانات تنظيمية تقوم في البداية بتبني مشاريع مشتركة بين الحرفيين، وهذا للوصول إلى إنشاء منظّمات أو هيئات تسمح بالتفاوض مع مختلف الفاعلين (موردين، ممّولين، زبائن، سلطات عمومية وغيرها) بإسم شبكات لمشاريع مشتركة، هذه التنظيمات تكون لها شخصية قانونية وترتبط كل منها بمجموع الحرفيين داخلها عن طريق عقود تنصّ على طريقة التعامل بين نظام الإنتاج المحلي والحرفي وتضمن الإستقرار داخل النظام مع المحافظة على إستقلالية هذا الأخير ؛ بشرط أن يُوقّع الحرفيون الأعضاء إلى جانب باقي الفاعلين ذوي الصلة على الميثاق الداخلي للنظام لضمان الإستقرار داخل التنظيم.

أما ما يتعلّق بإتخاذ القرار داخل كل نظام فيتم من طرف مسيّر النظام والذي تمثّله غرفة الصناعة التقليدية والحرف بكل ولاية، حيث تتدخّل هذه الأخيرة في قرارات الحرفيين المنظمّين التي تخصّ مجال المشاركة التي قامت على أساسها عملية التآزر، كما تُموّل هذه الأنظمة عن طريق دعم عمومي ويمكن أيضا أن تدخُل أطراف أخرى خارجية (قطاع خاص محلي أو أجنبي على سبيل المثال)، في حين يدفع الحرفيون المشاركون إشتراكات سنوية.

وبذلك يستفيد الحرفيون الأعضاء داخل كل نظام مشكّل من الفرص المتاحة في مجال تخفيض تكاليف توريد المواد الأولية، أو من الحصول على فرص تدريب ورفع مستوى المعرفة لديهم حول الحرفة، وكذا الإستفادة من صفقات تجارية وتبادل المعلومات ومن إنتاج يتوافق مع المعايير الدولية، وهو ما يسمح بتكوين ميزة تنافسية للنّظام ورسم آفاق توسّع دولي، كما سيمثّل آلية مستدامة وفعّالة في التنمية المحلية بكل منطقة إضافة إلى تعزيز دور المرأة.

3.3. مدة إنجاز المشروع : على الرغم من أنّ عملية تطوير أنظمة إنتاج محلية وبالطريقة المحددة سلفا يمكن أن تستغرق فترة طويلة وهو شيء طبيعي نظرا لحجم الإجراءات الواجب القيام بها وتنفيذها، فقد تستغرق في المتوسط عملية التطوير مدة تتراوح بين ثلاث وثماني سنوات؛ ذلك أنّ التعامل مع هاته المبادرة يتطلّب على الأقل المرور بالمراحل الأساسية الثلاث المحددة في السابق، فبإفتراض أنّ مرحلة التشخيص الدقيق لكل حرفة سوف تستغرق سنة واحدة على الأكثر، ومرحلة التخطيط لتطوير النظام بما تتضمنه من تحديد للأهداف وتوفير الوسائل للوصول لتلك الأهداف يتطلّب تحقيقها بين سنة وثلاث سنوات، كما ستستغرق مرحلة وضع نظام إنتاج محلي وتوطيده فترة تتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات على الأقل حتى يتمكن الفاعلون داخله من التعوّد على طريقة العمل. غير أنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكننا الحديث عن مرحلة وضع نظام إنتاج محلي والتفكير الجدي في رسم ملامح لأنظمة إنتاج محلية بالحرف المختارة إلا قبل إيجاد حلول للمراحل السابقة، فالعمل المتزامن مطلوب ومن شأنه إختصار عدة سنوات، وذلك خصوصا أمام الصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرف والتي تحتّم ضرورة التعجيل بإيجاد حلول سريعة، ويمكن بذلك أنّ نتصوّر كيف أنّ ترقية شبكة تعاون بين الحرفيين وإنتمائهم لنفس المجموعة يمكن أن يسهّل على المسؤولين إتخاذ إجراءات جماعية بسهولة، وكذا تجنيد موارد مالية وبشرية بشكل أيسر، فضلا عن الوفورات الخارجية التي سوف يجنيها الحرفيون داخل هذا التنظيم.

وأخيرا من الضروري أن ننوّه على أنّ إستمرارية وديمومة هذه التنظيمات المشكّلة ترتبط بشكل كبير على عمليتي المتابعة والتقييم المستمرة للفاعلين داخل كل نظام الإنتاج المحلي، والتي بدورها تتوقّف على فعالية النظام المعلوماتي الموضوع.

وهكذا وبتحقق هذه المساعي وتزايد عدد المنضمين من الحرفين سوف يمكننا فيما بعد الحديث عن كل من :

- توفير خدمات المرافقة للمؤسسات في كافة المجالات : ونعني بذلك : تكثيف الجهود نحو إنشاء مشتلة أو مركز تسهيل والإستفادة في ذلك من خبرات الطلبة المتخرّجين من الجامعات، والتوفير على إثر ذلك فرص توظيف في بعض التخصّصات، ويمكن أيضا الإستعانة بالأساتذة الباحثين في الجامعات للقيام بدراسات تتناول جدوى إنشاء مركز للبحث خاص بالحرف المختارة وتأطير الطلبة على إنجازها، و ذلك في محاولة لتعزيز الإبداع والإبتكار داخل كل تنظيم.
- كما يمكن أن تلعب منهجية التكوين عن بعد دورا هاما في هذه الحرف وهو ما يتطلّب من الجهات المسؤولة على المستوى المركزي تعزيز ودعم قدرات القطاع في عملية التكوين عن بعد، في حين تتولى الجهات المسؤولة محليا تنمية قدرات الحرفيين في مجال المعلوماتية؛
- تعزيز الإستفادة من البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ويتعلّق الأمر بـ: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا برنامج التعاون الجزائري الأوروبي "ميدا" لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مساندة صندوق ترقية التنافس الصناعي (FPCI).
- باقي أجهزة الدعم المالي والقرض : صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AGLI-PME)،
- آليات دعم التصدير : الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMIX)، الشركة الجزائرية للتأمينات وضمان الصادرات (CAGEX)، المؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)، صندوق ترقية الصادرات؛

- توسيع قائمة الأعضاء المشاركين في النظام من خلال إدراج كافة الفاعلين الذين من شأنهم إنجاح هذا المسعى وتحقيق تنمية محلية مستدامة بالمناطق؛
- إنشاء شبكة تعاون بين كل نظام الإنتاج المحلي مُشكّل وأنظمة إنتاجية محلية أخرى لنفس الحرفة داخل الوطن وحتى خارجه، وضمان التنسيق والتنظيم بينها، بالإضافة إلى البحث عن فرص شراكة أجنبية إتجاهها.

وتجدر الإشارة هنا أنّ نجاح تطوير أنظمة إنتاج محلية بالحرف التّي وقع عليها الإختيار، بالإضافة إلى كونه سوف يسمح للأعضاء بالعمل بشكل أكثر إنتظاما مع بعضهم البعض وتقديم واجهة موحّدة للشرّكاء المستقبليين، وكذا إيجاد حل جماعي لمشكل الجودة وسعر المنتجات، فإنه سوف يُكسب الحرفيين داخله قوة تفاوضية ويعزّز روابطهم مع الهيئات العمومية على المستوى المحلي والوطني، كما يسمح لهم بتوثيق علاقات تعاون بمختلف الأسواق الدولية، إلى جانب أنّ تحقّقه يمكن أن يفتح الأبواب نحو تطوير أنظمة إنتاجية في نشاطات أخرى بكل ولاية وتعميم مفهوم التنمية المحلية، فضلا عن أنّ نجاح عملية دمج مختلف الفاعلين المحليين في هذا المشروع من شأنه تسهيل التّعامل معهم في مشاريع محلية أخرى، علاوة على أنّ مختلف الهياكل القاعدية التي سيعاد إسترجاعها أو التي سيتم إنشاؤها أو حتى ترميمها يعدّ بحد ذاته مكسبا لمختلف الأنشطة الحرفية بالمناطق.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل الميداني ما يلي :

- تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي إلى نموذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكاملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن 19 عند معالجته للصناعات المتمركزة بمناطق معيّنة، والآخر تجريبي مستمد من مجموعة دراسات في سنوات السبعينيات والثمانينيات تمّ إجراؤها على مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا من طرف باحثين إجتماعيين وإقتصاديين جهويين. وقد لقيت التجمّعات الصناعية بأوروبا صدى واسع، حيث أُنجزت العديد من الدراسات في سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، والتي عرف على إثرها مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL).
- خصوصية نظام الإنتاج المحلي ومختلف التنظيمات المشابهة له تنبع من أنّها تنظيمات لمؤسسات (PME غالبا) متجمّعة في فضاء جواري محدود نسبيا حول نشاط أساسي أو أنشطة متكاملة، هذه المؤسسات تنشأ بينها علاقات رسمية وغير رسمية فيما بينها ومع الوسط الإجتماعي والثقافي والإقتصادي في موقعها، وتنتج وفورات خارجية إيجابية لمجمل المؤسسات المتجمّعة مع ضرورة وجود علاقة مع المحيط خارج التنظيم.
- يكتسي تجمّع المؤسسات وفق أنظمة للإنتاج المحلية أهمية كبيرة تظهر في المزايا العديدة التي يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا بزيادة الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحسين تسيير مواردها البشرية، وكذا تعزيز الإبتكار والإبداع وتحقيق ميزة تنافسية للمنطقة المتجمَّع فيها، كما يسمح بالتكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها.
- وعن تنفيذ مسعى نظام الإنتاج المحلي ببلادنا بالإرتكاز في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، تضمّن المخطط الوطني لتنمية القطاع دعم تطوير أنظمة إنتاج محلية منتقاة على أساس إمكانياتها في التنمية، يتمّ على إثرها تنظيم مجموعات من المقاولين الحرفيين المتخصّصين في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي، الذين ينشطون في نفس المنطقة

وتربطهم علاقات تعاون، ومدعّمين بمخلف الهيئات ذات الصّلة بالقطاع على المستوى المحلي، بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثّر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية، لذلك فنجاح هذا المسعى يستدعي تظافر جهود مختلف الفاعلين ذوي العلاقة بالقطاع.

- النتائج الأولية لتنفيذ هذا البرنامج أظهرت حصيلة طيّبة، إذ سمحت عملية تجميع مجموعات من الحرفيين في إطار نظام للإنتاج المحلي من تسهيل عملية التأطير والتنظيم بالنسبة للهيئات المسؤولة على تطبيق مشاريع مشتركة من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز التّعاون والتآزر داخل كل نظام إنتاج محلّي، ونجاح تكوين جمعيات ولائية تضم حرفيين متخصّصين في أنشطة معيّنة، ويتمّ داخل كل تجمّع تبادل الخبرات والمهارات ويقوم الأفراد داخله بعمليات مناولة فيما بينهم، كما أبدو موافقتهم لإنشاء مجمّع منفعة عامة، فضلا عن تمكّنهم من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية، وهذا على الرّغم من النّقائص المسجّلة.
- تم تحديد أبعاد متغيّرات الدراسة من خلال نتائج التحليل العاملي، التّي على أساسها صمّمنا مقاييس للمتغيّرات المدروسة، هذه الأخيرة تتمتّع جميعها بدرجة عالية من الثبات الداخلي.
- قراءة النتائج المتحصل عليها في ضوء إختبارنا للفرضيات الفردية تؤكّد صحّة الطّرح الذّي إفترضناه بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرفيين وبعض الفاعلين على المستوى المحلي والمركزي وبعض خصائص الغرف المستجوبة من جهة، وبين الحكم على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي من جهة أخرى، في حين أثبتت خطأ الفرضية المتعلّقة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لعدد العمال بالغرف، وبهذا تم إستبعاد هذا المتغيّر من الدّخول في النّموذج النّهائي للدراسة.
- المتغيّرات التّي تمّ الإعتماد عليها في النموذج النّهائي للإنحدار كمحدّدات لفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي هي: كثافة المجتمع الحرفي المكون للغرفة، الحرفيون، غرف صناعة تقليدية، هيئات دعم على المستوى المركزي، هيئات دعم محلية ومقدّمي خدمات، نظام معلوماتي، صعوبات وعوائق تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي، الأثر الإقتصادي لنظام الإنتاج المحلي. بتمكّنها من تحديد نسبة 69,1٪ من فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي.
- عملية تطوير أنظمة إنتاج محلية بالحرف التي تشتهر بها كل ولاية تعتمد على القيام بتشخيص عام للبيئة المهنية للممارسين لكل حرفة، يرجى من خلالها إيجاد موائمة وتوازن بين الفرص الخارجية ونقاط القوة الداخلية من جهة، والتهديدات الخارجية ونقاط الضعف الملازمة للموارد الداخلية من جهة أخرى، والتي على أساسها يمكن القيام بتحديد التحدّيات الأساسية التي يواجهها الحرفيون وكذا الإجراءات الواجب إتّخاذها لرفعها، ليسهل في الأخير من عملية وضع تنظيم فعّال يجمع الحرفيين في إطار مسعى تشاركي يستفيد منه الجميع ومعزّز بمختلف الفاعلين ذوي الصلة.

الخلاصة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في ظل الإستراتيجيات الدولية لتنمية هذا الأخير، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول إذا ما كانت عملية تنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2020 قد مكّنت من تفادي سلبيات إستراتيجية القطاع السابقة آفاق 2010، وفيما إذا كانت عملية دعم تطوير أنظمة إنتاجية محلية مرتكزة على قطاع الصناعة التقليدية والحرف كفيلة بتحقيق ذلك، وقد إقتضى الأمر تناول الموضوع ضمن أربع فصول تطرّقنا فيها لمختلف الأبعاد الأساسية، منطلقين من ثلاثة عشرة فرضية أساسية تمّ التأكّد من صحّتها في هذه الدراسة ؛ لهذا سنقوم فيما يلي بتقديم ملخّص عام للدراسة ومن ثم إختبار الفرضيات المقترحة، لنعرض فيما بعد أهم النتائج المتوصّل إليها وكذا التوصيات وآفاق البحث.

1. ملخّص الدّراسة :

تطّلبت دراسة إستراتيجية تنمية قطاع الصناع التقليدية والحرف في الجزائر بالشّكل الذي يسمح ببعث وإثراء الحوار العلمي والأكاديمي وبعد يأخذ في الإعتبار إستراتيجيات التنمية الدولية مع التركيز على إحدى المحاور الموضوعة لتنفيذها، ويتعلّق الأمر بآلية نظام الإنتاج المحلي "SPL" ؛ تناول الموضوع في أربعة فصول، وهي:

أ. الفصل الأول: **[الصناعة التقليدية في الجزائر _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية_]**، تمت معالجته من خلال مبحثين يشمل المبحث الأول إستعراض لسياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية في الجزائر منذ القديم إلى غاية الإستقلال، أمّا المبحث الثاني فقد خصّصناه لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لها، والذي توصّلنا من خلاله إلى أنّ الصناعة التقليدية هي الوريث لتاريخ طويل في الجزائر ومصدر رزق أساسي للسكّان منذ القدم، وأنّ الأنشطة الحرفية بالجزائر قد عاشت وضعية مزرية من جرّاء الظروف الإقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة خلال الإحتلال الفرنسي، وهذا على الرغم من محاولات عديدة قام بها باحثون ودارسون مهتمون بالصناعة التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا، تضمّنت مجموعة إصلاحات هادفة نحو إعادة بعث القطاع، التي إستفادت منها الجزائر متأخرة، وعلى إثرها شهدت الصناعات التقليدية الجزائرية عجزا لسنوات عديدة.

ووفقا لما ورد في هذا الفصل إتّخذت الصناعة التقليدية والحرف تدريجيا مكانا في المنظومة الإقتصادية العالمية، دفعت بالباحثين نحو محاولة تأسيس مفهوم عالمي لها، بغية تمييزها عن القطاعات الأخرى وتعزيز دورها كرهان إقتصادي وإجتماعي وثقافي؛ وموازاة مع ما سبق تمّ تحديد مفهوم القطاع في الجزائر من خلال المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، الذي بيّن أنّ الصناعة التقليدية تشكّل قطاعا مكوّنا من عائلة كبيرة من المهن ذات الطابع اليدوي، والتي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية، وهو ما يجعلها تتّسم بصفات متنوّعة تعدّ خصائص إيجابية وسلبية في نفس الوقت، وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد.

ب. الفصل الثاني: **[إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف]**، تمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خُصّص المبحث الأول لإستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية بدول إفريقية، عرّجنا فيه على إستراتيجية كل من تونس والمغرب الموضوعة لتنمية القطاع بها، وتطرّقنا في المبحث الثاني إلى إستراتيجيات دول آسياوية عبر تناول إستراتيجتي الهند وماليزيا، أما المبحث الثالث والأخير فقدّمنا فيه إستراتيجية تنمية القطاع بفرنسا ونظيرتها بلوكسمبورغ، كنماذج عن إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية بدول أوروبية، وتمّ التوصّل عبر هذا الفصل إلى أنّ أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تبرُز من مساهمته في إقتصاديات البلدان الإفريقية

والآسياوية وكذا الأوروبية، التي تتّفق جميعها على أنّه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والإجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعاً إقتصادياً يُصنّف في مصفّ القطاعات الحيوية المنتجة.

في ظل هذه الأهمية، إعتمدت الدول المقدّمة خلال تنفيذ إستراتيجياتها للتنمية على تطوير تجمّعات لمؤسّسات حرفية متخصّصة في نشاط أو مهنة محدّدة ومتمركزة في مجال جغرافي معيّن، وذلك بمشاركة شبكة من الشرّكاء التقنيين والمؤسساتيين المتواجدين في نفس المحيط، الذّين يمكنهم أن يتعاونوا مع قطاع المؤسسات الصّغيرة والحرفية، في شكل يعمل على وضع حلول تتكيّف مع إحتياجات هذه المؤسسات ويدعم مساعيها التطويرية من خلال التكنولوجيا والإبتكار، التي إتّخذت أشكال ومسمّيات عديدة، أثبتت الدراسة أنّه رغم وجود بعض الإختلافات إلّا أنّها تصّب جميعها في إطار واحد، فبدءا من تجمّعات محلية مُشكّلة أساسا من مؤسسات صغيرة متخصّصة في صناعة تقليدية لا تتطلّب نسبة عالية من البحث والتطوير، والتي سمّيت **أنظمة إنتاجية محلية** "SPL" بكل من تونس والمغرب، إلى تركيزات أخرى لمؤسسات صغيرة تتطلّب نسبة من التكنولوجيا ومن البحث والتطوير وفي معظم الأحيان تكون في إتصال مع منظمات علمية وهيئات دعم، أُطلق عليها تسمية **تجمّعات حرفية للدعم الذاتي SHGs** والتي وُجدت في الهند، إلى تركيزات أخرى لمؤسسات صغيرة وفق النموذج الماليزي **"منطقة واحدة – صناعة واحدة"** (ODOI)، وأخيرا أشكال لتجمّعات أكثر تطوّرا وتطلّبا للتكنولوجيا والبحوث والدراسات أُطلق عليها تسمية **أقطاب الإبداع الحرفية** بكل من فرنسا ولوكسمبورغ.

وقد حقّقت إستراتيجيات تنمية القطاع بالدول التّي قمنا بتقديمها نجاحا كبيرا، ومكّنت قطاع الصناعة التقليدية من إثبات نفسه بقوّة، وجعلته مساهما رئيسيا في إقتصاديات هذه الدول، وعزّزت من قدرته على إختراق الأسواق الدولية ؛ كما تمكّنت تجمّعات المؤسسات التي تمّ تطويرها في إطار هذه الإستراتيجيات من زيادة أدائها الإنتاجي وتحسين تسيير مواردها البشرية، وكذا تعزيز الإبتكار والإبداع وتحقيق ميزة تنافسية للمنطقة المتجمَّع فيها.

– الفصل الثالث: **[دراسة الإستراتيجية الجزائرية في ميدان تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف]**، يهتم هذا الفصل بدراسة مخطّطي التنمية الذين إستفاد منهما قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال المرحلة السّابقة والحالية، حيث تم تقديمهما عبر مبحثين، تناول المبحث الأول إستراتيجية تنمية القطاع السابقة بالدراسة والتحليل، وذّكرنا لغرض ذلك بالنّتائج المتوقّع تنفيذها من تجسيد هذا المخطط التنموي على أرض الواقع، تلا ذلك عرض لأهم إنجازات القطاع في إطار هذه الإستراتيجية وكذا للنّقائص المسجّلة من تطبيق هذا المخطط على المستوى الوطني، وإستفتحنا المبحث الثاني بتقديم مفّصل لمحتويات ثاني إستراتيجية وضعتها الدولة لتنمية القطاع في أفق 2020، كما حاولنا إجراء تقييم أولي لحصيلة القطاع المسجّلة حاليا بمقارنتها بما هو مسطّر وكذا ما تمّ تحقيقه في إطار المخطط التنموي السابق للقطاع، وأخيرا وقفنا على أهم الإحترازات المسجّلة على إستراتيجية القطاع الحالية، بما يسمح بتفاديها مستقبلا.

توصّلنا من خلال هذا الفصل إلى أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف قد سجّل بعد سبع سنوات من الشروع في تجسيد مخطط التنمية السّابق على أرض الواقع حصيلة مشجّعة نسبيا، مكّنته من تجاوز حالة الرّكود التي مرّ بها وتسجيل إنطلاقة جديدة تبشّر بآفاق واعدة، غير أنّ التقييم الدّقيق لمسار إستراتيجية تنمية القطاع المنتهية سنة 2010، أظهر عن وجود نقائص في الإجراءات والتدابير المسخّرة ضمنها، والتي حالت دون بلوغ كافة الأهداف المسطّرة كماً وكيفًا. أمام هذا الوضع وحتى يستطيع

قطاع الصناعة التقليدية والحرف القيام بالأعمال الملقاة على عاتقه ومواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية، عكفت الوزارة الوصية على وضع برنامج جديد لتعزيز النمو، أسفر عن بناء أرضية ملائمة لتنفيذ إستراتيجية جديدة آفاق 2020،

تطلّعت الرؤية المستشرفة للقطاع آفاق 2020 نحو تحقيق هدفين أساسيين، شكّلا مقياسا على نجاعة الإجراءات، وعلى هذا الأساس سُخّر لهذه الأهداف مجموعة من الآليات والتدابير صِيغت في إطار مقاربة ترمي نحو إعادة بعث هذا الأخير والمساهمة في دعم الديناميكية الإقتصادية الوطنية والمحلية، التي مكّنته مبدئيا من تحقيق ديناميكية متصاعدة على مستوى عدّة مؤشّرات إقتصادية على المستوى الكلي ؛ ورغم ذلك، أظهر التقييم الأولي لإستراتيجية التنمية الأخيرة عن جملة من الإنتقادات تتشابه إلى حدّ بعيد في مضمونها مع نظيرتها الموجّهة لوثيقة العمل السابقة، ففي الواقع، رغم أنّ الإنتاج الحرفي آخذ في التّحسّن بشكل واضح مقارنة بالسّنوات القليلة الماضية، تظلّ الحقيقة أنّ هذا التطوّر غير كاف بالنظّر إلى التحدّيات الكبيرة التّي لا يزال يواجهها.

– الفصل الرابع: **[نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر]**، بدوره، تناولنا هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، خصّصنا المبحث الأول لدراسة الأساس التاريخي والنظري لنظام الإنتاج المحلي، وعرّجنا في قسم ثاني لخصائصه وأهميته، وإستمرارا لمسار التحليل قدّمنا برنامج الدولة الموضوع لتنفيذ هذا النظام، وقمنا ضمن ذلك بعرض واقع التجربة الجزائرية في سياق تنفيذ المسعى ؛ القسم الثاني والثالث من الفصل خصّصناهما لدراسة إحصائية حاولنا من خلالها إستطلاع آراء غرف الصناعة التقليدية والحرف حول المحدّدات الأساسية المتحكّمة في نجاح برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) على المستوى الوطني عن طريق إستبيان تمّ إعداده لهذا الغرض، حيث تضمن أحد المبحثين، عرضا للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بينما قمنا في الآخر بإختبار مدى صحّة الفرضيات، ومن ثمّ إبراز حوصلة للنتائج بواسطة معادلة تقديرية تشمل المتغيّرات الأساسية الداخلة في التحليل، يتم على إثرها تفسير ما توصّلنا إليه، لنصل في الأخير لإقتراح نموذج الدراسة.

2. نتائج إختبار الفرضيات :

إنطلاقا من معالجتنا للبحث بأطواره المختلفة، تبيّن فيما يرتبط بصحة الفرضيات النّتائج التالية :

1.2. الفرضية الأولى : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتّجاهات نحو المساعي المحفّزة لتطبيق نظام الإنتاج المحلي بالغرف وفعالية البرنامج ككل الذي تمّ وضعه كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**

– عدم وجود تأثير معنوي لإتّجاهات الغرف نحو تنفيذ أنظمة إنتاج محلية بين حرفييها على فعالية البرنامج ككل وفق معامل الإنحدار؛

– يعود عدم وجود علاقة بين إتجاه المستجوبين نحو تنفيذ البرنامج وإمكانية تقييم فعاليته، لحداثة هذا المفهوم لدى بعض المستجوبين من مسؤولي الغرف التي لم تستفد بعد من هذا البرنامج، فضلا عن عدم تعوّد المستقصى منهم عن الإجابة على مثل هذه الأسئلة، فبالرغم من إيمان غالبيتهم العميق بأهمية دعم مبادرات جماعية بين الحرفيين المتخصّصين في نفس الحرفة أو في حرف متكاملة وقناعاتهم بالأمر، غير أنّهم لم يبادروا بوضع خطط وبرامج داخل نطاق صلاحياتهم لدعم مثل هذه المبادرات، وعموما لا يمكن التّقليل من أهمية التوجّهات للغرف كمتغيّر مستقل في جمع مبادرات مشتركة بين حرفييها وتوفير بيئة ملائمة تسمح بتنظيم ناجح لمقاوليها في شكل أنظمة إنتاجية محلية.

2.2. الفرضية الثانية : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرفيين وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي للحرفيين على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لتحليل الإنحدار حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 1,964؛
- تمكّن المتغيّر المستقل، الحرفيون، من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي وفقا لتحليل الإحصائي السابق، بلغ فيها معامل التّحديد (R^2) نسبة 9,3٪؛
- يرجع التأثير الطردي للمتغيّر المستقل على المتغيّر التابع لكون عملية توافر متطلّبات الإلتزام الجماعي والإتّجاه نحو التجمّع وفق هذا النظام بين الحرفيين، سيسهّل على غرف الصناعة التقليدية من تشكيل نظام إنتاج محلي فيما بينهم، ذلك أنّ وجود عدد كاف من المقاولين الحرفيين المتخصّصين في نفس الحرفة أو في حرف متكاملة يشكّلون كتلة حرجة، وإرادتهم النّابعة من ذواتهم في بناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة، قائمة على التآزر والتعاون، ووعيهم بأهمية العمليات الجماعية المنفّذة وتوجّههم نحو حلّ مشاكلهم المشتركة وتشكيل لغة خاصة تركّز من روابط الثقة فيما بينهم، تعدّ كلها متطلّبات أساسية في نجاح هذا المسعى ومنه في فعاليته برنامج نظام الإنتاج المحلي، فنجاح تطوير تجمّعات بين الحرفيين سيسمح بتكوين كيان تنظيمي يضمن الإستقرار داخل النّظام بينهم، ويسمح للأعضاء بالعمل بشكل أكثر إنتظاما مع بعضهم البعض وتقديم واجهة موحّدة للشركاء المستقبليين، كما يكسب الحرفيين قوّة تفاوضية ناتجة عن وفورات خارجية عديدة بفعل الجوار، وبالتالي تعميم مفهوم التنمية المحلية، وعليه فإنّ توجّه وإلتزام الحرفيين نحو العمل بشكل جماعي سيضمن بلا شك نجاح وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة POLGE Marion et Autre، ودراسة "Ana Colovie" سنة 2010.

3.2. الفرضية الثالثة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غرف الصناعة التقليدية والحرف وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي لغرف الصناعة التقليدية والحرف على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لتحليل الإنحدار، بلغ فيها معامل الإنحدار **β** قيمة 0,940؛
- تمكّن المتغيّر المستقل غرف الصناعة التقليدية، من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي وفقا للإختبار الإحصائي السابق، حيث بلغ معامل التّحديد (R^2) نسبة 9,5٪؛
- يرجع التأثير الطردي للمتغيّر المستقل إلى كون أفعال الغرف المحفّزة على التّجميع، تعدّ عامل ذو أهمية كبيرة في تطوير نظام إنتاج محلي بين حرفييها الممارسين لنفس الحرفة، والأمر لا يقتصر على تحفيز المقاولين الحرفيين فقط، بل يمتدّ حتى للعاملين بالغرف وكذا مختلف هيئات الدعم ذوي الصّلة بالقطاع ومقدّمي الخدمات المتواجدين محليا، وهذا عبر قيام هذه الأخيرة بمرافقة المبادرات المشتركة وكل مسعى رام لتجميع حرفييها في مجالات (بيع، شراء، تسويق، تموين، تكوين) وتعويدهم على العمل الجماعي فيما بينهم، وإجراء دراسات حول إمكانية تجميع الجهود، وكذا إنتهاج سياسة إعلامية قوية تتضمّن التّعريف بنظام الإنتاج المحلي لدى مختلف الفاعلين المحتملين، وهذا عن طريق عقد الندوات والبرامج والمؤتمرات، سعيا لترسيخ وإقناع المجتمع المستهدف بأهمية هذا المسعى وضرورة تنفيذه وتحديد الدور المحتمل لهيئات الدعم ومقدمي الخدمات العمومية وكذا مستوى وأشكال مشاركتهم في تقديم خدمات دعم النظام، علاوة على تجنيد مختلف الهياكل القاعدية الضرورية المحلية في خدمة المشاريع الجماعية، فضلا عن دور الغرف الرائد في صياغة الأهداف العامة وإعداد برامج عمل مشتركة بين الحرفيين داخل

النظام والعمل على تطبيقها، إضافة إلى ضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين وتعزيز التّعاون فيما بينهم وتوسيع الحوار مع جميع الهيئات التي يمكنها المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاح البرنامج، إلى جانب مسؤوليتها الرائدة في الرقابة على تنفيذ هذه الإجراءات وحرصها على الوصول للأهداف المسّطرة داخل النظام، أي أنّ الغرف تعدّ همزة وصل هامة داخل الأنظمة المشكّلة، فهي الكفيلة لتولّي دور المشرف والمنسّق والمنشّط وحتى الرّقيب على المستوى المحلي لمثل هذه النظم، بما يضمن التّنفيذ الجيّد لمشاريع أنظمة الإنتاج المحلية على أكمل وجه ؛ وعموما تتّفق هذا الدراسة مع ما جاءت به مداخلة لـ "ARIS Ali" في الملتقى الثاني حول أنظمة الإنتاج المحلية بورقلة سنة 2008، والتي تحمل عنوان (Animateur-Spl- منسّق نظام الإنتاج المحلي).

4.2. الفرضية الرّابعة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم على المستوى المركزي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي لهيئات الدعم على المستوى المركزي على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لتحليل الإنحدار، حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 0,315؛
- تمكّن المتغيّر المستقل (هيئات الدعم على المستوى المركزي) من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي، بمعامل تحديد (R^2) نسبته 1,1٪؛
- مردّ هذه العلاقة الطردية أنّ عملية تنفيذ البرنامج تبدأ من خلال إستراتيجية يتم ضبطها على مستوى وطني وفقا للإحتياجات المحلية من طرف وزارة القطاع الوصية وزارة السياحة والصناعة التقليدية، والتي تقوم بإطلاق دراسة تموقع إستراتيجي وتشخيصي وظيفي لأهم الحرف التّي تشتهر بها البلاد وتشهد تركيزا عاليا من الحرفيين عليها بأقاليم محدّدة، هذه الدراسة من الضروري أن تعالج وضع خطط على المدى القريب والمتوسّط والبعيد ودراسة إمكانية تجميع الجهود والإستثمار في مجالات (الشّراء المركزي للمواد الاولية، التمويل، البحث والتطوير، التكوين وغيرها من المجالات)، وتشمل بدورها تحديد أهداف عامة للتنظيم يتمّ على إثرها ضبط أهداف على المستوى المحلي تكون دقيقة وواضحة وقابلة للتحقّق ؛ كما تضع الوزارة أيضا الخطط التنفيذية لها إنطلاقا من دراسات الجدوى المعدّة من طرف غرف الصناعة التقليدية، وهذا بإعتبار أنّ كل نظام مُطوّر بمنطقة معينة سوف يشكّل مشروعا بحد ذاته، وهنا تقوم الوزارة أيضا بتحسيس الأعوان العموميين ذوي الصّلة بالقطاع على المستوى المركزي حول مفاهيم نظام الإنتاج المحلي، ويتعلّق الأمر بكل من (وزارة الثقافة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، وزارة الطاقة والمناجم، وزارة التكوين المهني والتمهين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي...) وذلك لتعزيز التّعاون القطاعي وتسهيل عملية التواصل مع ممثليهم على المستوى المحلي، إضافة إلى صياغة إستراتيجيات جماعية لمختلف الفاعلين من خلال إعداد مخطّطات عمل تحدّد أدوارهم المرتقبة.
- دور الغرفة والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في هذا المسعى لا يمكن إغفاله، عبر قيامهما بكل عمل يمكّن من تيسير إستفادة الحرفيين من كافة أشكال الدعم العمومي (إعانات تصدير، تسويق،...)، فضلا عن إستفادة الغرف من خبرة الغرفة الوطنية في تطوير أنظمة إنتاجية محلية وتقدير حجم التمويل الملائم، وبهذا يمكن القول أنّ نجاح وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى تنفيذ هذه الإجراءات من طرف الفاعلين المركزيين للقطاع.
- تتماشى هذه النتائج مع ما قدّمه " ARIS Ali" في مداخلته سابقة الذكر (Animateur-Spl- منسّق نظام الإنتاج المحلي)، ودراسة "BELKHIRIA layali Houda " سنة 2006، ودراسة كل من "Laurence Barnéche-Miqueu و Nathalie Lahaye" الخاصة بشبكات الفاعلين المحليين والمركزيين لأجل مشروع إقليمي سنة 2005.

5.2. الفرضية الخامسة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي لهيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لتحليل الإنحدار، حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 0,101؛
- تمكّن المتغيّر المستقل هيئات الدعم ومقدمو الخدمات على المستوى المحلي من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي، بلغ فيها معامل التّحديد (R^2) نسبة 3,6٪ طبقا لتحليل الإنحدار السابق؛
- وطبقا للنتائج فقد تحقّقت هذه الفرضية أيضا ؛ إذ تجدر الاشارة إلى أنّ الإستفادة من خدمات هذه الهيئات يتطلّب ربط وتحسين العلاقات بين غرف الصناعة التقليدية وشركائها الإقتصاديين المحليين في مختلف القطاعات ذات الصّلة الوثيقة، ذلك أنّ لكثافة علاقات غرف الصناعة التقليدية والحرف مع هذه الهيئات، دور فاعل في تسهيل مشاركة هذه الأخيرة في النّظام المشكّل، وبالتالي فإنّ تقوية وترقية كل أشكال الشّراكة مع أصحاب المصلحة المذكورين وإشراكهم كفاعلين، والذين بإقبالهم سينضم ممثّليهم إلى **نواة نظام الإنتاج المحلي**، سيكون لذلك دور كبير في فعالية الأنظمة الإنتاجية المحلية المشكّلة ويُتاح للحرفي ويسهل عليه المشاركة في بيئته المحلية ؛ نتائج هذا الدراسة تتّفق مع ما جاءت به مداخلة أخرى لـ "Aris Ali" معنونة بـ"Systéme Productif Local_SPL_"، والمقدّمة في الملتقى الثاني حول أنظمة الإنتاج المحلية في ماي 2008، كما أكّدت على ذلك دراسة "Jean-marc Fontan وآخرون" سنة 2010، بتركيزها على دور الفاعلين المحلين في نجاح تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية المشكّلة بين المقاولين وتحقيق تنمية إقتصادية، ودراسة "Christopher R.Bryant" سنة 2010، التي تناولت تعريف الفاعلين المحليين وغير المحليين وأدوارهم وقوة تأثيرهم، ودراسة "Ana Colovic" عند عرضها لجهود السّلطات المحلية في دعم شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصّصة بالمنطقة الصناعية (Hamamatso) اليابانية.

6.3. الفرضية السادسة : **[**توجد علاقة دالة إحصائيا بين النظام المعلوماتي وفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي للنظام المعلوماتي الموضوع على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لتحليل الإنحدار، حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 0,687؛
- تمكّن المتغيّر المستقل (النظام المعلوماتي) من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي بلغ فيها معامل التّحديد (R^2) نسبة 6,5٪؛
- أثبتت هذه الفرضية صحّتها، فتنسيق العلاقات داخل التجمّعات الحرفية يتطلّب تكوين روابط بين الفاعلين المندرجين داخلها، والذي يتوقّف على وجود نظام معلوماتي إداري متكامل على المستوى الوطني وربطه بأنظمة المعلومات على المستوى المحلي، لتسهيل عملية إنتقال المعلومة وتيسير سيرورة التّبادل والحصول على المستجدات أفقيا وعموديا ما بين مختلف الفاعلين في النّظام الذي يكون محمّل على الأنترنت، وهنا دور الغرف يبرز في حرصها على تنمية قدرات طاقمها وحرفييها في مجال الكمبيوتر والمعلوماتية بغرض تحقيق أكثر إستفادة من النظام الموضوع ؛ هذا الأخير يتمّ تأطيره بقوى بشرية كُفأة تسهر على حسن تسييره وصيانته وكذا تأمينه، حيث يسمح النظام المعلوماتي بتكوين لوحة قيادة خاصة ومبنية على معلومات صحيحة ومدقّقة ومحيّنة لمجمل المتعاملين داخل كل تجمّع حرفي وهياكل ومؤسسات التأطير ذات الصّلة، وتُستخدم في إتّخاذ القرارات في مجال الإختيارات والتوجّهات الإستراتيجية، كما تمكّن من إعداد برامج وسياسات ترقوية وتنفيذها، إلى جانب متابعة وتقييم حاجيات ترقية أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة.

ومن بين الدراسات التّي أشارت إلى أهمية النظام المعلوماتي في تنسيق العلاقات بين الفاعلين دخل الأنظمة الإنتاجية المحلية دراسة "Ana Colovic" عند تقديمها للتجمّع الصناعي المحلي بمنطقة "Higachi Osaka" اليابانية وشرحها لكيفية سريان المعلومات داخل التجمّع الصناعي بالمنطقة وكذا بين المناطق وحتى على المستوى المركزي.

7.2. الفرضية السابعة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في الغرف وفعالية البرنامج ككل، الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين نجاح الأنظمة الإنتاجية المحلية التّي تم تشكيلها في إطار إستراتيجيتي القطاع وفعالية البرنامج ككل؛
- من المآخذ على نتائج هذه الدراسة أنّها تتعارض مع غالبية الدراسات التّي تسعى نحو التقييم أو إثبات فعالية البرامج أو الخطط الموضوعة، من منطلق كون النّجاح هو المفسّر الأساسي للفعالية في أي إختبار، إلّا أنّ الإختلاف الحاصل في دراستنا هذه يكمن في حجم العينة المستجوبة، فكما قدّمنا في المبحث الأول من هذا الفصل فقد وصل عدد الغرف التي إستفادت من تنفيذ أنظمة إنتاجية محلية ضمن البرنامج على المستوى الوطني 20 غرفة من أصل 48، وكان عدد المشاركين منهم ضمن عيّنتنا 12 غرفة مستفيدة من بين 39 غرفة شكّلت حجم عينة الدراسة، وبالتالي وحسب رأينا فهذا الإتّجاه في الواقع لا يؤّكد التوجّه العام للمستجوبين، حيث لا يمكننا التغافل على أهمية نجاح الأنظمة الإنتاجية المشكّلة كمتغيّر مستقل في تقييم فعالية البرنامج ككل، فعدم التأثير لا يعني إنتفاء وجود هذا العامل، ولكن بالتطبيق على حالة عينتنا المستجوبة لم يكن عامل النجاح فعّال لقلّة عدد الغرف المطبّقة للبرنامج والمشاركة في الدّراسة، كما لعبت طبيعة الأسئلة المطروحة في هذا الجزء والموجّهة مباشرة للمستفيدين من البرنامج من التقليص في عدد المجيبين عليه، ولهذا فلا يمكن الإعتماد على نتائج دراسة ميدانية واحدة وعلى عيّنة محدودة في الحكم القاطع على متغيّرين.

ونشير هنا إلى أنّه إستنادا لما هو متاح لدينا من دراسات حول أنظمة الإنتاج المحلية، لم تصادفنا أي دراسة في الموضوع تقيس وجود علاقة بين نجاح أنظمة الإنتاج المحلية المنفّذة وفعاليتها، فيما عدا دراسة "Ana Colovic" التّي تقدّم تجارب ناجحة لتجمّعات مؤسسات صغيرة ومتوسطة متمركزة بمناطق جغرافية محدّدة باليابان في مؤلّفها المشار إليه فيما سبق، إلى جانب تجارب الدول التّي عرضناها في الفصل الثاني والتي إعتمدت على تنفيذ برامج جماعية في إطار إستراتيجياتها لتنمية صناعتها التقليدية بأشكال مختلفة تتشابه مع برنامجنا المدروس.

8.2. الفرضية الثامنة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات وعوائق تنفيذ أنظمة إنتاج محلية بالغرف وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير عكسي لصعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي على فعالية البرنامج ككل وفقا لتحليل الإنحدار، حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 0,499- ؛
- تمكّن المتغيّر من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي، بلغ فيها معامل التّحديد (R^2) نسبة 10,4٪ إستنادا لتحليل الإنحدار المتعدد؛
- يُفسّر هذا التأثير العكسي في أنّه كلّما قلّت الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الغرف في تنفيذ أنظمة إنتاجية محلية، كلما إتّجهت هذه الأخيرة نحو تجميع حرفييها وفقه، ونجاحها في ذلك يحقّق الفعالية المنشودة للبرنامج، فالعوائق التّي تواجهها الغرف هي تلك السلبيات المحتملة التّي قد تصادفها هذه الأخيرة بعد تشكيلها لتجمّعات حرفية، إلى جانب المتطلّبات اللازمة

لتجسيد الأنظمة الإنتاجية على المستوى الوطني، علاوة عن التحدّيات المرتبطة بذهنية الحرفي وأخرى تخصّ الغرف، فضلا عن معوّقات أخرى إدارية ومالية، غير أنّه حسب رأينا يشكّل تردّد الأعوان المكوّنين للنظام عقبة كبرى أمام الوصول إلى تأسيس هذا الأخير، بالإضافة إلى أنّ عملية بناء ثقة وخلق روح للتّعاون والتّشاور بين الحرفيين المكوّنين للنظام، وكذا تعويدهم على العمل الجماعي والإندماج المحلي والتغلّب على النزعة الإنفرادية التّي تميّز الممارسين لنشاطات الصناعة التقليدية سيكون من الصعب إنشاؤها بين أعضاء الشبكة، كما أنّ عملية وضع نظام إنتاج محلي بين الحرفيين وتوطيده ستستغرق مدة من الزمن حتى يتمكّن الفاعلون داخله من التعوّد على طريقة العمل، لهذا ما تزال المشاريع الجماعية لحد الآن محدودة العدد. وتتّفق نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة "Régis Guillaume" سنة 2005.

9.2. الفرضية التاسعة : **[**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثر الإقتصادي لأنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة وفعالية البرنامج الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف**]**.

- وجود تأثير طردي معنوي بين الآثار الإقتصادية لتنفيذ أنظمة إنتاجية محلية بغرف الصناعة التقليدية وفعالية البرنامج على المستوى الكلي وفقا لتحليل الإنحدار، حيث بلغ معامل الإنحدار **β** قيمة 0,770؛
- تمكّن هذا المتغيّر المستقل من تفسير التّغير في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الكلي وفقا لنفس التحليل بمعامل تحديد ($\mathbf{R^2}$) بلغ نسبة 6,8٪؛
- سبب هذا التأثير الطردي هو أنّه كلما زادت الآثار الإقتصادية الناتجة عن تنفيذ الأنظمة الإنتاجية المحلية، كلما دلّ ذلك على نجاحها وبالتالي فعالية البرنامج الموضوع، وتتفّق نتائج هذا التحليل مع دراسة "Jean-Marc Zuliani وآخرون" في دراستهم للتجمّعات الصناعية بمنطقة تولوز بفرنسا وآثارها الإيجابية على الفاعلين داخلها، وكذا دراسة "COURLET Claude " سنة 2002 حول الأدبيات النظرية لأنظمة الإنتاج المحلية مع تقديم بعض الأمثلة لشبكات مؤسسات صغيرة متخصّصة في نشاط محدّد ومجموع الفوائد التّي تجنيها هذه الأخيرة من جرّاء هذا التنظيم، إذ يستفيد المقاولون الحرفيون بتشكيل تجمّعات فيما بينهم، من مجموعة من الوفورات الخارجية الإيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف معاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة، علاقات رسمية وغير رسمية....)، تمكّن مخرجاتها من تحسين الأداء الإنتاجي للحرفيين وتكوين حوض عمالة متخصّصة ومضاعفة عدد العمّال، وكذا تشكيل سوق محلّي لنفس النوع من الكفاءة وتحقيق مسار توزيع مشترك في مجال تسويق المنتوج، إلى جانب التّحفيز على الإبتكار. ما يؤّدي إلى زيادة حصص الحرفيين السّوقية وأرباحهم بزيادة عدد عملائهم، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه، ومنه الوصول إلى الفعالية المطلوبة للأنظمة المشّكلة وبالتالي البرنامج المنفّذ.

10.2. الفرضية العاشرة : **[**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى للموقع الجغرافي للغرف**]**.

- رفض هذه الفرضية بعد معالجتها إحصائيا بإختبار تحليل الإنحدار الخطي المتعدّد وإدراج المتغيّر المستقّل (الموقع الجغرافي للغرف) مع باقي المتغيرات، والذي أثبت عدم معنويته؛
- عدم وجود فروق تفسيره هو أنّ هذا التقسيم المستخدم في تحديد موقع الغرف لم يكن محدّدا لإثبات فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، وقد يرجع ذلك إلى كون تجربة تنفيذ البرنامج بالجزائر وتشكيل تجمّعات حرفية بالغرف المستفيدة لا تزال فتية،

فعلى الرغم من مرور عشر سنوات على تجسيدها على أرض الواقع، غير أنّ الأنظمة المشكّلة بالأنشطة الحرفية التي إستفادت من البرنامج لم تتمكّن بعد من تحقيق المزايا الإيجابية الكمية (حجم الإنتاج، رقم الأعمال، المساهمة في الصادرات وغيرها من المؤشّرات) التّي حقّقتها الأنظمة الإنتاجية المحلية المشكّلة بالدول الأخرى، وهو ما لم يبرز دور إختلاف الموقع الجغرافي في التأثير على الحكم بفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني.

11.2. الفرضية الحادية عشر : **[**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع تعزى لتاريخ إنشاء غرف الصناعة التقليدية (أقدمية الغرفة)**]**.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي رفض الفرضية الأصلية وقبول الفرض البديل الذي ينصّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لتاريخ الإنشاء؛
- تبرير ذلك مرتبط بالتفسير المقدّم في الفرضية السّابقة، والمتعلّق بحداثة فكرة أنظمة الإنتاج المحلية في الجزائر، حيث لم تشفع أقدمية الغرف في إظهار إختلافات للحكم على فعالية البرنامج ككل.

12.2. الفرضية الثانية عشر : **[**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى لعدد العاملين بالغرف**]**.

- تمّ إثبات عدم صحتها في إختبار الفرضيات الفردية للدراسة، ولهذا لم يتم إختبار المتغيّر المستقل (عدد العمال) أصلا بواسطة تحليل الإنحدار الخطي المتعدّد؛
- قبول الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي سببه عدد العمال بالغرف، أي أنّ عدد العمال لا يعدّ محدّدا لفعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي ككل، ذلك أنّ العبرة في هذا المتغيّر ليست بالكم، بقدر الكيف، فكما سبق وأشرنا، فإنّ دور طاقم الغرف يبرز في الحرص على التنسيق بين الفاعلين داخل النظام الإنتاجي، وكذا على تنفيذ الإجراءات والسّعي لإشراك كل فاعل من شأنه المساهمة في المسعى، إلى جانب توفير بيئة عمل ملائمة للحرفي وتحفيزه على الإلتزام على هذه الأمور التّي تعدّ الفَيصَل في تقييم فعالية البرنامج ككل.

13.2. الفرضية الثالثة عشر : **[**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي الموضوع كمحور لتنفيذ إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعزى لخصائص المجتمع الحرفي المكوّن للغرف**]**.

- قبول فرضية وجود تباين في فعالية نظام الإنتاج المحلي يُعزى لكثافة الحرفيين بالغرف، ورفض فرضية وجود فروق في فعالية البرنامج سببها مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي؛
- القسم الأول من الفرضية الذي أكّد تحليل الإنحدار على صحته بوجود تأثير لكثافة الحرفيين في الغرف على فعالية البرنامج المدروس يتّفق مع ما قدّمته كل من دراسة "ARIS Ali"، ودراسة "Ana Colovic" السابقتين، ذلك أن وجود عدد كاف من المقاولين الحرفيين المتخصّصين في نفس الحرفة، يعدّ متطلّبا ضروريا لتشكيل نظام إنتاجي فيما بينهم، وهذا بتمثيلهم كتلة حرجة حقيقية لا تقل عن 50 فرد، فمن غير المعقول إنشاء نظام كهذا بين عدد أقل من الحرفيين، نظرا لحجم الإجراءات الواجب تنفيذها والتّي تتطلّب جهودا كبيرة لا يجب تضييعها في تشكيل تجمّع حرفي صغير جدا، كما أنّ عدد الحرفيين القليل داخل النظام سوف لن يؤدّي إلى تحفيز باقي الحرفيين نحو الإنضمام، عكس العدد الكبير، لأنّ الأفراد في علم النّفس عادة ما يميلون نحو إختيار المجموعات الأكبر عددا، إعتقادا منهم بأنّ العدد الأكبر دلالة على أنّ الأمر صائب، إلى جانب ذلك فحتى هيئات الدعم على المستوى المحلي أو المركزي سوف لن توافق على المشاركة في دعم نظام به تعداد صغير من النّاشطين، وعليه

فتحقّق هذا الشرط يفتح الأبواب أمام الغرف لإرساء ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي وتشكيل تجمّعات حرفية فعّالة بين مقاوليها. وقد بلغ معامل الإنحدار لهذا المتغيّر (β) 1,627، وتمكّن من تفسير 21,9٪ من التغيّر في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي.

- القسم الثاني من الفرضية الذي أظهر تحليل الإنحدار عدم صحّته، وقبول الفرض البديل الذي ينصّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي تعزى لمساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي، وهذا على الرغم من إثبات معنوية هذا المتغيّر أثناء إختبار الفرضيات الفردية، ومردّ ذلك حسب رأينا، هو التخصّص في النشاط أو الحرفة الذي تتطلّبه عملية تنظيم الحرفيين وفق هذا النظام، فالأجدر في الواقع هو أهمية الحرفة المتخصّص فيها داخل المنطقة ومساهمتها في الإقتصاد المحلي لها، فعلى إثر ذلك يتم إختيار جمع ممارسيها من عدمه، من منطلق أنّ الحرف ذات الأهمية في المناطق عادة تجمع عدد ممارسين كثر، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الحرفة المتخصّص فيها وبالتالي المساهمة في إقتصاد المنطقة، ومنه في على الحكم على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي ككل، وتتفّق نتيجة هذا التحليل مع ما أوردته دراسة "Jean-Marc Zuliani".

3. عرض نتائج الدراسة :

توصّلنا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للموضوع إلى نتائج عديدة نشير إليها فيما يلي :

سمحت الإجراءات المتّخذة في إطار الخطّتين التنمويتين آفاق 2010 و2020 بإحداث تحوّل في ميزان إنشاء الأعمال الحرفية بعد عقدين من التدّهور، وقد عرفت الأنشطة الحرفية ديناميكية متصاعدة في الإقتصاد وإنشاء فرص العمل، وقد إزدادت تسارعا خلال السّنوات الأخيرة، حيث تمكّنت القدرات التشغيلية الحالية للقطاع .

إذن فمساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالتالي في النّمو الإقتصادي ضئيلة جدا، ولكنّها تبقى مرشّحة للإرتفاع، إذا ما وجد هذا الأخير الظروف الملائمة والمساعدة الفعّالة، لأنّه قطاع لا ينمو إلّا إذا تدخّلت الدولة بسياسات أكثر فعالية، وإتّخذت خيار الإستثمار المجدي، لا خيار زيادة الإنفاق بدون فعالية إقتصادية.

4.3. ما يتعلّق بالإستثمار في القطاع : عموما وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الإستثمارات المدعّمة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف من طرف هيئات الدعم المالي التي قدّمناها في القسم النظري من البحث، غير أنّ إنتاجية القطاع بقيت ثابتة ولم تشهد إرتفاعا بنفس القوة التي عرفتها الإستثمارات فيه، هذا الأمر إمّا يؤكّد فرضية أنّ القطاع لا يحتاج إلى الإنفاق بقدر ما يحتاج إلى الإستثمار الحقيقي، أو يدعم فرضية أنّ الأرقام والمعطيات المقدّمة تبقى مجرّد نوايا ولم تتحقّق على أرض الواقع، حيث إستخدمها حاملو المشاريع فقط للحصول على التمويل من هيئات الدعم المالي، فعلى الأغلب، المعطيات تؤيّد العرض الأخير، من منطلق أنّ تحقيق النمو الإقتصادي يتأتى بإستخدام الموارد المتاحة، وعن طريق زيادة رأس المال المستثمر لزيادة الكفاءة الإنتاجية، وهذه إحدى القوانين الرئيسية للرأسمالية وبالتالي للمؤسسات الخاصة، والتي تنصّ على وضع حجم كبير من رأس المال لإجتياح السنوات الأولى الصعبة لأي إستثمار كان.

5.3. في مجال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات : عرفت عائدات صادرات قطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2011-2017) تراجعا كبيرا عمّا كانت عليه سنة 2010، بإنخفاضها من حوالي 2 مليون دولار إلى أقل من 0,2 مليون دولار

سنة 2015، محقّقة تناقص بعشر مرات عما كانت عليه، وموازاة مع ذلك، إذا قمنا بدراسة صادرات القطاع المدروس بالنسبة لصادرات البلاد خارج قطاع المحروقات التي هي أصلا ضعيفة كما سبق وقدمنا، سنجد أنّ صادرات الصناعة التقليدية تمثل قيمة مهمشّة جدا ؛ ما يجعلنا نتساءل عن سرّ هذا التدّهور، وفيما إذا كانت هذه الأرقام تمثّل القيم الحقيقية لصادرات القطاع، ولاسيما إذا علمنا أنّ الحرفيون يلجئون إلى تخفيض قيمة فواتيرهم شهريا تهرّبا من الضرائب وإجراءات التوطين، وبأنّ الدراسات أظهرت قابلية القطاع على التطوّر وقدرته على تحقيق إيرادات تصديرية كبيرة من شأنها المساهمة في صادرات البلاد خارج قطاع المحروقات، وخاصة أمام الإجراءات التحفيزية التّي تضمّنتها إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2020. وبالتالي فالإحصائيات المقدّمة تدّل على أنّ القطاع لا يتطوّر، وأنّ ليس له القابلية على إثبات نفسه، على الرغم من كون إمكانياته أكبر بكثير من ذلك.

6.3. في مجال توطيد العلاقة مع القطاع السياحي : التشخيص المقدّم في القسم النظري حول تطوّر الأداء السّياحي في الجزائر يُظهر لنا بوضوح ضعف هذا الأخير، ويؤكّد على أنّ الواجهة السياحية الجزائرية ما زالت لم تصل إلى المستوى الذي يجعل منها صناعة قائمة يعوّل عليها لخلق قيمة مضافة وتنمية الإقتصاد الوطني، وكذا الترويج للمنتجات التقليدية الجزائرية التي تعدّ من أهم عناصر المزيج التسويقي السياحي. إذ وبالرغم من العلاقة المتينة بين قطاعي السياحة والصناعة التقليدية والحرف وأهميتها، وهذا من منطلق أنّ منتجات القطاع الأخير تمثّل مصدرا لـ 10٪ من إيرادات السياحة حسب المنظّمة العالمية للسياحة، إلّا أنّ واقع الحالة في الجزائر يبقى محتشما مع تلك التوجّهات، فالظاهر أنّه لا يوجد ترابط وثيق بين القطاعين، حيث يستمر قطاعنا المدروس في السير بمعزل عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياحة، وبذلك فقدت أنشطته خاصية تنموية هامة، وهي الترابط القطاعي والإندماج بين القطاعات، وبالتالي عدم الإستفادة من الآثار الايجابية التي توفّرها قطاعات النشاط لبعضها البعض.

ما يتعلّق بنظام الإنتاج المحلي وآثاره الإيجابية على الفاعلين داخله، يُعتبَر هذا النظام عبارة عن تجمّع إنتاجي مكوّن من مؤسسات متخصّصة في نشاط أساسي أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معيّن، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات المتجمّعة حجم مؤسسة متوسطة، ترتبط هاته الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها تلبية إحتياجاتها الأساسية ؛ كما تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا بإستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة....)، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الإبتكار، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه.

أمام هذه الفوائد العديدة التي يحقّقها تنظيم الفاعلين وفق نظام للإنتاج المحلي، سارعت الجزائر من خلال وزارتها الوصية آنذاك وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية بإتخاذ إجراءات عديدة لتنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية سنة 2007 الذي جعلت منه محورا لتنفيذ إستراتيجيتها السّابقة آفاق 2010، حيث تم تنفيذه على سبع تجمّعات حرفية رائدة في أنشطة مختلفة تمّ دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية بسبع مناطق من الوطن في مرحلة تجريبية لمدة سنتين إبتداءا من نهاية 2008، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد، وذلك بين المقاولين الحرفيين وكل محيطهم المحلي في نفس الإقليم، وبشكل يضمن تأمين عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، وفي إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل تم صياغتها وتنفيذها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

النّتائج الأولية لتنفيذ هذا البرنامج أظهرت حصيلة طيّبة، وفي سياق هذه النتائج وبهدف مواصلة المشاريع والبرامج قيد الإنجاز وإستكمال التطبيق الكلي للحلول الموصوفة في إستراتيجية التنمية آفاق 2010 التّي أثبتت نجاعتها، عمدت وزارة القطاع الجديدة، وزارة السياحة والصناعة والتقليدية، بدورها على إستخدام مقاربة أنظمة الإنتاج المحلية، كمحور لإرساء المخطّط التنموي الحالي للقطاع آفاق 2020، وصل من خلالها عدد الأنظمة الإنتاجية المشكّلة إلى عشرين نظام إنتاج محلي في حرف مختلفة.

بدورها، أظهرت الأبحاث الخاصة بالقطاع أن تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية مكّن من تحقيق حصيلة إيجابية، إذ بيّنت النتائج المتحصّل عليها لتطبيق هذا البرنامج في الجزائر إلى غاية سنة 2015، أنّ هذا الأخير سمح بتسهيل عملية التأطير والتنظيم بالنسبة للهيئات المسؤولة على تطبيق مشاريع مشتركة من جهة، ومن جهة أخرى مكّن البرنامج من تعزيز التّعاون والتآزر داخل كل نظام إنتاج محلّي، ويسّر من تكوين جمعيات ولائية تضم حرفيين متخصّصين في نشطات مختارة ؛ يتمّ داخل كل تجمّع، تبادل الخبرات والمهارات والقيام بعمليات مناولة بين الأفراد داخله، كما أبدى المنظمّون موافقتهم لإنشاء مجمّع منفعة عامة، فضلا عن تمكّنهم من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية، وهذا على الرّغم من النّقائص المسجّلة، التّي أظهرت الدراسات بأنّها تعتبر أمرا طبيعيا أمام حجم الأعمال الواجب الإستمرار في تحقيقها والتي تتطلّب فترة إنجاز طويلة.

ولعّل ما تمّ عرضه يُبرز بدون شك بأنّ تعميم تطوير المزيد من أنظمة الإنتاج المحلية على مختلف النشاطات الحرفية بكامل التّراب الوطني كيف سيكون مثمرا للغاية، وكيف سيؤدي إلى إستفادة كافة الحرفيين الأعضاء داخل كل نظام مُنشأ من وفورات خارجية إيجابية تستجيب لإحتياجاتهم وتتلائم مع مواردهم المحلية، وتضع حدا لصعوباتهم، كما تساهم في تحقيق تنمية محلية وتسمح بالتكيّف مع المستجدات، ومنه تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

فعالية هذا المسعى تستدعي تكثيف علاقات التعاون بين جميع الأعوان ذوي العلاقة بالقطاع والتنسيق فيما بينهم في إطار يدعم إرساء أسس التعاون بين المتعاملين العموميين والخواص، وبما يصبو نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهو ما يتوقّف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع وذوي الصلة به بمدى فعالية العمل الجماعي والتشاركي لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة للتغلّب على الإنعزالية التي تميّز عمل الكثير من الحرفيين والقيام بتنظيمهم وتجميعهم إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا في شكل أنظمة إنتاج محلية منسجمة تمكّنهم من التطوّر بصفة قوية والتوجّه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحدّيات جديدة، وتسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة المغاربية والمتوسطية.

ترجمة العلاقة بين المتغيّرات المؤثّرة على فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL، والمتمثّلة في : كثافة النسيج الحرفي، الحرفيون، غرف الصناعة التقليدية، هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي، هيئات دعم محلية ومقدمو الخدمات، النظام المعلوماتي، صعوبات تنفيذ النظام، الأثر الإقتصادي للنظام ؛ والتّي تمّ التوصّل إلى وجود تأثير قوي فيما بينها مجتمعة على التنفيذ الفعّال للبرنامج ككل على المستوى الوطني كمتغيّر التابع للدّراسة بإستعمال إختبار الإنحدار المتعدّد، تُظهرها المعادلة التالية :

المحدّدات الممثّلة في المعادلة أعلاه التي تمكّنت من تفسير نسبة (69,1٪) من فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي وفقا لمعامل التحديد (R^2)، تمّ إستخدامها في تصميم نموذج مقترح يصلح للتطبيق من قبل كافة فاعلي القطاع على المستوى المحلي أو المركزي ولاسيما غرف الصناعة التقليدية والحرف. الإعتماد على هذا التصميم يتطلّب على الأقل المرور بمراحل محدّدة.

عملية تطوير أنظمة إنتاج محلية بالحرف التي تشتهر بها كل ولاية تعتمد على القيام بتشخيص عام للبيئة المهنية للممارسين لكل حرفة، يرجى من خلالها إيجاد موائمة وتوازن بين الفرص الخارجية ونقاط القوة الداخلية من جهة، والتهديدات الخارجية ونقاط الضعف الملازمة للموارد الداخلية من جهة أخرى، والتي على أساسها يمكن القيام بتحديد التحدّيات الأساسية التي يواجهها الحرفيون وكذا الإجراءات الواجب إتّخاذها لرفعها، ليسهل في الأخير وضع تنظيم فعّال يجمع الحرفيين في إطار مسعى تشاركي يستفيد منه الجميع ومعزّز بمختلف الفاعلين ذوي الصلة.

4. التوصيات :

إستنادا للمراجعة النظرية للبحث و بناءا على نتائج الدراسة التطبيقية، فقد تمت التوصية بما يلي :

- إنّ الصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل قطاع الصناعة التقليدية والحرف يمكننا إعتبارها أمرا طبيعيا أمام حجم الأعمال الواجب الإستمرار في تحقيقها والتي تتطلب فترة إنجاز طويلة، حيث تُظهر هذه النتائج أيضا بأنّ القطاع يشهد تطوّرا في الإتجاه الصحيح؛
- مواصلة الإصلاحات والعمل بإستمرار يعدّ أمرا ضروريا لإستخراج الثروة الكامنة التي يملكها هذا القطاع لترقية الإستثمار وخلق مناصب شغل وحركية إقتصادية وكذا تطوير الصادرات وتحقيق تنمية محلية، من خلال الإعتماد على كل مسعى يحفّز العمل الجماعي بين الحرفيين وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة العمومية والخاصة داخل القطاع، فبقدر ما يتاح لأي قطاع من إهتمام وتسهيلات بقدر ما تكون النتائج إيجابية؛
- الإجراءات التي تنّفذ، يجب أن تأخذ طابع التعميم على كل الأنشطة الحرفية وتشمل كل مناطق الوطن دون إستثناء، كما يتطلّب الأمر أيضا وضعها وتنفيذها بشكل لا يدعم الروح الإتكالية لدى الحرفي، بل بالعكس بشكل يساعده على الخروج تدريجيا من موقف التبعية لإعانة الدولة، ولذلك فتركيز وزارة القطاع على إنتهاج أساليب التنظيم الجديدة التي إستخدمتها الوزارة السابقة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية ونعني بذلك الآليتين نوكلس ونظام الإنتاج المحلي، سوف يسهّل من مهمة رفع الصعوبات التي يواجهها الممارسون للأنشطة، وذلك بالاعتماد على العمل الجماعي وكذا تحسين قدرات الحرفيين في الإستجابة للتحدّيات الحالية والمستقبلية وتحقيق تنمية محلية.

5. آفاق الدراسة:

ومن خلال المسار النظري والتطبيقي الذي ركّز عليه بحثنا، ظهرت لنا مجموعة من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية، منها :

- إعادة تطبيق وإختبار نتائج الدراسة الحالية على مختلف الفاعلين المحتملين المشكّلين للنظام من (حرفيين، هيئات دعم على المستوى المحلي، هيئات دعم على المستوى المركزي، مقدمي الخدمات الخاصة ...)، لأنّ الدراسة الحالية إقتصرت على إستطلاع رأي فاعل واحد فقط وهو غرف الصناعة التقليدية والحرف،

- إعادة تطبيق وإختبار نتائج الدراسة الحالية على كل العينة التي إستهدفتها الدراسة (48 غرفة صناعة تقليدية) ولم تتمكن من تحصيلها، وهذا من أجل إعطاء صورة كاملة على محدّدات التنفيذ الفعال لبرنامج نظام الإنتاج المحلي تشمل آراء كل الغرف؛
- أوضحت نتائج الإنحدار المتعدّد أن المحدّدات التّي تمّت معالجتها إستطاعت أن تُفسّر (69,1٪) من التغيّر في فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي، بمعنى أنّ هناك (31,9٪) ترجع لمحددات أخرى، فالأمل في أبحاث مستقبلية في هذا المجال لتعالج هذه المحدّدات؛
- التركيز على باقي المحاور المنتهجة من طرف الدولة لتحقيق إستراتيجيتها في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف مثل آلية نوكلس على سبيل المثال.

المراجـــع

1. المراجع باللغة العربية :

أ. قائمة الكتب

-01	أبو زيد سليم، **أساليب التحليل الإحصائي بإستخدام برمجية SPSS**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، 2005.
-02	أحمد عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.
-03	أحمد مروى، برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2008.
-04	بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
-05	برنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
-06	بن العمودي محمد الصغير، **تقرّت عاصمة وادي ريغ**، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية للواحات، تقرت، 1995.
-07	بن زعرور شكري، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر 1962–2009**، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، 2009.
-08	جوسلين اتيين، **دليل منهجي لجمع البيانات عن الحرف اليدوية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كندا، 1992.
-09	زينب صالح الأشوح، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000.
-10	سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –إتجاهات في الإقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
-11	عبد الجواد محمد الطاهر، **مدينة تقرت وما جاورها حلقات من ماضيها وحاضرها**، دار شمس المعارف للطباعة والإعلام الآلي، تقرت، 1999.
-12	عبد الرحيم إبراهيم محمد، **الإقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
-13	عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001.
-14	عبده فتحي السيد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
-15	عبروس زقار، **مشروع الأسر المنتجة و دور الجمعيات المهنية في ترقية المجتمع المدني** ، الجزء الأول، بدون سنة نشر.
-16	عطية عبد القادر، **الإقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
-17	القريشي كاظم مدحت، **الإقتصاد الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
-18	محفوظ جودة، **التحليل المتقدّم بإستخدام Spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008،
-19	محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، بدون سنة نشر،
-20	محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، بدون سنة نشر،
-21	محمد مديمغ، **ملامح عن التجربة في مجال الصناعات التقليدية**، الهوية والإبداع في الصناعات التقليدية اليوم، منشورات المعهد العالي للفنون بقابس، سلسلة الفنون 3، 2013
-22	مصطفى عبد الحميد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
-23	نجاح عبد الحميد، **منطقة ورقلة وتقّرت و ضواحيها_ من مقاومة الإحتلال إلى الإستقلال**، منشورات جمعية الوفاء للشهيد تقرت، الجزائر، 2003.
-24	هيكل محمد، مهارات **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

ب. قائمة البحوث الجامعية

-25	إبراهيم بوناب محمد الأمين، **أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر في الفترة (2003–2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2015/2014
-26	أمقران مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الإقتصاد "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
-27	آيت محند نورية ،**صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر

	بلقايد، تلمسان، 2003.
-28	بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية –جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001.
-29	جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر آفاق 2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص. 23
-30	حليمة قريشي، **نموذج مقترح لمحدّدات تطبيق التسويق الأخضر في المؤسسات البترولية**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسويق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016
-31	دادن عبد الوهاب،**دراسة تحليلية ومالية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية _نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية_**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008،
-32	السعيدي سعدية، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و آفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة ورقلة،الجزائر، 2003.
-33	شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيّرات الإقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014
-34	شنيني عبد الرحيم، **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية _ دراسة ميدانية: حالة غرداية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010
-35	شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
-36	صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائري بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
-37	عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة _دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005/2004
-38	عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012
-39	غدير أحمد أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية –جامعة ورقلة ، الجزائر، 2007.
-40	قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
-41	قدور فريدة، **مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
-42	قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
-43	قويقح نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
-44	مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي_حالة الجزائر_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011
-45	نوال بن صديق، **التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد _ دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان_**، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،

ج. المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية :

-46	أحمد عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.
-47	بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009.
-48	بن عيسى محمد المهدي و بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسة الحرفية في الجزائر – نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا -، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و 19أفريل 2012
-49	بن يوسف عزيزة، الصناعات التقليدية بتونس، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.
-50	بوعتروس عبد الحق ودهان محمد، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
-51	رحماني موسى، بوزاهر نسرين، التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعة التقليدية في الجزائر، **الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 17-18 أفريل 2006.

د. التقارير :

-52	بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
-53	بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.
-54	سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002.
-55	شكري بن زعرور، **SPL 2015**، بيانات غير منشورة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم، الجزائر، 2015
-56	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية الحرف، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، جويلية 2009.
-57	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، أرضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية و الحرف ، **مجلة الحرفي** ، العدد4، فيفري 2008.
-58	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي** ، العدد 4، فيفري 2008.
-59	كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية إجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي و التضامني، الرباط، المغرب، 27 فيفري 2008
-60	كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية إجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي و التضامني، الرباط، المغرب، 22 فيفري 2010
-61	كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002.
-62	اللجنة الفنية لإعداد وثيقة الإستشارة، **الإستشارة الوطنية حول التصدير وثيقة توجيهية**، وزارة التجارة والصناعات التقليدية، تونس، مارس 2006.
-63	مختار سلال، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية**، تيبازة، 2003/07/19.
-64	معهد اليونيسكو للإحصاء، **إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام 2009**، اليونيسكو، كندا، 2009.
-65	مكتب تنمية التعاون، **إجتماع المجلس الإداري لمكتب تنمية التعاون**، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي، المغرب،

	28 سبتمبر 2006.
-66	الهيئة السعودية للسياحة والآثار، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعة اليدوية والخطة التنفيذية الخمسية**، مجلس الشورى السعودي، المملكة العربية السعودية، 2007.
-67	وزارة السياحة والآثار الأردنية، **الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الحرف اليدوية السياحي في الأردن 2010–2015**، الأردن، 2009
-68	وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني، **عرض السيد الوزير أمام لجنة القيادة 2013**، الرباط، المغرب، 2013
-69	وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، **دليل الحرفي**، الجزائر، 2008.
-70	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات وإشارات، الجزائر، 2003.
-71	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف.
-72	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010.
-73	الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، بدون سنة نشر.
-74	الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (قرص مدمج)**، الجزائر، 2007.
-75	الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **دليل الحرفي المصدّر**، بيانات غير منشورة، وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجزائر، 2008.

هـ. المراسيم والقوانين

-76	الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 3 ،الصادرة في 1996/01/14.
-77	الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962.
-78	الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28 المتضمن القانون الأساسي للحرفي ، **الجريدة الرسمية**،العدد 35، 1982/08/31.
-79	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، 25 جانفي 2004.
-80	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 2008/09/24 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/2، **الجريدة الرسمية**، العدد 56 ، 28 سبتمبر 2008.
-81	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **الجريدة الرسمية** رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.
-82	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.
-83	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لترقية الصادرات" ،**الجريدة الرسمية**، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996.
-84	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية ويحدد قانونها الأساسي ، **الجريدة الرسمية**، العدد40، الصادرة في 30 جوان 1996.
-85	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،**الجريدة الرسمية**، العدد 52 ،الجزائر، 11 سبتمبر 1996.
-86	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008 يسند إلى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الإجتماعية، **الجريدة الرسمية**، العدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2008.
-87	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية**،

	العدد 56، 22 يوليو 1992.
-88	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 02-208 المؤرخ في 17 جوان 2002 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، **الجريدة الرسمية**، العدد 42، الجزائر، 18جوان 2002.
-89	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي 2010.
-90	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 63-79، **الجريدة الرسمية**، رقم 13، الجزائر، 15 مارس 1963.
-91	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 65-136، **الجريدة الرسمية**، رقم 42، الجزائر، 18 ماي 1965.
-92	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/1/31 المتضمن تكملة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعات الخفيفة، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5 فيفري 1980.
-93	الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1 المحدد لقائمة إيرادات و نفقات الصندوق الخاص بترقية الصادرات ، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، 21 جويلية 2002.
-94	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 1997/04/30 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، 2007/11/5.
-95	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 302-066بعنوان " الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "،**الجريدة الرسمية**، العدد 2 ، 6جانفي 1993.
-96	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21 المحدد لشروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية في المنزل، **الجريدة الرسمية**، العدد 48 ، الصادرة في 1997/07/23.

و. المجلات :

-97	بن بادة مصطفى، إفتتاحية، **مجلة الحرفي** ،الجزائر ،العدد 4، 2008.
-98	بن زايد مسعود، الكلمة الإفتتاحية لرئيس الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف في أشغال الورشة الأولى للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012
-99	بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004.
-100	بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004.
-101	بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003.
-102	بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-103	بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-104	تيجاني محمد العيد، قطاع الصناعة التقليدية بين الواقع والإصلاح النظري (أين الخلل؟)، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.
-105	سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004.
-106	سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، **مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001.
-107	سالم عطية حاج، هياكل و مهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-108	سلال مختار، الحرفي الفنان و الإتصال ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، العدد 00، 2000.
-109	شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: إستكشاف المقوّمات وبحث في الأدوات، **مجلة " Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 56121، 22 ماي 2014
-110	شكري بن زعرور، تحسين الجودة: أية مقاربة لقطاع الصناعة التقليدية، **مجلة " Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 70853، 21 أفريل 2016
-111	عطية الحاج سالم، التصدير خارج المحروقات، واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004.

-112	عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف قطاع يبحث عن إستراتيجية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.
-113	عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف، قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003.
-114	عطية الحاج سالم، قراءة في الإحصائيات، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-115	عطية الحاج سالم، من هو الحرفي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 00، أكتوبر-ديسمبر 2000.
-116	عطية الحاج سالم، نحو رؤية وجيهة، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 02، 2003.
-117	عطية الحاج سالم، هياكل ومهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-118	عمامرة، Pierre Porie، Valerie Hidson، Georges Bernhoeft، فتيحة آمجوت جحيش، التعاون القطاعي والإندماج الإقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية في التنمية المحلية، أشغال الورشة الخامسة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2009، **مجلة الحرفي**، الجزائر، 2009
-119	مصطفى بن بادة، التكوين المتخصص والتأهيلات المهنية لتعزيز مهارات الموارد البشرية، أشغال الورشة الثالثة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012،
-120	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مجلة فضاءات**، الجزائر، العدد 02، 2003.

ز. النشريات الإحصائية :

-121	مديرية النشر والمنشورات والتوثيق والطبع، الجزائر بالإحصائيات _نتائج 2013-2015_، **الديوان الوطني للإحصائيات**، رقم 46، الجزائر، نشرة 2016
-122	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 12**، الجزائر، 2007.
-123	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 14**، الجزائر، 2008.
-124	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 15**، الجزائر، السداسي الأول من2009.
-125	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 10**، الجزائر، 2006.
-126	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 04**، الجزائر، 2003.
-127	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 06**،الجزائر، 2004.

2. المراجع باللغة الأجنبية :

A. Les Livres

128-	*ANA Colovic, **Les Réseaux de PME Dans les districts industriels au japon**, l'Harmattan, Paris, 2010*
129-	*ATGER. A, **les corporations tunisiennes**, Paris, Rousseau, 1999*
130-	*BERNARD Augustin, **Afrique septentrionale et Occidentale**, la Direction de Vidal de la Blanche, Paris, 1937*
131-	*BOVET (Marie-Anne De), **Notice sur le tapis algérienne et autres industries indigènes**, Alger, Heintz, 1909*
132-	*CF, **cahier des Arts et techniques d'Afrique du Nord**, N°3, 1954*
133-	*DE Beylié, **La Kalaa des Beni-Hammad, une capitale Berbère au XI^{e} siècle**, Leroux, Paris, 1909.*
134-	*EL-BEKRI, **description de l'Afrique septentrionale**, Aubrier, Paris, 1913*
135-	*FAGNAN, **Alger au XVIIIe**, Venture de Paradis, Alger, 1890*
136-	*GSELL Stéphane, **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, Hachette, Paris, 1913*
137-	*LUCIEN Golvin, **L'aspects de l'Artisanat en Afrique du nord**, données non publiées, presses universitaire de France, volume II, Paris, 1957.*
138-	*MAC-Karthy, **Voyage dans la Régence d'Alger**, Dr. Shaw, Paris, 1830*
139-	*P. RICARD, **L'artisanat en Tlemcen**, Oran, Fouque, 1940*
140-	*RICARD. P, **l'artisanat indigène en Afrique du Nord**, Rabat, école de livre, 1935*

141-	*RICHE. R,* ***l'Artisanat dans la département de Constantine****, documents algériens, 1953*

B. Les Ouvrages:

142-	*ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale,* ***les TPE artisanales en devenir*** *, Montpellier, 2005.*
143-	*ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale , les TPE artisanales en devenir , Montpellier, 2005.*
144-	*AUVOLAT.M,* ***les artisans en milieu rural , une force entravée****, économie rural , vol.238, 1999.*
145-	*AUZIAS Dominique et al****, Alger _ plan de ville et d'accès****, 1er edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*
146-	*BALESTRI Andrea,* ***Le front des districts industriels italiens dans le système mode: les changements et les défis pour les prochaines années****, International Centre for Research on the Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie, 2003.*
147-	*BRENNER Thomas ,* ***Industrial Districts: A Typology from an Evolutionary Perspective****, Max-Planck-Institute for Research into Economic Systems, 2000.*
148-	*BUTHAUD (E),* ***Cahiers des arts et Techniques de l'Afrique du Nord****, 2éme édition, Horizons de France, Paris, 1953*
149-	*BUTHAUD (E), Le gardiennage des Souks, I. B. L. A, n° 19,* ***Catalogue descriptif et illustré des principaux ouvrages d'Or et d'argent,*** *Publication du Gouvernement Général, 1900*
150-	*CAURLET. C et FERGUENE Amèziane****, Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement,*** *FACEF PESQUISA, n.3, 2003.*
151-	*CF,* ***pour le paysan et l'artisan indigènes****, Alger, Minerva, 1939*
152-	*CHRISTOPHER R.Bryant, la question des coopératives dans la trasformation et la Distribution Du lait Au Québec, Globalisation,* ***Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*
153-	*COURLET Claude,* ***les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature****, IREPD, France, 2002.*
154-	*D. Abdelkrim,* ***Touggourt, Algérie arts et métiers****, ediions Anep collection art et culture, rouiba, 1999.*
155-	*DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole ,* ***Reflets et Perspectives****, Bourgogne,2005B.*
156-	*DUPUY Claude,* ***Entreprises et territoires_ les nouveaux enjeux de la proximité****, la documentation française, paris, 2003.*
157-	*EMILE VIOLARD,* ***De la Rénovation des industries d'art indigéne en Algerie****, Alger, Montegut, 1922*
158-	*G. MARÇAIS,* ***L'exposition d'art musulman****, Revue Africaine, Alger, 1906*
159-	*GIAOUTZI Maria , NIJKAMP Peter , STOREY D. J. ,* ***Small and medium size enterprises and regional development****, first published, Rutledge, Londo, 1988.*
160-	*GOLVIN Lucien,* ***Les Arts populaires en Algérie****, Publication du Gouvernement général de l'Algérie, Alger,*
161-	*JEAN-MARC Fontan, Juan-Luis Klein, Réné Lachapelle, Macro SilVestro et Rémi Haf, Contribution des syndicats Locaux au Développement économique : Le cas de Sorel-Tracy,* ***Globalisation, Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*
162-	*JEAN-MARC Zuliani, Michel Grossetti avec la collaboration de Guy Jalabert, L'agglomération Toulousaine : un Système local de competences !,* ***Globalisation****,* ***Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*
163-	*LABOURDETTE Jean-Paul, Martin Marie-Hélène,* ***Algerie****, 4 eme edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*
164-	*LAURENCE Barnéche-Miqueu, Nathalie Lahaye, des acteurs Locaux et centraux pour des projets de Territoire les cas des secteurs électrique et Métallurgique pyrénéens, ,* ***Globalisation, Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*
165-	*MARC-URBAIN Proulx,* ***Territoires et développement économique****, L'Harmattan, paris, 1998.*
166-	*MUDARD-FRANSSEN Nathalie,* ***La question des «systèmes de production localisés » local is beautiful****, Université du Littorale-Cote d'Opale, Dunkerque, Février 2001.*
167-	*POMMIER Paulette,* ***Spl et pôles de compétitivité,*** *Angers, France, septembre 2004.*
168-	*QUEYRAS Joachim,* ***Soutien A La Dynamique Des Grappes D'entreprises****,Datar, paris, 2010.*
169-	*RACAULT Cathy, PERNA Nicolas et CARLES Robert,* ***Le développement des Districts technologiques en Italie****, Université de Turin, Italie, Février 2004.*
170-	*REGIS Guillaume, Les relations interentreprises dans la mécanic vallée,* ***Globalisation****,* ***Systémes***

	***Productifs et Dynamiques territoriales**, L'Harmattan, Paris, 2005*
171-	*SCHEIBLING Jacques, Une industrie Française ?, **Olivier Milhaud**, France, N°8012, décembre 1999.*
172-	*THEVENARD Catherine, PICARD Christian, **Vers une evolution identitaire des dirigeants d'entreprises artisanales**, Université de savoie, France, sans année de publication.*
173-	*VACHON (Marius), **Les industries d'art indigène**, publication du Gouvernement générale de l'Algérie, Algérie, Alger, 1940*
174-	*VALLETTE. E, **Excellence et innovation rurales :Outil Web de gestion des données et référentiel d'analyse des projets PER pour un développement territorial durable**, DATAR, paris, 2009.*
175-	*VON GERSDORFF Ralph, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde, **Persee**, tome 10 n°39, 1969.*
176-	*ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont : Une Région Cousine De La France, **Groupes interparlementaires d'amitié France-Italie,** Paris, n° 65, 14 mars 2006.*

C. Les revues:

177-	*BEL MRABET Rachid, Demarhes à suivre pour la participation à une manifestation internationale, , **El Hirafi**, Alger, N°03, 2004.*
178-	*BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue, **Revue L'ARTISAN**, N°2, Algerie, 2003.*
179-	*BENZARROUR Choukri, Creation d'entreprises artisanales : le défi, **El Hirafi**, Alger, N°03, 2004.*
180-	*BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-economique de l'entreprise artisanale : methodologie,fondement ,theorique et enquetes sur lee terrain** , n°205, lab.RII , universitè du littoral cote d'opale, janvier 2009.*
181-	*CARLOS Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot, **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,** Organisation Internationale du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL no 24**,** Première édition, Genève, 2004*
182-	*CHOUKRI Benzarour and rachid satour, Tourism and economic growth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis, **Munich Personal RePEc Archive**, No. 78731, 12 September 2016*
183-	*COURLET Claude, Globalisation et recompositions territoriales dans le silon alphin, **revue de geographie alpine**, France, n°3, 1997.*
184-	*COURLET Claude, PECQUEUR Bernard et SOULAGE Bernard, Industrie et dynamiques de territoires, **Revue d'économie industrielle**. Vol. 64. 2e trimestre, France, 1993.*
185-	*DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE,France, avril 2005A*
186-	*FERGUENE Amaziane et HSAINI Abderraouf, **Developpement endogene et articulation entre globalisation et territorialisation : Element d'analyse a partir du cas de Ksar hellal (Tunisie)**,Revue Règion et developpement, n°7, 1998.*
187-	*JOSE de la Paz Hernández Girón María Luisa Domínguez HernándezM. C. Julio Cesar Jiménez Castañeda, **STRATEGY AND FACTORS FOR SUCCESS: THE MEXICAN HANDICRAFT SECTOR**, Performance Improvement, Volume 46, Issue 8,U.S.A, September 2007*
188-	***les Arts Marocains et leur rénovation**, Revue africaine, N° 6 et 7, 1930*
189-	*LOREK Maria, de l'économie territoriale planifiée a l'emergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSH (pologne**), les cahiers de LAB.RII**, cote d'opale , N°201, novembre 2008.*
190-	*MINISTRY of skill development and entrepreneurship, **Human resource and skill requirement in the handlooms and handicrafts sector**, Government of India, volume 13, (2013-17/2017-22),*
191-	*MONNEREAU et Berbruger, **Topographie et Histoire d'Alger**, Haedo , Revue africaine, 1870-1871*
192-	*MOUSSA Kourouma, **Promouvoir un environnement de développement des micro et petites entreprises guinéennes favorable à la création d'emplois décents,** Bureau international du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL No 54, Première édition, Genève, 2003*
193-	*R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus **, journal l'expression ,** alger, 15 avril 2009.*
194-	*RADIAH Abdul Kader and Others**, Success Factors for Small Rural Entrepreneurs under the One-District-One-Industry Programme in Malaysia,** Contemporary Management Research, Vol. 5, No. 2, **Malaysia**, June 2009.*
195-	*RALPH von Gersdorff, **SITUATION ACTUELLE DE L'ARTISANAT EN AFRIQUE FRANCOPHONE, In: Tiers-Monde**, tome 10, n°39,France, 2005*
196-	*TADASHI SANAKA, **An Economic Essay On Traditional Handicraft Industries By Taking Mingei**

	***(Folk Crafts) And Dento-Teki Kogei-Hin (Traditional Crafts) As A Base Of Reappraisal**, bul. Hijiyama univ, No.15, japan, 2008.*

D. Les rapports:

197-	*ALGEX, **Exportations Algériennes Des Produits De L'artisanat**, Année 2015*
198-	*AMBASSADE DE FRANCE EN TUNISIE SERVICE ECONOMIQUE REGIONAL, **le secteur de l'Artisanat en Tunisie**, Le trésor Français, France, janvier 2016*
199-	*ASM Tunis, **Les métiers créatifs dans la Médina de Tunis: diagnostic et analyse**, Le projet Medneta, Tunis, 10 septembre 2015*
200-	*Assemblée permanente des chambres de métiers et de l'artisanat, **21 outils pour l'artisanat du 21e siècle,** Paris, 2017,*
201-	*Carlos Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot, **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,** publications du Bureau international du Travail, Genève, 2009*
202-	*Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, **Projet de Création d'un Système Productif Local (SPL) en poterie,** République Algérienne Démocratique et Populaire, sans année de publicaton, (Des données non publiées), sans année de publication.*
203-	*Chambre des métiers Luxembourg, **Chiffres clés de l'artisanat 2016**, Kirchberg, Luxembourg, avril 2017*
204-	*chambre des métiers Luxembourg, **Développez votre entreprise plus facilement !**, Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme, Luxembourg, 2012*
205-	*chambre des métiers Luxembourg, **L'Artisanat face aux défis européens**, Conférence de presse – Chambre des Métiers –, Luxembourg, 22/10/2015*
206-	*chambre des métiers Luxembourg, **Le Luxembourg Artisanat au coeur des saveurs…**, Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme, Luxembourg, 2014*
207-	*COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES, **Un «Small Business Act» pour l'Europe**, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, UEAPME, Bruxelles, 19/6/2008*
208-	*Datar- ocde, **Congrès Mondial Des Systemes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde,** 23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001.*
209-	*Datar, **Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les poles de compètitivitè,** decembre2005.*
210-	*Datar, **poles d'excellence rural 2010**, paris, 2010.*
211-	*Diact, Annuaire des SPL, 2006.*
212-	*Direction de la planification et de l'amenagement du territoire, **Annuaire Statistique pluriannuel 1998-2004-2008**, wilaya de Ouargla, Avril 2009.*
213-	*Direction General des Impots, **guide fiscale de l'artisan traditionnel** ,ministère de finances, alger, 2010.*
214-	*Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N°30, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, Alger, Edition mai 2017*
215-	*Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 22,Alger, Avril 2013*
216-	*Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2013, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 24,Alger, Avril 2014*
217-	*Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2014, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 26,Alger, Avril 2015*
218-	*Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2015, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 28,Alger, Mai 2016*
219-	*Direction Générale des Douanes, **Statistiques du Commerce Extérieur De L'Algérie Période Année 2010**, Ministère des finances, Algérie, 2011*
220-	*Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010.*
221-	*Européen de l'Artisanat Français 2002 :Artisans d'europe, Union professionnelle artisanale , n°1 , juin 2002.*

222-	*Fonds national de promotion et de communication de l'artisanat* , ***LES MÉTIERS DE L'ARTISANAT LES SECTEURS, FORMATIONS ET CARRIÈRES****, ministère de l'Economie et des Finances, Paris, 2012*
223-	*GHAKI Mansour,* ***Stratégie de Développement du secteur de l'Artisanat****, l'Office National de l'Artisanat Tunisien, Tunisie, 2012*
224-	*Haut-Commissariat au plan,* ***Caractéristiques démographiques et socio économique de la population*** *, maroc, 2004.*
225-	*Institut Supérieur Des Métiers,* ***baromètre de l'ARTISANAT,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, juillet 2017*
226-	*Institut Supérieur Des Métiers,* ***baromètre_Femme,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, Décembre2016*
227-	*Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau de bord des entreprises artisanales de sous-traitance industrielle : Chiffres clés Pratiques et besoins de financement,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, Décembre 2014*
228-	*Institut Supérieur Des Métiers, Tableau Economique De L'artisanat_* ***Cahier I : Les Entreprises Artisanales Dans Le Tissu Economique,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, janvier 2016*
229-	*Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau Economique De L'artisanat_Cahier I : Les Entreprises Artisanales Dans Le Tissu Economique_,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, janvier 2016*
230-	*Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau Economique De L'artisanat_Cahier V : L'emploi dans les entreprises artisanales,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, OCTOBRE 2014*
231-	*IRINA Bokova and Helen Clark ,* ***Creative Economy Report 2013_Special Edition****, Unesco and UNDP, France, 2013*
232-	*JEAN-LUC Tavernier,* ***Tableaux de l'économie française****, L'Institut national de la statistique et des études économiques, Paris, mars 2017*
233-	*Kompetenznetze Deutschland networking for innovation****, Jahresbericht 2010 | 2011- Die Initiative Kompetenznetze Deutschland im Überblick,*** *Bundesministerien fur wirtschaft und technologie, Germenie, 2010.*
234-	*l'APCM,* ***L'entreprise artisanale,*** *Union Professionnelle Artisanale – UPA, Paris, 2007*
235-	*l'Institut Supérieur des Métier, TABLEAU* ***ÉCONOMIQUE*** *DE L'ARTISANAT,* ***Cahier I : Les entreprises artisanales dans le tissu économique,*** *DGE, France, janvier 2016*
236-	*l'observatoire Nationale de l'artisanat,* ***Panorama De l'artisanat,*** *Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,1ére édition de, Rabat, Maroc, 2007*
237-	*MA'ROF Redzuan & Fariborz Aref,* ***Path Analysis Model of the Development of Handicraft Industries in Kelantan, Malaysia,*** *Marsland Press, Journal of American Science, 2010*
238-	*Marc LIS, Cluster Manager Creative Industries,* ***PLAN OF ACTIONCREATIVE INDUSTRIES CLUSTER,*** *Luxinnovation trusted Partner for business, Luxembourg, 2017*
239-	*Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,* ***vision 2015 de l'artisanat: Notre Authenticité, moteur De notre Essor****, Contrat programme 2006-2015, RABAT, Maroc, 2006*
240-	*Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,****Artisanat, une approche volontariste tournée vers la croissance et l'emploi*** *!, Rabat, Maroc, 2006*
241-	*Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme et du Logement,* ***3ème Plan d'action en faveur des PME,*** *Le Gouvernement de Grand Duché De Luxembourg, Luxembourg, en avril 2008*
242-	*Ministère du tourisme et de l'artisanat,* ***Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers****, la direction de l'artisanat, 1997.*
243-	*Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Les statistiques de l'Artisanat en Algérie****, Alger, Année 2014*
244-	*Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2010*
245-	*Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2011*
246-	*Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2012*
247-	*Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2014*
248-	*Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social ,* ***Le dispositif ANSEJ en bref*** *, l'ANSEJ , algèrie, sans annèe de publication .*
249-	*ministry of textiles,* ***the traditional with the modern annual report 2016-17****, Government of India, 2017*
250-	*MOHAMED Mohsen Zerai, Artiste, Artisan et technologie****, Identité et Création dans L'artisanat***

	***d'aujourd'hui**, Publication de l'institut Supérieur des Arts et Métiers de GABES, Série Arts3, Tunisie, 2005*
251-	*National skill development corporation, **Human Resource and Skill Requirements in the Handlooms and Handicrafts Sector (2013-2017),** Ministry Of Skill Development and Entrepreneurship, New Delhi, 2015*
252-	*National skill development corporation, Human **Resource and Skill Requirements in the Handlooms and Handicrafts Sector (2013-2017)**, Ministry Of Skill Development and Entrepreneurship, New Delhi, 2015*
253-	*Observatoire National de l'Artisanat, **Panorama de l'artisanat 7éme édition,** Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2013*
254-	*Observatoire National de l'Artisanat, **Panorama de l'artisanat 9éme édition,** Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2015*
255-	*Observatoire National de l'Artisanat, **Panorama de l'artisanat2éme édition,** Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2008*
256-	*ONS, **Population résidente des ménages ordinaires et collectifs (MOC) selon la wilaya de résidence et le sexe et le taux d'accroissement annuel moyen (1998-2008),** statistique 2008*
257-	*ROUILLIER Jean-Marie, SPL et pole de compétitivité**, Inter Région**, Paris, Numero 265, Mars/Avril 2006.*
258-	*RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, **L'artisanat au Maroc : un gisement inexploité** ,UNIDO , Autriche, 2003.*
259-	*Secrétariat d'Etat auprès du ministère du tourisme et de l'artisanat chargè de l'artisanat , **bilan d'activités artisanat _**, Maroc, 2009*
260-	*Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Développement des systèmes productifs locaux et des réseaux de pme,** ONUDI, Vienne, 2002.*
261-	*SMEIPA, SME and Entrepreneurship Development Programmes in 2015,**SME** ANNUAL REPORT, **2015/16***
262-	*Steering Committee On Handlooms and Handicrafts, **Constituted for the Twelfth Five Year Plan (2012 – 2017)**, Government of India, 2.5.2012*
263-	*SYLVIA PINEL, Ministre de l'Artisanat, du Commerce et du Tourisme, **pacte pour l'artisanat une nouvelle ambition pour les artisans**, Ministère de l'Artisanat, du Commerce et du Tourisme, 23 janvier 2013*
264-	*The Canadian Craft Federation/Fédération canadienne des métiers d'art, **Study of the Crafts Sector in Canada: Inventory and Summary of Current Literature; Defining the Crafts Sector; Working Together to Develop the Crafts Sector,** Government of Canada, Québec, 2001*
265-	*Unido, **Cluster Development and Promotion of Business Development Services (BDS): UNIDO's Experience in India, Service du développement du secteur privé** , Document de travail nº 6. 2000.*
266-	*Unido, **Creative industies and micro and smale scale enterprise development a contribition to poverty** , Vienna Austria, 2005.*
267-	*VIOLAINE Negri, **Entreprendre dans l'artisanat : creation ou reprise ?,UPA, Paris,** 2006.*
268-	*YAAMINEY Mubayi, **Policy Gaps Study on the Crafts Sector in India**, UNESCO, January 2015*
269-	*YVES Bonete, **la formation professionnelle en artisanat**, Rapport au Gouvernement de la republique Algeirenne Democtratique et Populaire, Genéve, mai 2010*

E. LES SEMINAIRES

270-	*ANQUETIL Jacques, la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain, **consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »** , rio de janeiro,27-31 aout 1984.*
271-	*ANQUETIL Jacques,la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,**consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »**,rio de janeiro,27-31 aout 1984*
272-	*ARIS Ali, Animateur-Spl-**, 2 éme séminaire sur les SPL,** Ouargla, 3-4 mai2008A.*
273-	*ARIS Ali, Système Productif Local -SPL-, **2 éme séminaire sur les SPL,** Ouargla, 3-4 mai2008B.*
274-	*BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local : transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), **deuxieme collegue international(mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du maghreb),**Tunis, 22-23 juin 2006.*

275-	*BELLACHE Youghourta, Les SPL : aspects theoriques et pratiques,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*
276-	*BEN ABD ELHADI Ahmed, exposé sur le bilan et perspectives du développement, assises 2009****, journée d'étude sur le développement durable de l'artisanat et des métiers ,*** *Alger, 27/09/2009*
277-	*BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2éme Séminaire de Formation sur* ***Les systemes productifs locaux,*** *Ouargla, 03/04 mai 2008.*
278-	*CHAABANE Taoufik, Rapport National Tunisie,* ***Réunion d'Experts des Pays de l'Accord d'Agadir sur La Promotion des Consortiums d'Exportation****, Rabat, 25-26 mai 2007.*
279-	*HAMMAS Mohamed Amine,* ***Systemes Productifs Locaux, Institutions Decentralisees Et Developpement_ Etude Des Perspectives De « Developpement Par Le Bas » Au Maghreb,*** *Colloque Mondialisation, Institutions Et Systemes Productifs, Aux Pays Du Maghreb, Hammamet, 22-23 Juin 2006.*
280-	*JAOUEN Annabelle, Les alliances stratigique entre TPE : éclairages, ,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*
281-	*LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains ,* ***6eme rencontres de l'artisanat*** *, 5 mars 2008, alger, 2008.*
282-	*NADI Saad, Role des associations professionnelles dans le cadre du systeme de developpement local - association AYADI,* ***2eme seminaire de formation sur le systéme productif local « SPL »****, Ouargla 03-04mai 2008.*
283-	*Pmeart,* ***Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel ,****Alger, 2010.*
284-	*POLGE Marion, LOUP Stephanie, Le dirigeant-artisan, un développement par des stratégies individuelles et collectives : Illustration par une étude de cas,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*
285-	*SOTEVY Ly et Gabriela Byrde,* ***l'Artisanat de la Tunisie _ Inspiration Tunisienne****, Dossier de presse MAISON et OBJET, 21-25 janvier 2013, PARIS*
286-	*SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA.,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*
287-	*TREGAN Jeanne-Marie, L'action Publique En Faveur De L'emergence De Systemes Productifs Localises Et L'industrie Marseillaise De L'habillement :Des difficultés à mettre en oeuvre une stratégie de développement local mobilisant la petite dimension,* ***le séminaire de 1ère année de thèse sur le thème : Politique De Developpement Local Et Pme****, Paris, 3/12/2001.*

F. Les Memoires:

288-	*AZROUL Mohammed,* ***Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia****, memoire pour l'accés au grade d'ingenieur en chef, Ministere de l'industrie marocain, maroc, 2006.*
289-	*AZROUL Mohammed,* ***Consortia A L'exportation Et Strategie D'internationalisation Cas Du Secteur De La Chaussure Des Pme/Pmi : Cas Du Secteur De La Chaussure****, Institut Superieur De Commerce Et D'administration Des Entreprises, Maroc, 2008.*
290-	*LAOUDJ Ouardia,* ***Stratégie Marketing de promotion des produits de l'Artisanat Traditionnel*** *, mémoire de magistère en science commerciale, institut Nationale de commerce, Algérie, juin 2005.*
291-	*MARIA Edny Silva Lemos,* ***O ARTESANATO COMO ALTERNATIVA DE TRABALHO E RENDA. Subsídios para Avaliação do Programa Estadual de Desenvolvimento do Artesanato no Município de Aquiraz-Ce****, Dissertação submetida ao Mestrado Profissional em Avaliação de Políticas Públicas, UNIVERSIDADE FEDERAL DO CEARÁ, BRASIL, 2011*
292-	*MALLOULI Samir,* ***Problématique de la suivie de l'entreprise artisanale : cas de la Tunisie****, thèse de doctorat d'Etat, université el- MANAR, Tunisie, 2007*
293-	*AFEF KALLEL BOUKHRIS,* ***Les systèmes d'appui à la création d'entreprises en Tunisie. Quels enjeux et quels rôles pour les jeunes diplômés porteurs de projets ? - Cas de la région de Sfax -,*** *THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Sfax, UNIVERSITÉ DE SFAX ET UNIVERSITÉ DE BOURGOGNE, 2015*

الملاحق

الملحق رقم (1)_ أسماء الأساتذة المحكّمين لأداة الإستبيان

الإسم واللقب	المؤهّل العلمي	جهة العمل
1. السيد شكري بن زعرور	طالب دكتوراه	مدير تطوير الصناعة التقليدية بوزارة السياحة والصناعة التقليدية
2. د/عبد القادر دبون	دكتوراه دولة	قسم العلوم الإقتصادية والجامعة قاصدي مرباح ورقلة
3. أ.د/الحاج عرابة	دكتوراه دولة	قسم العلوم الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة
4. د/ عبد الله العياشي	دكتوراه دولة	قسم العلوم الإقتصادية جامعة حمة لخضر الوادي
5. د/حليمة السعدية قريشي	دكتوراه دولة	قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة
6. أ/طارق شنقال	طالب دكتوراه	قسم العلوم الإجتماعية بجامعة عنابة

الملحق رقم (2)_التقسيم الجغرافي لولايات الجزائر حسب المناطق (شرق، غرب، وسط، جنوب)

ولايات الوسط		ولايات الشرق		ولايات الغرب		ولايات الجنوب	
رقم الولاية	الولاية	رقم الولاية	الولاية	رقم الولاية	الولاية	رقم الولاية	الولاية
10	بويرة	23	عنابة	44	عين الدفلى	01	أدرار
15	تيزي وزو	36	الطارف	02	الشلف	39	الوادي
35	بومرداس	12	تبسة	14	تيارت	08	بشار
16	الجزائر	41	سوقأهراس	48	غيليزان	47	غرداية
09	البليدة	05	باتنة	45	النعامة	03	الأغواط
42	تيبازة	25	قسنطينة	22	سيدي بلعباس	30	ورقلة
26	المدية	40	خنشلة	46	عين تيموشنت	37	تيندوف
17	الجلفة	28	مسيلة	38	تيسمسيلت	11	تمنراست
		19	سطيف	20	سعيدة	33	ايليزي
		34	برج بوعريرج	31	وهران	07	بسكرة
		06	بجاية	29	معسكر		
		18	جيجل	27	مستغانم		
		04	أم البواقي	13	تلمسان		
		21	سكيكدة	32	البيض		
		24	قالمة				
		43	ميلة				
المجموع = 8 ولايات		المجموع= 16 ولاية		المجموع = 14 ولاية		المجموع= 10 ولايات	

الملحق رقم (4)_ مخرجات التحليل الإحصائي

1. نتائج إختبار الإرتباط بيرسون:

Corrélations

الإتجاه نحو تنفيذ نظام إنتاج محلي بالغرفة

		SPLالـ_نحو_الإتجاه	SPLالـ_سياسة_نجاح
SPLالـ_نحو_الإتجاه	Corrélation de Pearson	1	,174
	Sig. (bilatérale)		,038
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,174	1
	Sig. (bilatérale)	,038	
	N	39	39

Corrélations

الحرفيون

		حرفيون	SPLالـ_سياسة_نجاح
حرفيون	Corrélation de Pearson	1	,483**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,483**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	39	39

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

غرف صناعة تقليدية

		chambre_dartisanat	SPLالـ_سياسة_نجاح
chambre_dartisanat	Corrélation de Pearson	1	,346*
	Sig. (bilatérale)		,031
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,346*	1
	Sig. (bilatérale)	,031	
	N	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

هيئات دعم مركزية

		مركزية_دعم_هيئات	SPLالـ_سياسة_نجاح
مركزية_دعم_هيئات	Corrélation de Pearson	1	,624**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,624**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	39	39

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

هيئات دعم محلية

		محلية_دعم_هيئات	SPLالـ_سياسة_نجاح
محلية_دعم_هيئات	Corrélation de Pearson	1	,506**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,506**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	39	39

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

نظام معلوماتي

		معلوماتي_نظام	SPLالـ_سياسة_نجاح
معلوماتي_نظام	Corrélation de Pearson	1	,342*
	Sig. (bilatérale)		,033
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,342*	1
	Sig. (bilatérale)	,033	
	N	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

نجاح نظام الإنتاج المحلي المنفذ

		المنفّذ_SPLالـ_نجاح	SPLالـ_سياسة_نجاح
المنفّذ_SPLالـ_نجاح	Corrélation de Pearson	1	,228
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,228	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	39	39

Corrélations

صعوبات وعوائق

		SPLالـ_عوائق	SPLالـ_سياسة_نجاح
SPLالـ_عوائق	Corrélation de Pearson	1	,334*
	Sig. (bilatérale)		,033
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,334*	1
	Sig. (bilatérale)	,033	
	N	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

الأثر الإقتصادي

		الإقتصادي_الأثر	SPLالـ_سياسة_نجاح
الإقتصادي_الأثر	Corrélation de Pearson	1	,334*
	Sig. (bilatérale)		,038
	N	39	39
SPLالـ_سياسة_نجاح	Corrélation de Pearson	,334*	1
	Sig. (bilatérale)	,038	
	N	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2. نتائج تحليل التباين الاحادي

ANOVA

موقع الغرفة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	2,139	3	,713	1,449	,004
Intragroupes	17,220	35	,492		
Total	19,359	38			

ANOVA

تاريخ إنشاء الغرفة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,433	2	,216	,412	,006
Intragroupes	18,926	36	,526		
Total	19,359	38			

ANOVA

عدد العمال بالغرفة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,606	2	,803	1,629	,210
Intragroupes	17,753	36	,493		
Total	19,359	38			

3. نتائج تحليل التباين الثنائي

Tests des effets intersujets

كثافة الحرفيين بالغرفة*مساهمة القطاع في الإقتصاد المحلي

Source	Somme des carrés de type III	Ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	7,064[a]	9	,785	1,851	,101
Constante	184,299	1	184,299	434,704	,000
الحرفيين_نسبة	1,295	4	,324	,764	,008
القطاع_مساهمة	,964	3	,321	,758	,030
القطاع_مساهمة * الحرفيين_نسبة	,012	2	,006	,014	,186
Erreur	12,295	29	,424		
Total	464,438	39			
Total corrigé	19,359	38			

a. R-deux = ,365 (R-deux ajusté = ,168)

4. نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,468[a]	,219	,198	15,122
2	,559[b]	,312	,274	13,311
3	,674[c]	,407	,398	10,571
4	,664[d]	,418	,402	10,534
5	,673[e]	,454	,434	10,517
6	,720[f]	,519	,492	9,963
7	,789[g]	,623	,611	8,721
8	,831[h]	,691	,671	7,562

a. Prédicteurs : (Constante), بالمنطقة الحرفيين نسبة

b. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة

c. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat,

d. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat, مركزية_دعم_هيئات,

e. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات,
محلية_دعم_هيئات, X45

f. Prédicteurs : (Constante), هيئات ,حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة chambre_dartisanat, _مركزية_دعم ,محلية_دعم_هيئات,
معلوماتي_ نظام, X58

g. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات,
SPLالـ_ عوائق,معلوماتي_ نظام,محلية_دعم_هيئات,

h. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات,
SPLالـ_ عوائق,معلوماتي_ نظام,محلية_دعم_هيئات, الإقتصاد_الأثر, X95, X104, X105, X106, X107,

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,237	1	4,237	35,471	,003[b]
	Résidus	15,122	37	,409		
	Total	19,359	38			
2	Régression	6,048	2	3,024	34,178	,001[c]
	Résidus	13,311	36	,370		
	Total	19,359	38			
3	Régression	8,788	3	2,929	32,699	,000[d]
	Résidus	10,571	35	,302		
	Total	19,359	38			
4	Régression	10,126	4	2,647	31,704	,000[e]
	Résidus	9,984	34	,298		
	Total	20,110	38			
5	Régression	12,864	5	2,437	30,146	,000[f]
	Résidus	7,615	33	,286		
	Total	20,479	38			
6	Régression	14,548	6	1,935	29,980	,000[g]
	Résidus	7,123	32	,217		
	Total	21,671	38			
7	Régression	16,257	7	1,138	28,849	,001[h]
	Résidus	6,514	31	,179		
	Total	22,771	38			
8	Régression	18,543	8	1,034	26,543	,004[i]
	Résidus	5,984	30	,126		
	Total	24,517	38			

a. Variable dépendante : SPLالـ_سياسة_نجاح

b. Prédicteurs : (Constante), بالمنطقة الحرفيين نسبة

c. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة

d. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat,

e. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat, مركزية_دعم_هيئات,

f. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات ,محلية_دعم_هيئات, X45

g. Prédicteurs : (Constante), هيئات ,حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة chambre_dartisanat, _مركزية_دعم, X58 ,معلوماتي_ نظام,محلية_دعم_هيئات

h. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات, SPLالـ_ عوائق,معلوماتي_ نظام,محلية_دعم_هيئات

i. Prédicteurs : (Constante), حرفيون ,بالمنطقة الحرفيين نسبة, chambre_dartisanat , مركزية_دعم_هيئات ,محلية_دعم_هيئات, X95, X104, X105, X106, X107, الإقتصاد_الأثر ,SPLالـ_ عوائق,معلوماتي_ نظام

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	2,476	,298		8,301	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	2,382	,119	,468	3,220	,003
2	(Constante)	2,847	,402		4,600	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	2,257	,126	,315	2,038	,009
	حرفيون	1,301	,136	,342	2,213	,003
3	(Constante)	2,954	,469		2,036	,049
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	2,188	,116	,230	1,613	,006
	حرفيون	2,100	,140	,114	,718	,008
	chambre_dartisanat	1,516	,171	,467	3,012	,005
4	(Constante)	2,497	,526		3,171	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	1,838	,313	,413	2,876	,000
	حرفيون	1,757	,157	,346	1,819	,000
	chambre_dartisanat	1,617	,174	,227	1,683	,000
	هيئات ,مركزية_دعم	1,264	,227	,173	1,527	,001
5	(Constante)	4,438	,671		3,659	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	1,846	,304	,415	3,071	,000
	حرفيون	1,778	,153	,355	1,508	,000
	chambre_dartisanat	1,778	,170	,216	1,456	,010
	هيئات ,مركزية_دعم	,996	,134	,184	1,308	,000
	محلية_دعم_هيئات	,964	,356	,163	1,263	,000
	X45	-,763	,659	-,117	-2,635	,000
6	(Constante)	3,950	,742		2,964	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	1,989	,307	,470	2,800	,000
	حرفيون	1,969	,148	,348	2,152	,000
	chambre_dartisanat	1,767	,170	,247	2,234	,000
	هيئات ,مركزية_دعم	,887	,140	,150	1,806	,000
	محلية_دعم_هيئات	,654	,262	,216	1,363	,000

	X45	-,740	,634	-,186	-2,772	,004
	معلوماتي_ نظام	764	,228	,355	1,597	,003
	X58	-,899	,236	-,150	-1,893	,001
7	(Constante)	2,462	,724		2,100	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	1,894	,294	,411	1,624	,000
	حرفيون	1,727	,143	,367	2,643	,000
	chambre_dartisanat	1,205	,159	,242	1,477	,000
	هيئات ,مركزية_دعم	,805	,557	,196	4,266	,000
	محلية_دعم_هيئات	,869	,375	,224	3,936	,000
	X45	-,944	,224	-,181	-3,564	,023
	معلوماتي_ نظام	,833	,246	,126	2,610	,007
	X58	-,907	,247	-,104	-,658	,046
	SPLالـ_عوائق	-,333	,713	,096	1,339	,037
8	(Constante)	1,802	,576		1,419	,000
	بالمنطقة الحرفيين نسبة	1,627	,119	,222	1,524	,003
	حرفيون	1,964	,143	,342	2,213	,033
	chambre_dartisanat	,940	,254	,190	1,206	,000
	هيئات ,مركزية_دعم	,315	,208	,020	3,841	,000
	محلية_دعم_هيئات	,101	,253	,081	2,595	,014
	X45	-,985	,150	-,168	,961	,005
	معلوماتي_ نظام	,687	,407	,151	-,984	,000
	X58	-,963	,225	-,146	-,854	,043
	SPLالـ_عوائق	-,499	,080	-,190	-2,413	,004
	الإقتصادي_الأثر	,770	,106	,024	,919	,001
	X95	-,642	,247	-,130	-,345	,015
	X104	-,580	,710	-,191	-,605	,013
	X105	-,663	,220	-,181	-,274	,004
	X106	-,085	,150	-,065	-,365	,010
	X107	-,586	,124	,722	-,641	,000

a. Variable dépendante : SPLالـ_سياسة_نجاح

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité: Tolérance
1	تقليدية صناعة غرفة	,236[b]	1,655	,107	,266	,989
	الإنشاء تاريخ	,029[b]	,191	,850	,032	,944
	المحلى الإقتصاد فى اللقطاع مساهمة	,367[b]	1,793	,081	,286	,475
	SPLالـ_نحو_الإتجاه	,230[b]	1,603	,118	,258	,988
	المنفّذ_SPLالـ_نجاح	,105[b]	,687	,496	,114	,921
2	الإنشاء تاريخ	,107[c]	,698	,490	,117	,867
	المحلي الإقتصاد في اللقطاع مساهمة	,485[c]	2,426	,021	,379	,444
	SPLالـ_نحو_الإتجاه	,185[c]	1,271	,212	,210	,935
	المنفّذ_SPLالـ_نجاح	,044[c]	,286	,777	,048	,859
3	الإنشاء تاريخ	,091[d]	,632	,532	,108	,865
	SPLالـ_نحو_الإتجاه	,207[d]	1,527	,136	,253	,932
	المنفّذ_SPLالـ_نجاح	,052[d]	,357	,723	,061	,858

a. Variable dépendante : SPLالـ_سياسة_نجاح

الفهـــــــرس

الإهداء..... III
الشكر..... IV
ملخص..... V
قائمة المحتويات..... VII
قائمة الجداول..... X
قائمة الأشكال..... XI
قائمة الملاحق..... XI
قائمة بمواقع الانترنت..... XII
قائمة الإختصارات..... XIII

المقدمة العامة أ

1. إشكالية البحث..... ب
2. فرضيات البحث..... ج
3. أهمية الدراسة..... د
4. أهداف الدراسة..... د
5. مبررات اختيار الموضوع..... ه
6. حدود الدراسة..... ه
7. منهجية الدراسة وأدواتها..... و
8. هيكل وتقسيمات البحث..... ز
9. الدراسات السابقة في الموضوع..... ح
10. صعوبات البحث ..... ي

الفصل الأول: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية 1

تمهيد..... 2
المبحث الأول: سياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر..... 3
المطلب الأول: الصناعة التقليدية في الجزائر –لمحة تاريخية–..... 3

1. الصناعة التقليدية والحرف في العصور القديمة..... 3
2. الصناعة التقليدية والحرف في عهد الفتوحات الإسلامية..... 4
3. الصناعة التقليدية والحرف في العهد العثماني..... 4
4. الصناعة التقليدية والحرف قبيل الحرب العالمية الأولى..... 5

5. الصناعة التقليدية والحرف بين الحربين الأولى والثانية..... 6
6. الفترة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية 7
المطلب الثاني: المساعي المبذولة لإحياء وإعادة تنظيم النشاط الحرفي بالجزائر 8
.....
1. الأبحاث الأولية..... 8
2. النصوص التنظيمية والإجراءات التشجيعية..... 8
3. هيئات الدعم وتدابير التأطير..... 10
أ. إنشاء دار الحرف..... 10
ب. المراكز المهنية الريفية..... 10
ج. المؤسسة المحلية للإدخار _ القسم الحرفي (S.I.P.A)..... 11
د.عمل المدارس الأكاديمية..... 11
هـ. ورشات الأخوات البيض..... 11
و.المصالح الولائية للصناعة التقليدية والتعليم المهني والمصلحة المركزية للصناعة التقليدية (le Service de l'artisanat)..... 11
المطلب الثالث : نتائج المساعي المبذولة لإعادة إحياء النشاط الحرفي بالجزائر..... 13
1. بالنسبة للمراكز المهنية الريفية..... 13
2. ورشات الأخوات البيض..... 13
3. ما يتعلق بالمدارس الأكاديمية..... 13
4. ما يخص المؤسسات المحلية للإدخار..... 13
5. بالنسبة لدور الصناعة التقليدية بالمصالح الولائية والتعليم المهني..... 14
6. بالنسبة للمصلحة المركزية للصناعة التقليدية..... 14
المبحث الثاني : الصناعة التقليدية و الحرف _مفاهيم أساسية..... 15
المطلب الأول : المفهوم العالمي للصناعة التقليدية والحرف..... 15
1. تعريف الصناعة التقليدية لدى منظّمات دولية..... 16
أ. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)..... 16
ب. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI)..... 16
ج. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT)..... 16
ح. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)..... 17
خ. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE)..... 17
د. تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية و الحرف..... 18
المطلب الثاني: تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر..... 20
1. المقصود بالصناعة التقليدية و الحرف..... 20
2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن..... 20
أ. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية..... 20

ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد..... 21
ج. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات..... 21
3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف..... 21
1.3. الحرفي الفردي..... 22
2.3. تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف..... 22
3.3. مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف..... 22
ا. مقاولة الصناعة التقليدية..... 22
ب. المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات..... 23
4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف..... 23
1.4. لشراء أو تأجير محل..... 23
2.4. للحصول على بطاقة الحرفي..... 23
3.4. الضرائب و الرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي..... 24
5. التحفيزات الجبائية..... 25
6. التغطية الإجتماعية..... 25
المطلب الثالث :خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف..... 26
1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي..... 26
2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع..... 26
3. إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة..... 27
4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي..... 28
5. البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي..... 28
6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية..... 28
7. إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى..... 29
8. إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية..... 29
9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي..... 29
خلاصة الفصل..... 31

الفصل الثاني: إستراتيجيات دولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 33

تمهيـد..... 34

المبحث الأول: إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول إفريقيا..... 35
المطلب الأول: الإستراتيجية التونسية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف..... 35
1. أهداف الإستراتيجية التونسية لتطوير الصناعات التقليدية..... 35
2. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة..... 36
3. تقييم النتائج المبدئية لتطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية بتونس..... 36
1.3. ما يخص الإطار التشريعي والمؤسساتي..... 37

2.3. في مجال التكوين والترقية والتطوير..... 37
3.3. ما يتعلق بتمويل الأنشطة الحرفية والإستثمار في القطاع..... 37
4.3. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج..... 37
5.3. تسويق المنتجات والتصدير..... 38
المطلب الثاني: الإستراتيجية المغربية في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف..... 38
1. أهداف الإستراتيجية المغربية لتنمية الصناعات التقليدية والحرف..... 38
2. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة..... 39
2.2. إجراءات لخلق نسيج من المقاولات الديناميكية تشكّل وحدات إنتاجية حقيقية للصناعة التقليدي..... 39
3.2. إجراءات دعم الحرفيين الفرديين..... 40
3. تقييم النتائج المبدئية لتطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة المغربية..... 40
1.3. الإطار التشريعي والمؤسساتي..... 40
2.3. في مجال التكوين والترقية والتطوير..... 41
3.3. ما يتعلق بتمويل الأنشطة الحرفية والإستثمار في القطاع..... 42
4.3. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج..... 42
المبحث الثاني: إستراتيجيات تنمية الصناعة التقليدية والحرف بدول آسيا..... 43
المطلب الأول: الإستراتيجية الهندية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية..... 43
1. برامج التنمية لقطاع النسيج في إطار الخطة الحادية عشر..... 43
2.2. مخطط التصميم وتطوير التقنيات (DTUS)..... 44
3.2. مخطّط الدعم التسويقي والخدماتي (MSS)..... 44
5.2. مخطط الرعاية الشاملة للحرفيين..... 45
6.2. مخطط البحث والتطوير [Research and Development _ R&D]..... 45
2. تقييم نتائج تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الصناعات التقليدية والحرف الهندية..... 45
1.3. قطاع النسيج اليدوي..... 45
2.3. قطاع الصناعة التقليدية..... 46
المطلب الثاني: الإستراتيجية الماليزية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف..... 47
1. برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بماليزيا في إطار الخطة العاشرة..... 47
1.1. حاضنة الصناعة التقليدية..... 47
2.1. برنامج تنمية الصناعات المصغّرة، الصغيرة والمتوسّطة..... 48
3.1. برنامج "منطقة واحدة – صناعة واحدة " (ODOI) 48
4.1. برنامج لتكوين مقاولين في حرف التراث..... 49
5.1. برنامج تنمية المهارات..... 50
2. تقييم برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بماليزيا في إطار الخطة العاشرة..... 50
خلاصة الفصل..... 52

الفصل الثالث: دراسة الإستراتيجية الجزائرية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 54

تمهيـد..... 55

المبحث الأول: تقييم إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010..... 56

المطلب الأول: تقديم إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010..... 56

المطلب الثاني: نتائج إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010..... 57

1. الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقطاع..... 58

2. هيئات الدعم المالي والقرض..... 58

3. في مجال التكوين والتأهيل وتنمية المهارات..... 59

4. في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز ثقافة العمل الجمعوي..... 60

5. في مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي..... 60

6. شبكة النظام الإعلامي..... 61

7. المساهمة في التنمية الإجتماعية وتحقيق توازن الإقليم..... 62

2.9. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن..... 62

3.9. تأكيد الدور الإنتاجي والخدماتي للمرأة..... 63

المطلب الثالث: الانتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010..... 64

1. عدم وضوح أهداف الإستراتيجية المسّطرة وصعوبة تحقيقها..... 64

2. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه..... 64

3. عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع..... 65

4. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات..... 66

5. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي..... 66

6. نقص التأهيل المهني للحرفيين..... 66

7. ضعف التحفيز المالي والجبائي..... 67

8. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي..... 67

9. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي..... 68

10. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي..... 68

11. نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية..... 69

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020..... 70

المطلب الأول: وضع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 70

2020.....
1. أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020..... 70
2. التدابير المتخذة لتحقيق أهداف الإستراتيجية..... 71
المطلب الثاني: تقييم فعالية نتائج إستراتيجية الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020..... 71
1. مسارات خلق الثروة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر..... 71
1.1. حركية إنشاء مشاريع جديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف..... 72
2.1. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة..... 72
3.1. مسار تكوين مناصب شغل جديدة..... 72
4.1. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الناتج الداخلي الخام..... 73
2. الدور التنموي للمشاريع الحرفية في قطاع الإستثمار وتوفير العملة الصعبة..... 73
1.2. وزن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في المجال الإستثماري التنموي..... 74
أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 74
ب. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM..... 74
ج. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC..... 75
د. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) 75
2.2. مكانة المؤسسات الحرفية في الصادرات خارج قطاع المحروقات..... 76
3.2. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تنشيط وترقية القطاع السياحي..... 76
3. دور مشاريع الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية إجتماعية..... 78
1.3. التوزيع الجغرافي لمشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف ودوره في التنمية المحلية والجهوية..... 78
2.3. تثمين دور المرأة..... 81
المطلب الثالث: الإنتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020..... 82
1. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع..... 82
2. البطء في تحيين مدوّنة نشاطات الصناعة التقليدية الحرف..... 83
3. إشكالية الدعم المالي والجبائي..... 83
4. محدودية برامج التكوين وتنمية المهارات..... 84
5. التأخّر في تنفيذ آليات دعم التآزر وترقية نظام الإنتاج المحلي..... 85
6. إختزال مفهوم التسويق في الترويج..... 85
7. وجود نقائص بالنظام المعلوماتي الموضوع: 86
خلاصة الفصل..... 88

الفصل الرابع: نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر 89

تمهيد..... 90
.

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الإنتاج المحلي SPL..... 91
المطلب الأول: أصل نظام الإنتاج المحلي SPL (الأساس التاريخي و المفاهيم)..... 91
1. الأساس التاريخي لنظام الإنتاج المحلي..... 91
2. مفهوم نظام الإنتاج المحلي..... 92
المطلب الثاني : خصائص نظام الإنتاج المحلي وأهميته..... 96
1. خصائص نظام الإنتاج المحلي..... 96
1.1. الSPL هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدّد..... 96
2.1. هو نظام للإنتاج المحلي..... 96
3.1. وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الإقتصادية له..... 96
4.1. خصوصيته مستمدة من الإقليم المتواجد فيه..... 97
5.1. مكوّن نشط لديناميكية عالمية متغيّرة وفق شكل النظام المحلي المشكّل..... 97
2. أهمية نظام الإنتاج المحلي..... 98
1.2. الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع..... 98
2.2. وسيلة هامة لتحفيز ظهور الإبتكار..... 99
3.2. نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية..... 99
4.2. بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم..... 99
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاج محلية..... 100
1. نظام الإنتاج المحلي بلغة الحرفي..... 100
2. إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية..... 100
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 104
المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية..... 104
1. جمع الوثائق والبيانات..... 104
2. إستمارة الإستبيان..... 105
1.2. مراحل إعداد إستمارة الإستبيان..... 105
1.1.2. بناء الإستمارة..... 105
2.1.2. تحكيم الإستمارة..... 105
2.2. نشر وإدارة الإستبيان..... 106
3.2. معالجة الإستبيان..... 106
4.2. هيكل الإستبيان..... 107
5.2. صدق وثبات أداة القياس..... 108
6.2. متغيرات الدراسة وكيفية قياسها 109
7.2. الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة..... 111

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها، حدودها وخصائصها..... 111
1. إطار مجتمع الدراسة..... 111
2. عينة الدراسة..... 111
3. خصائص عينة الدراسة..... 112
1.3. التوزيع الجغرافي للغرف المستجوبة..... 112
2.3. تاريخ الإنشاء..... 113
3.3. عدد العمال بالغرفة..... 113
4.3. كثافة الحرفيين في المنطقة..... 114
5.3. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد المحلي..... 114
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية..... 115
المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمتغيّرات الدّراسة..... 115
1. نتائج التحليل العاملي للمتغيّرات المستقلة..... 117
1.1. الإتّجاه نحو المساعي المحفّزة نحو تطبيق نظام إنتاج محلي بين الحرفيين..... 117
2.1. الحرفيون..... 118
3.1. غرفة الصناعة التقليدية والحرف..... 118
4.1. هيئات دعم القطاع على المستوى المركزي..... 118
5.1. هيئات الدعم ومقدّمي الخدمات على المستوى المحلي..... 118
6.1. النظام المعلوماتي..... 119
7.1. نجاح وإستمرارية نظام الإنتاج المحلي..... 119
8.1. صعوبات وعوائق تنفيذ نظام الإنتاج المحلي..... 119
9.1. الأثر الإقتصادي لتنفيذ نظام الإنتاج المحلي..... 120
2. نتائج التحليل العاملي للمتغيّر التابع (فعالية برنامج نظام الإنتاج المحلي)..... 120
المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفردية للدراسة..... 121
1. إختبار الفرضية الأولى..... 121
2. إختبار الفرضية الثانية..... 122
3. إختبار الفرضية الثالثة..... 122
4. إختبار الفرضية الرابعة..... 123
5. إختبار صحة الفرضية الخامسة..... 123
6. إختبار الفرضية السادسة..... 124
7. إختبار الفرضية السابعة..... 124
8. إختبار الفرضية الثامنة..... 125
9. إختبار الفرضية التاسعة..... 125
10. إختبار الفرضية العاشرة..... 126

11. إختبار الفرضية الحادية عشر..... 126
12. إختبار الفرضية الثانية عشر..... 127
13. إختبار الفرضية الثالثة عشر..... 127
المطلب الثالث: تصميم نموذج الدّراسة..... 128
1. شروط الإنحدار الخطّي المتعدّد..... 129
2. نتائج تحليل الإنحدار المتعدّد..... 130
المطلب الرابع : المساهمة في تطوير نموذج لتنفيذ ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي على المستوى الوطني..... 132
1. تشخيص البيئة المهنية لغرف الصناعة التقليدية والحرف 132
2. وضع تنظيم لتنفيذ ناجح لبرنامج نظام الإنتاج المحلي 133
2.3. آلية العمل داخل النظام 133
3.3. مدة إنجاز المشروع 133
خلاصة الفصل..... 135

الخلاصة العامة 137

1. ملخص الدراسة..... 138
2. نتائج اختبار الفرضيات..... 140
3. عرض نتائج الدراسة..... 147
4. التوصيات..... 150
5. أفاق البحث..... 150
المراجـــع..... 152
.
الملاحـــق..... 165
.
الفهـــرس..... 176